جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، المعتمد بموجب المقرر رقم 241 المؤرخ في 23 ماي 2021

ملتقى وطني افتراضي حضوري بعنوان :

دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر

المنعقد يوم :
06 ديسمبر 2023

برئاسة الدكتور: سلاوي يوسف

أعضاء اللجنة العلمية

أ.د أحميداتو محمد	جامعة الجزائر1
أ.د طيبي سعاد	جامعة خميس مليانة
أ.د نساخ فاطمة	جامعة الجزائر 1
أ د ضريفي نادية	جامعة المسيلة 1
أد لجلط فواز	جامعة المسيلة 1
أ.د قمودي سهيلة	جامعة الجزائر1
د. مدافر فايزة	جامعة الجزائر 1
د. بوسنة خير الدين	جامعة الجزائر1
د. بوجلطي عزالدين	جامعة الجزائر1
د. دهيمي محمد الطيب	جامعة الجزائر1
د. بن رجدال أمال	جامعة الجزائر1
د. قرواز فرحات	جامعة الجزائر1
د .سلاوي يوسف	جامعة الجزائر1
د .عليان لخضر	جامعة الجزائر1
د ساسي نجاة	جامعة الجزائر1
د.قوق سفيان	جامعة الجزائر 1
د. دوايسية كريمة	جامعة الجزائر1
د. زيدان محمد	جامعة الجزائر 1
د. علوي سليمة	جامعة الجزائر1
د. ولد علي تاكفاريناس	جامعة الجزائر1
د. قسايسية عيسى	جامعة الجزائر1
د. خواص نصيرة	جامعة الجزائر1
د.بوعافية لخضر	جامعة الجزائر1
د.فاتح بوطبيق	جامعة الجزائر1
د.بلطرش مياسة	جامعة الجزائر1
د. طلرق يحياوي	جامعة الجزائر1
د. دريش وردة	جامعة الجزائر1
د.وابري فريد	جامعة الجزائر1
د. سماتي حكيمة	جامعة الجزائر1
د. ميرازقة نبيلة	جامعة الجزائر1
د.بوضياف قدور	جامعة الجزائر1
د.أوكال السعيد	جامعة الجزائر1
د.صدوقي ياسمينة	المركز الجامعي تيبازة
د.بلعباس نوال	جامعة الجزائر1
د. مشتي ليلى	جامعة الجزائر1
د.حبشاوي ليلى	جامعة الجزائر1
د.جعفور ليندة	جامعة الجزائر1
د. قتال منير	جامعة الجزائر 1
د. دبوشة فريد	جامعة الجزائر1
د.حوت فيروز	جامعة البويرة
د.بن غانم بلال	جامعة خميس مليانة
د.اعراب نادية	المركز الجامعي تيبازة

أعضاء اللجنة التنظيمية

د. عاشور موسى

ط.د. هادف مسلم ، ط.د. دخينيسة رابح

ط.د دبياش صارة ، ط.د. يمناين لمياء

ط.د. بساعد سامية ، ط.د دنيدينة البشير

ط.د سالمي بشير ، ط.د حدادو محفوظ

ط.د قرد أشواق أميرة ، ط.د بن لعلام زينة

ط.د جيموم مجيد ، ط.د لمشونشي صالح

ط.د لقريد سمير ، شاحي مروة ، أمير عبد الحميد ، سعاد عبد الحكيم ،مشعل المقاطى، بلال بن ساعد

حمزة المرضي الشريف محمد، زايد محمود

أسماء محمد خليل عوض ، بن حليمة الهام، سنابل موسى خليل عوض ،فرحة أبو بكر محمد المهدي ، صافي صالح ،بن عبيد يسرى ، بن عودة عبد الرؤوف بيطام عبد الرؤوف ، يحي جدو ، بورحلة عقيلة ، بن سعد ساعد ،حواس الطاووس ، سوداني محمد الأمين

شروط المشاركة

على المشاركين أن يلتزموا بالمعايير الشكلية التالية:

-1-أن تكون المداخلة المقدمة أصلية لم يسبق لها أن قدمت في الملتقيات والأيام الدراسية العلمية أو نشرت في مجلة علمية.

- 2- أن لا تزيد عدد صفحات المداخلة عن 9 صفحات كحد أقصى.

-3- أن تخصص الصفحة الأولى لبيانات الباحث الإسم، اللقب، الدرجة العلمية، البريد الإلكتروني.

-4- أن تراعي المداخلة المنهج العلمي المتعارف عليه.

-5- الالتزام بالمحاور المذكورة سلفا.

ترسل الملخصات والمداخلات على البريد الالكتروني التالي:

colloquelaboinvest2023@gmail.com

التواريخ المقترحة:

آخر اجل لإرسال الملخصات: 20 نوفمبر2023

الرد على الملخصات: 24نوفمبر2023

ارسال المداخلات كاملة: 27 نوفمبر2023

تنظيم الملتقى: 6 ديسمبر 2023

الدكتور سلاوي يوسف
رئيس الملتقى
آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر
جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق نائب العميد مكلف بالدراسات لمابعد التدرج
جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق نائب العميد مكلف بالدراسات لمابعد التدرج

جامعة الجزائر1

كلية الحقوق

مخبرآليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، المعتمد بموجب المقررقم 241 المؤرخ في 23 ماي 2021.

الدكتور سلاوي يوسف

رئيس الملتقى

ملتقى وطني افتراضي حضوري بعنوان

دورقطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر

برئاسة الدكتور: سلاوي يوسف

الهيئة الشرفية للملتقى:

أ.د مختاري فارس: رئيس جامعة الجزائر 1

أ.د. مدافرفايزة : نائب رئيس جامعة الجزائر1 مكلف بالدراسات العليا والبحث العلمي.

د. قسايسية عيسى: عميد كلية الحقوق.

أ.د نساخ فطيمة: رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق

أ.د أكرور ميريام مديرة الملخبر

رئيس اللجنة العلمية: الدكتور براني فيروز

رئيسة اللجنة التنظيمية: الدكتورة دريش وردة

المشرفة العامة للملقى : دلمي مونة

ديباجة الملتقى

إن الجزائر على غرار باقي دول العالم تأثرت منذ نهاية سنة 2019 من الأثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على مستوى كل المجالات الحياتية، لكن الأثر البالغ كان على المستوى الاقتصادي حيث ان الإجراءات الوقائية كان لها الأثر الكبير على العائدات المالية للأفراد وحتى صعوبات مالية كبيرة على ميزانية الدولة.

هذه التجربة الصعبة جعلت الحكومة الجزائرية مجبرة على إيجاد حلول قصيرة، متوسطة وطويلة المدى لمعالجة الأثار السلبية الناتجة عن هذا الوباء خاصة في المجال الاقتصادي، الذي تأثر كثيرا، هذه الحلول التي يجب ان تأتي من تنمية اقتصادية حقيقية وتنويع اقتصادي فعلي، وهذا ما أصبح التفكير فيه جليا وواضحا في مخطط عمل الحكومة لسنة 2021 الذي تمت المصادقة عليه، واعتبار سنة 2022 سنة الإقلاع الاقتصادي.

ومن بين القطاعات التي تراهن عليها الحكومة لدفع عجلة التنمية والتنويع الاقتصادي هو القطاع السياحي وهو الذي نص عليه في مخطط الحكومة لسنة 2021 ضمن الفصل الثاني المتعلق بالإنعاش الاقتصادي، واعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة التي يعول عليها للمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي من خلال اتخاذ عدة إجراءات آنية ومتوسطة المدى لتطوير القطاع السياحي في الجزائر، تنوعت بين تحيين ومراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالسياحة، وتفعيل دور الهيئات السياحية القائمة واستحداث مؤسسات جديدة،

بالإضافة إلى وضع تحفيزات من أجل تشجيع الاستثمار في المجال السياحي، وأيضا تطهير الوعاء العقاري السياحي مع تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية للقضاء على البيروقراطية.

إن تنظيم هذ الملتقى جاء من أجل إبراز أن الجزائر بلد يملك موارد سياحية هائلة بتنوع جغرافي و ثقافي يمكنها من أن تكون من بين الدول الرائدة في المجال السياحي في العالم، والذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الشاملة في البلاد، و لكن هذه المقومات السياحية يجب استغلالها جيدا و بعقلانية و المحافظة عليها، و هذا عن طريق توفير الإمكانيات اللازمة لذلك سواء كانت بشرية أو مادية بالإضافة إلى رسم سياسات فعالة لتسيير القطاع .

إشكالية الملتقى

كيف يمكن دفع عجلة التنمية السياحية في الجزائر من اجل مساهمة حقيقية وفعلية في التنوع والتنمية الاقتصادية وخلق الثروة؟

محاور الملتقى

المحور الأول: الإطار العام للسياحة، وأبعادها القانونية والاقتصادية. والبيئية.

المحور الثاني: الاستثمارات السياحية المستدامة، ودور العقار السياحي في جذبها.

المحور الثالث: تشجيع الابتكار و المقاولاتية وريادة الأعمال في مجال السياحة.

المحور الرابع: تنمية الموارد البشرية في مجال السياحة وتطوير نشاطات الصناعات التقليدية.

المحور الخامس: التحول الرقمي والتطور التكنولوجي كآلية لتطوير التنمية السياحية المستدامة والمرنة.

المحور السادس: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

من اقتراح و تنظيم فرقة البحث " التنويع الاقتصادي وإعادة الهيكلة"

دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

برنامج الملتقى الوطني الحضوري الافتراضي: 06 ديسمبر 2023

مراسيم الافتتاح: 13:00-13:30

الدكتور سلاوي يوسف
رئيس الملتقى

آيات بينات من القرآن الكريم	
النشيد الوطني	
الهيئة الشرفية	
أ.د. مختاري فارس	السيد مدير جامعة الجزائر 1
أ.د. مدافر فايزة	السيدة نائب مدير جامعة الجزائر -1- للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج
د قسايسية عيسى	السيد عميد كلية الحقوق
أ.د. نساخ فاطمة	رئيسة المجلس العلمي
د. زيدان محمد	نائب العميد المكلف بالدراسات العليا
أ.د أكرور ميريام	مديرة المخبر
د. سلاوي يوسف	رئيس الملتقى

الملتقى الوطني:

دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر حضوري افتراضي 06 ديسمبر 2023

الجلسة العلمية الأولى: من 13:30 إلى 15:00			
رئيس الجلسة: د/ سنوساوي سمية جامعة الجزائر 1			
التوقيت	عنوان المداخلة	اسم، لقب وصفة المتدخل	مؤسسة الانتساب
13:40-13:30	دراسة الواقع الاقتصادي و القانوني من خلال مجمع الفندقة السياحة و العلاج المائي	موهوبي كمال- أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر -1-
13:50 -13:40	واقع و مقومات السياحة في الجزائر و دورها في زيادة النمو الاقتصادي	عيساوي رياض- طالب دكتوراة هاني محمد أستاذ التعليم العالي	جامعة أكلي محند اولحاج البويرة
14:00-13:50	استراتيجية المشرع الجزائري في مجال التنمية السياحية	عقبة خضراوي-أستاذ محاضرب	جامعة الجزائر -1-
14:10-14:00	الإستثمار السياحي في التشريع الجزائري	سلاوي يوسف - أستاذ محاضر أ يمناين لامية - طالبة دكتوراة	جامعة الجزائر -1-
14:20-14:10	البعد البيئي كمؤشر من مؤشرات تقييم المشاريع السياحية	عبدلي نزار - أستاذ محاضر -أ-	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف-
14:30-14:20	البعد الاقتصادي للاستثمار السياحي	خواص نصيرة- أستاذة مجاضرة أ	جامعة الجزائر-1-
14:40-14:30	الآليات القانونية لتشجيع استغلال المسارح والمدارج الرومانية والبزنطية في السياحية الثقافية	حكيم زواي أستاذة محاضرة أ	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي التبسي
14:50-14:40	الإطار المفاهيمي الجديد للسياحة و أهم الأثار المترتبة عليه في ظل التطور التكنولوجي الحالي.	سرير الحرتسي خديجة- أستاذة محاضرة ب	جامعة الجزائر -1-
15:00-14:50	Sustainable Tourism as a New Trend for Tourism Development	كنزة باحمد - أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر -1-
15:00-14:50	The UN's Sustainable Development Goals :what about tourisme ?	جلال محرزي - أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر -1-
مقرري الجلسة الأولى			

الدكتور سلاوي يوسف

رئيس الملتقى

الملتقى الوطني:

دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر حضوري افتراضي 06 ديسمبر 2023

ط.د. هادف مسلم ، ط.د. دخينيسة رابح

ط.د دبياش صارة ، ط.د. يمناين لمياء

ط.د. بساعد سامية ، ط.د دنيدينة البشير

ط.د سالمي بشير ، ط.د حدادو محفوظ

ط.د قرد أشواق أميرة ، ط.د بن لعلام زينة ، طلبة دكتوراة جامعة الجزائر -1-

المناقشـــــــــــة

الجلسة العلمية الثانية:

من 15:00 إلى 16:30

رئيسة الجلسة: الأستاذ خواص نصيرة جامعة الجزائر 1

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم، لقب وصفة المتدخل	مؤسسة الانتساب
15:10-15:00	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و دوره في تفعيل استثمار العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة	دريش وردة- أستاذة محاضرة ب	جامعة الجزائر-1-
15:20-15:10	الامكانيات المتوفرة للسياحة الداخلية في الجزائر	وليد عباد – طالب دكتوراة	جامعة الجزائر-1-
15:30-15:20	دور النظام القانوني للعقار السياحي في استقطاب الاستثمار	غني امينة- أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران -2-
15:40-15:30	متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر- الإمكانيات و التحديات-	هبة بوشوشة- أستاذة محاضرة أ ريمة بوكوس- طالبة دكتوراة	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
15:50-15:40	عقد الإمتياز كألية للاستثمار في العقار السياحي	فراح حورية- أستاذة محاضرة ب	جامعة الجزائر-1 -
16:00-15:50	الاستثمار في العقار السياحي كالية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة	زهية لطرش- طالبة دكتوراة	جامعة الجزائر-1-
16:10-16:00	أفاق استغلال العقار السياحي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر	براهيمي نادية- أستاذة محاضرة ب	جامعة مولود معمري تيزي وزو
16:20-16:10	الاستثمار في مجال السياحة الحموية	بن رجدال امال- أستاذ محاضر أ أكرور ميريام- أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر- 1-

الدكتور سلاوي يوسف

رئيس الملتقى

الملتقى الوطني:

دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر حضوري افتراضي 06 ديسمبر 2023

16:30-16:20	معوقات الاستثمار السياحي المرتبطة بالعقار	براني فيروز – أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر- 1-

مقرري الجلية الثانية

ط.د جيموم مجيد ، ط.د لمشونشي صالح

ط.د لقريد سمير ، شاحي مروة ، أمير عبد الحميد

، سعاد عبد الحكيم ،مشعل المقاطي، بلال بن ساعد، طلبة دكتوراة جامعة الجزائر-1-

المناقشـــــــــــة

الجلسة الثالثة: 16:40-18:30

رئيسة الجلسة: الأستاذة الدكتورة اكرور ميريام أستاذ جامعة الجزائر 1

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم، لقب وصفة المتدخل	مؤسسة الانتساب
16:50-16:40	العقد السياحي ودوره في التنمية السياحية المستدامة- قراءة في أحكام القانون 06-99	قاسمي زهيرة استاذ محاضر ب	جامعة تمنغاست
17:00-16:50	واقع تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية السياحية المستدامة بالجزائر	شهيناز صبيحي- أستاذة مساعدة ب حليمة موساوي-أستاذة مساعدة ب	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
17:10-17:00	الحوافز الضريبية بين متطلبات جذب الاستثمار السياحي و التنوع الاقتصادي في المناطق الحدودية	صدوق المهدي-أستاذ محاضر أ كركوري مباركة- أستاذة محاضر ب	جامعة تمنغاست جامعة الجزائر -1-
17:20-17:10	الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة في مجال ترقية السياحة و فقا للقانون الجزائري	سعدية قني- أستاذة محاضرة أ	جامعة الشهيد حمة بالوادي
17:30-17:20	Impact of information and – communication technologies on sustainable tourism	Dr. AKILAL Nassim	Doctor in Commercial Sciences at EHEC Koléa
17:50-17:40	An analytical study of hotel activity and its role in achieving sustainable tourism development	د.عيسى زهية	جامعة بومرداس

الدكتور سلاوي يوسف

رئيس الملتقى

الملتقى الوطني:

دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر حضوري افتراضي 06 ديسمبر 2023

18:00-17:50	دور التحول الرقمي و التطور التكنولوجي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة	فايزة نواوي – طالبة دكتوراة بوبكر عباسي- أستاذ التعليم العالي	جامعة حمة لخضر الوادي
18:10-18:00	دور الصناعات التقليدية في تنمية السياحة في ظل المتغيرات الرقمية	حدادة فيروز-أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر -1-
18:20-18:10	دور المؤسسات الناشئة في ترقية النشاط السياحي(المؤسسة الناشئة Trip tip Welcome to Algeriaنموذجا)	مشتي امال- أستاذة محاضرة أ بوزياني أسماء – صاحبة مشروع مؤسسة ناشئة	جامعة الجزائر -1-
18:20-18:10	الإطار التشريعي و التنظيمي للمؤسسات الناشئة و المشاريع الابتكارية لترقية قطاع السياحة في الجزائر	صلاح الدين ضيف- طالب دكتوراة	المركز الجامعي نور البشير البيض
مقرري الجلسة الثالثة حمزة المرضي الشريف محمد، زايد محمود أسماء محمد خليل عوض، بن حليمة الهام، سنابل موسى خليل عوض ،فرحة أبو بكر محمد المهدي ، طلبة دكتوراة جامعة الجزائر -1-			
18:30-18:20	المناقشـــــــــــة الدكتور سلاوي يوسف		

الجلسة العلمية الرابعة: رئيس الملتقى

من 18:30 إلى 20:40

رئيس الجلسة: الدكتور ولد علي تاكفاريناس جامعة الجزائر 1

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم، لقب وصفة المتدخل	مؤسسة الانتساب
18:40-18:30	التحول الرقمي السياحي : حتمية لمواجهة التحولات الراهنة	د/ حبشاوي ليلى أستاذة محاضرة ب	جامعة الجزائر -1-
18:50-18:40	مدى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية الساحية المستدامة.الجلسة	تايب راضيـــة أستاذ مساعد قسم ب	جامعة الجزائر -1-
19:00-18:50	واقع ومدى مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياحية	ا.د معاشو لخضر ا.د.بوربابة صورية استاذ التعليم العالي استاذ التعليم العالي	جامعة طاهري محمد بشار جامعة طاهري محمد بشار
19:10-19:00	نشر الثقافة السياحية في المجتمع للإسهام في تنمية السياحة بالجزائر	رضا سيف الدين جلولي	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
19:20-19:10	تنمية الموارد البشرية في مجال السياحة و	مولاي أسماء- أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر -1

الملتقى الوطني:

دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر حضوري افتراضي 06 ديسمبر 2023

	تطوير نشاطات الصناعات التقليدية		
19:30-19:20	المجتمع المدني كشريك في تنمية السياحة المحلية	حميد زوينة- طالب دكتوراة-	جامعة مولود معمري تيزي وزو
19:50-19:40	التحول الرقمي و التطور التكنولوجي كالية لتطوير السياحة المستدامة	بن مبارك فرح- طالبة دكتوراة	جامعة منتوري قسنطينة 1
20:00-19:50	دور العمالة السياحية في تفعيل القطاع السياحي الوطني	صدوقي ياسمين-أستاذ محاضر أ دبابحة نرجس -طالبة دكتوراة	جامعة عبد الله مرسلي تيبازة جامعة الجزائر-1-
20:20-20:10	الوكالات السياحية عامل جذب سياحي	علوي سليمة- أستاذة محاضرة ا	جامعة الجزائر-1-
20:30-20:20	دور السياحة الالكترونية في ترقية الوجهة السياحية	زكية جدايني أستاذة محاضرة أ رضواني نسيمة أستاذ مساعدة أ	جامعة الجزائر-1- المدرسة الوطنية العليا السياحة
مقرري الجلسة الرابعة صافي صالح ، بن عبيد يسرى ، بن عودة عبد الرؤوف بيطام عبد الرؤوف ، يحي جدو ، بورحلة عقيلة ،بن سعد ساعد ،حواس الطاووس ، سوداني محمد الأمين- طلبة دكتوراه جامعة الجزائر 1			
20:40-20:30	المناقشـــــــــــــة		الدكتور سلاوي يوسف رئيس الملتقى
20:50-20:40	قراءة التوصيات		
اختتام الملتقى			

الاسم واللقب: موهوبي كمال
الدرجة العلمية : أستاذ تعليم عالي
عنوان المداخلة :
الواقع الاقتصادي والقانوني للسياسة من خلال مجمع الفندقة السياحة والعلاج المائي

سوف نتناول في هذه المساهمة الى الواقع السياحي في الجزائر من زاويتي الأهمية الاقتصادية والتأطير القانوني من خلال المجمع السياحة الفندقة والحمامات المعدنية Groupe HTT، الذي يعد الشريك الأساسي في مسار ترقية السياحة في الجزائر بالنظر إلى حافظته العقاريه (20% من مجموع المؤسسات الفندقية الوطنية). وهو مجمع عمومي يخضع لقواعد القانون التجاري (القطاع العمومي التنافسي) كما له مهام أخرى تتعلق بالمساهمة في التنمية المحلية بفضل شبكته الفندقية الموزعة عبر كامل التراب الوطني (32 ولاية)

I. الأهمية الاقتصادية للسياحة

السياحة بكل أنواعها (الثقافية، الجبلية، الدينية، الريفية، والحضرية والتكوينية) تكتسي أهمية اقتصادية لكونها تشكل 31% من الناتج العالمي 3.3% في 2025, أما على المستويات الداخلية او الوطنيه النسبة أكبر بكثير

السياحة تساهم في دعم ميزان المدفوعات وتشكل أحد محركات النمو، وبالتالي تعد أداة مهمة للتنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى تمكنت السياحة من الربط بين العديد من القطاعات الاقتصادية (النقل بجميع اشكاله، الزراعه، الصناعه التقليديه الخ). أما فيما يخص الاقتصاد الريفي فهي الأداة الوحيدة الى جانب الزراعة لتنمية المناطق الريفية.

بالنسبة للجزائر تطور القطاع السياحي قياسا بمؤثراته المضاعفة،تمكن من تكريس التنوع الاقتصادي الى جانب التأثيرات الاجتماعية المساهمة في محاربة الفقر وتوفير مناصب الشغل.

ومن جهة أخرى للسياحة جوانب سلبية على البيئة والتنوع الحيوي والبيولوجيه ولهذا استقر الأمر على ترقية مفهوم السياحة المستدامة tourisme durable، اي الاخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عاجلا ومستقبلا بالحفاظ على الكائنات النباتية flore ، والكائنات الحيوانية Faune، والتنوع البيولوجي (تنوع أشكال الحياة) والنظم البيئية والتنوع الثقافي وتحسين ظروف المعيشة ومستوى الدخل.

لهذا فالمحافظة على الأنظمة البيئية تقتضي منع السياحة بأعداد ضخمة tourisme de masse، في مناطق معينة (المناطق الصحراوية والأماكن التي تحتوي على آثار قديمة) نظرا لتأثيرها السلبي على البيئة.
وتكريس كل هذه الأهداف تحتاج السياحه الى تأطير قانوني يساهم في ضبطها وفق المقتضيات سالفة الذكر.

II. التأطير القانوني للسياحة في الجزائر

تتجلى أهمية التأطير القانوني عبر جوانبه التنظيمية فالقطاع العام السياحي يتمثل في مجمع فندقة سياحة وحمامات معدنية المجمع عباره عن شركه ام وفروع او مساهمات منظم في شكل شركة مساهمة وهو الشكل القانوني لكل المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة للقطاع التنافسي أي لقواعد القانون التجاري.

تتمحور أنشطة GHTT حول تقديم الخدمات (Prestataire). وهو نتاج تحويل شركة تسيير المساهمات في مجال السياحة والفندقة (SGP Gestour) الى مجمع بموجب قرار الجمعية العامة ل Gestour المؤرخ في 2015/13/20، وهذا امتثالا اللائحة الصادرة عن مجلس مساهمات الدولة وهو الجهاز الذي يمارس الرقابة الاستراتيجية على كل مؤسسات القطاع العام رقم 03 /144 المؤرخة في 28 /03/ 2015.

يمارس المجمع سلطات ومهام تخفض كل فروعه الفندقيه والسياحيه وتلك الخاصة بالحمامات المعدنية عدد الفروع 17 وفق منظومة حوكمة تتلخص فيما يلي:

- انشاء (تأسيس)، اكتساب وان اقتضى الامر التنازل عن كل مؤسسة او نشاط في مجال الفندقة السياحة والحمامات المعدنية.

- الادارة الاستراتيجية لفروعه (Pilotage stratégique) ومقتضاها هو وضع وبلورة استراتيجية على المدى المتوسط وهي عبارة عن معايير واهداف تجاريه ماليه وصناعيه تهيكل المخطط المتوسط الامد للمؤسسات او الفروع التابعة للمجمع. وبعبارة اخرى الاعداد الاستراتيجية اداه لتكريس الحوكمة عن طريق الاهداف gouvernance par objectif

- اليقظة التكنولوجية واعداد وتسيير المشاريع التابعة لقطاع السياحة.

- مراقبه ومتابعه الفروع المنظومة في حافظته.

- تحديد وتنفيذ السياسات التجارية والماركتينغ لفروعه. وهنا يلاحظ ان مجمع HIIT شديد التركيز حيث تكتفي المجمعات بتركيز التسيير المالي وجعل لي السياسات التجارية غير متمركزة اي تكون من اختصاص الفروع.

وفي الاخير يجدر بنا الاستناد الى التقرير الاخير لمجلس المحاسبة الذي اظهر غياب حكومة هذا القطاع المهم وفشل المجمع في إدارة وتسيير الأنشطة السياحية العمومية حيث لوحظ غياب الفعالية (عدم احترام المواعيد) والنجاعة (الارتفاع المستمر لتكاليف الإنجاز) الذي ميز مخطط عصره القطاع الذي استفاد من قروض بنكية منخفضة اسعار الفائدة ومن مساهمات في ميزانية الدولة وهذا يعد انتهاكا للقانون لان مؤسسات القطاع العام خاضعة للقانون التجاري (الخاص) لا ترتبط بأي شكل من الاشكال بميزانية الدولة حفاظا على نزاهة المنافسة.

بقلم الدكتور: كمال موهوبي
أستاذ محاضر بكلية الحقوق
جامعة الجزائر -1-

مداخلة بعنوان : واقع و مقومات السياحة في الجزائر و دورها في زيادة النمو الاقتصادي

The reality and components of tourism in Algeria and its role in increasing economic growth

[1] ط/د عيساوي رياض
جامعة أكلي محند أولحاج البويرةِ، الجزائر، r.aissaoui@univ-bouira.dz
[2] أ/د هاني محمد

جامعة أكلي محند أولحاج البويرةِ، الجزائر m.hani@univ-bouira.dz

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بقطاع السياحة بالجزائر ودوره في زيادة النمو الاقتصادي، حيث يعد قطاع السياحة قطاعا مهما في الاقتصاد الوطني و يلعب دورا هاما في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني و تطويره وارتفاع المداخيل من العملة الصعبة و زيادة مناصب العمل و تحقيق الرفاهية الاقتصادية ،

و تتميز الجزائر بمقومات سياحية كبيرة من طبيعة خلابة تجذب السياح المحليين والأجانب لذا يجب على الدولة الجزائرية النهوض بالقطاع السياحي بزيادة الاستثمارات فيه من اجل تطويره و زيادة مساهمته في تطوير الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: قطاع السياحة ، الاقتصاد الوطني ، المقومات السياحة ، النمو الاقتصادي

ABSTRACT : This study aims to introduce the tourism sector in Algeria and its role in increasing economic growth, as the tourism sector is an important sector in the national economy and plays an important role in increasing the gross domestic product, which leads to the growth and development of the national economy, higher incomes from hard ,currency, and an increase in job positions and Achieving economic well-being

Algeria is characterized by great tourism potentials, including a picturesque nature that attracts local and foreign tourists. Therefore, the Algerian state must advance the tourism sector by increasing investments in it in order to develop it and increase its .contribution to the development of the national economy.

Keywords: Tourism sector, national economy, tourism components, economic growth

المؤلف المرسل : عيساوي رياض ، الايميل : **r.aissaoui@univ-bouira.dz**

مقدمة:

تعد السياحة من اكبر القطاعات الاقتصادية نموا في العالم فقد أصبحت اليوم من أهم المجالات في التجارة الدولية باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا مهما للعملات الصعبة وزيادة فرص العمل، وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية اذ بلغت عائداتها ألاف الملايير من الدولارات ومئات الملايين من السائحين.

والجزائر من بين الدول التي حاولت النهوض بقطاع السياحة عن طرق العديد من البرامج السياحية والمخططات التنموية

حيث بادرت إلى إحصاء الثورة السياحية وإنشاء الهياكل و البنى التحتية التي يحتاجها قطاع السياحة لغرض جذب السياح المحليين والأجانب على حد سواء إلا أن هذه الجهود تبقى متواضعة ولا ترقى إلى دولة بحجم الجزائر التي لديها العديد من المقومات السياحية ، اذ بقيت الانجازات جد محدودة إذا قورنت ببلدان العالم وحتى بالبلدان الشقيقة فحجم الاستثمارات في مجل السياحة يعد ضعيفا مقارنة بالمساحة الشاسعة للجزائر و المناظر الطبيعية الخلابة التي تتمتع بها .

و تسعى الجزائر في الوقت الراهن تطوير قطاع السياحة وجعلها من الأولويات القومية الداعمة للاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة فيها من خلال تطبيق استراتيجيات فعالة والقيام بالاستثمارات في قطاع السياحة والاستفادة من التجارب الناجحة للدول المتقدمة في مجال السياحة.

إشكالية الدراسة:

ما هو واقع قطاع السياحة في الجزائر ودوره في تطوير الاقتصاد الوطني .

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم السياحة وأنواعها وأثارها على الاقتصاد الوطني.

-معرفة واقع السياحة في الجزائر و موقعها من السياحة العالمية.

- معرفة معوقات قطاع السياحة في الجزائر.

-تحديد أهم الإجراءات المعمولة للنهوض بقطاع السياحة

منهجية البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف و تحليل مؤشرات قطاع السياحة في الجزائر ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني.

هيكل الدراسة:

المحور الأول: الإطار النظري لقطاع السياحة

المحور الثاني: واقع ومعوقات قطاع السياحة في الجزائر

المحور الثالث: دور قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني

المحور الأول: الإطار النظري لقطاع السياحة

أولا: تعريف السياحة

هناك العديد من التعاريف للسياحة نذكر منها:

تعريف HERMAN VON SHOLTERONحيث عرف السياحة على انها " الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة ، وانتشارهم داخل وخارج حدود منطقة دولة معينة " ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي للسياحة ، من خلال الدخول المتأتية من مختلف أنشطة السياح ، وأهمل جوانب أخرى كالجانب الاجتماعي للسياحة[1].

-تعريف HUNZIKER AND KRAFETحيث عرف السياحة" على أنها " مجموعة الظواهر والعلاقات الناشئة عن السفر والإقامة لغير المقيمين طالما أن ذلك لا يؤدي إلى إقامة دائمة لهم ، ولا يرتبط بممارسة أنشطة كسبية. " ميز هذا التعريف بين السائح والمهاجر ، إذ ينتقل السائح بصفة مؤقتة بينما ينتقل المهاجر لفترة طويلة ، وقد يكون الغرض من وراء هذا الانتقال العمل والكسب[2].

-وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما سنة 1963السياحة على انها ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24ساعة ، ولا تزيد عن 12عشر شهرا ، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية و ، هي تنقسم إلى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية4. " شمل هذا التعريف عدة جوانب ، حيث نظر إلى السياحة على أنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية ، كما حدد مدة السياحة وميز بين السياحة الداخلية والخارجية ، في حين أغفل عن الجانب الاقتصادي للسياحة[3]

-وقد عرف مؤتمر أوتاوا للسياحة المنعقد بكندا في جوان 1991على أنها " مجموع الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى خارج بيئته المعتادة لمدة من الزمن ، وأن لا يكون غرضه من السفر هو ممارسة نشاط يكتسب به دخلا في المكان الذي يسافر إليه.

-كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة على ان السياحة ينبغي أن تتضمن أربعة نقاط أساسية وهي:

-تنطوي السياحة على تحرك الناس من موقع إلى موقع آخر خارج مجتمعهم المحلي ؛

-إن الجهات القصد السياحية توفر نطاق من النشاطات و الخبرات و التسهيلات و الخدمات؛

-إن الحاجة و الدوافع المختلفة للسائح تتطلب إشباعا ، و أن هذه الحاجات و الدوافع بدورها تخلق تأثيرا اجتماعيا ؛

[1]-جليلة حسن حسنين ، اقتصاديات السياحة ، منشورات جامعة الإسكندرية ، مصر ، ، 2003ص 7.

[2]-TISSA AHMED, économie et aménagement du territoire , opu, Alger , 1993 , p94

[3]-محي محمد مسعد ، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، دون سنة نشر ، ص61

.

- تتضمن صناعة السياحة عددا من النشاطات الفرعية ، و هذه النشاطات تولد مجتمعة دخلا ضمن الاقتصاد الوطني ، ينتج من خلال العملات الصعبة الأجنبية التي تدخل إلى البلد السياحي المزار عن طريق السياح.[1]

ثانيا: أنواع السياحة:

1- السياحة حسب المنطقة الجغرافية

1-1- السياحة الداخلية: :تعني سفر مواطني الدولة داخل حدود بلدانهم ، كما تشمل انتقال السائحين داخليا و يتم إنفاق العملة المحلية ،

و تكمل **أهمية** السياحة الداخلية في:[2]

- تساعد على استغلال المنشآت السياحية

-تساعد الصناعات الخفيفة على تسويق منتجاتها و بضائعها؛
-تؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي في بلدها؛

- تساعد على زيادة الدخل القومي للسكان

و هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على السياحة الداخلية منها:[3]

- وزارة السياحة و دورها في التخطيط و الإشراف على عمليات و أنشطة التسويق السياحي للبلد ؛

- الفنادق و المطاعم السياحية ؛

- خدمات النقل الجوي و البري

1-2 سياحة إقليمية: هي السفر و التنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية ، الدول الإفريقية ، دول المغرب العربي ، دول جنوب شرق آسيا ، و تتميز السياحة الإقليمية بانخفاض التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لعنصر المسافة التي يقطعها السائح.

1-3 سياحة خارجية: هي انتقال الأفراد أو السياح انتقالا مؤقتا من بلد لآخر من أجل السياحة و التعرف على بلاد جديدة و عادات أهلها و طرق معيشتهم و تفكيرهم و مدى ما قدموه من انجازات ، 3و تساهم السياحة الخارجية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال[4]:

- عقد الاتفاقيات السياحية الدولية بين مختلف الدول و الشركات السياحية ؛
- استخدام رؤوس الأموال الأجنبية لبناء البنية التحتية لتلبية احتياجات السياحة الدولية ؛

---

[1]-زايد مراد ، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني ، حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول " اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 10/09 مارس 2010: ص03

[2]-محمود الديماسي و آخرون ، تخطيط البرامج السياحية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ، 2002 ، ص138

[3]- عصام حسن الصعيدي ، التسويق و الترويج السياحي و الفندقي ، دراسة للتسويق السياحي و الفندقي في الدول العربية ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر و التوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ، 2009ص .33

[4]-محمود الديماسي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

- تحسين نظام العلاقات المالية في السياحة الدولية ؛
-توسيع التعاون و تعميقه ،

و تبادل المساعدات في مجال الدعاية السياحية و الإعلان السياحي.

2- السياحة حسب الهدف:

2-1-السياحة الدينية: تعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية ، ومن أشهر المواقع الدينية في العالم نجد مكة المكرمة و المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية [1] و، هذا النوع من السياحة يهتم بالجانب الروحي للإنسان ، و بالتالي فهي مزيج من التأمل الديني و الثقافي ، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري.

2-2- السياحة العلاجية: و هي سياحة لإمتاع النفس و الجسد معا بالعلاج ، وتعتمد على استخدام المراكز و المستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية و كوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز.

2-3- السياحة الاستشفائية: و هي زيارة المنتجعات السياحية التي خصصت لهذا الغرض ، 2و تعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى و شفائهم مثل الينابيع المعدنية و الكبريتية و الرمال و الشمس بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض.

2-4- السياحة البيئية: هي السفر و الانتقال من مكان إلى آخر بغرض الاستمتاع و الدراسة و التقدير بروح المسؤولية للمناطق الطبيعية[2] و ما يصاحبها من مظاهر ثقافية تقليدية ، و بتعبير آخر هي السفر من أجل زيارة المحميات الطبيعية.

2-5- السياحة التاريخية: يعد هذا النوع من أحسن أنواع السياحة ، حيث تجذب أفواج كبيرة من السياح ، خاصة إذا توفرت هذه الآثار التاريخية على مراكز للراحة و الترفيه و على كل ضرورات المحافظة عليها ، كما أن للآثار السياحية دور مهم

في تحقيق التفاهم و تقوية العلاقات، كما تتطلب استثمارات كبيرة لرؤوس الأموال لتطويرها و حمايتها

2-6- السياحة الثقافية: يهتم هذا النوع من السياحة بشريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة و التعليم ، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضرية كثيرة ، و يمثل هذا النوع نسبة 10 %من حركة السياحة العالمية ، و نجد هذا النوع من السياحة متمثل في الاستمتاع بالحضارات القديم و ة أشهرها الحضارة الفرعونية المصرية القديمة و الحضارات الإغريقية والرومانية والحضارات الإسلامية و المسيحية على مر التاريخ و العصور.

2-7 – السياحة الترفيهية: هي من أقدم أنواع السياحة و أكثرها انتشارا ، حيث يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق اجتذابا لحركة السياحة الترفيهية ، لما يتمتع به من مقومات كثيرة كاعتدال المناخ بالإضافة إلى الشواطئ الجاذبة للسياح و ، تكون السياحة الترفيهية بغرض الاستمتاع و الترفيه عن النفس ، ويطلق عليها بالهوايات مثل صيد السمك ، الغوص و التزلج و الذهاب إلى المناطق الجبلية و الصحراوية.

[1]-مروان محسن السكر ، السياحة مضمونها و أهدافها ، سلسلة الاقتصاد السياحي،الجزء الأول ، الأردن ،، 1994ص 13
[2]-عصام حسن الصعيدي ، التسويق و الترويج السياحي و الفندقي م ، رجع سبق ذكره ، ص 131

2-8 – سياحة المؤتمرات: ارتبط هذا النوع من الساحة بالعلاقات بين أغلب دول العالم ، و يعتمد النهوض بهذا النوع من السياحة على توفر عوامل عدة منها اعتدال المناخ ، و وجود الفنادق و القاعات الجاهزة لعقد الاجتماعات و المطارات الدولية.

2-9 – السياحة الرياضية: يقصد بها الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها ومثل هذه الأنواع نجد دورات الألعاب الأولمبية و بطولات العالم المختلفة ،1و الشكل التالي يلخص أنواع السياحة[1]

ثالثا: أهمية السياحة

1-الأهمية الاقتصادية:

- **توليد الدخل وخلق فرص العمل:** يعد قطاع السياحة مولدًا رئيسيًا للدخل في العديد من البلدان. يتطلب وجود السياح وإقامتهم في المناطق المحلية خدمات ومنتجات تقدمها الشركات المحلية، مثل الفنادق والمطاعم ووسائل النقل والتسوق والأنشطة الترفيهية. هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي يخلق فرص العمل للسكان المحليين.
- **تعزيز الاستثمار وتطوير البنية التحتية:** يحتاج قطاع السياحة إلى بنية تحتية قوية ومتطورة لاستيعاب وتلبية احتياجات السياح. وبالتالي، يعزز الاستثمار في البنية التحتية المحلية، مثل الفنادق والمطارات والطرق والمعالم السياحية. يتطلب هذا الاستثمار توظيف العمالة المحلية وشراء المواد والخدمات المحلية، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويحسن مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية.
- **تنشيط القطاعات المرتبطة:** تؤثر السياحة بشكل كبير على القطاعات المرتبطة بها، مثل الصناعة الغذائية والحرفية التقليدية والتجارة والترفيه. يزداد الطلب على المنتجات المحلية والتجارة التقليدية والحرف اليدوية كهدايا تذكارية، مما يعزز هذه القطاعات ويسهم في تنميتها وازدهارها.
- **تعزيز التفاعل الثقافي والتبادل الثقافي:** توفر السياحة فرصة للتفاعل الثقافي بين السياح والمجتمعات المحلية. يمكن للسياح أن يستمتعوا بتجارب فريدة من نوعها، مثل تذوق المأكولات المحلية واستكشاف التراث الثقافي والتفاعل مع السكان المحليين. يؤدي هذا التبادل الثقافي إلى تعزيز الفهم المتبادل والتسامح والتقدير بين الثقافات المختلفة.
- **زيادة الإيرادات الضريبية:** يعتبر قطاع السياحة مصدرًا هامًا للإيرادات الضريبية للحكومات المحلية. عندما يتوجه السياح إلى وجهة معينة، يتم فرض الضرائب على الخدمات التي يستخدمونها مثل الفنادق والمطاعم والتسوق. تساهم هذه الضرائب في تمويل البنية التحتية والخدمات العامة والمشاريع التنموية الأخرى.
- **تعزيز الصناعات المحلية:** يعمل قطاع السياحة على تعزيز الصناعات المحلية المختلفة. على سبيل المثال، يحتاج السياح إلى شراء الهدايا التذكارية والمنتجات المحلية، مما يدعم الصناعات الحرفية والفنية والصناعات الغذائية المحلية. هذا يعني زيادة الطلب على المنتجات المحلية وتعزيز فرص العمل في هذه الصناعات[2].

2- الأهمية الاجتماعية:

تكمن أهمية قطاع السياحة من الناحية الاجتماعية فيما يلي:[3]

---

[1]- عوينان عبد القادر " السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000-2025 في ضل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat2025 " . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013 ، ص22.

[2]-أهمية السياحة وتأثيرها على الاقتصاد، أخبار اقتصادية، مجلة الكترونية https://newsbusiness.net/

[3] - عصام الدين الأحمدي ، الآثار الاقتصادية لأزمة السياحة في مصر ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، العدد، 01 ، 1998 ،ص 72

زيادة الوعي الثقافي و الاجتماعي بمختلف عادات و شعوب الطرف الآخر السياح
-زيادة اهتمام الشعوب المضيفة بعادات و شعوب و قيم أجدادها و آبائها و الحفاظ عليها من الزوال و الاضمحلال؛
-توفر عادات السياحة ملاذا للكثير من الطبقات الكادحة ، و التي تجد فرصة للعمل في المجال السياحي بما يوفره من مناصب شغل؛
-رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي و الحضاري؛
-تحسين نمط حياة الأفراد ، و تحسين مستوى معيشتهم مما يخلق التوازن الاجتماعي ؛
-التفاعل و الاحتكاك بين سكان المنطقة السياحية المزارة من جهة و من جهة السياح ، سواء كانوا من حملة جنسية نفس البلد أو جنسيات أخرى ، الأمر الذي يفضي إلى التبادل الاجتماعي.

3-الأهمية السياسية:

للسياحة كذلك أهمية سياسية حيث تساهم في: [1]
-السياحة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول؛
-النتائج الايجابية للسياحة على المستوي الاقتصادي و الاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية؛

-تعمل على تحقيق الحوار و معرفة الآخر و تساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة ، و نشر مبادئ السلام العالمي ؛
- تساعد على تدعيم أواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بينها.

4- الأهمية البيئية:

تكمل الأهمية البيئية للسياحة من خلال ما يلي : -الوعي المتزايد بأهمية البيئة و ضرورة حمايتها خاصة بعد الأضرار البالغة لها نتيجة ممارسات الأفراد من جهة و ممارسات الشركات و المصانع من جهة أخرى ، و بالتالي بدأ الوعي و العمل الميداني في التزايد من أجل العمل على إنقاذ البيئة و استدامتها للأجيال القادمة ، و تجسد ذلك في ثقافة متكاملة تتمثل في الثقافة البيئية لدى الأفراد انعكست في الجانب السياحي فيما يسمى بالسياحة البيئية.

5- الأهمية الثقافية:

للسياحة أهمية ثقافية نذكر منها :

-تعد السياحة أداة للاتصال الفكري و تبادل الثقافة و العادات و التقاليد بين الشعوب ، و أداة لإيجاد مناخ مشبع يروج للتفاهم و التسامح بينهم ، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي تداول العلوم و المعارف ؛

-تساهم السياحة في انتشار ثقافات الشعوب و حضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة ، و توطيد العلاقات بين الشعوب و زيادة معرفة شعوب الأرض ببعضهم أي انفتاحهم على مختلف ثقافات العالم ؛ [2]

-توفر السياحة التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث و المواقع الأثرية و التاريخية، و التي تعد جزءا من ذاكرة و ثقافة البلدان المضيفة.

---

[1] - أحمد ماهر و عبد السلام أبو قحف ، تنظيم و إدارة المنشآت السياحية و الفندقية، الطبعة الثانية ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، ، 1999ص 17 .

[2]- مخلوفي عبد السلام ، دور السياحة في التنمية المحلية ، الملتقى الدولي حول واقع و مستقبل الصناعات التقليدية في الجزائر ، دار الثقافة ، بشار ، ، 2003ص4

- تساعد على إنشاء المنتزهات و تعمل على المحافظة على البيئة و حمايتها ، و تزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.
-تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم.

رابعا: مقومات السياحة

1- المقومات الطبيعية:

1-1- المناخ: وهو ذلك الجو السائد في بلد معين ، إذ يفضل السياح الجو المعتدل الجاف ، حيث ينتقل السياح إلى المناطق السياحية الدافئة في فصل الشتاء ، و المناطق الجبلية و الساحلية في فصل الصيف ، و بالتالي يمكن تقسيم المناخ في العالم إلى نمطين هما:

-**مناخات هادئة** : تتميز بقلة تقلب خصائص عناصرها ، كمناخ البحر المتوسط ، والمناخات السائدة في المناطق الغابية ، و السفوح الجبلية منخفضة المنسوب

-**مناخات تتسم بالإثارة** : نظرا لكثرة تقلب خصائصها ، كهبوب الرياح وسقوط الأمطار الغزيرة ، وكثرة تساقط الثلوج ، و هذا النوع من المناخ يؤثر سلبا على السياحة ، كتدمير بعض المنشآت السياحية ، وغلق الطرق و الاتصالات.

1-2-الموقع الجغرافي: يلعب الموقع الجغرافي دورا مهما في السياحة ، من حيث القرب والبعد من مناطق الطلب السياحي ، فكلما كان الموقع قريبا من الأسواق ساهم ذلك في زيادة الطلب السياحي .

1-3 -أشكال سطح الأرض: و يبرز من خلال التضاريس و السلاسل الجبلية و المسطحات المائية ، هذا يشجع الدول المختلفة على استغلال هذه الإمكانيات الطبيعية ، و إقامة عليها منتجعات سياحية ، مما يحفز على جذب السياح لهذه المناطق .

-الحمامات المعدنية: و يمكن استغلال الحمامات الطبيعية إما من أجل العلاج للمرضى ، أو اللجوء إليها للحصول على الراحة و المتعة .

1-4-المناطق الصحراوية: تلعب المناطق الصحراوية دورا مهما في جلب السياح ، نظرا لتوفرها على خصائص تميزها على المناطق الأخرى ، كتوفرها على الكثبان الرملية مثلا .

2- الإمكانيات التاريخية و الأثرية :تعتبر المقومات التاريخية و الأثرية من الإمكانيات السياحية الهامة ، وتوجد بالعالم معالم تاريخية هامة كالأهرامات في مصر ، حيث يكتسب السائح متعة ذهنية ، من خلال التعرف على تطور و تعاقب الحضارات. 3- **المقومات الدينية:** تتمثل المقومات الدينية في الأماكن المقدسة والآثار الدينية ، و تعتبر
مكة المكرمة من أشهر المواقع الدينية في العالم ، من حيث عدد السياح الذين يقصدونها من كل بقاع العالم ، و هذا لأجل أداء مناسك الحج و العمرة .

4- المقومات الثقافية: و تلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب و فنونها الشعبية و الصناعة التقليدية لهذه الشعوب ، والتظاهرات الثقافية والفنية

5- المقومات المادية: تعتبر الإمكانيات المادية الركيزة الأساسية لقطاع السياحة في أي بلد ، وتتمثل في مدى توفر البنى التحتية الأساسية)المطارات والطرقات والسكك الحديدية (، و البنى الفوقية كالفنادق و الاتصالات و النقل ...الخ .

6- **المقومات المؤسساتية:** وتتمثل في المؤسسات القائمة على القطاع السياحي ، ولعب دورها في مختلف المجالات الخاصة بالسياحة ، من خلال سن التشريعات و القوانين ، و الهياكل التنظيمية العامة ، ووضع خطط التسوق و برامج الترويج للسياحة.[1]

خامسا: الآثار المترتبة عن السياحة:

السياحة وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافات بين الشعوب و مجتمعات الدول السياحية ؛

-تعتبر السياحة وسيلة التقاء الشعوب مع بعضها البعض ، إذ توفر الاحتكاك المباشر بين هذه الشعوب ، وبالتالي انفتاح الشعوب على العالم ،

- 1تعمل السياحة على تطوير وسائل النقل و المواصلات ، و إقامة المطارات و الموانئ و شق الطرقات ؛

-تؤدي السياحة إلى الرفع من المداخيل المحققة من الضرائب ؛

-تساعد السياحة على ترقية الصناعات التقليدية و التراث الثقافي ؛

-الحفاظ على الآثار التاريخية و ترقيته[2]

سادسا: خصائص السياحة:

-تعتبر السياحة ظاهرة انتقال وقتية،يقوم بها عدد كبير من الأفراد.

-يتطلب انتقال الفرد من خلال السياحة فترة زمنية تختلف طولا أو قصرا وفقاً لرغبات السائح،كما تتوقف على عوامل أخرى مثل مقدرة السائح على الإنفاق، قوانين الدولة، تأثير عوامل الجذب السياحية، وتكاليف الإقامة والمعيشة في الدولة المضيفة.

-يعد السائح في الدولة المضيفة مستهلكا، تؤدي أنماطه الاستهلاكية المختلفة في زيادة مستوى دخل الدولة.

-يقصد من السياحة إشباع الاحتياجات السيكولوجية، فتكون بغرض الاستجمام والترفيه أو أغراض أخرى غير الكسب المادي.

-تتميز السياحة بكونها صناعة تصديرية، حيث يمثل إنفاق السائح داخل البلد المضيف رصيدا للدولة من العملة الأجنبية.

-ينظر الى السياحة على أنها وسيلة تواصل واتصال ثقافي، وعامل قوي للتفاهم والتقارب بين الشعوب[3].

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن خصائص السياحة كثيرة ومتعددة ولا يمكن حصرها، حيث أنها تتميز بكونها ذات صفة مؤقتة،يمكن القول أن معظم القطاعات الإنتاجية تعتمد على رأس المال المادي ، ولكن السياحة إضافة الى ذلك تعتمد على رأس المال الطبيعى الذي لا يمكن نقله من مكان الى آخر.كما تتميز السياحة بأنها نشاط من الأنشطة كثيفة العمالة والمبنية على قاعدة واسعة من الموارد البشرية، زيادة على ذلك فان تعدد أنواع السياحة يترتب عنه تنوع الأنشطة والخدمات السياحية المرتبطة بها.

المحور الثاني: واقع السياحة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية

أولا: مقومات السياحة الطبيعية في الجزائر

1- الموقع الجغرافي: الجزائر هي إحدى دول شمال إفريقيا، إذ تحتل مركزا حيويا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي، ومميزاتها الاجتماعية والثقافية ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة.

والجزائر تزخر بثرواتها ومناظر متنوعة، نجد فيها الجبال الشاهقة والهضاب العليا الفسيحة والسهول والصحاري والسواحل البحرية الممتدة على طول 1200كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط وهي سواحل

---

[1]- عوينان عبد القادر " السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000-2025 في ضل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat2025 مرجع سبق ذكره ، ص 31

[2]- نعيم الطاهر و سراب إلياس ، مبادئ السياحة ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، الأردن ، ، 2001ص28.

[3]- بخاري عبلة عبد الحميد، اقتصاديات السياحة، محاضرات في قسم الاقتصاد،كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، السعودية

،2012ص ص 13 14

ساحرة الحسن والجمال، تتربع الجزائر على مساحة تقدر بـ 2381741كلم2 منها مليونان تحتلهما الصحراء، هذا الامتداد الذي يتشكل منه جزء صحراوي هام يترامى حتى شبه الجزيرة العربية.
إن هذه المساحة التي تتراوح في المسافات من الشمال إلى الجنوب ,ومن الشرق إلى الغرب بين 1500كلم و 2000كلم تجعل من الجزائر أوسع بلد إفريقي، ويحد الجزائر من الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى، ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية ومن الجنوب النيجر ومالي.

1-1- الساحل الجزائري: يتميز الساحل الجزائري بطولة1200) كلم) وارتفاعه وتكونه الصخري، حيث أن الكتل
الصخرية المشكلة له، تتجاوز في بعض الأحيان 1000م علوا وأنجزت بالقرب من هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن أصبحت البعض منها تكتسي أهمية كبيرة في السياحة الساحلية، ومحطات مهمة للاستجمام والترفيه كمدينة عنابة، بجاية... إلخ، كما أن البعض من هذه المدن حضيت بتجهيزات سياحية مثل الفنادق، القرى السياحية والمخيمات الصيفية مثل المرسي بن مهيدي، القالة، تيقزيرت.

1-2- المناطق الجبلية: وتتمثل هذه المناطق في مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، حيث أن هذه المرتفعات تشكل فرصة كبيرة لسياحة الاستكشاف والراحة، وقد أقيمت عدة محطات سياحية على هذه المرتفعات منها حوطة الشريعة السياحية على ارتفاع 1510م، والتي تمنح للزائر فرصة ممارسة رياضة التزحلق على الثلج، بالإضافة إلى جبال القبائل والتي تشكل حدائق طبيعية أين أقيمت فيها محطة تيكجدة السياحية والتي تمنح كذلك لزائريها ممارسة الرياضات الشتوية وإمكانية التمتع بجولات الصيد البري، بالإضافة إلى أطلسها الصحراوي والذي يختلف عن سابقيه في المناظر، المناخ، النباتات.

1-3-- الصحراء الجزائرية: تحتوي الصحراء الجزائرية على معالم ومنحوتات تعود إلى 7000و 8000سنة تعكس رغبة الإنسان الأول في إظهار الحقبة التي عاش فيها حيث تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها، نباتاتها، مناخها، كما تختلف وتتنوع هذه المناطق في ما بينها، ومن أهم محطاتها السياحية مدينة الوادي وغرداية، عاصمة واد ميزاب المنفردة بهندستها المعمارية شكلا وطرازا و من أجمل واحاتها الساورة و تاغيت وبني عباس وتيممون بالإضافة إلى الأهقار والطاسيلي أين توجد محطة الأسكرم أعلى قيمة في الهقار حيث أن محطة الطاسيلي تعتبر أول محمية صحراوية مصنفة عالميا.[1]
وتبلغ مساحة الصحراء الجزائرية 2ميلون كلم 2موزعة على خمسة مناطق كبرى وهي: أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمنراست وتندوف.

-**أدرار**: تقع ولاية أدرار في الجنوب الغربي للصحراء وتبلغ مساحتها 427368كلم 2ومن أهم المناطق السياحية بها: تواب، الفوارة، تيدكلت، وتتميز هذه الولاية بتقاليدها الدينية وطقوسها الصوفية.

-**إليزي**: تقع في الجنوب الشرقي للصحراء وتبلغ مساحتها 284618كلم 2وهي تتكون من 6دوائر أهمها جانت، ونجد بهذه الولاية الحضيرة الوطنية للطالسي، المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف اليونيسكو منذ سنة ،1982كما اعتبرت إبتداءا من سنة 1986من المحميات الطبيعة وتكتسي هذه المنطقة أهمية جيولوجية بالغة وهي تحتوي على لوحات الرسوم الصخرية الفنية لما قبل التاريخ،بحيث نجد أكثر من 15000لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات بأصنافها مع تطور الحياة البشرية في أعماق الصحراء خلال 6000سنة قبل الميلاد.

تمنراست: تقع في أقصى جنوب البلاد وتقدر مساحتها بحولي 557906كلم 2ومن أهم ما تتميز به الحضيرة الوطنية للهقار التي أنشأت عام 1987والمعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونيسكو، وهي تظم

[1] رفيق بودربالة،" دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة ام البواقي، 2016-2017 ، ص 160 .

هضبتي " الأتاكورا،" الحضيرة النباتية والحضيرة الحيوانية، بالإضافة إلى المنتوجات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000سنة .

تندوف: تقع في الجنوب الغربي للبلاد، وتبلغ مساحتها 159000كلم 2وهي تتميز بقصورها القديمة ذات الشكل المعماري المتميز.

وادي ميزاب: تعتبر منطقة وادي ميزاب المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف منطقة اليونيسكو، ومن أهم المعالم السياحية بها نجد: بني يزقن، بونورا، مليكة، واحات النخيل.

1-4-المحطات المعدنية:

إن الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة، كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة، تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202منبع للمياه المعدنية يرتكز أغلبها في شمال البلاد وتنقسم هذه المنابع إلى:

07 -حوطات للمياه المعدنية المهيأة.

135 -منبع ذو أهمية محلية

55 -مصدر ذو أهمية جهوية.

05 -منابع ذات أهمية وطنية

حيث نجد حمام بوغرارة بولاية تلمسان500) كلم غرب العاصمة) القريبة من الحدود مع المغرب، وحمام بوحجي بولاية عين تيموشنت(400 كلم غرب العاصمة) وحمام بوحنيفية بمنطقة معسكر، مدينة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، الأمير عبد القادر الجزائري، وحمام ريغة بولاية عين الدفلة(170 كلم غرب العاصمة) الممتد عبر السلسلة الجبلية زاكار ، وفي الشرق يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة(500 كلم شرق العاصمة) ، وحمام قرقرور بولاية سطيف(300 كلم شرق العاصمة)وحمام الصالحين بولاية بسكرة(450 كلم شرق العاصمة) وولاية خنشلة، ويمكن للسائح والأشخاص الذين يعانون أمراض جلدية أو التهاب المفاصل التوجه إلى هاته المحطات الجهوية المعدنية.[1]

2- المناخ في الجزائر

تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

2-1مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18°درجة، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى غاية 30 درجة، ويكون الجو حارا ورطب

2-2مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا و يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5درجات أو أقل في بعض المناطق، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30درجة.

2-3مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى شهر سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يمكن نشاط حركة السياح في فصل الشتاء.[2]

ثانيا: المقومات السياحية التاريخية:

إن الجزائر تمتلك إرثا حضاريا وتاريخيا هائلا يعتبر شاهدا على تعاقب الحضارات البشرية والمراحل التاريخية التي مرت بها كل منطقة من هذا البلد، وأهم هذه الحضارات، الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن

---

[1]- رفيق بودربالة،" دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن" مرجع سبق ذكره ، ص 161

[2]- رفيق بودربالة،" دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن" مرجع سبق ذكره ، ص163

الساحلية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة خمسة قرون، وأعطى هذا الغزو للجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها في المناطق الداخلية للبلاد مثل مدينة تيمقاد وجميلة بالإضافة إلى آثار أخرى موجودة بتبازة وشرشال تليها الحضارة الوندالية والبزنطية، وفي الأخير الحضارة الإسلامية، والتي تعاقبت من خلالها عدة خلافات منها الخلافة الفاطمية، بنوحماد، المرابطون الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا، وفي الأخير الحضارة العثمانية.[1]

ثالثا: البنى التحتية والهياكل السياحية في الجزائر:

1- خدمات النقل والمواصلات:

تتوفر الجزائر على شبكة متشعبة من أنواع النقل منها البري و الجوي و البحري و النقل على سكة الحديد كما يلي:[2]

1-1- النقل البري: إن الجزائر تتمتع بشبكه كبرى من الطرقات تعتبر الأهم من نوعها في الدول العربية حيث بلغ طولها حوالي 109452كلم سنة 2007ويعتبر النقل البري الأهم استعمالا بالنسبة للسياح وخاصة في ما يتعلق بالسياحة الداخلية وتنقسم هذه الشبكة إلى:

-الطرق الوطنية28275 :كلم.

-الطرق الولائية23926 :كلم.

-الطرق البلدية57251 :كلم.

كما تم إنشاء الطريق السيار شرق –غرب والذي يربط حدود الجزائر مع كل من تونس والمغرب لتسهيل الحركة بين جهات الوطن والذي يبلغ طوله مسافة 1216كلم.

1-2-النقل الجوي: تتوفر الجزائر على 35مطارا منها 15مطارا دوليا، وتغطي شبكة الخطوط الجوية 96400كلم وتتوفر على 150وكالة موزعة في الجزائر وخارجها.

من أهم المطارات نجد مطار هواري بومدين الذي يتوفر على طاقة استعاب مقدرة بـــ 6ملايين مسافر سنويا ومجهز بأحدث التقنيات إلى جانب مطار قسنطينة ووهران ومطار باتنة...إلخ.

1-3- النقل البحري: تتوفر الجزائر على 13ميناء بحريا رئيسيا منها تسعة موانئ معدة لاستقبال وتنقل الأشخاص والبضائع، ومن أهمها ميناء الجزائر الذي يستقبل 30%من واردات بلادنا وأربعة موانئ مخصصة للمحروقات، ومن أهم الموانئ التي يستعملها السياح:- الجزائر - وهران - عنابة –سكيكدة – بجاية – الغزوات.

1-4- النقل بالسكك الحديدية: تتوفر الجزائر على أزيد من 200حوطة للسكك الحديدية، وتمتد شبكتها على مساحة 4500كلم عبر التراب الوطني، وقد أعد مخطط لعصرنة وتنمية النقل بالسكك الحديدية بين المدن، وهذا النوع من النقل

يستعمل أيضا من طرف السياح وبالأخص السياحة الداخلية.

2- خدمات الاتصال:

2-1-أفضل شركات الاتصالات في الجزائر حسب عدد العملاء[3]

إنّ أفضل شركات الاتصالات في الجزائر حسب عدد العملاء والمستخدمين وفقًا لآخر تقرير لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية ما يلي:

---

[1]- وزارة السياحة، تصور قطاع السياحة وتطوره للعشرية، ،20132004 ، ص106

[2]- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ،2013 ، ص 238

[3]- أفضل شركات الاتصالات في الجزائر لعام 2023 ، موقع اتصالاتنا ، 17-09-2023 ، https://etisalatna.com/

- شركة الاتصالات جازي **Djezzy** مع أكثر من 16.5 مليون مشترك.
- كذلك شركة الاتصالات موبيليس **Mobilis** مع 16.5 مليون مشترك.
- كذلك شركة اتصالات أوريدو**Ooredoo** مع 12.5 مليون مشترك.
- بالإضافة إلى شَركة اتِصالات الجَزائر **Algérie Télécom** مع أكثر من 11 مليون مشترك.

2-2 أفضل شركات الاتصالات في الجزائر حسب خدمة العملاء

تعدّ أفضل شركات الاتصالات في الجزائر حسب خدمة العملاء وفق دراسة تمّ إجراؤها فيما يتعلق بجودة الخدمات في قطاع الاتصالات من وجهة نظر الزبون كانت الترتيب كما يلي:

- شركة اتصالات موبيليس **Mobilis** جاءت في المرتبة الأولى.
- ثمّ شركة اتصالات جازي **Djezzy** في المرتبة الثانية.
- تليها شركة اتصالات أوريدو.**Ooredoo**
- أخيرًا شركة اتصالات الجزائر **Algérie Télécom**

ثانيا: معوقات القطاع السياحي في الجزائر:

-النقص الملحوظ في العمل المؤسساتي للسياحة، إذ أن عدم تواجد تنظيم هيكلي للسياحة قادر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص يعتبر عائقا أساسيا في تقدمه.

- ارتفاع تكاليف الاستثمار ونقص الموارد المالية لدى المستثمرين المحليين، بسبب صعوبة الحصول على القروض البنكية الراجع إلى ارتفاع نسب الفائدة الذي يعتبر مثبطا للمشاريع الاستثمارية.

- صعوبة وتعقد الإجراءات الإدارية التي يصطدم بها كل من يريد ان يحصل على ترخيص للاستثمار في هذا القطاع.

- عدم تحسين البنية التحتية الأساسية، كون قطاع السياحة يعتبر قطاعا أفقيا يحتاج إلى تداخل مختلف القطاعات، خاصة قطاع الأشغال العمومية المسؤول عن تحسين البنية التحتية، ولهذا فالأولوية يجب ان تمنح لتوفير وتاهيل الهياكل قبل الحديث عن الخدمات الأساسية من تكوين وإعلام واتصال وغيرها.

- غياب خطة سياحية مرجعية، أي عند التخطيط لإنشاء منطقة سياحية ما، دون ارفاقه بخطة متكاملة بكامل المنطقة هذا يعيق ويؤخر الاستثمار، فعدم وضوح الرؤية فيما يخص مصير الأرض المجاورة لمشروع الاستثمار

السياحي، يؤدي إلى تردد المستثمر في انجاز أي مشروع.

-غياب المراكز والمرافق التعليمية والتدريبية لتاهيل اليد العاملة المتخصصة في السياحة.

- المنافسة الشديدة من البلدان المجاورة مثل تونس ، المغرب ، اسبانيا، لاستقطاب اكبر عدد من السياح الى بلدانهم من خلال توفير جملة من الأنشطة السياحية التي تلبي حاجيات السائح المختلفة ، فغياب مثل هذه المنافسة لدى الطرف الجزائري اعاق نمو وتطور القطاع السياحي في الجزائر.[1]

رابعا: دور قطاع السياحة في تطوير الاقتصاد الوطني:

[1]-قويدر معيزي ، محمد لمين مراكشي ، السياحة في الجزائر واقع وآفاق ، مع الإشارة إلى حالة ولاية البليدة ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد الثاني ، ص178

قالت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، في مقال لها حول السياحة في الجزائر، إن الجزائر بلد ضخم، يحتل المرتبة العاشرة عالميا من حيث المساحة، واصفة قطاع السياحة الجزائري بـ«العملاق"، موضحة أن السمعة السياحية التي تحظى بها الجزائر تبقى بعيدة، عن ثراء ما تزخر به من معالم طبيعية وتاريخية. واعتبرت الجزائر إحدى الأماكن الأكثر تميّزا، بحكم إمكانية الوصول إليها من أوروبا عبر رحلة قصيرة.

ويقول مدير وكالة روليانس ترافل، محمد لعروسي، إن الجزائر بدأت تسترجع تدريجيا النشاط السياحي، من خلال الآليات والبرامج الحكومية المختلفة، وقد تسببت جائحة كورونا بتوقف النشاط، ما تسبب في ركود تام في "بيزنس السفر" على المستوى العالمي، وكما نعرف، فإنه في السنة الفارطة، في موسم الاصطياف استقبلت الجزائر أكثر من 11 مليون مصطاف وسائح مغترب وأجنبي[1].

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الجزائر مؤهلات سياحية مختلفة الأنواع، منها الصحراوية والساحلية والجبلية والتاريخية، وتحوي شريطا ساحليا يمتد على 14 ولاية ساحلية، وهناك آفاقا واعدة للسياحة في الجزائر، لذلك فمن الضروري جدا تطوير السياحة الوطنية، فمقارنة بإيراداتها التي تصل إلى 20 بالمائة من مداخيل بعض الدول، لا تتعدى نسبتها في الجزائر 2.2 بالمائة من الناتج الإجمالي.

ويرتقب لعروسي تحسنا كبيرا على الأمد القريب في النشاط السياحي جراء الإصلاحات التقنية والتنظيمية الجارية بالجزائر، مع بروز منشآت فندقية جزائرية وأجنبية، حيث انطلق الأجانب في إقامة منشآت سياحية، خاصة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة مع التسهيلات الحكومية التي أقرتها الجزائر الجديدة.

بالمقابل، يقول كل من الدكتور عبد القادر عوينان والدكتور أحمد باشي في دراسة أكاديمية مشتركة بعنوان واقع السياحة في الجزائر وآفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، إن الجزائر سعت منذ استقلالها إلى تطوير قطاع السياحة، وكانت البداية من ميثاق السياحة عام 1966، ثم إدراج السياحة في المخططات التنموية المختلفة، سعيا منها لجعل القطاع مُدرا للثروة، وترقية المنتوج السياحي لمستوى العالمية، كما تمّ إطلاق مشروع للنهوض بالسياحة في آفاق 2013، فضلا عن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025.

وحسب الباحثين، فإن قطاع السياحة يُعتبر من أهم القطاعات في عالم اليوم، حيث أصبحت السياحة صناعة حضارية واجتماعية وتمثل المحور الأساسي في أنشطة الخدمات وأحد أسرع القطاعات نمواً على مستوى العالم، وأداة فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفروق الاقتصادية والاجتماعية وتأمين موارد هامة، بل إن بعض الدول مثل المالديف وألمانيا يفوق الإنفاق السياحي فيها إجمالي صادراتها السلعية. وشهد قطاع السياحة في الجزائر نموا ملحوظا خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وهذا راجع للإمكانات الطبيعية والسياحية التي تتوفر عليها بالرغم من الاهتمام المتواضع بالقطاع السياحي آنذاك، إذ يمكن أن تجعل هذه الإمكانيات.

ووفق باشي وعوينان، فإن الجزائر البلد السياحي الأول في منطقة شمال إفريقيا، كما يمكن أن يكون قطاع السياحة مصدر دخل هام للبلد، إلاّ أن هذه الإمكانات غير مستغلة على أكمل وجه، كما أن كل التدابير التي اتخذتها الحكومة للنهوض بهذا القطاع تبقى دون المستوى المطلوب، وبالتالي تبقى مساهمة السياحة الجزائرية

[1]-سيف الدين قداش ، "السياحة بالجزائر ، آفاق مفتوحة على النجاح"، الجريدة الالكترونية الاقتصادي، 05-08-2023 ، https://eliktissadi.echaab.dz/

في الناتج المحلي الخام ضعيفة جدا. وحاليا تسعى الجزائر للنهوض بقطاعها السياحي من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مطلع العام 2025، الذي يشكل الإطار الاستراتيجي للسياسة السياحية للجزائر، ويأتي هذا المخطط تتويجا لمسار طويل من البحث، التحقيقات، الدراسات، الخبرات والاستشارات، وبالتالي فهو عمل فكري كبير واستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص.

من جهة أخرى، توضّح أرقام وزارة السياحة بأن مداخيل السياحة تبلغ 2 بالمائة فقط من الناتج القومي الإجمالي للجزائر، وتسعى الجزائر وفق مخطط الحكومة آفاق 2030 لرفع عدد السياح إلى 11 مليون، بعد تسجيل زيارة 1 مليون جزائري وأجنبي للصحراء خلال عام 2021، وأطلقت الجزائر بداية من أكتوبر 2022 سوق السياحة الصحراوية بالتأشيرة في المطار، وجهت حين إطلاقها فعليا دعوات لسفراء الدول الأجنبية التي تُعد الجزائر سوقا تقليدية لسياحها، كما تمّ وضع لجنة خاصة بإعداد وتسهيل الإجراءات، بالنسبة لقدوم السياح خاصة مسألة منح التأشيرات في وقت قصير، ومحاولة استقطاب سياح من آسيا خاصة الصين التي وقعت معها الجزائر اتفاقا للتبادل السياحي خلال زيارة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون الأخيرة لبكين[1].

وحسب معطيات وزارة السياحة، فإن البنية السياحية تشهد نموا معتبرا، خاصة على مستوى السياحة الصحراوية، حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية أكثر من 200 مشروع.

خاتمة:

بالرغم من توفر الجزائر على إمكانيات هائلة لان تكون من الدول السياحية المهمة في العالم ، إلا أن عدم الاهتمام بهذا القطاع أدى إلى تراجعه وانخفاض مساهمته في الاقتصاد الوطني ، حيث يواجه العديد من المعوقات التي تعيق نموه بالرغم من أهميته الكبيرة خاصة في جلب العملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة الناتج الوطني الإجمالي وزيادة العمالة وباعتبار قطاع السياحة ذو بعد عالمي فان تطوره مرتبط بقدرته على منافسة الدول السياحية الأخرى في العالم ، حيث أن الجزائر لها قدرة تنافسية ضعيفة في المجال السياحي على المستوى العالمي نظرا لضعف التسيير و عدم ملائمة التشريعات الخاصة في مجال السياحة بالنسبة للمستثمرين ، بالإضافة إلى نقص الوعي الوطني في مجال السياحة ، هذا ما أدى بالدولة الجزائرية الى اتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تخفيف العراقيل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع ، ومن ابرز هذه الإجراءات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 الذي تسعى الجزائر من خلاله الى النهوض بقطاع السياحة وتطويره واستقطاب العديد من السياح المحليين والأجانب.

النتائج:

- تلعب السياحة دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية من حيث زيادة المداخيل من العملة الصعبة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل في جميع دول العالم .
- إن قطاع السياحة في الجزائر لا يزال ضعيفا ولم يحقق الأهداف المرجوة رغم توفر الإمكانيات الطبيعية والمادية .
- هناك العديد من المعوقات التي عرقلت تطور السياحة في الجزائر.
- إن المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر يمكن أن يجعلها قطبا سياحيا بامتياز.
- تسعى الجزائر إلى النهوض بقطاع السياحة عن طريق العديد من الإجراءات والسياسات.

التوصيات:

- القيام بالتخطيط الجيد للمشاريع السياحية من اجل الاستغلال الأمثل للموارد.

[1]-سيف الدين قداش ، "السياحة بالجزائر ، آفاق مفتوحة على النجاح" ، مرجع سبق ذكره

- تقديم التسهيلات الجبائية والإدارية للمستثمرين في مجال السياحة.
- عصرنة قطاع السياحة تماشيا مع التطورات الحاصلة في هذا المجال في العالم.
- تذليل كل العقبات التي تقف أمام المشاريع السياحية كمشكل العقار ومشكل التمويل.
- انجاز الأقطاب والقرى السياحية لجذب السياح المحليين والأجانب.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في قطاع السياحة .
- تسهيل إجراءات السفر بالنسبة للسياح الأجانب للدخول إلى الجزائر
- تأهيل وتكوين العنصر البشري العامل في مجال السياحة خاصة في ما يتعلق بالفندقة والإرشاد السياحي.

قائمة المراجع:

الكتب:

1-جليلة حسن حسنين ، اقتصاديات السياحة ، منشورات جامعة الإسكندرية ، مصر 2003

2-محي محمد مسعد ، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، دون سنة نشر ،

3-محمود الديماسي و آخرون ، تخطيط البرامج السياحية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ، 2002 ،

4-عصام حسن الصعيدي ، التسويق و الترويج السياحي و الفندقي ، دراسة للتسويق السياحي و الفندقي في الدول العربية ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر و التوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ، 2009

5- مروان محسن السكر ، السياحة مضمونها و أهدافها ، سلسلة الاقتصاد السياحي،الجزء الأول ، الأردن ،، 1994

6 - أحمد ماهر و عبد السلام أبو قحف ، تنظيم و إدارة المنشآت السياحية و الفندقية، الطبعة الثانية ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 1999

7 - نعيم الطاهر و سراب إلياس ، مبادئ السياحة ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، الأردن ، ، 2001

8 بخاري عبلة عبد الحميد، اقتصاديات السياحة، محاضرات في قسم الاقتصاد،كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ، السعودية
، 2012

9- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ،2013 ،

الأطروحات:

1- عوينان عبد القادر " السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000-2025 في ضل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat2025 " . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013 .

2- رفيق بودربالة،" دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة ام البواقي، 2016-2017 ، ص 160 .

المقالات والمداخلات:

1-هواري معراج و محمد سلمان جردات ، السياحة و أثرها على التنمية الاقتصادية العالمية ، حالة الاقتصاد الجزائري ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، العدد ، 03ورقلة ، ، 2005 .

2- عصام الدين الأحمدي ، الآثار الاقتصادية لأزمة السياحة في مصر ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، العدد، 01 ، 1998 ،ص 72

3- وزارة السياحة، تصور قطاع السياحة وتطوره للعشرية، ،20132004 ،

4- قويدر معيزي ، محمد لمين مراكشي ، السياحة في الجزائر واقع وأفاق ، مع الإشارة الى حالة ولاية البليدة ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد الثاني ،

5-زايد مراد ، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني ، حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول " اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 10/09 مارس 2010

6-مخلوفي عبد السلام ، دور السياحة في التنمية المحلية ، الملتقى الدولي حول واقع و مستقبل الصناعات التقليدية في الجزائر ، دار الثقافة ، بشار ،2003

المواقع الالكترونية:

1- أفضل شركات الاتصالات في الجزائر لعام 2023 ، موقع اتصالاتنا ، 17-09-2023 ، https://etisalatna.com/

2- سيف الدين قداش ، "السياحة بالجزائر ، افاق مفتوحة على النجاح"، الجريدة الالكترونية الاقتصادي، 05-08-2023 ، https://eliktissadi.echaab.dz/

3- أهمية السياحة وتأثيرها على الاقتصاد، أخبار اقتصادية، مجلة الكترونية https://newsbusiness.net/

المراجع باللغة الاجنبية:

1-TISSA AHMED, économie et aménagement du territoire , opu, Alger , 1993

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

مداخلة في إطار الملتقى الوطني الموسوم بعنوان دور السياحة في التنمية و التنويع الإقتصادي في الجزائر

موضوع المداخلة : الإستثمار السياحي في الجزائر

إعداد :

- **د. يوسف سلاوي / كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1**

الإميل : yojosef84@gmail.com

- **ط د . لمياء يمناين / كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1**

الإميل : lemia247@gmail.com

2024-2023

مقدمة

يعد قطاع السياحة قطاعا رائدا بذاته ذو أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى كما يلعب دورا فعالا في زيادة التجارة الدولية، و ذلك نتيجة المكانة التي وصل إليها كصناعة قائمة بذاتها تتميز بمدخلاتها و مخرجاتها .

كما أنه يعد قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما كذلك في زيادة الدخل الوطني ، و تحسين ميزان المدفوعات و مصدرا مهما للعملة الصعبة ، و فرصا لتشغيل اليد العاملة ، و هدفا لتحقيق

برامج التنمية، لذا تولي معظم الدول أهمية بالغة للإستثمار في قطاع السياحة لإعتباره من أهم المقومات الهامة و الأساسية لتحقيق التنمية عامة و السياحة خاصة .[1]

و يعتبر هذا الأخير حجر الأساس في بناء صناعة سياحية متقدمة و الذي يتطلب تضحية كبيرة من حيث دعمه و تنظيمه و تسييره بغية تحقيق الأهداف المنشودة و هو جذب أكبر عدد من السياح لرفع قيمة إيرادات هذا القطاع، و رفع مكانته في القطاع الوطني ، فتطويره يتطلب مبالغ كبيرة و عديدة .

كما يكتسي الإستثمار السياحي في الجزائر أهمية كبيرة نظرا لإستعداد السياحة الجزائرية و تقبلها لمثل هذا النوع من الإستثمارات الذي يؤدي إلى خلق و زيادة رأس المال السياحي و البشري، كونه يعد من أهم العوامل الرئيسية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية للبلد .

و بإعتبار الجزائر قبلة سياحية ذو إمتياز نظرا لتمتعها بثروة سياحية و موارد متنوعة تختلف من منطقة إلى أخرى بإختلاف المواقع الجغرافية فلقد إهتم المشرع الجزائري بتشجيع الإستثمارات السياحية ووضع نظام قانوني يسمح بإنعاش السياحة الوطنية و العمل على تحسين نواقصها من خلال سن مجموعة من القوانين و إعادة تنظيم المؤسسات و الهيئات المتعلقة بهذا القطاع لتحفيز المستثمرين .

و من هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية : كيف ساهم المشرع الجزائري في تطوير الإستثمار السياحي الوطني ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية نتبع كل من المنهج الوصفي و التحليلي و ذلك من خلال وصف موضوع الدراسة و تحليل النصوص القانونية للوصول للنتائج .

و لمحاولة معالجة هذا الموضوع إرتأينا لتقسيم دراستنا إلى محورين نتناول في **المحور الأول**: مدخل للإستثمار السياحي أما **المحور الثاني** فنتناول الإطار القانوني للإستثمار السياحي في الجزائر .

المحور 01: مدخل للإستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار إحدى الأدوات الفعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد ومضاعفة ثرواته، لما يقدمه من مزايا تلبى بها احتياجات مجتمعنا، لذلك اهتمت به العديد من الدول من بينها الجزائر، وغم ذلك فلا يوجد تعريف موحد له .

أولا: تعريف الإستثمار السياحي

[1] مصطفى عثماني ، الإستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية السياحية ، مجلة الإقتصاد الجديد ، العدد 17 ، المجلد 02 ،2017 ، ص 186 .

يعتبر مصطلح الإستثمار السياحي مركبا من كلمتين "استثمار والسياحة"، وبناء على ذلك سوف نتناول كل مصطلح على حدى.

1- تعريف الإستثمار:

لقد وردت الكثير من التعاريف حول مصطلح الاستثمار نذكر من بينها أنه يعد: " توظيف رؤوس الأموال من أجل تحقيق العائد أو الداخل أو الربح" ويعرف كذلك على أنه: "ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في عملية إنتاجية من أجل تكوين رأس المال".

وهناك من عرفه كذلك بأنه:" تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية، كما يعني تكوين الرأسمال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية "[1].

والاستثمار هو تضحية بقيم مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر مؤكدة في المستقبل[2].

أما بخصوص المشرع الجزائري فقد كرس حرية الإستثمار في المادة 61 من دستور 2020 بنصها :" حرية التجارة والإستثمار و المقاولة مضمونة ، و تمارس في إطار القانون " و كذلك في المادة 3 من القانون 13/22 المتعلق بالإستثمار.[3]

وعرف الإستثمار في المادة 2 من الأمر 03/01 الصادر سنة 2001 والمعدل والمتمم بالأمر 16-09 الصادر سنة 2016 والذي تعلق بتطوير الإستثمار حين حدد المقصود به على النحو التالي: " اقتناء أصول تدخل ضمن استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل والهيكلة المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية

- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية [4].

ولقد تعددت تعاريف أخرى للإستثمار من بينها أنه :" استعمال رأس مال سعيا لتحقيق الربح مهما كان شكل الاستعمال كإنشاء مصنع، مشغل، مزرعة، فندق، ملكية عقارية" [5].

---

[1] وليد معافة، الاستثمار في الجزائر، دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأن والتنمية، المجلد 02، العدد 07، 2018، ص360.

[2] طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص30.

[3] أنظر المادة 3 من القانون 18/22 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 يوليو سنة 2022 ، يتعلق بالإستثمار ، ج ر ،عدد 50 ، الصادرة في 28 يوليو سنة 2022

[4] الأمر رقم 16-09 المتضمن قانون الاستثمار المؤرخ في 3 أوت 2016 لترقية الاستثمار، ج ر عدد 47، 2016.

[5] مسعود سالم، دراسة النظام القانوني في الاستثمار السياحي في الجزائر، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إدارة ومالية، جامعة الجزائر 1، 2003-2004، ص40.

وعليه يمكن تعريف الاستثمار إجرائيا بأنه نشاط اقتصادي يقوم على ضرورة توفر رؤوس أموال يتم توجيهها وتشغيلها في مشاريع اقتصادية واستثمارية بغية مضاعفتها ، أي العمل على تحقيق عائد أكبر يتجاوز قيمة المبالغ المستثمرة[1].

2- تعريف السياحة:

تتعدد مفاهيم السياحة وتتنوع بمقدار تعدد أنواعها وتعدد الاختصاصات العلمية التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، حيث عرفتها المنظمة العالمية للسياحة على أنها : "عبارة عن أنشطة الأشخاص الزائرين مكانا غير مكان المتهم لمدة لا تزيد عن سنة لغرض الترويج عن النفس أو الأعمال أو أغراض أخرى، وحسب المنظمة فإن الزائر عبارة عن كل شخص يزور بلد آخر غير بلده الأصلي أو مدينة الإقامة فيه لجميع الأسباب بخلاف الوظائف المأجورة التي يتلقى عليها أجر داخل البلد المزار ويقيم فيه على الأقل من 24 ساعة [2].

ولقد عرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة بأنها : اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة والتي تعني حاجات السائح، كما تعرف السياحة على أنها عملية انتقال وقتية يقوم بها عدد كبير من سكان الدول المختلفة فيتركون محل الإقامة الدائمة إلى أماكن أخرى داخل حدود بلدهم أو إلى بلدان أخرى[3].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار السياحي بأنه:" القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال الصناعة السياحية من أجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات السياحية بما يساهم في تحقيق تنويع اقتصادي ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي" [4].

---

[1] وليد معارفة، المرجع السابق، ص361.

[2] أسامة سنوسي، الويزة خلفة ساحل، دور الاستثمار السياحي في التنمية السياحية الداخلية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، 2030 على ضوء الإحصاءات الوطنية لولاية سكيكدة، مجلة القانون والعلوم البينية، المجلد 2، العدد 2، 2023، ص1053.

[3] أيوب صبري، حاسين صكوشي، بدراني محمد، تقييم واقع الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (2002-2020) في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SOAT 2030)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص395.

[4] فاطمة فراح سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تقرير التنمية السياحية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة و الإقتصاد، العدد 19، 2015 ، ص15.

وفي تعريف آخر هو: "عملية استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تنمية منتج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد على رؤوس الأموال المستقلة [1].

و تجدر الإشارة أنه عند الحديث عن الاستثمار السياحي يتبادر إلى الذهن إنشاء الفنادق فقط وإنما في الحقيقة يشمل الاستثمار السياحي مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بقطاع السياحة كبناء الوحدات شبه الفندقية، تحسين البنى التحتية الخاصة بالنقل ، وشبكة الاتصال كالطرق والمطارات، الموانئ وغيرها.

لذلك فهو يتميز بعدة خصائص عن الإستثمارات الأخرى من بينهما: أنه يحتاج إلى عدد كبير من اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية، كما أن الاستثمارات السياحية تتأثر بشكل كبير بالاستقرار السياسي والأمني للدولة فأي تدهور في هذا المجال يؤثر طرديا في الاستثمار السياحي[2].

ثانيا -أهداف الإستثمار السياحي:

إن الهدف الأساسي لكل الاستثمارات مهما كان نوعها هو الربح، والاستثمار في القطاع السياحي لا يشذّ على هذه القاعدة ، ولكن إضافة أهداف أخرى وهي نمو وزيادة معدلات التشغيل والارتقاء بمستوى المعيشة لسكان المناطق المستقبلة للسياح.

وعليه فإن هدف القطاع الخاص من الإستثمارات في مجال السياحة هو تحقيق عوائد كبيرة في سبيل استثمار أموالهم كبناء فنادق وتنظيم الرحلات السياحية، أما القطاع العام فيهدف إضافة إلى ما سبق إلى تحريك العجلة الاقتصادية للدولة ككل ذلك لتداخل القطاع السياحي، أيا كان نوع هذه الاستثمارات كبناء الفنادق وتوفير خدمات المرافقة العامة [3].

وعليه تتنوع أهداف الاستثمار السياحي فمنها : إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية.

1. **الأهداف الاقتصادية:** تتجلى فيما يلي :

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول.

---

[1] بوزاهر نسرين، تمويل الاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص31.

[2] الطيب بولحية، الاستثمار السياحي في ولاية جيجل مجالاته وآليات تطويره، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد/ العدد 09، 2016 ، ص108.

[3] الياس شاهد، عبد النعيمدفرور، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الاطار القانوني والمؤسساتي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 1، 2016، ص30.

- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد إقتصادية للبلد وتنشيط الدورة الاقتصادية ، تنمية وتأهيل مناطق جذب السياح بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات [1].

2. **الأهداف الاجتماعية:** تهدف الاستثمارات السياحية اجتماعيا إلى:

- رفع مستوى المعيشة.
- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي.
- القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تعززها البطالة من خلال خلق فرص جديدة [2].

3. **الأهداف السياسية:** تتمثل في :

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي.
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى.

المحور 02: الإطار القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول ظلت في التحولات الجديدة ، حيث اتبعت سياسة اقتصادية تتمثل في فتح المجال للإستثمار الخاص الوطني والاجنبي في القطاع السياحي، حيث قامت بإصدار العديد من القوانين من أجل تشجيع الاستثمار وذلك منذ الاستقلال [3] و هذا ما سنحاول توضيحه في المراحل الآتية .

أولا: مرحلة ما قبل التسعينات:

أصدرت الجزائر منذ الاستقلال العديد من النصوص القانونية، تضمنت العديد من الحوافز والمزايا فقد كانت هذه القوانين مضاعفة نتيجة مواكبة التغيرات والتوجهات السياسية والاقتصادية المحلية وكذلك التقلبات الاقتصادية العالمية فقد تم صياغة هذه القوانين علّها تكسب الجزائر مناخا استثماريا محفز للمستثمرين الأجانب وكذلك المواطنين[4]، وهي:

---

[1] محمد يدو سمية بوخاري، مداخلة في الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة - حالة الجزائر- الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي، تيبازة، 26-27، نوفمبر 2014، ص4.

[2]محمد يدو، سمية بوخاري، المرجع السابق، ص 4.

[3]وليد معارفة، المرجع السابق، ص366.

[4]سامية سعدي، الآليات القانونية لترقية الاستثمار السياحي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث ل م د في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2022، ص86.

القانون رقم (63-277)، القانون رقم (66-284) المتعلق بقانون الاستثمارات ، القانون رقم (82-11) المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص، القانون رقم (88-25) المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.

1-**القانون رقم (63-277)** صدر هذا القانون بعد الاستقلال مباشرة، حيث منح حرية الاستثمار للمستثمرين الأجانب سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، ومنح لهم ضمانات عامة يستفيد منها المستثمرون الأجانب كحرية للتنقل والإقامة وهي نفس الامتيازات الممنوحة للجزائريين، المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية، حرية ممارسة الاستثمار، ضمان ضد نزع الملكية (وفي حالة نزعها يؤدي ذلك إلى تعويض عادل)[1].

كما قسم هذا القانون المؤسسات إلى مؤسسات معتمدة ويكون لديها قرار من الوزارة المكلفة بالاستثمارات في ذلك الوقت ،والمؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقية [2].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون لم يعرف تطبيقا من الناحية الواقعية رغم الإمتيازات الممنوحة للأجانب المستثمرين.

2-القانون رقم 66-284 جاء هذا القانون لسد ثغرات القانون 63-277 " الملغى "حيث أعطى أولوية للإستثمار من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، و نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل[3].

ومن بين الامتيازات والضمانات التي تخص الاستثمار الأجنبي تتمثل في 3 اعتمادات:

- الإعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للإستثمارات وهي الخاصة بالمؤسسات المتوسطة.
- الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.

أما فيما يخص قرار الإعتماد فيحتوي على ضمانات وامتيازات مالية كتحويل الأرباح الصافية ضمان ضد التأميم، تحويل الأرباح الصافية[4].

---

[1] القانون رقم (63-277) المؤرخ في 26 جويلية 1963، متعلق بقانون الاستثمارات، ج ر، عدد 80، الصادر في 17 سبتمبر 1966 (الملغى).

[2] وليد معارفة، المرجع السابق، ص366.

[3] محبوب بن حمودة ابن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، المجلد 5، العدد 05، 2007، ص64.

[4] الأمر رقم 66-248 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات، ج ر عدد 80 صادرة في 17 سبتمبر 1966 (الملغى).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الجزائرية الخاصة نظرا لصعوبته. وكذلك في ميدان الاستثمارات الأجنبية فيما يخص الشركات الاقتصادية أو المختلطة[1].

3-القانون رقم 82-11 المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص[2]:

منح هذا القانون العديد من الامتيازات في مجال الاستثمار الخاص الوطني فيما يخص شراء الأراضي في المناطق المهيئة وكذا التموين بالإضافة إلى إعطاء قروض طويلة ومتوسطة المدى ، شرط ألا تتجاوز هذه القروض نسبة 30% من مبلغ الاستثمار بالإضافة إلى العديد من الإعفاءات الجبائية[3].

ثانيا – مرحلة التسعينات :

1- القانون رقم 90-11 المتعلق بالنقد والقرض: بالرغم من أنه ليس بقانون الاستثمار وإنما متعلق بالنقد والقرض، والذي تعرض لعدة تعديلات نتيجة التغيير في النظام الاقتصادي، المشرع من خلاله رخص للمقيمين وغير المقيمين الحرية المطلقة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل الأموال بين الجزائر لتمويل المشاريع الاقتصادية[4] . وألغي هذا القانون بموجب الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض. والذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال، ومن بين أسباب صدور هذا القانون كذلك: الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر[5].

2-المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار: نص هذا المرسوم التشريعي على إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في شكل شباك وحيد يضم الإدارات

---

[1]سامية سعدي، المرجع السابق، ص88.

[2]القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص، ج ر، عدد 34، الصادر في 17 أوت 1982.

[3]وليد معارفة، المرجع السابق، ص366.

[4]محبوب بن حمودة إسماعيل بن قانة، المرجع السابق، ص65.

[5]القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر، عدد 16، الصادر في 18 أفريل 1980، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، ج ر، عدد 14، الصادر في 28 فيفري 2001 الملغى، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 فيفري 2003 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر عدد 52 الصادر في 27 أوت 2003 المعدل والمتمم بالأمر رقم 09-11 المؤرخ في 22 جولية 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر، عدد 44، الصادرة في 26 جولية 2003.

والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وإن كان هذا المرسوم لا يتضمن تغيرات جهوية في النظام القانوني للاستثمار الخاص، فإنه يحاول توحيد النظام القانوني ليشمل الاستثمارات الأجنبية وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي عرفها البلد[1].

ثالثا -مرحلة الألفين إلى يومنا هذا:

وهي المرحلة التي شهدت فيها الجزائر تحولات وتغيرات من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتم فتح فيها المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ولقد شهدت عدة قوانين من بينها:

1-الأمر (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار: لقد تم بموجب هذا القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص موجه لتمويل التكفل بمسافة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار، لاسيما المنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

كذلك يكرس هذا القانون المبادئ الأساسية الواردة في المرسوم التشريعي رقم 12/93 أما الضمانات الواردة فيه فهي خاضعة لنظامين نظام عام ونظام استثنائي[2].

2-القانون (01/03) المتعلق بالتنمية المستدامة السياحية: يحدد هذا القانون المقصود بالنشاط السياحي وكذا شروط التنمية المستدامة للأنظمة السياحية، وكذا المقصود بالتهيئة السياحية.

والنشاط السياحي كمحل للمشروع الاستثماري يعد نظام خدماتي بالدرجة الأولى ويقصد به حسب م 3 من القانون (03-01): "كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمله والذي يعد عملا تجاريا تطبيقا لأحكام القانون التجاري ومن نشاطات المنشآت المصنفة التي اهتم بها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ورغم ذلك لها تأثير مهم على غيرها من المجالات الاقتصادية".

و التنمية السياحية تشمل :جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق وحركة السياحة، تأثيرات السياحة المختلفة.

---

[1]وليد معارفة، المرجع السابق، ص366. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر، عدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993 (ملغى).

[2]الأمر (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2011 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001.

3-القانون (03/03) المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية: يقوم هذا القانون على تحديد مبادئ وقواعد تهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية، ويهدف إلى التنمية المستدامة للسياحة والمحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية[1].

-مناطق التوسع السياحي: عرفته م 2 من نفس القانون بأنها " كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية بداعيه أو بمناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية النفط أو أكثر من سياحة ذات مردودية ".[2]

وهي تنقسم إلى: منطقة السواحل أي السهول الشمالية والهضاب، منطقة السلسة الأطلسية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الأطلس الصحراوي، منطقة واحات الصحراء، منطقة الصحراء الكبرى (الجنوب الهقار الطاسيلي).

-العقار السياحي: لقد أورد المشرع مصطلح العقار السياحي في م 20 من نفس القانون والتي نصت على أنه: "يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويتضمن الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص[3].

وعليه يمكن تعريف العقار السياحي بأنه مجموع الأراضي القابلة للبناء الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية والمحددة في مخطط التهيئة السياحية والتي تمنح لصاحبها حق الاستغلال السياحي في حدود القوانين المنظمة لقطاع السياحة [4].

4-الأمر (08/06) يهدف إلى تعديل وإتمام أحكام الأمر رقم (03/01) السالف ذكره خاصة بالنسبة للاستثمارات التي تشمل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حيث حدد مدة 71 ساعة لتسليم مقرر الإنجاز وقلص مدة تسليم مقرر الاستغلال من 30 إلى 10 أيام طبقا للمادة 07 منه[5].

---

[1] القانون رقم (03/03) المؤرخ في 2003/02/17 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ج.ر، العدد 11، المؤرخة في 2003/02/19، ص14.

[2] المادة 2 من القانون رقم (03/03) يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

[3] المادة 20 من القانون رقم (03/03) يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

[4] سامية سعدي، المرجع السابق، ص 89، 90.

[5] وليد معارفة، المرجع السابق، ص367.

خاتمة :

في الأخير يمكن القول أنه على الرغم ما جاء به المشرع الجزائري من تشريعات ونصوص قانونية محاولة منه اللحاق بالركب الدولي ، إلا أنه لم يعالج الإستثمار السياحي في الجزائر كما ينبغي وفقا للمقاييس العالمية التي من شأنها أن تدفعه إلى الرقي إلى المستوى المطلوب، و الاستقرار و تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الاقتصادي في الجزائر .

و لذلك بدورنا نقترح :

-ضرورة دعم الإستثمار السياحي الوطني كدرجة أولية ، و ذلك من خلال تدارك أهم النقائص المسجلة في مرافق الإيواء إستجابة لرغبات و متطلبات السياح عن طريق إنشاء مؤسسات فندقية تستجيب للمعايير الدولية .

- تسهيل إجراءات الإستثمار السياحي الوطني .

-ضرورة تخفيض الضرائب المفروضة على المستثمرين .

- الإهتمام أكثر بالمناطق الساحلية وضرورة تدعيم و تطوير المناطق الصحراوية و فك العزلة عنها .

قائمة المصادر و المراجع :

*** النصوص القانونية :**

-القانون رقم (63-277) المؤرخ في 26 جويلية 1963، متعلق بقانون الاستثمارات، ج ر، عدد 80، الصادر في 17 سبتمبر 1966 (الملغى).

-الأمر رقم 66-248 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات، ج ر عدد 80 صادرة في 17 سبتمبر 1966 (الملغى).

-القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص، ج ر، عدد 34، الصادر في 17 أوت 1982.

- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر، عدد 16، الصادر في 18 أفريل 1980، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، ج ر، عدد 14، الصادر في 28 فيفري 2001 الملغى

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر، عدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993 (ملغى).

-الأمر (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001 .

-الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 فيفري 2003 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر عدد 52 الصادر في 27 أوت 2003 المعدل والمتمم بالأمر رقم 09-11 المؤرخ في 22 جولية 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر، عدد 44، الصادرة في 26 جولية 2003.

-القانون رقم (03/03) المؤرخ في 2003/02/17 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ج ر، العدد 11، المؤرخة في 2003/02/19

- الأمر رقم 16-09 المتضمن قانون الاستثمار المؤرخ في 3 أوت 2016 لترقية الاستثمار، ج ر عدد 47، 2016.

-القانون 18/22 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 يوليو سنة 2022 ، يتعلق بالإستثمار ، ج ر ،عدد 50 ، الصادرة في 28 يوليو سنة 2022

***الكتب :**

طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997

***الرسائل الجامعية :**

أطروحات الدكتوراه:

-سامية سعدي، الآليات القانونية لترقية الاستثمار السياحي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث ل م د في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2022

مذكرات الماجستير:

- مسعود سالم، دراسة النظام القانوني في الاستثمار السياحي في الجزائر، دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إدارة ومالية، جامعة الجزائر 1، 2003-2004.

- نسرين بوزاهر ، تمويل الاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

*** المقالات العلمية :**

-أسامة سنوسي، الويزة خلفة ساحل، دور الاستثمار السياحي في التنمية السياحية الداخلية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، 2030 على ضوء الإحصاءات الوطنية لولاية سكيكدة، مجلة القانون والعلوم البينية، المجلد 2، العدد 2، 2023.

-أيوب صبري، حاسين صكوشي، بدراني محمد، تقييم واقع الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (2002-2020) في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SOAT 2030)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2023.

-الطيب بولحية، الاستثمار السياحي في ولاية جيجل مجالاته وآليات تطويره، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد/ العدد 09، 2016

-الياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الاطار القانوني والمؤسساتي، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 1، 2016.

- فاطمة فراح سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تقرير التنمية السياحية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة و الإقتصاد، العدد 19، 2015

- محبوب بن حمودة ابن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، المجلد 5، العدد 05، 2007

-مصطفى عثماني ، الإستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية السياحية ، مجلة الإقتصاد الجديد ، العدد 17 ، المجلد 02 ،2017

-وليد معافة، الاستثمار في الجزائر، دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأن والتنمية، المجلد 02، العدد 07، 2018.

*** المداخلات العلمية :**

-يدو محمد، سمية بوخاري، مداخلة في الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة - حالة الجزائر- الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي، تيبازة، 26-27، نوفمبر 2014

جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق
مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

الملتقى الوطني حول:
دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر
يوم 06 ديسمبر 2023

المعلومات الشخصية:
الإسم واللقب: عبدلي نزار
الرتبة: أستاذ محاضر –أ-
الوظيفة: أستاذ
المؤسسة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف-
البريد الالكتروني: **nezar.abdelli@univ-eltarf.dz**
المحور المشارك فيه: الأول

عنوان المداخلة: **البعد البيئي كمؤشر من مؤشرات تقييم المشاريع السياحية.**

The environmental dimension as an evaluation indicator for tourism projects.

الملخص:

بالنظر للعلاقة الوثيقة والارتباط الكبير بين كل من السياحة والبيئة، حيث تعد البيئة الملجأ الرئيسي الذي يضعه المستثمر السياحي كحجر أساس لمشروعه نظرا لتعلق التدفق السياحي بالبيئة وما تحتويه من مناظر طبيعية من صنع الخالق وأخرى اصطناعية من صنع البشر، فكلما تميزت البيئة بمناظر طبيعية ساحرة ومعالم ومباني أثرية مبهرة كان الإقبال الكبير عليها من قبل السياح سواء من داخل الوطن أو خارجه للإطلاع عليها ومعرفة أسرارها وخباياها ونظرا إلى أن ملامح هاته البيئة معرضة للتشوه والاضمحلال بسبب ممارسة النشاط السياحي بصفة عشوائية، وهنا يمكن القول أن السياحة حساسة بيئيا، حيث أن أي تدني في المحيط البيئي يؤدي بالضرورة إلى تدهور في النشاط السياحي، إضافة إلى أن

حركة النشاط السياحي من بقاء وديمومة البيئة المحيطة به، لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق للتأثير المتبادل بين البيئة والنشاط السياحي من خلال تقسيمها إلى محورين، نتناول في الأول: دراسة تأثير المشروع السياحي على البيئة، في حين نبين في المحور الثاني: كيفية قياس نسبة تأثير المشروع السياحي على البيئة.

الكلمات المفتاحية: البعد البيئي، مؤشر، تقييم، المشاريع السياحية.

Summary:

Given the close relationship and close link between tourism and the environment, the environment being the main refuge that the tourist investor places as the cornerstone of his project due to the attachment of the tourist flow to the environment and the natural landscapes it contains, created by the Creator and those artificial created by man, the more the environment is characterized by charming natural landscapes, monuments and buildings. An impressive archaeological site that was much sought-after by tourists, whether from inside or outside the country, to see it and learn its secrets and hidden things, and given that the features of this environment are vulnerable to distortion and degradation due to the haphazard practice of tourist activity, we can say here that tourism is sensitive to the environment, like any decline in the ocean. In addition to the fact that the movement of tourism activity depends on the survival and sustainability of the surrounding environment, any deterioration in the ocean's quality leads to a deterioration in tourism activity.

Consequently, in this research paper, we will attempt to address the mutual influence between the environment and tourism. activity by dividing it into two axes. In the first, we address: studying the impact of the tourism project on the environment, while in the second we explain: how to measure the percentage of the impact of the tourism project on the environment.

Key words: environmental dimension, indicator, evaluation, tourism projects.

مقدمة:

مما لاشك فيه أن السياحة المستدامة هي واجهة جديدة للسياحة بمفهومها العام لاسيما مع التوجهات الجديدة للمشرع الجزائري الذي يتطلب الاستثمار في قطاع السياحة في إطار المحافظة على ديمومة واستمرارية الموارد البيئية باعتبارها من الحقوق الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية وهو المبدأ الأساسي الذي تبناه المشرع الجزائري في كافة القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة.

إن متطلبات تحقيق السياحة المستدامة يقتضي الإحاطة بالآليات القانونية التي تسعى إلى تكريس هذا المبدأ، ويعد مبدأ الوقاية أحد أهم المبادئ القانونية لتكريس هذا المفهوم، وفعلا فقد تضمنت المادة الثالثة من القانون الإطاري للبيئة هذا المفهوم الذي يتطلب استخدام أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير، ويعد تقييم الأثر البيئي للمشروعات الاقتصادية لاسيما المشاريع السياحية أهم الأدوات القانونية التي تبناها المشرع الجزائري لتجسيد مبدأ الوقاية في مجال المحافظة على الموارد البيئية.

وستظهر أهمية الموضوع من خلال تطرقنا إلى البعد البيئي كأداة من أدوات تقييم المشاريع السياحية بالنظر للعلاقة الوطيدة بين البيئة والسياحة، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق وترسيخ فكرة السياحة المستدامة من خلال إيجاد الآليات القانونية من طرف المشرع في المجال البيئي التي تساهم في تحقيق هذه

الغاية ومن بينها آلية التقييم البيئي التي كرسها في النصوص كآلية جوهرية خاصة في القانون الإطاري للبيئة.

لذا فالإشكالية التي تطرح في هذا الصدد تكمن في التعرف عن **مدى مساهمة العامل البيئي في تقييم المشاريع السياحية ؟**

للإجابة على هذه والإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال استقراء وتشخيص وتحليل النصوص المتعلقة بهذا المجال بغية الوصول إلى تجسيد نتائج عملية للتحقق والتأكد من فكرة ومبدأ التنمية المستدامة في مجال السياحة البيئية.

لدراسة هذا الموضوع ارتأينا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، نتناول في **المحور الأول** دراسة تأثير المشروع السياحي على البيئة، في حين نخصص **المحور الثاني** لدراسة كيفية قياس نسبة تأثير المشروع السياحي على البيئة.

المحور الأول: دراسة تأثير المشروع السياحي على البيئة:

إن الهدف النوعي لقياس نسبة تأثير المشروع السياحي في البيئة هو تعزيز ومراعاة لاستمرار وبقاء هذا المشروع وذلك لوجود أخطار محددة وحقيقية من شأنها أن تؤدي إلى تدهور هاته البيئة وعرقلة بعض المواقع عن استقطاب السياح وأحيانا الوجهة السياحية برمتها لهذا لابد من دراسة حقيقية وواقعية لنوعية البيئة وخصوصيتها لأن ذلك يدخل في استراتيجية التنمية السياحية.

أولا: المقصود بدراسة تأثير المشروع السياحي على البيئة

إن المقصود بتقييم الآثار البيئية أو ما يعرف أيضا بتسمية تقدير أو تقويم الأثر أو المردود البيئي لمشروعات التنمية، هو دراسة الآثار الايجابية والسلبية المحتملة للمشروع على البيئة من كافة جوانبها: الطبيعية، الحيوية، الاقتصادية والاجتماعية، وتقدير هذه الآثار بالنفقات والعوائد الاجتماعية والآثار البيئية كمعيار للاختيار بين البدائل المطروحة، كما يعرف بأنه أسلوب لتحديد الآثار الصحية والاجتماعية والبيئية الكامنة التي يمكن أن تظهر وتنشأ بفعل التنمية المقترحة، في محاولة لتقييم هذه الآثار بيئيا وبيولوجيا واقتصاديا واجتماعيا في إطار يساعد على صناعة قرار منطقي وعقلاني، للحد من الآثار السلبية من خلال إيجاد بدائل لعملية التنمية أو مناطق تنفيذها.[1]

أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيعرف تقييم الآثار البيئية بأنه: فحص العمليات ذات الأثر المهم على البيئة، ويشمل وصف المشروع، بيانات الأساس، الآثار البيئية، تحليل البدائل، خطة التخفيف من الأثار البيئية، ومتطلبات الإدارة والتدريب البيئي، وتقييم الآثار البيئية له علاقة كذلك بالمدى الطبيعي والاجتماعي للمشروع من خلال علاقته بالتنمية المستدامة أيضا، حيث يشكل تقييم الآثار البيئية جزءا من دراسة الجدوى.[2]

لقد صنف البنك الدولي المشروعات الإنمائية طبقا لتأثيرها السلبي على البيئة إلى أربعة فئات وهي : -

الفئة أ(A-category): تشمل المشروعات ذات التأثير المباشر على البيئة وعلى نطاق واسع مثل: مشروعات السدود وخزانات المياه وتعديل مسار الأنهار ومحطات الطاقة النووية والموانئ الضخمة والخطوط الدولية لنقل الطاقة الكهربائية .

- **الفئة ب (B-category):** تشمل المشروعات التنموية المؤثرة على البيئة والمجتمع، مثل: إنشاء محطات الطاقة، محطات معالجة الصرف الصحي الكبيرة، مد الطرق المحورية وإقامة المجتمعات

1- عنود القبندي، السياحة البيئية " 4 نماذج عربية على طريق التميز "، **مجلة بيئتنا**، العدد 129، مجلة بيئية شهرية تصدر عن الهيئة العامة للبيئة الكويتية، سبتمبر2010، ص ص 21-22.

2- البنك الدولي، المرجع الأساسي للتقييم البيئي، واشنطن، المجلد الأول، الدراسة رقم 139، 1995، ص 14.

الجديدة والمدن الصناعية، نقل المياه العذبة لاستصلاح الصحاري، التنمية الزراعية بمختلف أشكالها ومشروعات التنمية السياحية التي هي محل الدراسة.

- **الفئة ج (C-category):** تشمل مشاريع الدولة المؤثرة على المجتمع، ومن ثم تؤثر على البيئة كمشروع التعليم وتنظيم الأسرة وغيرها، ماعدا الخدمات مياه، كهرباء، صرف صحي فإنها تندرج تحت الفئة ب.

- **الفئة د (D-category):** وتشمل المشروعات الصغيرة والمحددة الغير المؤثرة على البيئة، مثل مصايد الأسماك والتشجير حول المدن والمحميات الطبيعية والمنتزهات العامة[1].

عموما يمكن القول، بأن دراسة " مدى التأثير على البيئة" تعتبر إجراءا قبليا ومبدأ وقائي يسمح بالتفكير في الآثار المباشرة أو غير المباشرة للمشروع على البيئة ويسمح بإشراك المواطنين والجمعيات، وقد عرف المشرع الجزائري دراسة مدى التأثير في البيئة على أنها وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة، حيث أنها تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة أو غير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذا في إطار ونوعية معيشة السكان.

ثانيا: تحديد مجال تطبيق دراسة التأثير:

نظرا لصعوبة معرفة نوع التأثير ودرجة نسبته فإنه لابد من القيام بخطوة مهمة وأساسية تتمثل في تحديد مجال تطبيق دراسة التأثير على البيئة المحيطة بالمشروع السياحي وذلك لحصر جل الأبعاد البيئية المحيطة به، والتي من الممكن أن يؤثر فيها المشروع ويتأثر بها، فكلما كان التحديد دقيقا وملم بجميع الجوانب الممكنة يكون تطبيق دراسة التأثير أكثر دقة ومصداقية ونتائجه بعد إسقاط وتطبيق الدراسة أكثر فائدة وملائمة للمشروع المراد القيام به، أما عند عدم الدقة والنقص في الجوانب البيئية فالنتائج المتعلقة بالمشروع تكون سلبية ولا تخدم المشروع الذي هو قيد الدراسة، ويتمّ تحديد مجال تطبيق دراسة التأثير من خلال التطرق إلى ما يلي :

1- الهدف من الدراسة: تهدف دراسة التأثير على البيئة إلى تحديد مدى ملائمة إدخال المشروع في بيئته مع تحديد وتقييم الأثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع والتحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية؛[2]

2- تقديم صاحب المشروع: مديرية السياحة والصناعات التقليدية؛

3- تقديم مكتب الدراسات: الوكالة الوطنية لتنمية السياحة هي الهيئة المختصة والمسؤولة عن تسيير العقار السياحي الموجه للاستثمار في مناطق التوسع السياحي وهي واحدة من الوكالات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ سياسة التنمية السياحية بالبلاد؛

ومن المهام الرئيسية للوكالة الوطنية لتنمية السياحة تطوير مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية ودعم التوسع السياحي من خلال:

- القيام بدراسات تهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية (ZEST).
- إنجاز أشغال تهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية (البنية التحتية)؛
- متابعة إنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية؛
- الحفاظ على المواقع السياحية؛

1- بن الضيف محمد عدنان وسلطاني محمد رشدي، متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات الاقتصادية بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 23 نوفمبر 2011، ص 1056.

2- الجريدة الرسمية، **المرسوم تنفيذي رقم 07-145 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة**، المؤرخ في 19 مايو سنة 2007، العدد 34، الجزائر، المؤرخ في 2007/05/15.

- تقديم المساعدة والإرشادات الإدارة السياحة لتطوير وإضفاء انسجام على الهياكل القاعدية السياحية.

المحور الثاني: كيفية قياس نسبة تأثير المشروع السياحي على البيئة:

إن قياس تأثير المشروع الاستثماري السياحي على البيئة يخضع لاهتمام خاص لدى رؤساء مكتب الدراسات وذلك لأنهم يقومون بقياس التأثير باستخدام معدات وأجهزة خاصة تعطي مقدار حجم التأثير على البيئة فهناك أجهزة لقياس نسبة الضجيج وأخرى لقياس نسبة الروائح وأخرى لقياس نسبة تلوث المياه الجوفية وغيرها من المؤثرات المختلفة التي تؤثر على البيئة، وبعد التعرف على مقدار التأثير الذي يحدثه المشروع القائم يتم إحاطة المكان وعدم السماح لأي مشروع آخر يتأثر بتلك المؤثرات التي يحدثها المشروع السياحي بأن يقام في ذاك المجال الذي تمت إحاطته من قبل.[1]

أولا: المراحل المتبعة لقياس التأثير قبل تجسيد المشروع وبعد تجسيده:

يمكن قياس التأثير وفق مراحل عدة قبل تجسيد المشروع وأخرى بعد تجسيده وذلك كما يلي:

1- المراحل المتبعة قبل تجسيد المشروع: تتمثل المراحل المتبعة لقياس التأثير قبل تجسيد المشروع في:

أ- المرحلة الأولى: التشخيص الفعلي للوضع القائم (تشخيص الحالة الراهنة للموقع): يتم التحليل التفصيلي والتشخيص المعمق في الدراسة في إطار إعداد المرحلة الأولى بالتطرق إلى جميع البيانات المتواجدة على مستوى أقاليم مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا الثروات الطبيعية والثقافية المتاحة لتطوير السياحة، وذاك من أجل تشخيص الوضع القائم والإلمام بجميع الجوانب الممكنة كمحاولة لحصر جّل ما يحيط بالمشروع، من خلال الاعتماد على جملة من المؤشرات نذكر منها:

- **المؤشرات الجيو فيزيائية أي الإطار الفيزيائي:** حيث يخص هذا الإطار الإحاطة والتعرف على العوامل الطبيعية المتمثلة في المناخ، التضاريس والغطاء النباتي.

- **المؤشرات الإحصائية للولايات والبلديات:** والتي تقوم على جرد البرامج المنجزة وغير المنجزة من خلال تجديد المعلومات المتعلقة بالمنشآت الفندقية، قدرة الاستيعاب للولاية، مناطق التوسع، والمواقع السياحية؛ مخططات شبكات المواصلات الحالية والمبرمجة، مياه الأمطار والصرف، مخططات مختلف شبكات الطرق وقنوات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الري والصرف الصحي؛ جرد الموارد البشرية أي التعرف على كثافة السكان بالمنطقة ومدى وعيهم بالمجال السياحي واستخدامهم كمرشدين سياحيين ومساهمتهم في إنجاح المشروع.[2]

- **مؤشرات المؤهلات السياحية:** تحديد المؤهلات السياحية للولاية والمناطق السياحية،

- **المؤشرات البيئية:** من خلال التشخيص للجوانب البيئية لمناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا الجوانب الطبيعية للمواقع؛

ب- المرحلة الثانية: تهدف هذه المرحلة إلى تحديد وترسيم معالم حدود مناطق التوسع والمواقع السياحية المقترحة والعمل على إعداد قانون لتصنيفها كمناطق التوسع والمواقع السياحية، وتتم عملية التحديد بواسطة GPS ووضع حدود وهمية (إحداثيات)، وطبيعية (واد، جبال..) والمنشآت القاعدية (طريق، خط كهرباء) وتتم خلالها وضع الخطوات التالية:[3]

1- براهيمي عبد الرزاق وزهية بوديار، تقييم الأثر البيئي للمنشآت كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يومي 17 و18 ماي 2010، ص: 09 2 .وأنظر أيضا: أوسرير منور وبن حاج جيلالي مغاروة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد السابع، جوان 2002، ص:346.

2- بوديار زهية وجباري شوقي، تقويم الأثر البيئي للمشاريع، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20أوت سكيكدة 1955، يومي 21 و 22 أكتوبر 2008، ص:10.

3- سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية دليل ارشادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص : 57 – 59.

- وضع مخططات وترسيم حدود مناطق التوسع والمواقع السياحية؛
- مشروع المرسوم التنفيذي للتصنيف؛
- إعداد بطاقة تقنية لمناطق التوسع والمواقع السياحية المقترحة؛
- تحديد المناطق المحمية والارتفاقات ومجالات الرؤية للمناطق الأثرية؛
- توجيهات التهيئة السياحية (الكثافة سرير/هكتار ونوعية المشاريع السياحية)؛
- التوجيهات الاستراتيجية لمختلف الهيئات المتدخلة في المشروع على المدى البعيد.

2- المراحل المتبعة لقياس التأثير بعد تجسيد المشروع: تتمثل المراحل المتبعة لقياس التأثير بعد تجسيد المشروع في:

أ- مرحلة دراسة مشاريع الاستثمار: على جميع الدراسات التطبيقية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية أن تقدم ملفا تقني هندسي يراعي كل الارتفاقات وقوانين العمران خاصة منها المتعلقة بالهندسة المدنية؛

ب- مرحلة البناء: مرحلة التشييد والبناء تعتبر ناتج للنفايات من كل الأنواع وهي ناتجة عن أشغال البناء بطريقة مباشرة والنفايات الغير مباشرة المنتجة من طرف العمال والآلات، ويكون فرزها ونقلها وتفريغها على عاتق منتجيها؛ وفي هذا الإطار تبادر البلدية في إطار مخططها للتنمية والتهيئة وطبقا لمخطط التسيير المصادق عليه بالقيام بكّل عمل واتخاذ كل الإجراءات من أجل إقامة وتهيئة وتسيير مواقع التفريغ المخصصة لاحتواء النفايات عند بداية الأشغال يجب:

- التأكد والتعرف على الآثار على البيئة (الغبار الناتج عن أشغال البناء والتهديم، النفايات، والأصوات الناتجة عن الآلات...إلخ)؛
- أخذ بعين الاعتبار كل التأثيرات وإيجاد حلول لتقليصها (استعمال الماء للتقليل من الغبار، محاولة عدم الإزعاج، جمع النفايات)؛[1]

ج- مرحلة ما قبل الاستغلال: فيما يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، هناك بعض الآثار السلبية في مرحلة ما قبل الاستغلال وهي:

- توقف أشغال إنجاز مشاريع تهيئة المناطق أو غلق المرافق السياحية قد يؤثر على الاقتصاد المحلي؛ - ارتفاع البطالة وارتفاع نسبة الفقر والآفات الاجتماعية؛
- ارتفاع عدد السواح؛
- فقدان فرص الاستثمار والتفتح وتطوير قطاع السياحة.

وتعتبر هاته المراحل متسلسلة ومتداخلة ببعضها البعض، حيث أن المراحل المتبعة قبل تجسيد المشروع بمثابة تمهيد للبدء في تجسيد وبناء المشروع فمن خلالها يتم الإحاطة بمكان تموضعه ومختلف المتغيرات البيئية المحيطة والمؤثرة فيه أو التي يؤثر هو فيها وبالتالي فهي تمكننا من التحديد النسبي لدرجة التأثير الذي ينجم عن هذا المشروع[2]، أما المراحل المتبعة بعد تجسيد المشروع فهي تأتي مباشرة بعد المراحل السابقة (قبل تجسيد المشروع) فهي تعقيب لما يحدثه المشروع المنجز وإجراءات لابد من القيام بها بعد إنجاز هذا الأخير، فهي بمثابة آثار ومخلفات للمشروع على البيئة لابد من الحد منها قدر المستطاع والتكفل بها بتسخير كافة الإمكانيات والموارد المتاحة.

ثانيا: التدابير والإجراءات اللازمة بعد حصر التأثير على البيئة:

1- بوحفص رواني وعلي بن ساحة، دراسة وتقييم التأثير البيئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت سكيكدة 1955، يومي 21 و22 أكتوبر 2008، ص ص: 3-4.

2- صالح العصفور، التقييم البيئي للمشاريع ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 43 ،الكويت، جويلية 2005 ،ص: 06.

في إطار استراتيجية الدولة الجزائرية من أجل النهوض بقطاع السياحة تبنت الوزارة (التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية) مخطط جودة السياحة الذي يعتبر ضمن الديناميكيات الخمس التي أتى بها المخطط التوجيهي للتنمية السياحية S D A T ، ومن بين شروط الانخراط في مخطط جودة السياحة المذكور إدراج البعد البيئي من طرف المؤسسات الفندقية وهذا بالإضافة إلى شروط أخرى متعلقة بكفاءة اليد العاملة والتجهيزات المستعملة وغيرها من متطلبات جودة السياحة. فالنظام البيئي الصحراوي هش وغير متوازن بسبب قلة الغطاء النباتي وندرته ووجود عراقيل كثيرة جدا في منطقة الصحراء مقارنة بالمناطق الأخرى، لذلك يجب إلزام أصحاب المشاريع السياحية بالسهر على حماية البيئة وذلك من خلال:[1]

1- تحسين الإطار البيئي للنشاط السياحي: نوعية البيئة التي يطمح إليها الزبائن هي أكثر من خيالية لأن الواقع شيء مختلف تماما فالإطار البيئي فيه نقائص كثيرة وملوثات بيئية (نفايات صلبة، مياه ملوثة) كل هذا يؤثر على المبتغى أو الهدف المرجو من المقصد السياحي، والذي من شأنه الإحالة دون تطور وتقدم النشاط السياحي، في الوقت الذي تسعى فيه الولاية إلى تنمية سياحتها ورفع التحدي لديمومتها، الشيء الذي يؤدي حتما إلى تطوير الإطار البيئي على المدى البعيد، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار التطابق بين المصالح البيئية وممارسة النشاط السياحي الذي يرجى منه تحقيق الربح وكل هذا من أجل ضمان ديمومة التنمية السياحية وجعل من البيئة عامل لجذب السواح وإعطاء صورة إيجابية عنها لبيع المنتوج السياحي.

2- أهداف النشاط السياحي: دعم التوجيه إلى التنمية السياحية المستدامة وذلك بالتطرق أولا إلى معرفة وحصر نقاط الضعف الأساسية والعمل على إيجاد تصور مستقبلي للتسيير الوقائي للموارد وإحداث مقاطعة مع نظام التسيير السابق الذي كان يعتمد على المتابعة السلبية للآثار البيئية بمعنى إحداث تغيير جذري.

3- مضمون النشاط ووضعه حيز التنفيذ: من خلال:

أ- وضع ميثاق يحدد مبادئ وسلوك التي تضمن التجانس بين البيئة والسياحة مع الأخذ بعين الاعتبار إشكاليات أو مشاكل البيئة الخاصة بالولاية؛

ب- التنسيق مع القطاعات المعنية من أجل خلق فضاءات محمية (مجالات محمية كالمحميات والحظائر) من أجل حماية النظام البيئي الهش والموارد البيئية المهددة وهذا دون التخلي عن فكرة السياحة البيئية مسؤولة.

ج- وضع الشراكة مع الهيئات المحلية (الولاية، البلدية) من أجل تحسين تسيير النفايات الصلبة (مكافحة التلوث، نظافة الأماكن)، هذا الإجراء يجب أن يدعم بمخطط اتصالي في مواجهة المحترفين في السياحة والجمهور الكبير (السكان والسواح).

- كل هاته الإجراءات والتدابير لا يمكن تجسيدها وتحقيقها في أرض الواقع إلا بتكاثف الجهود من قبل كافة الأطراف التي لها علاقة بالمشروع السياحي من قريب أو من بعيد، وكذا الهيئات المتدخلة في حماية وسلامة الأنظمة البيئية وهذا يكون فقط عندما يتجسد الوعي الفكري والثقافي لدى المجتمع بجميع شرائحه المختلفة بأهمية البيئة وبضرورة حمايتها والمحافظة عليها[2].

خاتمة:

1- يوسف قريشي، سلمى عائشة كيحلي وسليمة غدير أحمد، التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة، الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 21 -22 نوفمبر 2012، ص:465.

2- عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط، التنمية المستديمة " فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007 ،ص:148.

يشّكل الإطار أو البعد البيئي المرجع والأساس في تقييم المشاريع الاستثمارية السياحية، فعندما نريد البدء في القيام بالمشروع السياحي مهما كان نوعه أو حجمه لابد من الأخذ بعين الاعتبار جّل المؤثرات البيئية المباشرة وغير المباشرة والتي تكون عند مختلف المراحل التي يمر بها المشروع السياحي، وهي قبل تجسيد المشروع على أرض الواقع ثم بعد تنفيذه وبناءه وأخيرا بعد دخول المشروع في مرحلة الاستغلال، وتجدر الإشارة إلى أن كل مرحلة لها مؤثرات بيئية خاصة بها تتطلب مراعاة سبل أو وسائل للحد منها قدر الإمكان أثناء القيام بتقييم المشروع.

كما ويجب على صاحب المشروع التقيد بما جاء في الدراسة واحترام الإطار البيئي وفقا لما جاءت به الدراسة واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على البيئة من كّل ما يحدثه هذا المشروع، وبعد إجرائها يقدمها إلى الجهات المتخصصة للمصادقة عليها من قبل المسؤولين الذين بدورهم يلزمونه بتقديم موجز تأثير أو دراسة تأثير حول البيئة لمشروعه.

أولا: النتائج: من خلال هذه الدراسة فإننا توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- تنبع أهمية دراسة تقييم الآثار البيئية للمشاريع السياحية من كونها دراسة تنبئية بالمؤثرات البيئية المحيطة بالموقع المختار لتنفيذ المشروع السياحي في مرحلة التخطيط له وقبل البدء في اتخاذ أي خطوات تنفيذية قد لا تعود بالفائدة على نجاح أو استدامة المشروع.
- تغطي دراسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات كلا من التأثيرات الطبيعية المرتبطة بالبيئة كتلوث الهواء والمياه والتربة، إلى جانب التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة من المشروع، وكذلك التأثيرات البيولوجية على الكائنات الحية التي تعيش في المنطقة المزمع إنشاء المشروع بها.
- تركز هذه الدراسات على إبراز النواحي السلبية للمشروعات السياحية كمصادر لزيادة استهلاك العديد من الموارد مثل المياه والطاقة، وكلاهما مصدران محدودان لدى معظم الدول، فالهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تعظيم الآثار الإيجابية والحد من الآثار السلبية من خلال التنبؤ واتخاذ ما يجب عمله للحد من هذه الآثار السلبية.
- بالنظر لأهمية دراسات أثر البيئة في تحديد مواقع المشروعات السياحية والنشاطات السياحية التي تشملها هذه المشروعات قامت العديد من الدول إلى وضع القوانين البيئية الملزمة بإجراء هذه الدراسات والموافقة عليها من قبل أجهزة البيئة ووزاراتها كشرط لإصدار الترخيص من قبل الدولة بإنشاء المشروع وتشغيله.

ثانيا: التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها فإننا نقدم التوصيات التالية:

- على اعتبار أن السياحة المستدامة هي بمثابة مكسبا ماليا إضافيا للدولة، يجب عليها أن تعمل على تنميته بكافة العوامل والشروط المنصوص عنها في هذه القوانين.
- إن صناعة السياحة المستدامة يتطلب الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد البيئية والاقتصادية لاسيما داخل المواقع السياحية، فإذا روعيت هذه القواعد يمكن أن يرقى القطاع السياحي بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا وسياسيا.
- نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترغيب السياحي لإقامة مشاريع سياحية في مختلف مناطق الوطن مع ضرورة المحافظة على البيئة بجميع عناصرها.

إلى رئيس الملتقى كلية الحقوق

جامعة الجزائر 1

طلب المشاركة في الملتقى الوطني حول دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائرى

بعد التحية والسلام، يشرفني أن أتقدم إليكم بطلب المشاركة راجيا من الله لكم التوفيق والسداد، وموضحا المعلومات والملخص كالآتي :

الاسم واللقب : حكيم زواي

دكتوراه علوم عقود مدنية وتجارية جامعة عنابة

الرتبة : أستاذ محاضر ب

الكلية : الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي التبسي

رقم الهاتف : 0665076707

الايميل المهني : hakim.zaouai@univ-tebessa.dz

الايميل الشخصي : zaouaihakim76@yahoo.fr

محور المداخلة : المحور الأول والثاني

عنوان المداخلة : **الآليات القانونية لتشجيع استغلال المسارح والمدراج الرومانية والبزنطية في السياحية الثقافية**

-دراسة مقارنة-

إذا كانت السياحة مبينة لدى الكثير من الدول على ما تقدمه المنشآت الحديثة من تسيلة وخدمات ترويحية، فإنه زيادة على ذلك سعت أخر ى جاهدة لترويج مقدراتها التاريخية، التي تزخر بها عبر استحداث مهرجانات ثقافية يكون محلها تلكم الآثار والشواهد الدالة عليها، الأمر الذي حاولت أيضا السياسية الجزائرية مواكبته عبر مخطط السياحة لسنة 2009، خصوصا وأنه لا تكاد تخلو مدينة جزائرية من آثار بزنطية أو رومانية وإسلامية...

وفي هذا الصدد نجد القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، خلا من تعيين دقيق لكيفيات استغلال المواقع الأثرية الثقافية عموما، تاركا المسألة للأحكام العامة الخاصة باستغلال ممتلكات الدولة، وذلك عبر اتاحة الفرصة أمام وزير الثقافة لإدارة المعلم الثقافي مباشرة باستغلاله من طرف الأجهزة الإدارية المركزية أو المحلية نظير رسوم، أو طريقة غير مباشرة بتقرير حق امتياز أو تأجير لشخص ينتمي للقانون الخاص...

لكن ترك الأمر لأحكام ومبادئ عامة أدى إلى مراوحة استغلال الموروث الثقافي عموما والمدراج والمسارح الرومانية والبزنطية خصوصا -عينة الدراسة- مكانها، الأمر الذي قد يجعل البحث عن آليات قانونية أخرى تحفز جميع الراغبين في استغلالها سواء كانو أهل الثقافة أو كانوا مستثمرين أهل دراية بالتعامل مع مثل هذه الآثار ذات النقوش والتماثيل التي تحتاج لصيانة خاصة، وعليه قد يتأسى من بالتجارب القانونية الدولية المحفزة لاستغلال هذا النوع من المعالم الأثرية، فهل يمكن استحداث آليات قانونية أخرى تشجع الاستثمار الثقافي للمدراج والمسارح الرومانية؟

إن الإجابة على هذاالإشكال لا تتأتى إلا باتخاذ أساليب البحث العلمي مطية بالانتقال من العام إلى الخاص، عبر وضع المستمع والقارئ في الصورة ببيان مفهوم المسارح والمدارج البزنطية والرومانية (المبحث التمهيدي) ثم التدرج لتفصيل طرق الاستغلال المباشرة لنصل أخير لغير المباشرة (إيراد الآليات القانونية الحالية والتي لم ثبت نجاعتها (المبحث الأول)، للوصول إلى بيان آليات اخرى تدفع استثمار المدراج والمسارح القائمة أو المندثرة من جديد (المبحث الثاني).

المبحث التمهيدي : مفهوم المسارح والمدارج البزنطنية والرومانية

إن هذه الآثار تختلف أيما اختلاف عن بقية أنواع المخلفات المادية التاريخية البشرية، طالما أنها لا تستوجب فقط المحافظة عليها، إذ تعد معالمها مدارا لاقتصاديات دول كثيرة، جراء استغلاله لذا، فإن بيان المقصود منها (المطلب الأول) وتحديد التكييف القانوني الراجح حول مدى اعتبارها مال خاص أو عام تابع للدولة (المطلب الثاني).

المطلب الأول : معنى المسارح والمدارج البزنطية والرومانية

إن إعطاء مدلول عام للمسارح والمدارج الرومانية لا يتوقف فقط عند اعتباره مصنفة ضمن الآثار التاريخية الدالة على حقبة زمنية معينة، وإنما تصعب بالنظر لكون التشريعات القانونية التي تحكم المحافظة عليها أو استغلالها عديدة، لذا من الضروري ابراز كنهها سواء بالمعنى الايجابي عن طريق تعريفها (الفرع الأول) أو السلبي بتميزها عن بقية المخلفات التاريخية (الفرع الثاني).

الفرع الأول : تعريف المسارح والمدارج الرومانية والبيزنطية: تبعا للجمع بين حضارتين متباينتين استمرت الثانية في استغلال منشآت الأولى كان لازما إبراز لمست كل واحد من ناحية وذلك بالتعريف التاريخي والهندسي (البند الأول)، ثم التحول نحو بيان التعريف القانوني (البند الثاني).

البند الأول : التعريف التاريخي والهندسي للمسارح والمدراج الرومانية والبيزنطية: لا يمكن إذن استجلاء مميزات المدراج والمسارح دون التعرض لها عند الرومانين على حدة (أولا) لتعقبه اسهامات الحضارة البيزنطية (ثانيا).

أولا : التعريف التاريخي والهندسي للمدارج والمسارح الرومانية : يقتضي الجمع بين المدرج والمسرح الذين يختلفان لدى الرومان بيان تعريفهما بصفة انفرادية من الأصغر (1) إلى الأضخم (2).

1- التعريف التاريخي والهندسي للمدارج الرومانية : يرى الشراح أن روما ازدهار بها استغلال المدارج التي بلغت عدد هائل استغلت للمبارزات بين الأفراد وكذا الحيوانات، وتستقطب لدى توثيقات البعض في القرن الثاني للميلاد ما يناهز 15000 متفرج، [1] فيما رأى آخرون أن هذه الأماكن العمومية الواسعة البيضوية الشكل، تستوعب أكثر من 75 ألف متفرج (مدرج الكوليزيزم بروما)، وليس أقل من عشرين ألف متفرج لعموم المدرجات الرومانية، وتتخذ تسمية Amphitheatrum المستقاة من كلمات اغريقية تعني ما حول المسرح.

وتحتوى حسب نفس التوجه الأخير على مدرجات وفي وسط المدرج حلبة مفروشة بالرمل تتخصص لعروض المصارعين وصيد الحيوانات المفترسة وقد تم احصاء حوالي 250 مدرج في أُقيلم الامبراطورية الرومانية بمحاذاة الطرق الرئيسية. [2]

وتزخر الجزائر بطبيعة الحال كمحطة لهذه الحضارة، بالعديد من المدارج الرومانية، أهمها مدرج تبسة وكذا مدرج جميلة سطيف...

2- التعريف التاريخي والهندسي للمسارح الرومانية : يتجه المؤرخون لاصباغ الطابع الثقافي على حضارة روما من الوهلة الأولى لإنشائها وذلك عام 753 ق.م ولو كانت مجسدا في الرقص الشعبي المعتبر بمثابة بذرتها الأولى،[3] ليتم تشييد أماكن تقام فيها العروض عرفت بالمسارح والمأخوذة فكرتها من الإغريقي مع تحويرات صنعت خصوصية المسارح الرومانية.

إذ هي ذات شكل نصف دائري مبتور الجوانب، يقترب بفضله الجمهور من خشبة المسرح، كما يمكن تسقبفه وجعله هيكل متماسكا، بينما الخشبة تعتبر كبيرة وواسعة وذات ألواح خشبية مع وجود ستار يسدل بداية العرض، وتحتوي على مدخلين عادة، وجنباتها وخلفياتها على ممرات ودهاليس وطوابق تحتوي على غرف للتغيير ونفورات، ويمكن أن تحتوي الجدران

1- V : Théâtres et amphithéâtres : outils de romanisation en Maurétanie ?, Revue Études de lettres , N°1 et 2, 2023, p

.

2- كريم مناصر، نشاطات المسارح والمدرجات الرومانية في المقاطعات الإفريقية وتأثيراتها في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، أطروحة دكتوراه علوم، تاريخ قديم، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2016-2017، ص142.

3- أُنظر : المرجع نفسه، ص60.

الخلفية على فتحات دائرية تقود إلى طوابق مثل مسرح عنابة، بينما في مسرح مدرواش سوق أهراس به كوات (فتحات) تعوض مداخله. [4]

وأهم المسارح الحالية في الجزائر مسرح تيقماد وسكيكدة.

ثانيا : التعريف التاريخي والهندسي للمدارج والمسارح البيزنطية: ترجع أغلب الدراسات ازدهار ما يسمى بعمارة المسارح والمدارج البيزنطية في الجزائر للقرن الثالث ميلادي، [5] عقب سقوط حضارة الوندال والرومان، وقد الكثير من الدارسين أن الحضارة البيزنطية لم تول أهمية قصولى للعمران وإنما بقت تستغل ما وجدته من آثار رومانية، عكس الأسوار الدفاعية.

وقد تحول استغلالها لهذه المدارج والمسارح على حد تعبير المرجحين لسلبية التعمير لدى البيزنطيين، في الجانب السياسي عكس الترفيهي والقتالي الذي كان على عهد الرومان، بينما فند الكثير هذا معتبرين أن البيزنطيون أسسوا أيضا ثقافة مسرحية تستغل للموجودات الأثرية مع تزيينها بشكل مختلف أثناء تأدية المسرحيات الشعبية بالأقنعة.[6]

البند الثاني : التعريف القانوني للمدارج والمسارح الرومانية والبيزنطية : لم نجد للفقه أو الشراح تعريفا خاصا بالمسارح او المدراج الرومانية نظرا لقلة المؤلفات القانونية المخصصة لها، لذا كان لازما الإدلاء بتعريفها، بعد الاسترشاد، ببعض الإشارات القانونية، من ذلك القانون رقم 90-30 [7]الذي جاء في مادته 16 المعدلة [8]ما يلي : تشتمل الأملاك الوطنية العمومية الاصطناعية، خصوصا، على ما يأتي : «...- الآثار العمومية والمتاحف والأماكن والحظائر الأثرية...»، فيما فضل القانون رقم 98-04، [9]أن يدرجها ضمن الممتلكات الثقافية العقارية مسايرة للاتفاقيات الدولية.

4- أُنظر : المرجع نفسه، ص81. جميلة دوالي، تقنيات البناء الروماني في الحمامات الغربية والمسرح بمدينة قيصرية (شرشال)، مذكرة ماجستير، علم الآثار، معهد الآثار، جامعة الجزائر2، 2014-2015، ص46.

5- أُنظر : محمد الصالح العود، التغيرات الاقتصادية والاجتماية والدينية في بلاد المغرب القديم خلال الفترتين الوندالية والبيزنطية -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه علوم، تاريخ قديم، كلية العلوم الاسنانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2015-2016، ص5

6- أُنظر : فاطمة اسماعيل عبد الله، أ.د عبد العزيز رمضان، د. سهير محمد مليج، المسرح الشعبي في العصر البيزنطي الباكر من القرن الرابع وحتى نهاية القرن السابع، مجلة البحث العلمي في الآداب،كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ج2، م21، ع2، جانفي، 2020، ص90.

7- القانون رقم 90-30، المؤرخ 1990/12/01، المتضمن قانون الأملاك الوطنية، ج.ر، ع52، الصادر بتاريخ 1990/12/02، ص1661,

8- القانون رقم 08-14، المؤرخ 2008/07/20، يعديل ويتمم.... قانون الأملاك الوطنية، ج.ر، ع44، الصادر بتاريخ 2008/08/03، ص10,

9- القانون رقم 98-04، المؤرخ 1998/06/15، يتعلق بحماية التراث الثقافي، ج.ر، ع44، الصادر بتاريخ 1998/06/17، ص3,

وعلى كل يمكن أن نعتبرها تلك الممتلكات المصنفة وفق المعايير العلمية والإجراءات القانونية ضمن الممتلكات العامة الثقافية الأثرية، والتي يمكن استغلالها بطريقة مباشرة بفتحها أمام الجمهور نظير رسوم قانونية وشريطة أخذ الاحتياطات اللازمة، مع إمكانية الترخيص باحتضانها مهرجات كبرى.

الفرع الثاني : تمييز المدارج والمسارح الرومانية والبيزنطية عن غيرها من الآثار المشابهة : تختلف هذه المسارح عن المتاحف (أولا) وكذا المسارح اليونانية (ثانيا).

أولا **تمييز المدارج والمسارح الرومانية والبيزنطية عن المتاحف :** تشكل المتاحف من أهم الأماكن التي يرتادها الزوار بحثا عن اكتشاف التراث المادي الإنساني، وعادة ما تشتمل المتاحف على العديد من المنقولات الثمينة التي تحتاج إلأى عناية فائقة وتوفير العديد من الظروف والحماية قصد درء أي خطر يتهددها بالتلف، ولعل أهم المتاحف الأثرية على مستوى الجزائر متحف الشهيد بالجزائر العاصمة، غير أنه لم يمنع هذا التفريق من الحاق المتحف بتوابع المسرح الروماني كما هو الحال عليه فيما يتعلق بمسرح تيمقاد. [10]

ثانيا : تمييز المدارج والمسارح الرومانية والبيزنطية عن الاغريقية : تمتاز هذه الأخيرة بأنها دائرية أو بيضاوية، ومساحة مفتوحة على الهواء الطلق وعادة ما يكون خلف الخشبة أعمدة ثابتة[11] كانت المسارح اليونانية تُبنى على مساحات كبيرة شاسعة من الأرض، وفي الغالب يتم بناؤها على سفوح التلال لكي تستوعب أعداداً كبيرة من المتفرجين، والذي قد يصل في كثير من الأحيان إلى أربعة عشر ألف متفرج تقريباً، وكانت متميزة باستخدام العديد من العناصر التي تتمتع بالمناظر الخلابة ثم قام الكُتّاب بعد ذلك وتحديداً في عام 465 قبل الميلاد باستخدام خلفية أو جدار مُعلق يتم وضعه خلف الأوركسترا وكانت هذه المنطقة التي يستخدمها الممثلون لتغيير ملابسهم فيها، والجدير بالذكر أن المسرح اليوناني لم يكن مخصصاً للرجال فقط بل كان للنساء مقاعد مخصصة لهم وهي الصفوف الخلفية من المسرح.[12]

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للمسارح والمدراج الرومانية والبزنطية

تجتمع التشريعات المقارنة على تصنيفها ضمن الأملاك العامة للدولة (الفرع الأول)، مع أيضا إدراجها ضمن التراث الثقافي (الفرع الثاني)، ناهيك عن اعتبارها عقار سياحي (الفرع الثالث).

الفرع الأول : اعتبار المسارح والمدراج الرومانية والبيزنطية ملكية وطنية عامة : سبق وأن تمت الإشارة لكون المادة 16 من القانون رقم 90-30 اعتبرتها ذات وصف عام بالنظر لمكونات الأملاك الوطنية، وهو اعتمده القانون السوري والقطري وغيرهم.

10- القانون رقم 08-14، المؤرخ 2008/07/20، يعديل ويتمم.... قانون الأملاك الوطنية، ج.ر، ع44، الصادر بتاريخ 2008/08/03، ص10,

11- كريم مناصر، المرجع السابق، ص88.

وبذلك لا يمكن بأ ي حال من الأحوال أن يكون محلا للتنازل مهما كانت طبيعة التعامل، بل أضحى في الوقت الحالي يعد موروثا انساني لا يخص الدولة الواقع بها هذه الآثار بما في ذلك المسارح والمدارج، وعليه يتأثر استثمار المسارح والمدارج، إذ لا يمكن إدارتهم بأسلوب غير مباشر كون هذه الطريقة مقصور مجال فقط في الأملاك الوطنية الخاصة.

الفرع الثاني : اعتبار المسارح والمدارج الرومانية والبيزنطية تراث ثقافي : ينتج عن هذا التصنيف السابق التنويه له من خلال التعرض للقانون رقم 98-04، أن هذا المعلم ستتولى وزارة الثقافة ممثلة في الوزير السهر على إدارته بمعية العديد من المديريات واللجان أهمها اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، وقبل ذلك لابد من تصنيفه ضمن الممتلكات الثقافية أو كأثر تاريخي، وقد كان يطلق على عملية التصنيف في ظل القانون 67-281 الملغى،[13] عملية الترتيب، وقد اعتمد في ظل سريانه ترتيب مدرج ولاية تبسة. [14]

الفرع الثالث اعتبار المسارح والمدارج الرومانية والبيزنطية عقار سياحي : أضحت المعالم التاريخية تعد مصدر دخل قومي للعديد من الدول مثل ايطاليا واليونان وتونس، ومن الدول الساعية لتثمين مقدراتها الأثرية، الجزائر، وذلك عبر ما يسمى بالمخططات السياحية.

وتعد المسارح في نظر الإرادة عبارة عن متحف مفتوح من شأنه أن يدر على البلاد أموال كثير، لذا نجدها عدلت الكثير من القوانين وثمنت المسارح بابتداع تظاهرات مختلفة سنتعرض لها بالتفصيل فيما يلي :

المبحث الأول : الإستغلال المباشر للمدارج والمسارح الرومانية والبيزنطية

نتاجا لتصنيف هذه المعالم التاريخية الهامة ضمن الأملاك الوطنية العامة، كان لازما على السلطة التنفيذية إذا ما فكرت في استثمارها أن تتبع الأسلوب المباشر سواء عبر فتح المجال للزيارات العلمية والسياحية (المطلب الأول)، أو بإحياء مهرجانات وتجمعات ثقافية (المطلب الثاني).

المطلب الأول : الإستغلال المباشر للمدارج والمسارح الرومانية والبيزنطية عن طريق فتح باب الزيارات

قد تعتبر الزيارات من الأساليب الكلاسيكية التي تنتهج الدول الزاخرة بالموروث الثقافي وفق أنواع معينة (الفرع الأول) وإجراءات قانونية = تسمح بالوصول إلى الكفاءة الاقتصادية في ظروف حسنة (الفرع الثال).

13- قرار وزير الثقافة المؤرخ 1982/10/19، يتضمن ترتيب مدرج تبسة ضمن الآثار التاريخية، ج.ر، ع48، الصادرة بتاريخ 1982/11/30، ص2251.

14- الأمر رقم 76-281، المؤرخ 1967/12/20، يتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية، ج.ر، ع7، الصادرة بتاريخ 1967/01/23، ص70.

الفرع الأول : أنواع الزيارات للمدراج والمسارح الرومانية : هناك زيارات ترفهية قصدها معرفة أماكن جديد والتعرف على الحضارات القديمة، واخرى تعليمية، غير أن ما يهمنا نحن قانونا هو التمييز الحاصل عادة فى الرسوم المفروضة لقاء هذه الزيارات التي تميز بين الترفهية (أولا) والتعليمية الثقافية (ثانيا).

أولا : الزيارات الترفهية للمدارج والمسارح الرومانية : تعتمد هذه الطريقة القانونية على الدعاية الإعلامية، واستعمال كبريات الوكالات والمواقع السياحية، ورغم تكلفاتها فإنها بالمقابل تدر أموال كثيرة بدليل متحف اللوفر الفرنسي، غير أن الواقع الجزائري لا يبعث على التفاؤل كثير طالما أن أغلب هذه المدارج والمسارح طالها النسيان وعدم الاعتناء بترميمها كما هو الحال بخصوص مدرج تبسة الذي هو شبه مندثر تبعا لعدم توفير أدنى حماية.

وعلى كل يبقى مسرح تميقاد وجميلة وتيبازة وكذا بنسبة أقل مسرح سكيكدة، مصدرا مداخيل للخزينة العمومية، تحت رقابة مديرية استغلال الممتلكات الثقافية، ولقد بين قرار وزاري مشترك صادر في 6 مارس 2012، محدد إياها حسب المادة 2 الفقرة الأخيرة بأنها 300 دج.[15]ولبيان أكثر حول مقدار التوافد على هذه المسارح بمختلف الفئات العمرية نأخذ عينة تتعلق بمسرح قالمة ، أورد احصائيتاها أحد الباحثين وفق الجدول التالي : [(16)]

عدد الزوار	الزوار البالغين	الزوار الشباب	الزوار الأطفال	الزوار الأجانب	المجموع
المسرح الروماني	8634	7613	995	610	17852
الحديقة الأثرية كلاما	1647	976	161	19	2803
موقع تيبليس الأثرى	1857	376	00	04	1237
المجموع	11138	8965	1156	633	21892

ثانيا : الزيارات ذات الثقافية للمسارح والمدراج الرومانية والبيزنطية : أولى القرار السابق اللإفادة به ضرورة إعطاء بعض الزيارات التي تكتسي طابق الثقافي، سواء عن طريق زيارات التابعين لوزارة الثقافة من مشاهير ومثقفين، أو من قبل الهيئات التعليمية الوطنية والأجنبية.

يمنح إّذن التخفيض بنسبة ثلاثين في المائة عند شراء مشترك لعشر تذاكر أْو أْكثر،كا يمنح تخفيض بنسبة ثلاثين بالمائة للفنانين و عمال الثقافة،كذلك تخفيض بنسبة خمسين بالمائة للطلبة و المتربصين و المتمرنين.

15-عمار كساب، التشريع و التنظيم الثقافي في الجزائر (2002-2012)بحث منشور على موقع المورد الثقافي، أبريل، 2019، ص 10.

- 16د لزهر بعوط وأ.د ناصر بوعزيز، دور المواقع الأثرية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة - المسرح الروماني بولاية قالمة والمواقع التابعة له انموذجا-، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، م8، ع2، جوان، 2021، ص225.

وإلى جانب تخفيض الرسوم لهذه الفئات، تضاف إلأيهم طوائف أخرى معفية إطلاقا كأبناء مناطق الأيسكرام والأهقار والطاسلي، وكل ذلك من أجل إعطاء البعد الثقافي والاستقطاب للآثار عموما، ولهذا النوع من المعالم خصوصا.

ولقد شددت الإرادة التشريعية أثناء فتح الباب أمام هذا النوع من الزيارات على عدم تمكينهم من مباشرة مطلقة مع الأداة ألأثرية كالنقوش على الجدران أو ما إلى ذلك منعا لإتلافها.

الفرع الثاني : الإجراءات الواجب اعتمادها من أجل تسهيل زيارات المسارح والمدارج الرومانية والبيزنطية : إن المسارح الرومانية بإعتبارها آثارا و شواهد لحضارات سابقة،فإنها تجذب فضول الكثير من الزائرين،رغبة في التعرف و مشاهدة هذه المعالم التاريخية،نظرا لشغف المجتمع بالسياحة الأثرية سواء على المستوى الوطني أو الدولي،و في إطار السياحة الأثرية فإن المسرح الروماني و من خلال الزيارات الأثرية،يحقق دخلا ماليا يساهم في تمويل الخزينة العمومية،و في هذا الصدد تقوم مديرية إستغلال الممتلكات الثقافية المحمية تحت وصاية وزارة الثقافة بتأطير الزيارات و خلق جو سياحي مثالي لها تقوم المديرية بما يلي:

-ضمان تنظيم المسالك الثقافية و الزيارات برفقة مرشد على مستوى المعالم/أو المواقع المحمية/أو المتاحف/أو مراكز التفسير المتحفي /أو الحظائر الثقافية.

-القيام أو تكليف من يقوم بإعادة إنتاج الممتلكات الثقافية،المنقولة و العقارية،بإستعمال جميع الدعائم لأغراض تجارية بغية ترقية التراث الثقافي و التعريف به و تعميمه

-ضمان مهام الإتصال من خلال إيصال المعلومات لمستعملي التراث الثقافي في الجزائر .

المطلب الثاني : استغلال المدارج والمسارح الرومانية والبيزنطية عن طريق إحياء المهرجانات

لقد وجدت الإرادة التشريعية تشجيع آخر على ارتياد المسارح والمدراج الرومانية والبيزنطية عن طريق إحياء تظاهرات ثقافية كوبيرا أو حفلات، بل ذهبت أكثر من ذلك عن طريق إحداث مهرجانات دولية يتم اعتمادها من طرف وزير الثقافة، وفق اجراءات معينة (الفرع الأول، أكدت ونظمت نماذج عديدة (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : إجراءات استحداث مهرجانات على مستوى المسارح والمدارج الرومانية والبيزنطية : نوه بهذه الإجراءات عموما المرسوم رقم 03-297، وأرجع الاختصاص التشريعي فيما يتعلق بكيفيات تنظيم المهرجانات المزمع إحياؤها على مستوى المدارج والمسارح الأثرية للقانون 98-04، حيث جاء في المادة 9 منه ما يلي : «تخضع المهرجانات

الثقافية المنظمة في مواقع أثرية أو معالم تاريخية إلى ارتفاقات خاصة يحددها الوزير المكلف بالثقافى ووفقا لأحكام المادة 27 لآمن القانون 98-04».

وبالعودة للمادة 27 نجدها لم تذكر كلمة ارتفاقات، وإنما اعتمدت ما يسمى بأسلوب الراخيص عندما يراد تنظيم تظاهرة على مستوى المواقع الأثرية، وهو ما يدعو للغرابة الأكثر من ذلك أن أغلب قرارات استحداث المهرجانات أكدت على سريان المرسوم رقم 03-297 دون إشارة للقانون 98-04.

وعموما فإن فكرة دفتر الشروط وما إلى ذلك على متاحة لأنه لابد من أن يتم الاستغلال بطريقة مباشر لا غير مباشرة، لذلك غالبا ما يتم استحداث إدارة تتولى السهر على تنظيم هذه المهرجانات.

الفرع الثاني : نماذج المهرجانات المقامة على المسارح والمدراج الرومانية والبيزنطية :
تجذب المهرجانات لاسيما الدولية عدد لا بأس به الجمهور وتعد بذلك آلية ناجعة للسياحة،[17] وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمدت الجزائر نفس النهج عبر استحداث تطبيقات تتجلى من خلال القرارات الوزارية الصادرة في الجريدة الرسمية بدء بابتداع مهرجان جميلة[18] وصولا لمهرجان تيمقاد. [19]

ولقد استقطاب هذا الأخير حسب مصادر إعلامية أكثر من 12 الف زائر أسبوعيا،[20] ولا يفوتنا التنويه بأن الضرائب المفروضة على هذه التظاهرات تخضع لخصم نفقات رعاية وكفالة الأنشطة ذات الدور الثقافي للمرسوم التنفيذي رقم 11-129، [21]حيث جاء في المادة 2 منه «تستفيد الأنشطة ذات الدور الثقافي من حق الخصم....مجموع الأنشطة....المنظم في إطار المهرجانات الثقافية... »

المبحث الثاني : التسيير غير المباشر للمرافق المحاذية للمسارح الرومانية والبيزنطية

بعد الحديث عن التسيير المباشر للمسارح الرومانية،سنتطرق الآن إلى التفصيل في التسيير غير المباشر للمسارح الرومانية المتمثل في التأجير (المطلب الأول) و الإمتياز (المطلب الثاني).

- 17تحية نصر ، دور المهرجانات الفنية في تنشيط وترويج الحركة السياحية الوافد لمصر...، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، م18، ع3، نوفمبر، 2020، ص227.

- 18قرار ممضي 2006/03/01، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي دولي "جميلة"، ج,ر، ع26، الصادرة بتاريخ 2006/04/23، ص18

- 19 قرار ممضي 2006/04/05، يتضمن تأسيس مهرجان ثقافي دولي "تيمقاد"، ج,ر، ع26، الصادرة بتاريخ 2006/04/23، ص19

20 - https://arabtourismnews.com/

.21 -

المطلب الأول تأجير المرافق المحاذية للمسارح الرومانية: إن المسرح الروماني كوعاء عقاري ثقافي، قابل لإستيعاب التظاهرات الثقافية المختلفة، من لقاءات علمية و ثقافية وكذلك ملتقيات ومؤتمرات وإحتفالات أو غيرها من الأنشطة، يتجه الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين لتأجير المرافق المحاذية له بغية إستغلالها لنشاط معين و في إطار التنظيم المعمول به.

وغاليا ما تكون هناك مرافق تابعة لتكم المسارح الرومانية تسهل على الزائرين من جهة الإقامة، ومن جهة تقدم لهم نفس الخدمات التي يحدونها في بقية السياحات الترفهية، ولقد عمدت العديد من الدول على غرار الأردن على تمكين بعض البدو وسكان الأردن البناء شريطة تأجيرها شقق مفروشة لرواد المناطق السياحية.

أما مستوى الجزائر فقد سعت أثناء تبينها للنهج الاشتراكي على بناء بعض شبه القرى السياحية كما هو الحال في قالمة وتيبازة وباتنة تيمقاد تحديد، وحاليا تتكلف مديرية إستغلال الممتلكات الثقافية المحمية على الخصوص بإعداد دفاتر الشروط الخاصة بتأجير وإستغلال الممتلكات الثقافية المحمية و السهر على مراقبة مدى إحترام ملاحظاتها،و للإشارة أيضا فإن قرار التأجير مخول لوزارة الثقافة ممثلة في وزير الثقافة،كما تضمن مديرية إستغلال الممتلكات الثقافية المحمية وضع الممتلكات الثقافية المحمية للإيجار لأغراض ثقافية و مهنية و حرفية،أو تجارية.

المطلب الثاني استغلال المرافق المحاذية للمدارج والمسارح الرومانية والبيزنطية عن طريق الإمتياز

إن عقد الإمتياز آلية من آليات تسيير المرفق العام، الأمر الذي يستدعي من الإدارة أن تراعي فيه المصلحة العامة و نوعية الخدمة التي تقدم من جراء إبرام هذا العقد، و لأن مرافق المسرح الرومانية ممتلك ثقافي عقاري، يعتبر من الأملاك الخاصة للدولة،يمكن بتفويض من وزير الثقافة منح حق الإمتياز لجهة معينة وفق ضوابط و أحكام نص عليها القانون،غير أنه يجب الإشارة أن منح الإمتياز لإستغلال المسرح الروماني نادر جدا .

الخاتمة

وفي الختام يمكن القول بأن المسارح الرومانية والمدارج لا يزال الأمر متاح لاستغلالهم أيما استغلال طالما أن المخطط تشجع على الاستثمار السياحي المحاذي من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن لوزير الثقافة تفعيل المهرجات والتظاهرات العلمية على مستواها، ولا ضير في وجود اتفاقيات لاسيما مع وزارة الوصية على الرياضة، باعتماد مسابقات معينة على مستوى هذه المدارج.

كما يمكن أن ندعو الإرادة التشريعية لتهذيب فكرة ادراج المسارح والمدراج ضمن الأملاك الوطنية العامة، بجعل مكيانزيمات أخرى تتيح لاسيما للمستثمر الأجنبي المؤهل

تكنولوجيا وخبراتيا بترميم هذا النوع من الآثار من ناحية نظير استغلاله بعمال جزائريين تابعين لوزارة الثقافة حتى يتم التقليل من النفقات وضمان دعاية كبرى واستقطاب لابأس به

وفضلا عن كل ذلك يمكن ايضا دعوة الإرادة التشريعية، لإبراز أحكام الموروث الثقافي فقط في قانون بعينه دون كثرة التجاذبات والإحالات على النصوص التنظيمية.

بارك الله فيكم على هذه التظاهرة العلمية الجد مجدية

Sustainable Tourism as a New Trend for Tourism Development

BAHMED Kenza, Lecturer A
Faculty of Law, Algiers 1
k.bahmed@univ-alger.dz

Abstract:

Over the last few years, sustainable tourism has become a new trend in many countries, which have adopted the concept of sustainability in their tourism sectors for their development. It is tourism that focuses on the responsible utilization of economic, socio-cultural, and environmental resources. Thus, this paper aims to identify the concept of sustainable tourism and shed light on the best practices of countries in this field.

Keywords: Tourism, Sustainable Development, Sustainable Tourism, Countries' Best Practices.

ملخص:

خلال السنوات الأخيرة، أصبحت السياحة المستدامة التوجه الحديث للعديد من دول العالم، التي تبنت مفهوم الاستدامة في قطاعاتها السياحية من أجل تطويرها. فهي السياحة التي تركز على الاستخدام المسؤول للموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. و عليه، تهدف هذه الورقة الى تحديد مفهوم السياحة المستدامة ، كما تسلط الضوء على أفضل ممارسات الدول في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية المستدامة، السياحة المستدامة، أفضل ممارسات الدول.

Introduction:

The tourism industry is considered one of the largest and fastest-growing industries in the world. It is an important source for increasing income, boosting employment opportunities, attracting investments, and contributing to the development of international economic relations between countries. However, its rapid expansion has negative environmental impacts.

With the emergence of the sustainable development concept, which was first defined by the Brundtland Commission in 1987 as ‘’the development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own”, and as the tourism industry is an effective sector in the development process, many counties have revised their practices and oriented them within the framework of sustainable development, resulting in a new trend of tourism in many countries known as sustainable tourism.

Thus, what is sustainable tourism? And how does it affect the tourism sectors of countries?

In order to answer this problematic, we are going to divide our paper into two main sections: the first one deals with the conceptual framework of sustainable tourism, and the second one addresses countries' best practices in sustainable tourism.

I- What is Sustainable Tourism?

This section deals with the conceptual framework of tourism, its definition and importance, and sheds light on sustainable tourism, its definition, components, indicators, and international efforts to achieve it.

1- Definition of Tourism:

although there is no universally agreed definition, the World Tourism Organization (WTO) uses a specific definition of 'tourism' or 'tourist' "Tourism is the set of activities of a person travelling to a place outside his or her usual environment for less than a year and whose main purpose of travel is other than the exercise of an activity remunerated from within the place visited.".

According to the World Travel and Tourism Council (WTTC), the tourism 'industry includes sectors directly involved in tourism, such as accommodation, catering, entertainment, recreation, transport, and tourism-related services. However, one can distinguish between the travel and tourism 'industry' and the 'economy'. The wider travel and tourism 'economy' includes manufacturers and suppliers of goods and services to the industry.[1]

2- The Importance of Tourism Industry for Development:

Tourism can affect local and regional communities in three main areas: the local economy, local social and cultural life, and the local environment.[2]

2-1- Local economic effects:

The economic effects associated with tourism can take a number of forms, including:

- Increasing employment: such as tour guides or hotel complex managers, or jobs in related sectors like food production or retail suppliers;
- Increasing tourism-related spending in local and regional areas can support local companies both directly and indirectly.
- Achieving economic diversification through providing an additional income source for communities struggling with financial pressures due to reliance on a single industry.
- Improving infrastructure, such as roads, parks, and public spaces, are often developed for visitors and local residents in a region due to increased tourist activity.
- Increasing small and medium enterprises (SMEs) activity and entrepreneurship, particularly in tourism-related service industries like tour guides and restaurants.

2-2- Local social and cultural effects:

Tourism can sustain community identity and pride, reinforcing traditions, promoting economic growth, stabilizing outmigration, and reducing youth unemployment, while also boosting local communities' profiles.

2-3- Environmental effects:

Tourism's relationship with the environment is complex, with harmful effects from infrastructure construction and tourist facilities. It can exacerbate climate change and desertification, destroying resources. Local authorities are working to mitigate these consequences. However, tourism can also contribute to environmental protection and conservation, raising awareness and boosting the economic importance of natural areas.

3- Tourism and Sustainable Development:

Sustainable tourism has emerged as a new trend in the tourism industry that requires the contribution of the three pillars: the environment, economy, and society, originating from the term “sustainable development." The most common definition of sustainable development was provided by the Brundtland Commission in 1987: “Sustainable development is development that meets the

needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs. This definition includes two key concepts: the concept of 'needs', in particular the essential needs of the world's poor, to which overriding priority should be given; and the idea of ‘limitations’ imposed by the state of technology and social organization on the environment's ability to meet present and future needs**."**[3]

When this concept is applied to the tourism industry, it becomes known as “sustainable tourism. Sustainable tourism ultimately aims to encourage growth in the economy, society, and environment by including all tourist stakeholders. It is characterized by the interaction of the triple bottom line factors, which move the focus from just benefits to including the environment and culture. [4]

3-1- Definition of Sustainable Tourism:

According to the World Tourism Organization (WTO), in the context of the United Nations sustainable development process, sustainable tourism refers "to tourist activities leading to the management of all resources in such a way that economic, social, and aesthetic needs can be fulfilled while maintaining cultural integrity, essential ecological processes, biological diversity, and life support systems.” [5]

Thus, there are three possible goals for sustainable tourism:[6]

- To efficiently utilize environmental resources in tourism, maintain ecological processes, and conserve natural heritage and biodiversity.
- To respect the socio-cultural authenticity of host communities, conserve their cultural heritage and traditional values, and promote inter-cultural understanding and tolerance.
- To ensure long-term economic operations, provide equitable socio-economic benefits to all stakeholders, including stable employment, income opportunities, social services, and poverty alleviation.

3-2- Triple Bottom Line of Sustainable Tourism:

According to International Ecotourism Society (2004), Sustainable tourism consists of three key components, known as the "triple bottom line”[7]:

- **Environmentally:** It minimizes environmental damage, particularly in protected areas, by focusing on maximizing the benefits of flora, fauna, habitats, water, and marine resources.
- **Socially and culturally:** It respects local cultures and traditions, involves stakeholders in planning, development, and monitoring, and educates them about their roles without harming the community's social structure.

- **Economically:** It contributes to generating sustainable and equitable income for local communities and many stakeholders; it benefits owners, employees, and neighbors.

3-3- Principles of Sustainable Tourism:

Sustainable tourism is based on the following principles:[8]

- Minimizing the negative effects of tourism on the local community and its members is necessary to achieve social sustainability.
- . Minimizing the environmental impact of tourism by adopting practices that do not negatively affect the environment.
- Minimizing the negative impact of tourism on local communities and achieving social sustainability by developing tourism forms that do not disrupt daily life.
- Minimizing the negative impact of tourism on local communities' culture, traditions, and customs to ensure cultural sustainability.
- Maximizing the economic benefits of tourism for the local population is necessary to ensure economic sustainability.
- Increasing awareness through eco-tourism education for tourists, locals, administrations and visitors, as well as rural and urban populations, to improve their environmental attitude and reduce their impact.
- Involving local community and administrations in sustainable tourism development, particularlyin decisions- making and controlling tourism infrastructure elements, with financial control being a key factor.

3-4- Indicators of Sustainable Tourism:

Indicators of sustainable tourism are highly effective tools for achieving sustainable development goals. The World Tourism Organization of the United Nations states that "indicators are proposed as key building blocks for sustainable tourism and as tools that respond to the issues most important to managers of tourism destinations".

The UNWTO (2004) created baseline issues and indicators for environmental, social, and economic issues in destinations. These indicators were rearranged into environmental, social, and economic categories for better structure and organization.[9]

The table below includes baseline issues and indicators for assessing the sustainable development of tourism

.

Baseline issue	Baseline indicator[s]
• Energy management [Environmental)	• Per capita consumption of energy from all sources (Overall and per capita/[person] per day) • Energy-saving measures • Percentage of energy consumption from renewable Resources
• Water availability and conservation [Environmental)	• Water use (total water volume consumed and litres per capita/[person] per day) Water conservation measures (water saving, percentage reduced, recaptured or recycled)
• Drinking water quality [Environmental]	• Water treated according to international potable Standards
• Sewage treatment [Environmental]	• Sewage treatment systems
• Solid waste management [Environmental]	• Waste volume produced by the destination (tones per annum) (by month)
• Local satisfaction with tourism [Social)	• Level of local satisfaction with tourism (Adapted to assess local staff members)
• Effects of tourism on communities [Social	• Percentage who believe that tourism has helped to establish new services or infrastructure (Adapted to assess local staff members)
• Sustaining tourist satisfaction [Economic]	• Level of tourist satisfaction • Perception of value for money • Percentage of return visitors
• Tourism seasonality [Economic]	• Tourist arrivals per month (throughout the year, mean and peaks) • Occupancy rates for accommodation by month • Percentage of tourist industry jobs which are permanent or full-time (compared to temporary/seasonal jobs)
• Economic benefits of tourism [Economic]	• Number of local people employed (and ratio of men to women) in tourism • Revenue generated & spent in the area

Source: United Nations World Tourism Organisation (UNWTO): Indicators of Sustainable Development for Tourism Destinations: A Guidebook. Madrid, Spain, 2004, pp 244-225.

3-5- International Efforts to Promote Sustainable Tourism:

At the international levels, sustainable tourism was mentioned on many occasions, mainly:[10]

- The Marrakesh Task Force on Sustainable Tourism, established in 2006, promotes sustainable tourism through the development of support tools and presenting existing initiatives to inspire pilot projects and best practices.
- The International Guidelines for Biological Diversity and Tourism Development, established in 2004, aim to promote sustainable tourism by involving key stakeholders in tourism, conservation, economy, and politics. These guidelines can be applied to all forms of tourism, primarily those involving local populations.
- . The Quebec Declaration, implemented by the Commission on Sustainable Development during the International Year of Ecotourism 2002, aimed to align NGOs and the tourism industry's perspectives on sustainable tourism.
- The Commission for Sustainable Development adopted Decision 7/3 in 1999 on tourism and sustainable development, establishing an international work program and inviting the World Bank to contribute to international guidelines for sustainable tourism development.

II- Countries' Best Practices in Sustainable Tourism:

This section addresses the best practices of some countries in sustainable tourism and sheds light on Algeria's national strategy for tourism development, factors, opportunities, and challenges.

1- National strategy for tourism development:

The national strategy for tourism development has its roots in the government's program adopted in September 2000, which aims to involve all institutions in developing tourism products and activities, establish a sustainable framework for guiding and coordinating tourism development, and ensure concentrated ownership of tourism institutions in the future. As well as to develop a true tourism industry, focusing on the country's cultural, civilizational, and natural potential with realistic targets and appropriate funding. In order to implement this policy, the government plays a significant role in promoting the country's image abroad, attracting investment, and partnering with developers and capital holders to enhance tourism's competitiveness. .[11]

1-1-Factors of National Strategy:

This strategy is based on a number of interrelated factors, they are as follows:

- A comprehensive and effective policy to promote tourism within the framework of sustainable development.
- A master plan outlines areas to concentrate on, product types for each, carrying capacity for each area, and forms a specialization.
- A rational and simple land-use regulation to be strictly enforced throughout the sector;
- A policy to develop human resources for effective planning, management, and infrastructure for tourism activities;
- Standards and regulations to preserve the desired degrees of quality in general and environmental quality in particular;
- The significant contribution of the population at all levels is crucial to preserving the achievements in the tourism sector.
- The monitoring and management of tourist services are crucial at all stages of planning.

1-2- Challenges of such strategy

The strategy for Algeria's tourism industry development is based on a global and medium-term roadmap, requiring the following:

- The socio-economic impact of tourism and its inputs, as demonstrated by Algeria's neighbors and other regions.
- The tourism sector in Algeria needs to be improved by removing constraints and advocating for factors that contribute to its success.
- The country is expected to face challenges in the coming years, particularly in terms of competitiveness.
- The new economic environment is largely influenced by the effects of globalization.
- Increasing the tourist accommodation capacity by approximately 50,000 beds.
- Increasing the private investment volume in projects amounts to approximately 75 billion dinars.
- Diversifying foreign exchange earnings from tourism, generating an estimated amount of over 1.5 billion dollars in 2012.
- . Increasing direct and indirect employment opportunities through sectoral investments.

1-2- Opportunities and Available Assets:

The tourism sector in Algeria has several factors that contribute to the success of this strategy, they are as follows:

- Diversity of landscapes and natural sites;
- Exceptional weather conditions, monuments, and world heritage sites;

- The communication infrastructure and transportation are rapidly evolving, with a significant road network of 10,000 miles, 35 airports, 13 ports, and a 4500 km railway network with 200 commercial stations already operating.
- Various types of tourism
- Multiple attractive and internationally competitive prices
- Proximity to major export markets, broad customer affinity, and rich and diverse heritage;
- Availability of various cheap consumer products;
- Well-run market for handcrafted goods.

2- Sustainable Tourism in Norway:

Norway has only recently focused on sustainable tourism, as it was mentioned in two government strategies since 2007. The Brundtland Commission's and UN's definitions of sustainable development form the basis for sustainable tourism in Norway.

Norway Strategy aims to make the country a sustainable tourism destination. Innovation Norway conducted three projects from 2008-2013, focusing on sustainable tourism principles. The first involved developing 10 principles of sustainable tourism with the Norwegian Hospitality Association. The second involved six industry groups discussing challenges and developing visions for the industry. The third involved four pilot-destinations as learning arenas for Innovation Norway's implementation. Through these three projects, Norway's strategy sought to engage diverse public and private tourism stakeholders, raise awareness and drive change within Norway's tourism industry.[12]

3- Egypte: Red Sea Sustainable Tourism Initiative:

The Red Sea Sustainable Tourism Initiative (RSSTI), established in 1999, is a pioneering tourism program in the Middle East and Africa. It focuses on ten key principles, including environmentally, socially, and culturally compatible tourism, planning strategies, community participation, eco-efficiency, and low-impact building design. It also enforces legislation against illegal activities.

Tourism centers are an example of a planned tourism development area with private developers responsible for facilities and infrastructure. They include tourist accommodation, recreational, commercial, cultural, worker housing, and urban services. The Tourism Development Authority (TDA) has released national guidelines for best practices, providing information, support, and mentoring for developers and consultants. Comprehensive guides cover waste management, lighting, water, sanitation, energy efficiency, and environmental management systems.[13]

4- Mexico:Agenda 21 for tourism in Mexico:

Mexico is implementing a large-scale initiative to make tourism more sustainable, based on principles from the 1992 Earth Summit and Agenda 21, and international policies like the Caribbean Sustainable Tourism Zone in 1999, the WTTC (World Travel and Tourism Council) and WTO Agenda 21 for Travel and Tourism, and the World Summit on Sustainable Development in 2002.

The Mexican government prioritizes tourism as a key regional development but faces environmental and social challenges, including urban growth, environmental degradation, and cultural loss. Despite its significant GDP contribution, tourism has not been adequately integrated into local economies for maximum community benefit. Mexico acknowledges the increasing discerning nature of tourists, utilizing new technology for destination selection, and the impact of transportation, geopolitical, and social changes on tourism planning.[14]

5- Scotland (UK): Tourism and Environment Forum and Green Tourism Business Scheme:

Scotland's Tourism and Environment Forum, established in 1994, is an innovative and active structure aiming to promote sustainability among various organizations. This forum is jointly funded by the state agencies responsible for:

- Tourism development and marketing (Visit Scotland);
- Natural heritage conservation and management (Scottish Natural Heritage);
- Economic development (Scottish Enterprise and Highlands & Islands Enterprise).

The Green Tourism Business Scheme (GTBS), established in 1998 by VisitScotland, is closely related to the aforementioned forum. It is a voluntary environmental certification scheme for tourism enterprises in Scotland, with membership growing by 30% annually. It offers 150 actions for businesses to take in energy, waste, water, wildlife, transport, the local economy, management, marketing, and customer involvement, with awards based on actions taken and annual inspections.[15]

6- Gijón, Example of Sustainable Destination:

Gijon, certified as a "Biosphere World Urban Destination" in 2013, is recognized as a top sustainable tourism destination by the Responsible Tourism Institute (ITR) and UNESCO. Gijon has renewed its sustainability certificate

due to its tourism area's involvement and marketing plan, demonstrating its commitment to responsible tourism and offering numerous benefits to visitors and citizens.

Gijón is characterized by a diverse culture, an environmentally friendly lifestyle, a high quality of life, and a tourism model that focuses on visitor satisfaction. Gijon is committed to environmental sustainability, with over 85% of its rural area devoted to the Botanic Garden. The city is known for its rich culture and traditions, offering activities and museums for tourists to experience local customs. It also has programs for economic growth, job creation, and sustainable development, ensuring basic needs are met for the most vulnerable.[16]

7- Feynan Ecolodge, Jordan:

Feynan Ecolodge, Jordan's first true ecolodge, was established in 2005, is owned by the Jordanian Royal Society for the Conservation of Nature (RSCN), and and operated by EcoHotels. Its aim is to promote socio-economic development in harmony with the environment.

Feynan Ecolodge is situated in the Dana Biosphere Reserve, Jordan's largest nature reserve, covering 320 square kilometers. The reserve, unique in Jordan, covers four biogeographic regions (Mediterranean, Irano-Turanian, Saharo-Arabian, and Sudanian) and hosts over 800 plant species and 449 animals, including endangered species like sand cats, Syrian wolves, lesser kestrels, and spiny-tailed lizards. It's also included in the Dana Important Bird Area (IBA) by BirdLife International as it is located on bird migration routes.[17]

8- **Air New Zealand Environment Trust:**

The Air New Zealand Environment Trust (ANZET), established in 2008 by the airline to support biodiversity conservation projects in New Zealand, partners with other organizations and companies.

Air New Zealand has made significant efforts to promote environmental sustainability. It has succeeded in reducing carbon emissions by 15%, introduced biofuel for ground transportation, and invested in fuel-efficient aircraft models, assisting the country in maintaining its international "clean and green" image. It also supports environmental education projects to educate children about the importance of environmental conservation and protect Maori cultural heritage.[18]

Conclusion

As a conclusion, countries have succeeded in developing their tourism industries by orienting toward sustainable tourism that supports environmentally friendly tourism activities. This occurs in many countries, mainly in Norway, Egypt, Jordan, Mexico, New Zealand, Scotland (UK), and Gijón in Spain; which is considered the best sustainable tourism example in 2013.

For the Algerian National Strategy for Tourism Development, the Algerian government has intensified its efforts to develop its tourism sector within the framework of sustainable development, but further efforts are needed to deal with the challenges that prevent reaching the targets of this strategy, as well as taking into consideration the best countries practices to benefit from them in its national policies.

---

[1] Penelope Urquhart : The Sustainable Development Of Tourism In Africa, Area Studies – Africa (Regional Sustainable Development Review) , *Encyclopedia of Life Support Systems* (EOLSS),Vol. II, South Africa, 2009, p1.

[2] Aston Centre for Europe: Aston University : Sustainable Tourism In The Mediterranean, European Union, 2012, pp 6-8.

[3] United Nations General Assembly" Our common future", Report Of The World Commission On Environment And Development, 1987, p 41.

[4] Truc Ho : Promoting Sustainable Tourism in The Backpacker Community: How Technology Devices Can Impact Local Economic Development in Developing Countries, A Thesis Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Science in Design, Arizona State University, August 2016, pp 11-12.

[5] Frederico Neto : A New Approach to Sustainable Tourism Development: Moving Beyond Environmental Protection, Economic And Social Affairs, ST/ESA/2003/DP/29, DESA Discussion Paper No. 29, United Nations, 2003, p 6.

[6] UK Office for National Statistics: Sustainable Tourism: A Review of Indicators, UK, 2011, p 3.

[7] Colin Cannonier, Monica Galloway Burk: Contemporary Issues Within Caribbean Economies, Springer Nature, Switzerland, 2022 , pp 236-237.

[8] Daniela Dumbrăveanu : Principles And Practice Of Sustainable Tourism Planning, *Strategia de ecoturism a Romaniei: cadru theoretic de dezvoltare*, Minmisterul Transporturilor, Constructiilor si Tursimului, Autoritatea Nationala pentru Turism, Bucuresti, Romania Pitoreasca, 2004, pp78-79.

[9] - Melissa S.P. Baker, Kevin Mearns: Applying Sustainable Tourism Indicators To Measure the Sustainability Performance of Two Tourism Lodges in the Namib Desert, African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, Volume 6 (2) , 2017, 2017 , pp 4-5.

[10] - UNESCO, UNEP : Sustainable Tourism Development in UNESCO Designated Sites in South-Eastern Europe, Ecological Tourism in Europe – ETE, 2009, pp 10-11.

[11] - Kamel Bouadam : The National Strategy Of Tourism Development In Algeria: Issues, Opportunities And Limitations, Review of Applied Socio- Economic Research, Issue 2/ 2011, pp 31-32.

[12] - Carlo Aall : Sustainable Tourism in Practice: Promoting or Perverting the Quest for a Sustainable Development? , *Sustainability* , Norway, 2014, p 2570.

[13] - Samy K.M, El-BARMELGY H.M: Sustainable Tourism Versus Sustainable Development Attempting Sustainable Tourism Development For Egypt, p15-16, available on: https://scholar.cu.edu.eg/?q=drh/files/st_versus_sd_barmlegy_h._m_2005.pdf, accessed on: 15/10/2023.

[14] - UNEP, WTO: Making Tourism More Sustainable: *A Guide for Policy Makers,2005, p153.*

[15] -. *Ibid, P174.*

[16] - BLOG : Everything About Sustainable Tourism: 17 Sustainable Tourism Examples For This 2017, Available On: https://www.biospheretourism.com/en/blog/17-sustainable-tourism-examples-for-this-2017/2, Accessed On: 30/01/2018.

[17] - Fen Wei : Compendium of Best Practices in Sustainable Tourism, United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2013, p15.

[18] -Ibid, P 5.

The UN's Sustainable Development Goals: what about Tourism?

Dr Maherzi DJalal
MCA
Faculty of Law
University of Algiers 1

Abstract

The historic agreement among world leaders at the United Nations (UN) in 2015 on a universal 2030 Agenda for Sustainable Development committed all countries to pursue a set of 17 Sustainable Development Goals (SDGs) that would lead to a better future for all.

As one of the fastest growing economic sectors in the world, tourism is recognized by the UN as a vital contributor to job and wealth creation, economic growth and poverty alleviation.

But, it needs a well-designed and managed policies to preserve the natural and cultural heritage assets upon which it depends, empower host communities, generate trade opportunities, and foster peace and intercultural understanding.

Key words: Tourism, Sustainable Development Goals, UN,

Introduction

As one of the fastest growing economic sectors in the world, tourism is increasingly recognized as a vital contributor to job and wealth creation, economic growth and poverty alleviation.

Indeed, a well-designed and managed tourism can help preserve the natural and cultural heritage assets upon which it depends, empower host communities, generate trade opportunities, and foster peace and intercultural understanding.

Nevertheless, the growing number of people travelling internationally and domestically each year, also produces pressures in terms of greenhouse gas emissions, economic leakages, resource management and impact on local communities and cultural assets.

Therefore, the harnessing of tourism's positive contribution to sustainable development and the mitigation of the sector's adverse effects calls for strong partnerships and decisive action by all tourism stakeholders and partners.

The historic agreement among world leaders at the United Nations (UN) in 2015 on a universal 2030 Agenda for Sustainable Development committed all countries to pursue a set of 17 Sustainable Development Goals (SDGs) that would lead to a better future for all.

The following two years, 2016 and 2017, saw some of the first efforts in country-planning and implementation of the SDGs.

It is clear that the shift from commitment to actions and results can only be achieved if sustainable development moves from the periphery to the core of decision-making in both public and private domains.

As the 17 SDGs and the corresponding 169 SDG targets offer the world a new direction, tourism can and must play a significant role in delivering sustainable solutions for people, the planet, prosperity and peace.

As a sector that has inter-linkages with virtually all other economic sectors, tourism produces profound and wide-ranging impacts across all dimensions of sustainable development.

At the global level, it has become evident that recognition of tourism's potential to drive sustainable development is growing.

What's the UN's approach to enhance Tourism as a priority for the Sustainable Development Goals?

I. The Sustainable Development Goals: what priority for tourism?

Tourism's role in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) can be significantly strengthened when sustainable development becomes a shared responsibility and moves to the core of decision-making within the tourism sector.

The World Tourism Organization (UNWTO) [1], the United Nations Development Program (UNDP)[2] and the United Nations System are committed to inspiring leadership and facilitating collaboration among all stakeholders to realize the SDGs and targets that are spelled out in the 2030 Agenda for Sustainable Development.

The UN member states' **designation of 2017 as the International Year for Sustainable Tourism for Development** sets the ideal stage for the sector to embark on a common journey towards 2030; a journey guided by the SDGs following the commitment of all UNWTO member states at the 22nd UNWTO General Assembly to the **'Chengdu Declaration on Tourism and the Sustainable Development Goals'.**

A joint effort by UNWTO, UNDP and other partners, aims to build knowledge, and empower and inspire tourism stakeholders to take necessary action to accelerate the shift towards a more sustainable tourism sector by aligning policies, business operations and investments with the SDGs.

That approach aims to disentangle the links between tourism and the SDGs and provides recommendations on how to steer the road towards 2030

[1] The World Tourism Organization (UNWTO), a United Nations specialized agency, is the leading international organization with the decisive and central role in promoting the development of responsible, sustainable and universally accessible tourism.
It serves as a global forum for tourism policy issues and a practical source of tourism know-how. Its membership includes 158 countries, 6 territories, 2 permanent observers and over 500 Affiliate Members.

[2] The United Nations Development Program (UNDP) works in nearly 170 countries and territories, helping to achieve the eradication of poverty, and the reduction of inequalities and exclusion. We help countries to develop policies, leadership skills, partnering abilities, institutional capabilities and build resilience in order to sustain development results.
UNDP focuses on helping countries build and share solutions in three main areas: sustainable development, democratic governance and peacebuilding, and climate and disaster resilience. In all our activities, we encourage the protection of human rights and the empowerment of women, minorities and thepoorest and most vulnerable.

1. Tourism mentioned in relation to SDGs

Sustainable tourism is defined as **"tourism that takes full account of its current and future economic, social and environmental impacts, addressing the needs of visitors, the industry, the environment and host communities"**[3]

The analysis of the country reports demonstrates that policymakers recognize tourism's contribution to the SDGs. Tourism is mentioned in 41 of the 64 VNRs, most often in relation to SDGs 8, 12 and 17, on 'Decent Work and Economic Growth', 'Responsible Consumption and Production' and 'Partnerships for the Goals', respectively.

The MAPS[4] reports highlight that developing countries often perceive sustainable tourism as an SDG accelerator, given its direct and multiplying effect on other sectors and industries.

Some of the reports also highlight tourism's challenges and threats. Challenges such as unsustainable consumption and production, as well as poor management of natural resources and waste impact mostly on SDGs 11, 12, and 14 on 'Sustainable Cities and Communities', 'Responsible Production and Consumption' and 'Life below Water', respectively.

In addition, various countries report that tourism's potential to advance sustainable development is undermined by external threats such as global economic instability, natural disasters, climate change, the loss of biodiversity and regional and international security.

These threats are seen as mostly affecting progress on SDGs 8, 11, 13, 15, 16 on 'Decent Work and Economic Growth', 'Sustainable Cities and Communities', 'Climate Action', 'Life on Land' and 'Peace, Justice and Strong Institutions', respectively.

Few tourism policymakers in both developed and developing countries seem to be currently involved in national SDG planning, which leads to missed opportunities.

---

[3] World Tourism Organization (n.d.), Sustainable Tourism for Development (online), available at: http://sdt.unwto.org/content/about-us-5 (22-10-2017).

[4] 14 Mainstreaming, Acceleration and Policy Support (MAPS) is a UN approach to assist developing countries' own efforts towards the integration of SDGs in national and local development policy frameworks.
http://www.e-unwto.org/doi/book/10.18111/9789284419401 - Tuesday, May 01, 2018 2:47:49 PM - IP Address:165.65.120.193

Their involvement in institutional mechanisms for the SDGs, as well as their active participation in the formulation of national policies, strategies, action plans and processes is fundamental.

Tourism policymakers must also strengthen their dialogue with other line ministries, the private sector and other relevant tourism stakeholders to take advantage of tourism's inter-linkages with, and impacts on, other sectors and industries.

Similarly, addressing the challenges and threats of tourism requires integrated policies that fully take into account tourism's cross-cutting impacts on the SDGs.

The United Nations 70th General Assembly has designated 2017 as the International Year of Sustainable Tourism for Development [5]

The International Year represents an opportunity to raise awareness of the contribution of sustainable tourism to development among public and private sector decision-makers and the public, while mobilizing all stakeholders to work together in making tourism a catalyst for positive change.

In the context of the universal 2030 Agenda for Sustainable Development and the Sustainable Development Goals, the International Year supports a change in policies, business practices and consumer behavior towards a more sustainable tourism sector that can contribute to the SDGs in five key areas, namely:

1. Sustainable economic growth;

2. Social inclusiveness, employment and poverty reduction;

3. Resource efficiency, environmental protection and climate change;

4. Cultural values, diversity and heritage; and

5. Mutual understanding, peace and security.

For more information please visit: www.tourism4development.org.

[5] (A/RES/70/193).

2. Improving performance by measuring impact and sharing knowledge

Both countries and companies lack frameworks to capture, aggregate and report on the full economic, social and environmental impacts of tourism.

For tourism businesses to play a more significant role in realizing the SDGs, they must be able to measure their progress, benchmark themselves against comparable businesses and incrementally improve their performance.

At the country level, UNWTO's Towards a Statistical Framework for Measuring Sustainable Tourism (MST) Initiative, as well as statistical capacity-building and knowledge-sharing are also necessary to inform evidence based decision-making and policies.

In order to align **development cooperation with the SDGs and countries' needs,** development cooperation becomes significantly more effective when donors and recipient countries recognize and consider tourism's challenges and threats and fully align their priorities and objectives to the SDGs.

However, there is still a significant lack and even diminishing availability of financing for sustainable tourism projects, programs and initiatives – an obstacle that must be overcome.

Coordination of development assistance between development banks and donor countries, and an inclusive, whole-of-government approach can increase resource efficiencies, improve the quality and longevity of positive socio-economic and conservation outcomes and mitigate possible negative impacts on the SDGs.

3. Going beyond development cooperation to boost support of the SDGs

Innovative financing mechanisms can attract international, domestic, private and public funding and resources to sustainable tourism.

Furthermore, public-private and multi-stake holder partnerships can strengthen private sector engagement and galvanize the support needed to achieve the SDGs.

The Enhanced Integrated Framework (EIF) for least developed countries and the Sustainable Tourism Program of the 10-Year Framework of Programs on Sustainable Consumption and Production, as well as green finance and biodiversity conservation funds, can be powerful means through which tourism authorities can channel resources to sustainable tourism.

In addition, National Tourism Export Strategies (NTES) can reinforce capacities, strengthen tourism value chains and enhance local economic impact.

There are also opportunities to maximize local production in the supply chain by removing barriers to trade, shaping sound investment policies and building capacity and incentives for SMEs to access loans and credits for greening their operations.

***

While current efforts of the public and private sector, as well as the donor community signal strong commitment to the SDGs, much remains to be done to transform tourism as a force for good.

Sharing knowledge and good practices between governments, the private sector, the UN system, the donor community, academia and civil society will be vital for tourism to unlock its full potential towards achieving the SDGs.[6]

[6] To this end, UNWTO, with the support of the Swiss State Secretariat for Economic Affairs (SECO), is currently developing the 'Journey to 2030 – Tourism for SDGs' online platform, which will build tourism stakeholders' knowledge, empower and inspire them to act, and accompany them throughout their journey to 2030 and beyond.

II. The UN's approach to enhance Tourism

The Tourism sector features as targets in three of the 17 SDGs, namely SDG 8 on 'Decent Work and Economic Growth'[9], SDG 12 on 'Responsible Consumption and Production' and SDG 14 on 'Life below Water'.

Yet, with its wide reach and impact, the sector can and must contribute – directly and indirectly – to the achievement of all 17 SDGs, from generating inclusive growth and eradicating extreme poverty to combating climate change, from fostering gender equality to conserving marine and terrestrial ecosystems, and from promoting dialogue among diverse cultures to enhancing mutual understanding and peace.

If not well managed, however, tourism can also contribute to destroying our unique cultural assets, harming the environment and disturbing social structures.

Therefore, in order to maximize tourism's positive impact and mitigate its potential risks, the entire tourism community – including policymakers, companies, tourists and other tourism stakeholders, as well as the development community at large – will need to work together to promote responsible and sustainable tourism across the world.

Governments will need to develop effective and robust policy frameworks for sustainable tourism development; the private sector will need to demonstrate its full commitment to sustainability in core businesses models with enhanced action; and the international community will need to pursue a more favorable and holistic approach to financing for tourism so as to realize its full potential as a driver of sustainable development and the achievement of the SDGs.

This pioneering report aims to build on the momentum of the 2030 Agenda, as well as the International Year 2017 and contribute to setting a common roadmap for the tourism sector and its contribution to the 17 SDGs.

As a joint effort by the World Tourism Organization(UNWTO), the United Nations Development Program (UNDP) and other partners, the report disentangles tourism's connection with the SDGs in terms of public policy, private sector operations, as well as in international financing in order to **generate knowledge, empower stakeholders, and inspire action** for the tourism sector to fully embrace sustainable development and the 2030 Agenda.

1. The SDGs in public policy – making tourism governance

First of all, **the methodology of Tourism and the Sustainable Development Goals – Journey to 2030 report includes:**

– **Literature review,** including recent publications, studies and reports that address the thematic of the SDGs and/or the impact and contribution of several economic sectors, including tourism, to the achievement of the Goals;

– **Review of country reports,** including 64 Voluntary National Reviews (VNRs)[13] and eight Mainstreaming, Acceleration and Policy Support (MAPS) Country Roadmaps[14], to identify the extent to which tourism is presented therein, and the context in which it is mentioned (see annex 1 for the list of 64 VNRs);

– **Analysis of the CSR reports,** business records and other relevant information from 60 global tourism companies. Content analysis of the companies' public annual reports was used as the primary source of data, which limited the analysis to only those companies reporting on their CSR activities (see annex 2 for the full list); and

– **Consultation and peer-review** by UN partners and other relevant entities, as well as individual experts.

In order to tailor a public policy and governance environment that is 'fit for purpose', all countries, while focusing on their own national circumstances, needs and priorities, can benefit from the experience and lessons learned by other countries.

To this end, the chapter presents the analysis of the Voluntary National Reviews (VNRs) – submitted by 64 countries to the United Nations (UN) High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF)[7] in 2016 and 2017 –, as well as eight Mainstreaming, Acceleration and Policy Support (MAPS) Country Roadmaps for UN system development assistance. The analysis aims to show how tourism fits into the national SDG agendas and the extent to which countries perceive tourism as a means to achieve the SDGs.

The chapter identifies the key national drivers of SDG implementation, the context in which tourism is mentioned, and how these references relate to the SDGs.

It also outlines the reported opportunities, challenges and threats associated with tourism, and how these affect people, the planet, prosperity, peace and partnerships – the five key themes of the 2030 Agenda.

[7] The High-level Political Forum is the UN's central platform for follow-up and review of the 2030 Agenda for Sustainable Development and the SDGs. As part of the Division for Sustainable Development of the United Nations, the Department of Economic and Social Affairs (ECOSOC) serves as the Secretariat of the HLPF. Source: United Nations Department of Economic and Social Affairs (2017a), High-level Political Forum – Sustainable Development Knowledge Platform (online), available at: https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf (29-09-2017). http://www.e-unwto.org/doi/book/10.18111/9789284419401 - Tuesday, May 01, 2018 2:47:49 PM - IP Address:165.65.120.193

These country examples aim to enrich the knowledge of tourism policymakers and empower them to play a more decisive role within the institutional mechanisms for the SDGs in order to make tourism a key component of national SDG planning.

The profile of tourism as an accelerator for the implementation of the SDGs is of similar importance[8], however, given tourism's positive, as well as negative impacts on a range of dimensions connected to the SDGs, enhanced dialogue and collaboration among all relevant stakeholders, including the private sector, is pertinent.

Key findings:

– **Active engagement of tourism policymakers in national SDG processes is indispensable:** While 41 VNRs mention tourism, indicating a direct and indirect correlation with all 17 SDGs, and particularly with SDGs 8, 12 and 17, on 'Decent Work and Economic Growth', 'Responsible Consumption and Production', and 'Partnerships for the Goals', respectively, only 13 VNRs reported involvement of tourism policymakers in national SDG planning, suggesting that they may not be exerting sufficient influence within the institutional mechanisms that drive the national processes for SDG implementation.

This may lead to missed opportunities in harnessing tourism's true potential in completing the 2030 Agenda.

– **Public policy needs coherent dialogue among all stakeholders:** Since tourism does not only contribute to the SDGs but also benefits from activities and progress towards the SDGs, effective dialogue with other line ministries, as well as with the private sector and other tourism stakeholders is quintessential for policy coherence, ensuring that all stakeholders are aware and take advantage of the different sectors' inter-linkages and crosscutting impacts.

Given the integrated nature of the SDGs, the various interrelations allow for combined efforts at all sectorial and spatial levels to optimize progress towards the SDGs.

– **Challenges and threats in tourism require urgent policy measures:** While recognizing tourism's value in advancing and even accelerating implementation and achievement of the SDGs – due to the sector's multiplying effect on other sectors and industries – both the VNRs and the MAPS country reports have also raised important concerns about some of tourism's most

[8] representing 30% of international trade in services – with forward and backward linkages along its large value chain – tourism has a multiplying effect on many other sectors and industries.

pressing challenges and threats that could slow down or even negatively affect SDG progress.

The reported challenges, relating mostly to unsustainable resource consumption and the generation of waste on both terrestrial and marine environments, often due to '**over-tourism'**, must be addressed by policymakers.

This also applies to external threats to sustainable tourism development, such as climate change, the loss of biodiversity, regional and international security, as well as global economic instability.

– **Policymakers must encourage and support the tourism private sector:** The sustainability of the tourism private sector depends to a large extent on a supportive policy framework, as well as financing, that would enable and incentivize small and large companies to develop business models that foster inclusive green growth.

The tourism private sector thus requires integrated policy actions and strong partnerships that support and guide businesses in those areas where voluntary action is not sufficient to achieve the SDGs.

2. The SDGs and the tourism private sector – the business case for achieving the SDGs.

This point analyses and discusses the corporate social responsibility (CSR) actions of 60 global tourism companies – representing accommodation, transport and tour operators or intermediary industries – to determine their current key points of action and opportunities for future improvement.

It provides good-practice examples and recommendations on how policymakers, the donor community, civil society and travelers can support and inspire the private sector, including micro, small and medium enterprises (MSMEs), to place sustainability at the core of their business models and activities and thus, strengthen their commitment and actions towards the SDGs.

In addition, the chapter provides recommendations on how policymakers can incentivize tourism businesses to enhance sustainability in their operations

Indeed**, competitiveness remains a major business driver of sustainability,** because the private sector can lead tourism towards a more sustainable path by embracing sustainable models and practices that do not undermine profitability; and on the contrary, make business sense.

Inclusive and sustainable business models can help manage risks and increase business efficiency.

Yet, in order to become more competitive, companies need to operate in a supportive business environment and integrate locally, horizontally and vertically.

Key findings:

- **Competitiveness is the key business driver of sustainability:** Since many CSR activities are related to the business case for sustainability, companies are most likely to engage in those SDGs where they can also improve their business results.

In most cases this includes measures on improving efficiency, including the reduction of CO_2 emissions.

However, the mitigation of negative impacts from the steady growth in tourist numbers must go beyond resource efficiency and include more drastic measures along the entire tourism value chain.

- **Effective management requires consistent measurement of impact:** While the tourism private sector can contribute to all 17 SDGs – in particular to SDGs 12, 13, 1, 4 and 8 on 'Responsible Consumption and Production', 'Climate Action', 'No Poverty', 'Quality Education', and 'Decent Work and Economic Growth', respectively – its impact is still difficult to measure given that there is no universal means by which travel and tourism businesses and destinations can measure and monitor their progress or contribution towards the SDGs.

- **There is little awareness of the economic benefits of sustainability:** While CSR activities impact either environmental or social factors, which in turn often create positive economic benefits, there is still a lack of awareness among tourism enterprises, including tourism SMEs, on how increased efforts and investment in sustainable business operations can significantly boost competitiveness and profitability, which, in turn, increases customer satisfaction given the growing demand for tourism with a positive impact on destinations and local communities.

3. New sources of financing sustainable tourism for SDG success.

This point gives an overview of current financing of tourism based on the analysis of the VNR[9]s and other relevant sources, and outlines various

[9] 13 Voluntary National Reviews (VNRs) on the SDGs are presented by UN member states as a basis for the regular reviews by the High-level Political Forum on Sustainable Development. They aim to facilitate the exchange of experiences and lessons learned regarding progress on the implementation of the 2030 Agenda at the national and sub-national levels. The 64 VNRs of 2016 and 2017 are available at: https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/ (05-12-2017).

approaches to attracting more resources to the tourism sector so as to leverage its impact on the SDGs.

Examples of domestic and international resource mobilization, including traditional development cooperation, as well as innovative financing mechanisms, should inspire tourism policymakers of developing and developed countries, and other tourism stakeholders, to identify and develop new means of financing tourism in order to galvanize further support and channel more funds to the tourism sector.

Indeed**, financing of sustainable tourism should go beyond development cooperation,** this point discussed the role of financing for tourism and highlighted the need to scale up resource mobilization efforts in order to achieve the SDGs through tourism.

Access to financing is paramount to building a competitive, innovativeand sustainable tourism sector in service of the 2030 Agenda.

Funding for tourism can derive from domestic, international, public and private sources, or a combination thereof, and must be channeled towards actions that generate a positive and long-lasting impact on people, the planet, prosperity and peace.

Key findings:

– **International financial assistance to tourism remains modest:** Even though ODA for tourism has continuously grown over the last 15 years, Aid for Trade for tourism has experienced a reverse trend. Some donor countries, however, are becoming increasingly aware of tourism's potential to drive development and use the sector to support developing countries in achieving the SDGs.

Growing recognition of tourism's value to drive the SDGs can offer new opportunities for increased ODA and Aid for Trade disbursements to the sector.

– **Development cooperation should be matched with developing countries' needs:** The universality of the SDGs implies that developed countries, in contrast to developing countries, have a two-fold agenda since they also need to incorporate the Goals in their development cooperation.

Evidence shows that development cooperation becomes significantly more effective if both the donor and recipient country are fully aligned in their objectives.

Tourism's challenges and threats that could obstruct SDG progress – some of which have been highlighted in the VNRs and MAPS reports – deserve

special attention from donor countries when supporting their partners through tourism.

At the same time, tourism decision-makers should ensure that tourism initiatives are fully in line with the priorities of donor countries.

– **Support for tourism must go beyond development cooperation:** A number of frameworks exist that can help leverage funds for sustainable tourism.

Some countries, have benefitted immensely from trade-related technical assistance frameworks, such as the Enhanced Integrated Framework (EIF) for least developed countries.

Together with the Sustainable Tourism Programme of the 10YFP, such frameworks can be powerful means through which tourism authorities can channel further resources to tourism. At the same time, public-private and multi-stakeholder partnerships in tourism can be effective instruments to strengthen the engagement of the private sector and other tourism stakeholders in achieving the SDGs.

– **Innovative financing mechanisms promise new avenues for tourism:** A large variety of innovative financing mechanisms is available to help the sector access much-needed resources – international, domestic, private and public – for implementing the SDGs.

Green bonds, impact investment, energy efficiency loan facilities, blended finance, smart incentives for eco-certification, voluntary contributions, etc., are all viable means to mobilize and blend public and private resources in a way that aligns investments with the SDGs. In addition, designing incentives for tourism SMEs, including through subsidized loans, can lead to small enterprises investing in greening their business models, which can create a ripple effect on the entire economy.

Conclusion

All countries, as well as businesses can drive genuine progress in making tourism greener, fairer and more inclusive.

Achievement of the SDGs requires all hands on deck and it can only be achieved through effective and meaningful partnerships, encompassing the entire tourism industry, as well as international organizations, the development partners, civil society, academia and travelers themselves.

The UN's work suggest actions along four main dimensions:

- A better understanding and monitoring of tourism's impact on the SDGs, and vice versa, particularly regarding the tourism private sector;

- More meaningful integration of sustainable tourism in national planning processes;

- An upgrade of the current generation of coordination and partnership arrangements; and

- Devising and adapting financing to the needs of the sector as a core implementer and accelerator of the SDGs.

While the following recommendations are geared towards all tourism stakeholders, the UN system has a significant role to play in coordinating these stakeholders and to ensure that countries and the tourism private sector can maximize their impact.

The global development partners from the United Nations System, including UNWTO, UNDP and other International Organizations, as well as DAC Members and non-traditional donors should build a closer dialogue to facilitate tourism's contribution to the SDGs.

References and bibliography

- International Air Transport Association and Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Flora and Fauna (2015), *IATA and CITES to cooperate in reducing illegal trade in wildlife* (online), Press release, 8 June 2015, available at:

https://cites.org/eng/iata_cites_mou (20-10-2017).

- International Trade Centre and World Tourism Organization (2017), *National Tourism Export Strategies: Reinforcing capacities to strengthen tourism value-chains and enhance local economic impact* (online), available at: www.intracen.org/uploadedFiles/intracenorg/Content/Exporters/Sectors/Service_exports/Trade_in_services/ITC-UNWTO%20National%20Tourism%20Export%20Strategies.pdf (06-12-2017).

- International Trade Centre and World Tourism Organization (2015),*Tourism and trade: A global agenda for sustainable development,* ITC, Geneva.

- Kilian, A.H. (2017), *A mapping of the CSR activities in the accommodation sector to the Sustainable Development Goals of the United Nations*, B.Sc. thesis, University of Applied Sciences HTW Chur, Chur.

- Marriott International (n.d.), Serve360: *Doing Good in Every Direction* (online), available at: http://serve360.marriott.com/ (14-11-2017).

- Mohammed, A.J. (2017), Remarks at the UN General Assembly Side Event 'The SDGs In Action: Country-owned, Country-Led' 21 September 2017 available at: http://webtv.un.org/watch/

- Muñoz, S.G. (2016) 'Colombia National Voluntary Review – The SDGs: a Tool for Peacebuilding', presentation by Mr. Simón Gaviria, Minister of Planning of Colombia, HLPF, July 20, 2016, available at: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21388Colombia_PPT NVR 20 JULIO.pdf. http://www.e-unwto.org/doi/book/10.18111/9789284419401 - Tuesday, May 01, 2018 2:47:49 PM - IP Address:165.65.120.193

- Njoroge, J.M. (2015), 'Climate Change and Tourism Adaptation: Literature Review', *Tourism and Hospitality Management,* volume21 (1), pp. 95–108.

- Organisation for Economic Co-operation and development (2017a), *Creditor Reporting System: aid activity database* [electronic], available at: http://dx.doi.org/10.1787/data-00061-en (03-12-2017).

- Organisation for Economic Co-operation and Development (2017b),*Development aid rises again in 2016* (online), available at:www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2016-detailed-summary.pdf (03-12-2017). Organisation for Economic Co-operation and Development (2017c), 'Financing approaches for tourism SMEs and entrepreneurs', *OECD Tourism Papers*, 2017/03, OECD Publishing,

- Pratt, L.; Rivera, L. and Bien, A. (2011), 'Tourism', in United Nations Environment Programme (2011), *Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and*

Poverty Eradication, pp. 413–452, (online), available at: http://web.unep.org/greeneconomy/sites/unep.org.greeneconomy/files/field/ image/11.0_tourism.pdf (03-12-2017).

- Preciados, J.A. (n.d), *Committed to gender equality*, Statements (online), available at: www.turismoyods.org/en/tribuna-ilunion/ (20-10-2017).

- PricewaterhouseCoopers (2015), *Make it your business: Engaging with the Sustainable Development Goals* (online), available at: www.pwc.com/gx/en/sustainability/SDG/SDG%20Research_FINAL.pdf (03-12-2017).

- Schrötter, S. (2017), *A Mapping of CSR Activities in the Tour Operator Sector to the Sustainable Development Goals of the United Nations*, B.Sc. thesis, University of Applied Sciences HTW

- Scott, D.; Hall, C.M. and Gössling, S. (2012), 'Tourism and climate change: Impacts, adaptation and mitigation', *Contemporary geographies of leisure, tourism and mobility*, volume 10, Routledge, London, New York.

الاسم : وردة
اللقب : دريش
الرتبة : أستاذة محاضرة أ
مؤسسة الانتماء : كلية الحقوق *سعيد حمدين *

عنوان المداخلة : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و دوره في تفعيل استثمار العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة

الملخص:

يعد العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة أحد أصناف العقار الموجه للاستثمار، حيث يساهم في بناء اقتصاد وطني متكامل، فهو القاعدة التي ترتكز عليها كل المشاريع الاستثمارية ودوره فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث أكد المشرع بأن إنجاح سياسة الاستثمار في الجزائر لا يكون إلا وفق توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والذي يشتمل على مجموعات من التنظيمات والإجراءات التي تهدف من خلالها الدولة بالرقي في المجال السياحي من خلال وضع الخطط والبرامج التي من خلالها يتم الاستغلال الأمثل لمختلف ما تحتويه الجزائر من جوانب عرض.

أظهرت الدراسات أن المشرع الجزائري تبنى نظام الامتياز بالتراضي غير القابل للتنازل كآلية لاستغلال العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة وذلك بهدف الحفاظ وتثمين الحافظة العقارية التابعة للدولة.

الكلمات المفتاحية: الأملاك الخاصة للدولة، مخطط التهيئة السياحية، عقار سياحي، عقد الامتياز بالتراضي، قاعدة التراضي.

Abstract:

State private property tourism is one of the types of investment-oriented property, it is the bedrock of all investment projects and its effective role in advancing economic and social growth, the legislator has stated that the success of the investment policy in Algeria is based on the guidelines for the design of tourism, it includes a series of regulations and procedures through which states aim to promote tourism through the development of plans and programmes, the various aspects of Algeria s presentation are optimized.

Studies have shown that the Algerian legislator has adopted the system of concession by non-derogable consent as a mechanism for the exploitation of the tourist property belonging to the private property of the state, with a view to preserving and valuing the state estate portfolio.

Key words: Private property of the state. Tourist planning scheme. Tourist estate. The concession contract is consensual. Consensus role.

*

مقدمة

العقار السياحي باعتباره من العقارات الاقتصادية الموجهة للاستثمار وحسن استغلاله وإدارته تعتبر من بين أهم الفرص التي تستطيع الجزائر اغتنامها من أجل تعويض العجز الذي تعاني منه بعض القطاعات خاصة وأن أكبر مورد للمداخيل يأتي من قطاع وحيد وهو المحروقات، ولن يتأتى ذلك إلا من حيث تحديد أحكام جيدة تدير العقار السياحي، وتجعله قابلاً للاستثمار.

أورد المشرع الجزائري مصطلح العقار السياحي في المادة 20 من القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، عند ما نص على تشكيل العقار السياحي القابل للبناء بأنه يتشكل من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص.

وبما أن الأملاك الخاصة للدولة تمثل الأموال المملوكة للدولة أو الأشخاص المعنوية العامة ملكية خاصة ولا تخصص للنفع العام، وللدولة أو الأشخاص المعنوية العامة الحق في استغلالها أو التصرف فيها كتصرف الأفراد في أموالهم الخاصة وهي تخضع لأحكام القانون الخاص [1] ، فلقد كانت هذه الأملاك والمتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية مجالاً خصباً للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية أو خوصصتها بالطرق القانونية المعمول بها.

لذالك أقر المشرع الجزائري بحتمية تبني منهجية جديدة لتطوير وتثمين الإمكانات المتاحة بالاعتماد على العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة وتثمين الإمكانات المتاحة بالاعتماد على العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة ومكوناته، وذلك من خلال تطوير برامج إنجاز للنهوض بالسياحة الوطنية إلى مستوى المعايير الدولية من جهة أخرى، لذلك بات من الضروري اعتماد إطار استراتيجي مرجعي بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية، وهذا ما جسد من خلال توجيهات المخطط الوطني للتهيئة السياحية، باعتباره أداة تترجم إدارة الدولة في تثمين القدرات الطبيعة والثقافية والتاريخية للبلاد لأنه يمنح البلاد بكاملها وكل جزء منها التوجيهات الإستراتيجية السياحية في إطار التنمية المستدامة.

مما تقدم تظهر أهمية دراسة موضوع استثمار العقار السياحي المملوك للدولة ملكية خاصة بربطه مع مخطط التهيئة السياحية، على اعتبار العقار السياحي أصبح يعد العامل المميز والأساسي لانتعاش السياحة وثروة رئيسية تتجلى قيمته في الأنشطة الاقتصادية المتمركزة عليه والتي تتمتع بأهمية كبيرة وتقوم عليها اقتصاديات العديد من الدول، والتي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها السياحة كقطاع اقتصادي قائم بذاته. حيث أصبحت تحتل المركز الرابع عالمياً كقطاع تصديري بعد البترول والكيمياويات والأغذية.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيفية تنظيم المشرع لاستغلال العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة من خلال انتهاجه لسياسة تنموية إستراتيجية قائمة على تطوير برامج إنجاز للنهوض بالسياحة الوطنية على مستوى المعايير الدولية.

من خلال ما سبق، اخترنا لمعالجة هذه الورقة البحثية طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري من خلال المخطط الوطني للتهيئة السياحية في إرساء قواعد قانونية متكاملة تهدف إلى تثمين استغلال العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة ؟.**

وللإجابة على إشكالية الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مجموعة من النصوص القانونية ذات الصلة لاستنباط الأحكام واستخلاص المفاهيم المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، وذلك في إطار خطة تتكون من مبحثين، خصص المبحث الأول لتبيان مفهوم العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة في إطار مخطط التهيئة السياحية، والمبحث الثاني خصص لدراسة عقد الامتياز باعتباره الخيار الأمثل لتفعيل استغلال العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة.

المبحث الأول: مفهوم العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة في إطار مخطط التهيئة السياحية.

بالرجوع إلى القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية[2]، يمكن القول أن العقار السياحي القابل للبناء يتشكل من أصناف متنوعة من الملكيات العقارية ومن بين هذه الملكيات العقارات التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهي مجموع الأملاك المملوكة للدولة أو الأشخاص المعنوية العامة ملكية خاصة وتخصص للنفع العام، والتي أكد المشرع الجزائري بأنه لا يمكن استغلالها باعتبارها أداة فعالية للتنمية السياحية إلا وفقا للقواعد والقيود التي يحددها مخطط التهيئة السياحية باعتباره الوسيلة التي تنظم كيفية تهيئة وتسيير وتحديد المواصفات الخاصة بالبناء في هذه العقارات حسب الطابع السياحي للمواقع. وعليه يقسم هذا المبحث إلى، مفهوم العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة (المطلب الأول)، نظرة عن المخطط الوطني للتهيئة الساحلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة.

يعتبر العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة من بين الأوعية العقارية للاستثمار المنتج، وقد عمد المشرع الجزائري إلى تنظيم هذا النوع من العقار السياحي الموجود ضمن الأملاك الخاصة للدولة، حيث يرتبط تطوير الاستثمار على مستوى هذا العقار السياحي بمجموعة العناصر المكونة له والتي تجعل منه قطباً سياحياً كمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية. وبتجميع هذه العناصر ينقسم هذا المطلب إلى التعريف الاصطلاحي للعقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة (الفرع الأول)، مكونات العقار السياحي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة.

يضم العقار السياحي، الأملاك الوطنية الخاصة للدولة والجماعات المحلية وقد عرفها قانون الأملاك الوطنية بنصه: **"... أما الأملاك الأخرى غير المصنفة ضمن الأملاك العمومية والتي تؤدي وظيفة إمتلاكية ومالية تشمل الأملاك الوطنية الخاصة"**[3]. ومن خلال هذه المادة المشرع لم يعرف الأملاك الوطنية الخاصة واعتمد على مفهوم المخالفة، إذ نوهت هذه المادة بأن الأملاك الأخرى غير المصنفة ضمن الأملاك العمومية والتي تؤدي وظيفة مالية وإمتلاكية تمثل الأملاك الخاصة للدولة.

حيث يتكون العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة من الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، وقد تكون أراضي تم إلغاء تخصيصها وتصنيفها كأراضي تابعة للأملاك الوطنية العامة وهي قابلة للبيع والإيجار والتبادل[4]. وتباع الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمتواجدة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية والضرورية لإنجاز البرامج الاستثمارية المحددة في مخطط التهيئة السياحية للوكالة الوطنية للتنمية السياحية طبقاً لاتفاق ودي[5].

كما حددت المواد 17، 18، 19 و20 من القانون 90-30 المتعلق بالأملاك الوطنية مشتملات الأملاك الخاصة للدولة التابعة للدولة والولاية والبلدية، والتي جاءت مذكورة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وهو ما تفيده عبارة **"تشتمل"** وعبارة **"وخصوصاً على ما يأتي"** المذكورتين في المواد أعلاه.

وتنطبق على العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة جميع الأحكام المنصوص عليها في مواد قانون الأملاك الوطنية والمتعلقة بتكوين هذه الصنف من الأملاك[6]، مع مراعاة أيضا الأحكام الخاصة بالعقار السياحي الواردة ضمن النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة له.

الفرع الثاني: مكونات العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة.

يشتمل العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة على حسب ما تضمنته النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة له على كل من مناطق التوسع السياحي (أولاً) والمواقع السياحية (ثانياً).

أولاً: مناطق التوسع السياحي.

تتمتع الجزائر بقدرات سياحية هائلة، لهذا ركزت وزارة السياحة في السياسيات الخاصة بتطوير السياحة في الجزائر بإنشاء ما يسمى بمناطق التوسع السياحي التي تتوفر على مؤهلات تسمح لها بأن تكون منطقة سياحية، ورغم الانشغال والاهتمام الكبير الذي أولته السلطات لتحديد مفهوم المناطق والمواقع السياحية وتثمينها قانونياً، إلا أن المفهوم كان يفتقر إلى الدقة، مما أدى إلى العراقيل التي حالت دون تطبيقه ونجم عن ذلك الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي تدهور المواقع السياحية وتحويل الموارد عن طبيعتها، مما أدى إلى التقليل من فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية، وعليه قامت السلطات المعنية بإعادة تحديد مفهوم المناطق السياحية[7].

بالرجوع إلى القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية نجده اعتبر مناطق التوسع السياحي: **"كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية"**[8]. إذ يتم تهيئة وتسيير واستغلال هذه المناطق التوسعية وفقا لمواصفات مخطط التهيئة السياحية المعد من قبل الإدارة المكلفة بالسياحة والمدرج ضمن أدوات تهيئة الإقليم.

إن ما يستشف من التعريف المذكور أن مناطق التوسع السياحي هي عبارة عن فضاء غير مبني (عقارات غير مبنية) مؤهل لإقامة المنشآت والمؤسسات الفندقية، الأقطاب السياحية للامتياز، المياه الحموية...[9].

ثانياً: المواقع السياحية.

هي كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب كواحات الصحراء، أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيات طبيعية كالحظائر الوطنية الطبيعية، أو بناءات مشيدة عليه مثل الأماكن والآثار التاريخية، يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو بفعل الإنسان[10]، وانطلاقا من هذا التعريف يمكن اعتبار المواقع السياحية جزء لا يتجزأ من العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة ولا تقل أهمية عن مناطق التوسع السياحي، لأن لها دور مهم في تكوين هذا النوع من العقارات.

والملاحظ أن المفهوم الجديد للتوسع السياحي يتركز أولاً وقبل كل شيء على حماية المناطق من البناءات الفوضوية، ثمَ تهيئتها وفق شروط العناية بجوانب البيئة والطبيعة والتراث المحلي، وهذا ما جسدته الوكالة الوطنية للتنمية السياحية من خلال قيامها بعملية تهيئة وتطهير شاملة لكل مناطق التوسع السياحي الموجودة بالولايات الساحلية والتي كانت تعرف حالة متقدمة من الإهمال.

المطلب الثاني: نظرة على مخطط التهيئة السياحية.

يتم تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية وفق مواصفات مخطط التهيئة السياحية الذي تعده الإدارة المكلفة بالسياحة في إطار تشاوري ومصادق عليه عن طريق التنظيم. فما المقصود من هذا المخطط (الفرع الأول)، وما هي مجموع الأهداف التي سطرت وينتظر تحقيقها من خلال تطبيق مضمون مخطط التهيئة السياحية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعرف مخطط التهيئة السياحية.

نتج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، بفضل المسار الطويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات، ونتيجة لتفكير طويل وتشاور واسع مع الفاعلين الوطنين العموميين والخواص على امتداد الندوات الجهوية، والخلاصات التي توصلت إليها، وهو جزأ لا يتجزأ من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية[11].

وبذالك عرف مخطط التهيئة السياحية على أنه مجموعة القواعد العامة والخاصة بتهيئة واستعمال منطقة توسع سياحية والمواصفات الخاصة بالتعمير والبناء وكذا الارتفاقات المطبقة فيما يخص استعمال وحماية الأملاك والعقارات المبنية حسب الطابع السياحي للموقع[12].

وتزود بمخطط التهيئة السياحية مناطق التوسع والمواقع السياحية والمصرح بها والمصنفة بانتظام دون سواها، على أن يتم إعداد هذا المخطط الذي يمس هذا النوع من العقارات بقرار من الوزير المكلف بالسياحة[13]. يتركز تقرير مخطط التهيئة السياحية على نتائج دراسات التهيئة السياحية عند تحديد المنطقة المعنية والتصريح بها[14].

وتحدد القرار المتضمن تقرير إعداد مخطط التهيئة السياحية، توجهات التهيئة والقائمة المحتملة لتجهيزات المصلحة العامة والمنشآت القاعدية وتحديد إجراءات ومواعيد إعداده وشكله وموضوعه ومضمونه، كما يحدد قائمة وكيفيات مشاركة الإدارات والمصالح والمؤسسات العمومية والجمعيات والغرف والمنظمات المهنية إعداده[15].

وعليه، يعتبر المخطط الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين، وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق (2030)، والذي يوضح الطريقة التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الأداء الاقتصادي والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة، على مستوى الجزائر بالنسبة للعشرين سنة المقبلة[16].

وانطلاقا مما سبق تظهر أهمية المخطط في النقاط التالية نذكر منها:

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي من خلال العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية وترقية اقتصاد مكمل لقطاع المحروقات.
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، على أساس أن السياحة والبيئة متلازمتان وتنمية الموارد البيئية يؤدي إلى استمرار ونمو النشاط السياحي، والبيئة النظيفة هي الضمان لسياحة جديدة، وتعتبر من أهم عوامل الجذب السياحي.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري، حيث يرتبط الاقتصاد ارتباط متين مع الإقليم المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي[17].

الفرع الثاني: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

يهدف مخطط التهيئة السياحية إلى ما يلي:

- حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملاً أساسياً للجذب السياحي.
- إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.
- تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء.
- تحديد المناطق التي يجب حمايتها.
- تحديد برنامج النشاطات المزمع إنجازها.
- تحديد الوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة.
- تحديد التهيئات البنيوية المزمع إنجازها.
- إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عندما تقتضي الضرورة ذلك[18].

وكل هذه الأهداف يمكن تجسيدها على مستوى البنايات والأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة عن طريق إنشاء ما يسمى بالأقطاب السياحية والتي ترفع من تثمين هذه الأملاك على اعتبار أن القطب مفهوم قوي في اقتصاد الإقليم وأداة جد متطورة في الخط التوجيهي الثالث فيما يخص الجاذبية وتنافسية الإقليم.

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معنية، مزود بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والإدارات السياحية في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية يستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية الكافية ليكون له ذلك الإشعاع على المستوى الوطني والدولي[19].

المبحث الثاني: عقد الامتياز بالتراضي غير القابل للتنازل.

-الخيار الأمثل لاستغلال العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة-

يعتبر الامتياز بالتراضي غير القابل للتنازل في إطار العقار السياحي،التابع للاملاك الخاصة للدولة الوسيلة القانونية الوحيدة لاستغلال العقار السياحي وذلك بعد أن تم إلغاء الأمر 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية .بموجب نص المادة 15 من الامر 08-04 كما نصت نفس المادة في فقرتها الثانية على إلغاء كافة الأحكام المخالفة لهذا الأمر لا سيما تلك الواردة في القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.

وانطلاقا مما سبق ذكره لابد من التطرق إلى مفهوم عقد الامتياز السياحي الواقع على الأملاك الخاصة للدولة (المطلب الأول) وصولاً إلى الإجراءات والآثار المترتبة عن إبرام عقد الامتياز (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم عقد الامتياز السياحي غير القابل للتنازل الواقع على الأملاك الخاصة للدولة.

إن استثمار العقار السياحي عن طريق عقد الامتياز ينفرد بأحكام خاصة تختلف عن المفهوم الكلاسيكي له الذي جعله دائماً لصيقاً بتسيير المرفق العام، حيث يعتبر عقد الامتياز أحسن أساليب تسيير واستغلال الأملاك الخاصة للدولة في المشاريع السياحية. لذلك لابد من توضيح فكرة الامتياز السياحي (الفرع الأول)، ثم تبيين خصائص وأركان عقد الامتياز السياحي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف عقد الامتياز السياحي غير القابل للتنازل.

يعرف الامتياز السياحي غير القابل للتنازل بأنه الاتفاق المبرم بين الدولة والمستثمر، حيث يخول لهذا الأخير حق عيني عقاري ناتج عن عقد الامتياز الوارد على الوعاء العقاري (الملك الخاص للدولة) محل الاستثمار لمدة مؤقتة بعشرين (20) سنة قابلة للتجديد[20].

ومناط هذا التعريف كان نظراً للعراقيل التي شهدها المستثمر وخاصة في القطاع السياحي وكثرة وتشعب الحصول على العقار السياحي الموجه للاستثمار خاصة بالنظر للسلبيات التي أفرزها نظام الامتياز بطريق المزاد العلني الذي كان يحكم استغلال العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة، حرص المشرع على تسهيل الإجراءات الإدارية بالتخلي نهائياً على طريق المزايدة في منح الامتياز وتبني نظام الامتياز غير القابل للتنازل من خلال التعديل الذي جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

وبالرجوع لنص المادة 15 من القانون 11-11 [21] التي عدلت المادة 03 الفقرة الأولى من الأمر 08-04 نصت على أن "**...يمنح الامتياز على أساس دفتر شروط عن طريق التراضي على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة المتوفرة لفائدة المؤسسات والهيئات العمومية والأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الخاص وذلك لاحتياجات مشاريع استثمارية ومع مراعاة احترام قواعد التعمير المعمول بها.**"

أما الصيغة القانونية التي يصدر فيها فتتمثل في منحه عن طريق إبرام عقد إداري تعده إدارة أملاك الدولة بناءاً على القرار الصادر من الوالي بمنح الامتياز، على أن يكون العقد مرفق بدفتر شروط ويخضع له المستثمر السياحي الذي يكون مجبراً على قبوله، حيث يحدد فيه برنامج الاستثمار بدقة وكذلك بنود وشروط الامتياز[22]، وعليه فلا يمكن نفاذ الامتياز إلا بإتمام إعداد الوثيقتين وإدماجهما معاً، ومن خلال عمل إدارة أملاك الدولة نجد أنها تلعب عدة أدوار دور المتعاقد، دور الخبير، دور موثق الدولة، دور المالكة للأملاك العقارية، دور المراقب والمتابع ودور موقع الجزاء[23].

الفرع الثاني: خصائص وأركان عقد الامتياز السياحي الوارد على الأملاك الخاصة للدولة.

تتجلى خصائص عقد الامتياز المنصب على العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة في أنه:

1- عقد إداري طرفه الأساسي يتعاقد بصفته ممثل السلطة العامة، وهو المدير الولائي لأملاك الدولة الذي يتعاقد باسم الدولة ولحسابها، والطرف الثاني المستفيد من منح الامتياز ويكون شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص.

2- عقد يرد على حق عيني عقاري وهو حق الإنتفاع حيث تبقى الدولة محتفظة بملكية الملك العقاري (ملكية الرقبة) لتفادي تصرف المستثمر في الوعاء العقاري باستعماله واستغلاله فقط. كما أن لصاحب الامتياز الحق في الحصول على رخصة بناء وإنشاء رهن رسمي لصالح الهيئات المعنية خاصة إذا حصل المستثمر على قروض تمويلية لمشروعه.

3- عقد الامتياز السياحي هو عقد محدد المدة[24].

4- والملاحظ أن عقد الامتياز غير القابل للتنازل الوارد على الوعاء العقاري المملوك ملكية خاصة للدولة والذي يستقطب الاستثمار السياحي تتجلى فيه السيطرة الواضحة واللامشروطة للإدارة مانحة الامتياز بسبب المخاوف التي انتابت الجهاز التنفيذي من استهلاك الحافظة العقارية، الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى الحد من دور الدولة في مجال التنظيم والنشاط، اللذين يلعبان دوراً بالغاً في الموازنة بين استعمال وتثمين العقار تماشياً مع السياسات الاقتصادية التي تتبناها، إلى جانب مخاوف أخرى تتمثل في احتمال تحويل العقار المتنازل لأغراض غير تلك التي تم التنازل من أجلها. وبالمقابل تسمح هذه السيطرة ببقاء الحافظة العقارية التي تعتبر مورداً غير قابل للتجديد ضمن أملاك الدولة والتحصيل المستمر للمستحقات المالية الناتجة عن منح الامتياز تساهم بصفة متواصلة في مداخيل الدولة[25]. وكل ما سبق طرحه يؤكد الطبيعة الخاصة لعقد الامتياز السياحي غير القابل للتنازل فهو عقد إذعان إداري، حيث يتضمن شروط تنظيمية وأخرى تعاقدية، ضف إلى أن أحكامه مقررة لحماية الملك الخاص للدولة فلا يمكن للقاضي هنا التدخل من أجل تعديل شروطه وبنوده.

ثانيا: أركان عقد الامتياز السياحي الوارد على الأملاك الخاصة للدولة.

بما أن عقد الامتياز السياحي يدخل ضمن العقود الإدارية فلا بد من توافر الأركان التالية لقيامه:

1- **الرضا:** يعني توافق إرادتي المتعاقدين على إحداث الأثر القانوني للعقد، والمقصود هنا تبادل طرفي العقد للإيجاب والقبول، فالإيجاب صادر من الإدارة التي تملك الحرية في اختيار المتعاقد معها وتتولى إعداد دفتر الشروط، وإذا قبل المستثمر السياحي الشروط يتلقى إيجاب الإدارة وقبول المستفيد لينعقد العقد، ولابد أن يكون الموظف الذي أناط له القانون صلاحية إبرام عقد الامتياز مختص قانوناً[26]، وهو المدير الولائي لأملاك الدولة المفوض من طرف وزير المالية.

2- **المحل:** ويقصد به الوعاء العقاري محل إنجاز المشروع الاستثماري السياحي –الأملاك الخاصة للدولة- والذي يكون محل إنتفاع من طرف المستثمر وذلك في إطار ممارسة نشاط سياحي غير مخالف للنظام العام والآداب العامة تخضع لنفس الأحكام المنصوص عليها في القانون المدني.

3- **السبب:** هو الدافع أو الباعث على التعاقد[27] أو هو الغرض الذي سطره المتعاقد ويهدف إلى تحقيقه بإنجاز مشروع استثماري ذو طابع سياحي يهدف إلى تحقيق الإنتعاش السياحي للمنطقة وتحقيق الربح للمستثمر بما يحقق المنفعة الاقتصادية الشاملة، ويخضع هو كذلك للقواعد العامة من وجوب أن يكون مشروعاً غير مخالف للنظام العام والآداب العامة، وإلا طبق مبدأ ما بني على باطل فهو باطل.

4- **الشكلية:** استلزم المشرع الجزائري ضرورة إبرام عقد الامتياز في شكل عقد إداري تعده إدارة أملاك الدولة مرفقاً بدفتر شروط.

المطلب الثاني: الإجراءات والآثار المترتبة عن منح الامتياز الواقع على الأملاك الخاصة للدولة.

بارتباط الامتياز بالملكية العقارية ارتباطاً وثيقاً ولأجل الحفاظ على الأملاك الخاصة للدولة وتثمينها اشترط المشرع الجزائري مجموعة من الإجراءات يجب على الجهات المعنية التقيد بها في منح الامتياز (الفرع الأول) وعقد الامتياز كباقي العقود من شأنه أن يرتب آثاراً على المتعاقدين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إجراءات منح الامتياز على العقار السياحي.

لقد أشار المرسوم 07-23 السالف الذكر على شرط أساسي ومهم حتى يمكن منح حق الامتياز على الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية وهو أن تتم التهيئة النهائية لهذه الأراضي[28].

المقصود بالتهيئة النهائية مجمل عمليات التهيئة النهائية للأراضي الموجهة لبرامج الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، بتبليغ الوزير المكلف بالسياحة وكذا المستثمرين الراغبين في الاستثمار

بكل وسائل الاتصال، بالمعلومات حول منطقة التوسع والموقع السياحي المعني، وتلتزم أيضاً الوكالة بوضع ملف الاستثمار تحت تصرف المستثمرين بهدف الإطلاع عليه، ويجب أن يشمل الملف مجموع المعلومات والمعطيات التي تسمح بتحديد الأراضي المعنية معرفتها معرفة كافية لاسيما:

- موقع الأراضي داخل المنطقة المعنية.

- مبلغ الامتياز.

- مساحة الأراضي أو امتيازات التهيئة السياحية الناجمة عنها.

- المشاريع المحددة في مخطط التهيئة السياحية وبرامج الاستثمار.

- المداخل والروابط بالشيكات وكذا الاتفاقات.

- الإعلانات والدعائم المالية الممنوحة من طرف الدولة[29].

يرخص الامتياز بالتراضي بقرار من الوالي وذلك بعد موافقة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبعد موافقة وزير القطاع المختص[30]. الملاحظ على طريقة الترخيص بالامتياز، أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعد الأداة المتخصصة والمسؤولة عن التنمية والاستغلال العقلاني للعقار السياحي واقتنائه وتهيئته الأراضي لاستقطاب النشاطات السياحية، لكن موافقة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية مرتبط بموافقة وزير السياحة. إن الأمر الإيجابي في هذا الطرح أن منح الامتياز بالتراضي من الوالي فيه نوع من تكريس دور الوالي ومساهمته في التنمية المحلية، أما الأمر السلبي هو اشتراط موافقة وزير السياحة حتى توافق الوكالة الوطنية للتنمية السياحية من شأنه أن يساهم في عرقلة المستثمر الذي يعاني من الإجراءات الطويلة بالإضافة إلى كون وزير السياحة هو نفسه رئيس مجلس إدارة الوكالة.

تحدد مصالح أملاك الدولة المختصة إقليمياً الإتاوة الإيجارية السنوية التي تمثل 20/1 من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز[31].

ويجب على اللجنة الخاصة بإبداء رأيها التقني في أجل خمسة عشر (15) يوماً من إيداعه على مستواها من قبل الوزير المكلف بالسياحة. وما يلاحظ على هذه المدة أنه لا يتم الالتزام بها عملياً فيما يتعلق بالرد على الطلبات، وهو ما يدفع بالمستثمرين إلى العزوف والتخوف من حالة سكوت الإدارة وإن الرأي التقني للجنة الخاصة لا يخرج عن أحد الاحتمالات التالية:

- رأي بالموافقة.

- رأي بالموافقة مرفقاً بتحفظ.

- رأي بالرفض.

ولا يمكن للجنة أن ترفض طلب منح الامتياز إلا إذا توفرت إحدى الأسباب التي تضمنها المرسوم 07-23 وهي:

- عندما لا يستجيب الطلب للشروط المحددة بموجب المرسوم 07-23.

- إذا كان صاحب الطلب موضوع فسخ عقد البيع أو سحب نهائي لحق الامتياز.

- إذا كان المشروع المقدم من طرف صاحب الطلب لا يتوافق مع مخطط التهيئة السياحية[32].

هذا السبب الأخير ما هو إلا تطبيق لأحكام المادة 15 من القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية. وتجدر الإشارة أن قرار الرفض يجب أن يكون دوماً معللاً، وكذلك يجب أن يبلغ إلى صاحب الطلب في أجل 15 يوماً إبتداءاً من تاريخ تبليغه به إلى الوزير المكلف بالسياحة، الذي عليه أن يفصل فيه خلال 15 يوماً من تاريخ استلام الطعن[33].

أما في حالة موافقة اللجنة الخاصة على الطلب فلابد أن يعلم الوزير المكلف بالسياحة صاحب الطلب، برسالة مع وصل استلام طلبه وترسل نسخة حسب الحالة إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وإدارة الأملاك الوطنية التي تتولى تحرير عقد الامتياز، وفقاً للأحكام التشريعية المعمول بها[34].

ويمكن لصاحب الامتياز أن يطلب تجديد عقد الامتياز بواسطة طلب يودعه لدى الوزير المكلف بالسياحة في أجل اثني عشر (12) شهراً قبل اقتضاء مدة الامتياز، على أن يخضع لطلب التجديد إلى دراسة وموافقة اللجنة الخاصة التي يتم إنشاؤها لدى الوزير المكلف بالسياحة، شرط أن يكون طلب التجديد مرتبط بإحدى الحالات التالية:

- عدم إتمام المشروع بسبب القوة القاهرة.

- توسيع وعصرنة وإنجاز مشاريع تكميلية طبقاً لمخطط التهيئة السياحية.

ولا يمكن أن يحدد حق الامتياز ضمنياً[35].

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن عقد الامتياز السياحي.

عقد الامتياز السياحي الواقع على الأملاك الخاصة للدولة كباقي العقود من شأنه أن يرتب آثار على المتعاقدين وهي تتمثل لصاحب الامتياز فيما يلي:

- يلزم صاحب الامتياز بطلب رخصة البناء في أجل ثلاثة أشهر إبتداءاً من تاريخ تحرير عقد الامتياز، وهذا الامتياز تظهر أهميته كون أن أجل إنجاز المشروع يحدد إبتداءاً من تاريخ الحصول على رخصة البناء.

- يلتزم صاحب الامتياز بتسديد إتاوة الإنجاز السنوية المحددة من طرف إدارة أملاك الدولة، ويدفعون لدى صندوق مفتشية أملاك الدولة المختصة إقليمياً[36].

- يتحمل صاحب الامتياز الضرائب والرسوم والمصاريف الأخرى الناتجة عن الامتياز، باستثناء التي يستفيد فيها من إعفاء في إطار المزايا الممنوحة في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما[37].

- يكون صاحب الامتياز مسؤولاً عن كل الأضرار التي تلحق بالغير بسبب الامتياز، ويلزم لهذا الغرض بإبرام كل عقود التأمين المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما[38].

خاتمة

على غرار دول العالم اهتمت الجزائر بالمجال السياحي من خلال استغلال العقار السياحي التابع للأملاك العامة للدولة في الفترة الأخيرة نظراً لتعلق هذا القطاع بكافة القطاعات الأخرى والمردودية الكبير التي يجلبها حيث يهدف لبناء اقتصاد بديل للمحروقات وهذا ما تسعى إليه الحكومة من خلال المخطط الوطني للتهيئة السياحية الذي يعتبر بذرة التوجه للاقتصاد البديل من خلال الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد التي تملكها الجزائر، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- التطبيق الفعلي لإجراءات دعم وترقية الاستثمار السياحي المتضمنة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، حيث أن مضمون هذا المخطط يعكس آفاقاً إيجابية لتطوير السياحة بكل أنواعها، لكن التطبيق الفعلي وعلى أرض الواقع يبين التأخر الكبير في إنجاز مضمونه، مما يؤدي إلى التأخر في تطوير مناطق التوسع السياحي الواقعة ضمن الأملاك الخاصة للدولة.

- بالرغم من تبني الجزائر لإستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية فمازالت تعاني من وجود بعض العراقيل تعترض الاستثمار في القطاع السياحي، حيث تهدد الفرص السياحية الممكنة وتحول دون الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

- لقد حدد المشرع الجزائري آليات لاستغلال العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والتي من شأنها تفعيل استغلال العقار الموجه للاستثمار في المجال السياحي وتثمينه ومن جهة أخرى المحافظة على الوعاء العقاري العام وضمان وجهته المنشودة.

- يرتبط الامتياز بالملكية العقارية ارتباطاً وثيقاً فلم تجعله الدولة محلاً للتنازل من أجل الحفاظ على أراضيها، فهو يجسد تقييداً واضحاً وقوياً يتجلى ضمن القوانين ودفاتر الشروط المنظمة للعقار السياحي. لذلك يمكن أن يتم استغلال العقار السياحي عن طريق الامتياز غير القابل للتنازل بالنسبة للاستثمارات التي تقع على العقارات التابعة للأملاك الخاصة للدولة سواءاً تعلق الأمر بمناطق التوسع أو المواقع السياحية.

وبناءاً على النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- تسهيل الإجراءات الإدارية خاصة تلك المتعلقة بالعقار منها الحصول على رخصة البناء، وتوضيح وتطبيق قوانين الاستثمار السياحي من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة للتطبيق.

- تفعيل الاستثمار السياحي لتطوير مناطق التوسع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- اتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والبشرية لحماية الأملاك الخاصة للدولة والسهر على رقابة فعالة تحول دون العبث بها.

الهوامش:

1- المادة 2/3 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، المتضمن قانون الأملاك الوطنية، جريدة رسمية عدد 52، المعدل والمتمم بموجب القانون 08-14.

2- المادة 20 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فبراير 2003، المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، جريدة رسمية عدد 11.

3- المادة 1/4 والمادة 2/03 من القانون 08-14 المؤرخ في 20 يوليو 2008، المعدل والمتمم للقانون 90-30 المتعلق بالأملاك الوطنية، جريدة رسمية عدد 44.

4- محديد حميد، حماية العقار السياحي في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغيست، العدد الخامس، 2018، ص7.

5- المادة 3/22 من القانون 03-03 السالف الذكر.

6- أنظر المواد من 38 إلى 58 من القانون 08-14، السالف الذكر.

7- عيساني عامر، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، 2010، ص131.

8- المادة 1/02 من القانون 03-03 السالف الذكر.

9- بن سديرة جلول، العقار السياحي في الجزائر: مفهومه وموارده في ظل النصوص القانونية والتطبيقية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول، يونيو، 2016، ص5.

10- المادة 2/02 من القانون 03-03 السالف الذكر.

11- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01-20 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، جريدة رسمية عد 76. حيث عرفت عملية تهيئة الإقليم الوطني في العملية التقنية والفنية والسياسية والإدارية التي تتولى تحقيق تنمية شمولية ومتوازنة لجميع المناطق وجهات البلاد وذلك بالقدر الذي يخدم في نفس الوقت السكان عن طريق تحقيق توزيع عادل للثروات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. أنظر: هنوني نصر الدين، الحماية الراشدة للساحل في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة البليدة، 2011، ص459.

12- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 07-86 المؤرخ في 1 مارس 2007، يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، جريدة رسمية، عدد 17.

13- المادة 04 من نفس المرسوم التنفيذي 07-86.

14- المادة1/05 -2 من نفس المرسوم التنفيذي 07-86.

15- المادة 06 من نفس المرسوم التنفيذي 07-86.

16- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الرابع، المخطط العملي، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر، جانفي، 2008، ص3.

17- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني الحركيات الخمس، مرجع سابق، ص 22.

18- المواد 14 و15 من القانون 03-03، السالف الذكر.

19- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 46.

20- المادة 23 من المرسوم التنفيذي 07-23 المؤرخ في 28 يناير 2007، يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي أو منح حق الامتياز عليها، جريدة رسمية عدد 08.

21- قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 جانفي 2011 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، جريدة رسمية عدد 04.

22- المادة 10 من الأمر 08-04 المؤرخ في 01 ديسمبر 2008، المحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، جريدة رسمية عدد 49.

23- بلكعيبات مراد، دور الدولة في منح الامتياز في قانون الاستثمار الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012، ص 232-234.

24- بلكعيبات مراد، المرجع نفسه، ص 324.

25- كحيل حياة، آليات استغلال العقار السياحي الموجه للاستثمار، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الأول، 2012، ص 138.

26- الطماوي محمد سليمان، الأسس العامة للعقود الإدارية –دراسة مقارنة-، دار العربي، مصر، 2012، ص319.

27- الطماوي محمد سليمان، المرجع نفسه، ص 324.

28- المادة 04 من المرسوم التنفيذي 07-23، السالف الذكر.

29- المادة 06 من نفس المرسوم التنفيذي 07-23.

30- المادة 05 من القانون 11-11، السالف الذكر.

31- المادة 09 من نفس القانون 11-11.

32- المادتين 10 و14 من المرسوم التنفيذي 07-23، السالف الذكر.

33- المواد 15، 16، 17 من نفس المرسوم التنفيذي 07-23.

34- المواد 13 و19 من نفس المرسوم التنفيذي 07-23.

35- المادة 25 من نفس المرسوم التنفيذي 07-23، وكذلك المادة 05 و06 من دفتر الشروط النموذجي المتعلق بمنح حق الامتياز على الأراضي الواقعة داخل منطقة التوسع السياحي والمواقع السياحية الملحق بالمرسوم 07-23، السالف الذكر.

36- المادة 04 من نفس دفتر الشروط النموذجي الملحق بالمرسوم التنفيذي 07-23.

37- المادة 16 من نفس دفتر الشروط النموذجي الملحق بالمرسوم التنفيذي 07-23.

38- المادة 15 من نفس دفتر الشروط النموذجي الملحق بالمرسوم التنفيذي 07-23.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب.

- الطماوي محمد سليمان، الأسس العامة للعقود الإدارية –دراسة مقارنة-، دار الفكر العربي، مصر 2012.

ثانياً- النصوص القانونية.

1- الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 01 ديسمبر 2002، المحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة الأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، جريدة رسمية، عدد 49.

2- القانون رقم 90-30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتضمن قانون الأملاك الوطنية، جريدة رسمية، عدد 52.

3- القانون 03-03 المؤرخ في 20 يوليو 2003، المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، جريدة رسمية، عدد 11.

4- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة الكتاب الرابع، المخطط العملي، الجزائر، جانفي 2008 وكذلك: الكتاب الثاني، الحركيات الخمس.

5- القانون رقم 08-14 المؤرخ في 20 يوليو 2008 المعدل والمتمم للقانون 90-30 المتعلق بالأملاك الوطنية، جريدة رسمية عدد 44.

6- المرسوم التنفيذي رقم 07-23 المؤرخ في 28 يناير 2007، يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي أو منح حق الامتياز عليها، جريدة رسمية عدد 08.

7- المرسوم التنفيذي 07-86 المؤرخ في 11 مارس 2007، يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية بمناطق التوسع والمواقع السياحية، جريدة رسمية عدد 17.

ثالثاً- الأطروحات.

1- عيساني عامر، الأهمية الاقتصادي لتنمية السياحة المستدامة - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2010.

2- هنوني نصر الدين، الحماية الراشدة للساحل في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة البليدة، 2011.

رابعاً- المقالات.

1- بلكعيبات مراد، دور الدولة في منح الامتياز في القانون الاستثمار الجزائري، مجلة دفاتر السياحة والقانون، العدد السابع، جوان 2012.

2- بن سديرة جلول، العقار السياحي في الجزائر مفهومه وموارده في ظل النصوص القانونية والتطبيقية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول، يونيو 2016.

3- محديد حميد، حماية العقار السياحي في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية.و الإقتصادية ،المركز الجامعي تامنغست ، العدد الخامس ،2018

4- كحيل حياة، آليات استغلال العقار السياحي الموجه للاستثمار، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد الثلاثون، ديسمبر 2012.

بطاقة المشاركة في اليوم الدراسي

الاسم واللقب: وليد عباد

الرتبة: طالب دكتوراه -ادارة ومالية-

المؤسسة: جامعة الجزائر-1-، كلية الحقوق –السعيد حمدين-

الهاتف:0559251123

العنوان الإلكتروني: obitoutchida@gmail.com

عنون المداخلة: الإمكانيات المتوفرة للسياحة الداخلية في الجزائر

محور المداخلة: المحور الأول

ملخص المداخلة:

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، وهدا ماجعل الجزائر تطمح إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وترتكز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995 م، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

مقدمة:

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، وعدد السائحين مئات الملايين، بالإضافة إلى ذلك فهي تهم أطرافًا كثيرةً بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها، وكذا ضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها (النقل، المصريف، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والتشجيع و الترويج...الخ).

وتطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وترتكز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995 م، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدٌّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بكبر مساحة الجزائر. كما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، وأن ظاهرة اللاأمن التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة.

لكن بالرغم من ذلك فإن الجزائر تتوفر على مناطق سياحية رائعة وساحرة لابد من استغلالها أحسن استغلال في سبيل إنعاش قطاع السياحة وهذا ما قودنا إلى طرح الإشكالية الاتية: **كيف يمكن استغلال الثروة السياحية على نحو يسمح بالنهوض بهذا القطاع في الجزائر؟**

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأيت تقسيم مداخلتي إلى محورين خصصت المحور الأول للإمكانيات السياحية أما المحور فخصصته لضرورة النهوض بقطاع السياحة في الجزائر

المحور الأول: الإمكانيات السياحية في الجزائر

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزًا محوريًا في المغرب العربي ولأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، وسمات مورفولوجيتها الخاصة، ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة ، حيث يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كلم، وتعد الجزائر من أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة بعد السودان، إذ تتربع على مساحة 2381741 كلم^2، وعدد سكانها يفوق 35 مليون نسمة.

وبهذا فإن الجزائر تملك ثروات ومناطق ساحرة سأحاول بيانها أولا، ثم سأستعرض تاريخ السياحة في الجزائري كعنصر ثاني

أولا: توفر الجزائر على ثروات سياحية هامة

منطقة الشمال: وتضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل، و أخريبان. كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسًا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردًا قارصًا، والصيف حارًا و جافًا.

- **المناخ المتوسط:** ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18º، وتبلغ ذروتها في خلال شهر جويلية وأوت إلى 30 º، وعليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة.1

- **المناخ الشبه الحار:** ويحتوي منطقة الهضاب العليا، ويتميز بفصل بارد طويل ورطب أحيانًا، إذ يستمر من شهر أكتوبر إلى شهر ماي.2

ب- منطقة الجنوب الصحراوي: لها ثلاثة صفات رئيسية، هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش. والثالثة طبيعة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهاة" بـ 3003 مترًا ، ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة تتراوح بين 40º و 45º، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسًا من واحات النخيل.

2- المناطق السياحية في الجزائر: يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعًا لتنوع المعطيات الجغرافية:

أ- منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.

ب- منطقة السلسلة الأطلسية: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة جديجة" بـ 2308 مترًا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزحلق، التسلق، الصيد...).

ت- منطقة الهضاب العليا: والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

ث- منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ.3

ج- منطقة واحات الصحراء: والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدّة صناعات تقليدية.

ح- منطقة الصحراء الكبرى: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار، التاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرًا هامًا للسياحة الشتوية، بفضل تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد كذلك على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة، ويؤدي على استمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).4

ثانيا: واقع السياحة في الجزائر

إن ظاهرة السياحة حديثة النشأة، خاصة في الجزائر أين يعود ظهورها إلى الحقبة الاستعمارية، أي قبل الاستقلال (1962)، ويعود ذلك إلى بداية القرن التاسع عشر، خلال الاحتلال الفرنسي، ففي سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية، وبواسطة الرعاية والإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوربا نحو الجزائر، فهذه المرحلة جلبت العديد من السياح الأوربيين لاكتشاف المناظر الطبيعية لبلادنا، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية تلبية حاجيات الزبائن الأوربيين (السياح)، وفي سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران، وفي 1916 تشكلت نقابة سياحية في قسنطينة، وفي سنة 1919 تم تشكيل فدرالية السياحة، والتي تجمع 20 نقابة سياحية تواجدت آنذاك، وفي نفس السنة تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي، وفي سنة 1931 تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي و السياحي، الذي كان يهدف إلى تنمية السياحة، وأصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية، واستمر نشاطه حتى بعد الاستقلال ·

وقد بلغ عدد السياح في الجزائر سنة 1950 حوالي 150 ألف سائح، لذا أدرك المستعمر آنذاك أهمية الموارد السياحية في الجزائر، والبرنامج الموسع الذي تم وضعه، والخاص بالتجهيزات السياحية في مخطط قسنطينة سنة 1957، والخاص بإنجاز 17200 غرفة لفنادق حضرية، 17% منها ممركزة في الجزائر العاصمة، لدليل على أهمية السياحة في الجزائر.[5]

ويبدو أنه بعد الاستقلال، وجدت الجزائر آنذاك نفسها أمام هياكل سياحية فقيرة، وعاجزة عن تلبية الطلب السياحي من حيث عدم كفايتها أو مواكبتها لما تزخر به بلادنا من تنوع سياحي كبير، إلا أن الدولة بادرت إلى إنشاء برنامج يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي، وذلك في الفترة ما بين سنة 1962 و 1966 من أجل بناء مرافق للأعمال والمؤتمرات، والملتقيات المختلفة. وحددت في ثلاث مناطق كبرى هي:

1- الجهة الغربية للجزائر العاصمة: مركب موريتي، سيدي فرج، مركب تيبازة.

2- الجهة الشرقية: سرايدي لعنابة، فندق بالقالة.

3- الجهة الغربية للوطن: الأندلسيات بوهران.[6]

وابتداءً من سنة 1966، ومع صدور أول وثيقة رسمية يوم: 26 مارس 1966، التي تعتبر بداية الاهتمام الحقيقي بالسياحة من قبل الدولة، فبعد تقييم شامل وعام للمشاكل التي كان يعاني منها القطاع السياحي، وحصر مجمل الثروات السياحية عبر الوطن من طرف وزارة السياحة، اعتمادًا على هذا تم تحديد سياسة الدولة في هذا القطاع، في وثيقة صادرة عن الحكومة سنة 1966 سميت ميثاق السياحة، وفيها حددت التوجيهات الأساسية للقطاع السياحي، والمتمثلة في:[7]

1- توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية، أي الخارجية من أجل جلب العملة الصعبة، وذلك لحاجة الجزائر لموارد مالية معتبرة لتغطية وتمويل برامج التنمية المختلفة.

2- خلق مناصب شغل، من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة، ومن أجل بلوغ تلك الأهداف تم تحديد استراتيجية لتنمية القطاع كما يلي:

أ- الشروع في تطوير الصناعة الفندقية، حيث برمج إنشاء 11 ألف سرير عند نهاية المخطط الثلاثي، مع اختيار الفنادق والمطاعم والمقاهي ذات الطابع السياحي وإصلاحها وإعادة تهيئتها، مما يجعلها تتماشى وتنوع الزبائن المقصودين "السواح الأجانب".

ب- إصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ، الصحراء، والمناطق السياحية الجبلية والريفية.
ت- إحصاء كل الآثار السياحية والتاريخية وتحسينها، مع تنمية الجوانب الثقافية والفنية، وخلق تقاليد وثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري.
ث- الشروع في إقامة الهياكل اللازمة لتكوين الإطارات السياحية المختصة واليد العاملة المؤهلة.
ج- تسهيل عملية الدخول عبر الحدود والمطارات، وإنشاء الوكالات السياحية في الداخل والخارج، بغرض الدعاية والإشهار للمنتَج الجزائري.

1- السياحة ضمن المخطط الثلاثي: بعدما حددت الحكومة أهدافها من التنمية السياحية، وحددت نوع السياحة التي ترغب في تطويرها، حاولت ترجمة ذلك في المخطط الثلاثي، حيث سجلت السياحة ضمن الاستثمارات الوطنية التي ترصدها الدولة للمشاريع التنموية بمختلف القطاعات الاقتصادية، وكان الهدف من وراء ذلك هو جعل القطاع السياحي يساهم في عملية التنمية الوطنية، ولكن هل برامج تنمية القطاع السياحي حظيت بنفس العناية اللازمة، مثل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى (القطاع الصناعي، الزراعي، التعليم،...الخ). 8

2- السياحة ضمن المخطط الرباعي الأول: جاء هذا المخطط بنفس أهداف المخطط السابق تقريبًا، وهي العمل على بناء مرافق سياحية موجهة بالدرجة الأولى للسياحة الخارجية، حيث ترمي الأهداف المسطرة في هذا البرنامج إلى استقبال أكثر من مليون سائح مع نهاية العشرية، ولاستقبال هذا العدد وحسب تقديرات المختصين، فإنه يجب رفع قدرات الاستقبال إلى 700000 و 900000 سرير مع نهاية العشرية ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف برمج إنجاز 35000 سرير خلال نهاية المخطط الرباعي الأول و المقرر تطبيقه في الفترة 1970-1973 وذلك من أجل تلبية الحاجيات السياحية الداخلية و الخارجية حيث رصد لهذا البرنامج 700 مليون دينار اي نسبة 02.5% من إجمالي الاستثمارات المقدرة بحوالي 28 مليون دينار .

3- السياحة ضمن المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت فيما يلي :
أ- إلحاق المصالح التجارية التابعة لـ: (SONATOUR) بالوكالة التجارية للسياحة (ATA) لكن هذه الأخيرة أثبتت عدم نجاعتها، ولم تدم العملية سوى سنتين.
ب- في سنة 1976، أنشئت الشركة الوطنية للسياحة (SAN-ALTOUR) التي أسندت إليها مهمة تسويق المنتوج السياحي الجزائري.9
ت- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (ETT) التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية، لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها، لم ينجز سوى 18000 سرير، وفي هذا المخطط وصل حجم الاستثمارات المرصودة لهذه الفترة حوالي 1230 مليون دينار جزائري، أي بزيادة تفوق 100% عما كان عليه الحجم في المخطط الرباعي الأول، غير أن ذلك لا يعني أن القطاع ارتفع في سلم أولويات التنمية الوطنية، لأن مقدار الزيادة المقررة في هذا المخطط كانت نفسها بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى، وذلك

بسبب زيادة حجم الميزانية العامة، وارتفاع تكاليف الاستثمار في جميع القطاعات، مما يجعل مكانة السياحة ثابتة في السياسة التنموية للدولة الجزائرية عبر المخططات الثلاثة. والجدول التالي يبين كيفية توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية، في المخطط الرباعي الثاني من 1974 إلى 1977 زائد برنامج خاص بقطاع السياحة لسنة 1978، ومن خلال هذه البرامج نلاحظ أن حصة السياحة في توزيع الاستثمارات الإجمالية، والمقدرة بـ 110236 مليون دينار جزائري، قد انخفضت عما كانت عليه في المخطط الرباعي الأول، وذلك من نسبة 02.5% إلى 01.4%، ورغم هذه الزيادة الرقمية في الاستثمار لهذا القطاع والمقدرة بـ 1500 مليون دينار. أما الشيء الذي تم تأكيده في هذا المخطط، هو الاهتمام بالسياحة الداخلية التي كانت مهملة من قبل، وهذا ما أكده المخطط الرباعي الثاني الذي جاء فيه:"في إطار المبادرات الجديدة للمخطط الرباعي الثاني يجب أن نشرع في ترقية السياحة الداخلية، التي توجه من الآن فصاعدًا إلى تلبية حاجيات الراحة المنتظمة، التي أدى إليها ارتفاع مستوى المعيشة ونمو الدخل. وعليه، فإنه تقرر إنجاز مركزين سياحيين في هذا المجال"، وتتمثل هذه المراكز في الحمامات المعدنية، والخدمات الصيفية والقرى صيفية...إلخ.[10]

4- السياحة ضمن المخطط الخماسي الأول (1980-1984): إن ما يميز هذا المخطط، هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي، والأولوية التي أعطيت للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة، فقد خصص مبلغ: 34000 مليون دينار لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاثة مناطق سياحية نموذجية، في شرق وغرب ووسط البلاد، والموجهة أساسًا نحو السياحة الداخلية، والتي توافق التقاليد الجزائرية، ووزعت هذه المبالغ كما يلي: 01.6 مليار سنتيم جزائري، مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الإنجاز، و 01.8 ميار سنتيم جزائري، مخصصة للمشاريع الجديدة. وكان هدف هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ 50880 سرير سنة 1985، وعليه برمج 89 مشروع.

5- السياحة ضمن المخطط الخماسي الثاني: أدركت الدولة الجزائرية في هذا المخطط، أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي، لذا خصصت برنامجًا ماليًا كبيرًا هدفه متابعة سياسة التهيئة السياحية، وتطوير الحمامات المعدنية والمناخية، وكذا تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص، والعمل على لامركزية الاستثمار، والتحكم في الطلب السياحي. ولهذا الغرض، خصصت الدولة غلافًا ماليًا قدره 1800 مليون دينار جزائري، لتحقيق هذه المشاريع فقد وصلت طاقات الاستقبال في نهاية 1989.

إذا ما قارنا الفترات السابقة أي من سنة 1966 إلى 1980 مع الفترة الممتدة بين 1980 إلى 1989، نلاحظ أن طاقات الإيواء قد ارتفعت خلال هذه الفترة بحوالي 30539 سرير بنسبة 46.57% للقطاع الخاص، كما نلاحظ أن الفنادق الحضرية تحتل المرتبة الأولى، بينما نسبة الفنادق الإقليمية تبقى ضئيلة، أي بنسبة 02.13%.

أما التدفقات السياحية بقيت مستقرة مقارنة بالفترة السابقة، إذ تراوحت بين 250000 و 400000 سائح حسب السنوات، وبمعدل سنوي يقدر بـ 324000 سائح.

بعد ذلك اعتمدت الجزائر نظاما ونهجا جديدا، حيث تخلت على الاشتراكية وحاولت فتح الباب أمام نظام أكثر انفتاحا ولبرالية ، فأحدثت تغيرات في جميع المجالات.

في ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر اتبعت سياسة جديدة، وهي فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي في القطاع السياحي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، وذلك حسب قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993.

المحور الثاني: ضرورة النهوض بقطاع السياحة في الجزائر

حتي تتمكن الجزائر من النهوض بالقطاع السياحي لابد لها أولا من الاعتماد على الترويج السياحي، وثانيا اعتماد استراتيجية طويلة المدى فيما يخص عملية انعاش القطاع السياحي.

أولا: الترويج السياحي عامل أساسي للنهوض بقطاع السياحة

يعتبر الترويج السياحي من بين الركائز الأساسية و عنصر من عناصر المزيج التسويقي السياحي و يمكن تعريفه بأنه " كافة الجهود المباشرة و الغير مباشرة باستخدام وسائل الاتصال المختلفة من أجل التعريف بالمنتجات السياحية و ضمان بيعها" و المميز في عملية الترويج السياحي أن مستقبل الاتصال (السائح) يقوم بدور المتصل و يوصل أفكاره إلى سياح محتملين آخرين.[11]

كما يمكن تعريفه بأنه "كل الجهود المباشرة و الغير مباشرة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة لها في الإستراتيجية التسويقية السياحية العامة لمنطقة أو لبلد ما و ذلك من خلال استخدام مختلف تقنيات الترويج:

- ✓ الإعلان المحلي و الخارجي.
- ✓ النشرات و المطبوعات السياحية.
- ✓ المواد الدعائية السياحية.
- ✓ المعارض و المؤتمرات السياحية.
- ✓ البيع الشخصي السياحي.
- ✓ العلاقات العامة و دعم السياحة.

5- مكونات المزيج الترويجي للسياحة.

5-1- الإعلان السياحي: يتضمن الإعلان الاعتماد على مختلف وسائل الاتصال ك التلفاز و الإذاعة...، حيث يقدم المنتوج السياحي بمميزاته و خصائصه، حيث يركز الإعلان السياحي على إيصال رسالة إلى السائح و إقناعه بها ، و قد يكون الإعلان بهدف جذب السائح إلى مناطق جديدة أو زيادة إنفاق السائح على المنتج السياحي.

5-2- الدعاية السياحية: تتمثل في الأفلام و الصور و الهدايا التذكارية المعبرة عن واقع الموقع السياحي الذي يتم الترويج له ، و الهدف من ذلك ترك وقع إيجابي في نفوس السياح .

5-3- العلاقات العامة: تلعب العلاقات العامة دورا مهما في الترويج السياحي حيث تركز على تنمية أواصر التعاون بين كافة المؤسسات و حتى الدول ذات الصلة بالموضوع السياحي ، و هذا ما قد يكون له دور في تشجيع الطلب السياحي سواء الداخلي أو الخارجي.[12]

البيع الشخصي السياحي: حيث يتم تكوين قوة البيع في معاهد متخصصة في السياحة ، و هم عبارة عن ممثلي وكالات السفر و منظمي الرحلات و مندوبي خطوط الطائرات إضافة إلى عمال الفنادق و غيرهم، و يمكن إعتبار كل الأشخاص في الموقع السياحي كقوة بيع.

ثانيا: اعتماد استراتيجية طويلة المدى للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر

زيادة على عامل الترويج الذي يلعب دورا هاما في عملية جلب السواح وانعاش القطاع السياحي في الجزائر، يجب على هذه الأخيرة القيام بإعداد استراتيجية لبرالية طويلة المدى تتعلق بانتعاش القطاع السياحي، فعن الاستراتيجية السياحية لآفاق 2013، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013. [13]

ومن أهداف هدا البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية ، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزيد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلهـا سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008 ، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

و قد اهتم هدا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة مـا بين 2008 و 2013 كما يلي:

1- المرحلة ما بين 2004-2007:

أنجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير

2- المرحلة ما بين 2008-2013:

تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الانجازات التالي:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003.

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.

- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجـــائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.

- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهدا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هده الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والدين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا. 14

الخاتمة:

في هذه الورقة البحثية تم تسليط الضوء على إحدى أبرز الإمكانيات السياحية في الجزائر، حيث تتوفر الجزائر على إمكانيات سـياحية لا بأس بها، سـواء كانت طبيعية أو بشـرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا أن عدم التركيز على هدا القطاع والاهتمام به، جعله قطاعًا هامشـيًا، هده الإمكانيات كان قد اعترف بها حتى المستعمر أنداك، واهتم بها وشجع على الاستثمار فيها، وبالتالي الشيء الذي يقال عن القطاع السـياحي في الجزائر، أنه يشـكوا التهميش من القائمين عليه، خاصـة وأن الظروف الراهنة ملائمة جدًا، وعليه لابد من اعتماد وسـائل لتحسين القطاع السياحي وتطويره خاصـة وان السياحة تلعب دورا مهما في التنمية المحلية و الوطنية لذلك ينبغى على الدولة الجزائرية الاهتمام و تشـجيع السـياحة و ذلك من خلال توفير الإمكانيات اللازمة و كذا الترويج لهذا النوع من السياحة.

و من أبرز الأساليب الترويجية التي تستخدمها الجزائر نجد الإذاعة الوطنية التي تساهم بشكل فعال في الترويج و تنشيط السياحة، و ذلك بتوفير المعلومات السياحية الصحيحة و في الوقت المناسب سواء كانت هذه المعلومات عبارة إعلام لمواقع سياحية أو إعلان لمنشات سياحية، كما أن خاصية الجوارية التي تتمتع بها الإذاعة الوطنية و فهمها لمستمعيها تجعل منها الوسيلة المناسبة لتشجيع.

زيادة على ترويج القطاع السياحي لابد من اعتماد سياسة تطويرية لقطاع السياحة على المدى الطويل تمكن من انعاش هذا القطاع الهام وتضمن ملائمته مع التطورات الفترة مما قد يؤثر إجابا على مداخيل الدولة ويمكنها من الخروج من الازمة الافتصادية.

وبالتالي، ما تم التوصل إليه من خلال هده المداخلة ما يلي:

1- تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة، يمكن أن تجعل من السياحة الجزائرية قطبًا سياحيًا من الدرجة الأولى.

2- اهتمام السلطات بعد الاستقلال بقطاعات أخرى على حساب القطاع السياحي، ساهم كثيرًا في إضعاف هدا القطاع.

3- مرحلة التسعينات أو مرحلة اللاأمن في الجزائر، قضت على الآمال التي كانت قائمة للنهوض بهذا القطاع، لما أصاب الجزائر من عزلة، وعزوف السائحين الأجانب للدخول إلى الجزائر.

4- المرحلة الراهنة تتميز بالاستقرار، وعودة استدباب الأمن كفيلة بإعادة الاعتبار لهدا القطاع، والوصول به إلى مصاف القطاعات السياحية في البلدان الأخرى، وخاصةً البلدان الشقيقة التي لانقل عنها شانًا في الإمكانيات السياحية.

5- التركيز على القطاعات المرافقة لقطاع السياحة.

قائمة المراجع:

1. خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 222.
2. مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، مكتبة مجدلاوي، 1977.
3. الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر، 1989.
4. مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2010، ص 93.
5. وزارة السياحة، تطور قطاع السياسة للعشرية 2004-2013، ص 12.
6. تسعديت قدوار، أثر تكنولوجيا الاتصال على الإذاعة و جمهورها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاتصال، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3،2011، ص 110.
7. إيمان عبد الرحمان أحمد محمود، دور الإذاعة في نشر التوعية الأمنية،ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص ص 60-64.
8. برنجي أيمن، الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 41.
9. مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2010، ص 93.
10. سعيد محمد باقر الرمضان، الإعلام السعودي و تأثيره على السياحة الداخلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2011، ص 31.

11. Bilan du développement du secteur touristique, 62/77 ministère du tourisme, P67.

12. Ministère de planification et de l’aménagement du territoire général du plan pentagonal, 1980-1984

13. [1]- Ministère de planification et de l'aménagement du territoire général du plan pentagonal, 1980-1984.

14. Cnes contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme, novembre 2002.

متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر
- الإمكانيات والتحديات

د هبة بوشوشة ط.د ريمة بوكوس
ryma.boukous@univ-constantine2.dz
hiba.bouchoucha@univ-constantine2.dz
جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة2

الملـخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على متطلبات التنمية السياحية التي تدعم القطاع السياحي ومختلف الاستراتيجيات التي تضمن استدامة قطاع السياحة في الجزائر، وذلك من خلال تحديد أهداف التنمية السياحية المستدامة وسبل تفعيلها على ارض الواقع لدعم السياحة.
وقد توصلت الدراسة إلى أن مخططات التنمية السياحية في الجزائر تعمل على تفعيل كافة الموارد البيئة لزيادة التدفق السياحي الرشيد وذلك من خلال الأخذ بمختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية السياحية المستدامة، كما تعرف برامج التنمية السياحية المستدامة في الجزائر العديد من التحديات أبرزها عدم وضوح سبل تطبيقها الفعال لتحقيق الاستدامة في القطاع السياحي كالتوجه نحو الفنادق الخضراء، و تحسين المحيط البيئي لمختلف مقومات العرض السياحي في الجزائر.
وعليه أوصت الدراسة الى ضرورة وضع الاستراتيجيات البناءة والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال السياحة المستدامة، من خلال العمل على إستراتيجية محددة تركز على جميع الفاعلين في قطاع السياحة في الجزائر مع تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي وإمداد التنمية السياحة المستدامة بالبنية الأساسية للحفاظ على البيئة.
الكلمات المفتاحية: التنمية السياحية المستدامة، استراتيجيات التنمية السياحية، السياحة المستدامة، الجزائر

Résumé:
Cette étude vise à identifier la réalité du développement du tourisme durable en Algérie, en mettant en évidence les exigences du développement touristique qui soutiennent le secteur touristique et les différentes stratégies qui assurent la durabilité du secteur touristique en Algérie, en définissant les objectifs de développement du tourisme durable et les moyens de les activer sur le terrain pour soutenir le tourisme.
L'étude a conclu que les plans de développement du tourisme en Algérie s'efforcent d'activer toutes les ressources environnementales afin d'augmenter le flux touristique rationnel en adoptant divers programmes et plans visant à réaliser un développement touristique durable. Les programmes de développement du tourisme durable en Algérie sont également confrontés à de nombreux défis, dont le plus important est le manque de clarté sur les moyens de les mettre en œuvre efficacement pour parvenir à la durabilité dans le secteur du tourisme, comme l'évolution vers des hôtels verts et l'amélioration de l'environnement environnemental pour les différentes composantes de l'offre touristique en Algérie.
À l'issue de cette étude, il a été recommandé la nécessité de développer des stratégies constructives et de bénéficier des expériences des pays leaders dans le domaine du tourisme durable, en travaillant sur une stratégie spécifique qui cible tous les acteurs du secteur touristique en Algérie tout en développant le cadre juridique et institutionnel, et fournir un développement touristique durable avec l'infrastructure nécessaire pour préserver l'environnement.
Mots clés : développement du tourisme durable, stratégies de développement touristique, tourisme durable, Algérie

مقدمة :

شهد قطاع السياحة في العالم في الفترة الأخيرة تطورا ملحوظا ونموا متزايدا، اذ أصبحت السياحة تعتبر من أهم الصناعات في العالم ، ومن ناحية أخرى أيضا يشهد العالم تطورات مهمة في مجال التنمية المستدامة ، حيث ارتبط النمو الاقتصادي بمدى تطبيق التنمية المستدامة في كل المجالات. ويعتبر القطاع السياحي من بين القطاعات المرتبطة ارتباط وثيق بأبعاد التنمية المستدامة، اذ يرتبط مفهوم الاستدامة بشكل وثيق بالسياحة باعتبار أن هذه الأخيرة تعد من أكثر الأنشطة والصناعات المضرة بالبيئة، لذا تم العمل على التوجه نحو السياحة المستدامة من خلال الاستثمار الأمثل في الموارد السياحية دون المساس بالبيئة والتأثير عليها من خلال تطبيق الممارسات الخضراء داخل القطاع السياحي. ان امتلاك الجزائر لمقومات عرض سياحي كبير جعلها من أكثر الدول جذبا للسياحة الأمر الذي استوجب الاهتمام بالسياحة المستدامة بصفة خاصة ولتنمية السياحية المستدامة بصفة عامة.

من خلال ما تقدم جاء هذا البحث لدراسة الإشكالية التالية:

- **إشكالية البحث:**

ماهي متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؟ وماهي التحديات التي تواجهها؟

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تبيان واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر من خلال التعرف على مختلف برامج التنمية السياحية المستدامة، ومتطلبات تطبيقها في القطاع السياحي في الجزائر وذلك من خلال تحديد مختلف نقاط القوة والضعف التي من شأنها تشخيص التنمية السياحية المستدامة.

- **أهمية البحث:**

للبحث أهمية خاصة تتمثل في التعرف على التنمية المستدامة ودورها في تنشيط الاقتصاد السياحي ودعم السياحة المستدامة، ذلك من خلال التعريف بالتنمية المستدامة والتنمية السياحية المستدامة، مع عرض أهم البرامج التي تدعم استدامة قطاع السياحة في الجزائر.

- **منهجية البحث:**

نظرا لطبيعة الموضوع سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الدراسة وذلك من أجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة.

- **محاور البحث:**

تم تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور هي:

- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة
- مدخل الى التنمية السياحية المستدامة
- واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

أولا- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

لطالما ارتبط مصطلح التنمية المستدامة بالفرد وبالمجتمع، إضافة الى المحيط الذي يمارس فيه نشاطه، من خلال العناصر التالية نحاول الإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة. تتكون عبارة "التنمية المستدامة" من كلمتين :

- ✓ التنمية: ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية وبوجه الخصوص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا. وتعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب.
- ✓ المستدامة: أي أن تكون دائمة حاضرا ومستقبلا وقد استخدم المتخصصين في التنمية تعبير الاستدامة (Sustainability) محاولة منهم لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي من ناحية والمحافظة على البيئة من ناحية أخرى. ورغم تداول تعريفات مختلفة لهذا المفهوم، فإنه يشير في الأساس إلى "توفير احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات أجيال المستقبل". وتشير هذه الجملة ضمناً إلى أن النمو المستقبلي ونوعية الحياة الشاملة تعتمد بشكل جوهري على نوعية البيئة. وفيما يلي تعريف التنمية المستدامة ، أهدافها، مبادئها، وكذا خصائصها.

1- تعريف التنمية المستدامة :

تعتبر رئيسة وزراء النرويج " **Groharlem Brundtland** أ ول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير" مستقبلنا المشترك " عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية **(خامرة، 2007، صفحة 14)**. أما البنك الدولي فقد عرف التنمية المستدامة على أنها "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس مال الشامل أو زيادة المستمرة عبر الزمن" (حجام ، 2019، صفحة 127). وقد اختلفت تعاريف التنمية المستدامة بإختلاف الزاوية التي ينظر إليها: **(حسونة، 2013، صفحة 12)**

- ✓ **الجانب الاجتماعي**:"التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات "
- ✓ **الجانب البيئي:** يعرف التنمية المستدامة أنها " استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية "
- ✓ **الجانب الاقتصادي**: "إن التنمية المستدامة تركز على الإدارة المثلى للموارد الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد على ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، كما تعني بالنسبة للدول المتقدمة خفضا في مستوى معيشة المواطن والحد من الفقر وبشكل أشمل ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس بأقل من الجيل الحالي ".
- ✓ **الجانب التكنولوجي:** "عرف التنمية بأنها استخدام تكنولوجيا جديدة انظف وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق الاستقرار" .

وعليه فإن التعريف الأكثر وضوحاً للتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسة التي تفرضها البيئة على جهد التنمية، ألا وهي عدم التبذير في استخدام الموارد الناضبة،

والالتزام باستخدام الموارد المتجددة بحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات. **(حداد، 2006 ص 4).**

وعليه من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن أن نقول أن التنمية المستدامة ترتكز على مسألة الاستغلال الأمثل للموارد لتلبية الحاجات الحالية، مع مراعاة الأجيال القادمة و احتياجاتهم المستقبلية وهدفها الأساسي حماية البيئة

1- أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر، والتي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على حماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، ان أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة -أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية **(THE SDGS IN ACTION, 2023).** وسنقدم فيما يلي أبرز أهداف التنمية المستدامة التي تتوافق مع السياحة:

- ✓ **تحسين نوعية الحياة**: من خلال التعليم الجيد والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والاهتمام بالثقافة وإقامة العلاقات الإنسانية على أساس العدل والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة والتحرر من العبودية للغير وغيرها. **(العزيز، 2020، صفحة 61)**
- ✓ **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية**: تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ عل الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الانسجام معدلات تجددها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها. **(أبوالنصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 102)**
- ✓ **تعزيز وعي سكان بالمشكلات البيئية القائمة**: تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقيم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- ✓ **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع** : بطريقة تلائم إمكانيته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئة ووضع الحلول المناسبة لها . **(شيلي، 2014، صفحة 69).**

2- مبادئ التنمية المستدامة

لضمان تحقيق التنمية المستدامة، من الممكن أيضًا تحديد المبادئ التي تشكل أساس تنفيذ هذا المفهوم بشكل عادل. هذه المبادئ تتعلق بتعريف التنمية المستدامة أكثر ممّا هو الأمر بالنّسبة إلى الأهداف المذكورة أعلاه

1-3 **تحديد الأولويات:** إن خطورة البيئية وندرة الموارد أدى إلى التشدد في وضع الأولويات وإجراءات العلاج على مراحل إذا تم وضع خطط قائمة على التحليل التقني للأثار الصحية، الإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية **(أبوالنصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 120)**

2-3 **الاستفادة من كل دولار :** كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة ككلفة بدون مبرر لا تستطيع البلدان النامية استخدام أساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية عن كمية بدأت التأكيد على فعالية الكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة كالمكسيك إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة **(خبابة، 2008، صفحة 4)**

3-3 **اغتنام الفرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** بعض المكاسب في مجال حماية البيئية سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الأخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية السياسات لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل المشكلات البيئية أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع

4-3 **استخدام أدوات السوق ما أمكن ذلك :** حيث أن الحوافز على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبة من حيث المبدأ أو التطبيق مثال على ذلك تقوم الدول النامية بغرض رسوم على الانبعاثات وتدفق النفايات أو الرسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لاستخراج **(دوجلاس، 2000، صفحة 80)**

5-3 **الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية :** يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الإستيراد الأنواع المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية

6-3 **العمل مع القطاع الخاص:** ضرورة تعامل الدولة بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإدخال أنظمة الإدارة البيئية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئية مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة

7-3 **الاشتراك الكامل للمواطنين:** عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنين المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية وذلك لتحديد المواطنين الأولويات على المستوى المحلي ومشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير

8-3 **توظيف المشاركة التي تحقق نجاحا:** يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات التي تشمل الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع لتنفيذ وإجراءات من أجل التصدي لبعض القضايا البيئية

9-3 **توظيف الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية :** فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف وذلك بإدخال تحسينات وتعديلات على تنظيم المنشآت من الداخل باستثمارات قليلة **(خبابة، 2008، صفحة 6)**

3-10إدماج البيئية من البداية : أي العمل بمنطلق الوقاية خير من العلاج وذلك يحل المشكلة من أساسها أي قبل وقوعها لأن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان لأن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية المراد إنشاؤها **(شلابي و طيار ، 2008، صفحة 88)**

3- خصائص التنمية المستدامة

تشمل خصائص التنمية المستدامة ما يلي: **(أبوالنصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 102)**

- تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أنها لها بعد روحيا وثقافيا يرتبط بالبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشرات نتيجة لتدخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها..
- تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد والأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية مما يسهم في رفع مستوى معيشة الأفراد.
- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو اجتماعية وتعمل جادة من خلال أنشطتها على توعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الأفراد.
- تعتبر البعد الزمني بعدا أساسيا حيث أن تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاة حق الأجيال القادمة المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على تنسيق والتكامل بين استخدامات والموارد والاتجاهات والشكل المؤسسي.

4- أبعاد التنمية المستدامة

تستمد التنمية المستدامة أبعادها من عناصر تكونها كأسس وهي:

أ. **النمو الاقتصادي والعدالة**: إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

ب. **حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة**: من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

ج. **التنمية الاجتماعية**: حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء. وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، 2012، صفحة 8).

د. لبعد المؤسسي: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق إستراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، ولذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم والإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعا على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهماتها **(صاطوري، 2016، صفحة 17)**361679

ثانيا -مدخل الى التنمية السياحية المستدامة

ترتبط السياحة ارتباطا وثيقا بالبيئة والمجتمع وبالتالي عليها مواكبة التنمية المستدامة بالنظر إلى خصوصيتها وديناميكيتها، كما تعتبر السياحة من القطاعات أكثر حضور في مسألة التنمية المستدامة ويبرز مصطلح الاستدامة في أدبيات السياحة تحت غطاء أخر هو" خلق العدالة والتضامن " بحيث تطورت السياحة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكان الاهتمام منصبا فقط في بادئ الأمر على أهداف اقتصادية مع اعتبار محدود للأثار البيئية ، ثم بدأ يتركز خلال الثمانينات على أساليب ووسائل المحافظة على البيئة وأصبحت التنمية السياحية تسعى لتحقيق ليس فقط الأهداف الاقتصادية وإنما كذلك المحافظة على البيئة بكل جوانبها وأبعادها وذلك من أجل الاستفادة من الموارد السياحية الطبيعية لأطول فترة زمنية ممكنة ، لذلك ظهر المفهوم السياحة البيئة ،إن علاقة المحيط السياحي بالمحيط البيئي تمارس ضمن معادلة **(فؤاد و سماعيني، مساهمة السياحة في تفعيل ابعاد التنمية المستدامة، 2019، صفحة 61)**

1 - مدخل الى التنمية السياحية المستدامة:

تعرف السياحة على أنها ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء والإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة وأيضا نمو الاتصالات بين الشعوب وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع التجارة والصناعة (ماهر، 1997، صفحة 22)، كما عرفتها المنظمة العالمية للسياحة OMT نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق خارج مجتمعاتهم لفترة زمنية لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام كامل لغرض السياحة المعروفة (OMT)

أما السياحة المستدامة فإنها تعبر عن منهج وأسلوب تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، فهي السياحة التي تم تطويرها والمحافظة عليها بطريقة تبقى القابلية للحياة على مدى فترة غير محددة مع عدم تغير العوامل البيئية بغرض تحقيق تنمية ناجحة للمجتمع (Sharpley, 2012, p. 62)، كما تركز السياحة المستدامة على حماية التنوع البيئي والبيولوجي والثقافي مع الحفاظ على الموروث الثقافي و عادات وتقاليد المجتمع وهذا لخلق عائد دائم للمجتمع، أي ضمان التوازن بين العوائد على المدى القصير وعلى المدى طول مع ضمان الاستدامة (عطية، 2016، صفحة 69).و بالتالي

2. مبادئ السياحة المستدامة

تتجسد السياحة المستدامة داخل القطاع السياحي من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ والتقيد بمجموعة من الشروط التي يمكن عرضها كما يلي **(مريم، 2019، صفحة 11):**

- تخطيط وإدارة السياحة بشكل متكامل يتضمن إشراك القطاع العام والمؤسسات الخاصة والأفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.
- احترام ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.
- تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
- توفير الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة.
- الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع من خلال القيام بتحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى.
- تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال والقطاع المالي، وغيرها من المصالح مع الاهتمام بالسياحة العادلة لتوزيع المكاسب.
- وضع برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغيرات التي ستطرأ على حياتهم.

3. تصنيفات السياحة المستدامة:

إن التطرق لمفهوم السياحة المستدامة يفرض علينا التعرف على جميع أشكالها، إذ ترتبط تصنيفات السياحة المستدامة بأهدافها ارتباطا وثيقا بحيث أن كل صنف يحقق هدفا مستداما داخل القطاع السياحي ومن أبرز هذه التصنيفات نجد ما يلي **(لطيفة، 2020، صفحة 35):**

- **السياحة المسؤولة :**يقصد بها السياحة التي يكون فيها السائح مسؤولا عن احترام الجوانب الثقافية والاجتماعية للسكان المحليين للمنطقة بالإضافة إلى احترام الجوانب الطبيعة لها.
- **السياحة العادلة**: يتم العمل على المشاركة العادلة في الأرباح أي الاقتسام المتساوي للأرباح فالمتدخلون في السياحة يساهمون في الازدهار والتطور وتحسين ظروف حياة الشعوب، وذلك بتوفير مناصب الشغل للسكان المحليين وإعادة توزيع مداخيل السياحة بشكل عادل على جميع طبقات المجتمع.
- **السياحة الاجتماعية:** يتمحور هذا النوع من السياحة حول العطل الخاصة بالعاملين والطبقات المعوزة، وهو عادة مرتبط بالحركات النقابية والتعاونية وسياحة الشباب.
- **السياحة التضامنية:** يتعلق هذا النوع من السياحة بالمشاريع التضامنية، حيث يقوم السائح بدعم المشاريع التنموية وذلك بتخصيص جزء من سعر السفر لتمويل مشاريع إعادة تأهيل أو مشاريع اجتماعية.

وعليه فان تنشيط السياحة المستدامة يكون من خلال الحفاظ على البيئة والتقليل من تلوث الهواء والماء، مع الحد من الحجم الكبير للمخلفات الصلبة التي يخلفه النشاط السياحي وذلك من خلال الاستفادة من

الطاقات المتجددة والمواد التي يتم إعادة تدويرها في تطوير وتشغيل المرافق السياحية خاصة المنشآت الفندقية منها والتي تحتاج إلى تبني ممارسات خضراء صديقة للبيئة سنعرضها في العنصر الموالي من بحثنا هذا.

4-مفهوم التنمية السياحية

هي استخدام الأمثل أو تفعيل كافة الموارد لبيئة لزيادة التدفق السياحي الرشيد وذلك من خلال الأخذ بمختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية السياحية المستدامة أن التنمية المستدامة تهدف الى المساهمة بفعالية في زيادة الدخل الفردي الحقيقي وهي بذلك تعد وسيلة للتنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الدخل الفردي ومن تم زيادة الدخل القومي عن طريق دفع متغيرات والعوامل السياحية في المجتمع للنمو والتطور بأسرع معدل النمو الطبيعي وفق إستراتيجيات قصيرة ومتوسطة طويلة المدى وبناءا عليه التنمية المستدامة تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة" **(دعبس، 2007، صفحة 397)**، وعليه ان تطبيق مفهوم السياحة المستدامة يعود بالربح والفائدة على المؤسسات السياحية من خلال الربط بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية و الذاتية للضيف والمنطقة المضيفة لهم وأهدافها الاقتصادية. من خلال إدارة جميع مصادر هذه الاحتياجات مع المحافظة على إدارة الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري و جميع مستلزمات الحياة . وعادة ما يعتمد تطبيق مفهوم الاستدامة السياحية على العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية وعلى البعد الاجتماعي على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي. أما من ناحية البعد البيئي تعمل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية لدرء أي خطر من مشكلات التلوث. (وهراني، 2011، صفحة 3)

ثالثا – واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

1- إستراتجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر :

تتمثل العناصر الأساسية لأي إستراتيجية تستهدف التنمية السياحية المستدامة في: **(شنبي و بن لخضر ، 2019، صفحة 128-129)**

1-1مقاربة جديدة: إن هذه المقاربة الجديدة حظيت في إطار إستراتيجي لتنمية السياحة في الجزائر في أفاق 2030 ويمثلها SDAT المخطط التوجيهي لسياحة حيث تموضع حول نهج تنسيقي واضح وقوي مع القطاعات الأخرى من خلال شراكة تظم الدولة والجماعات المحلية وكذا الجمعيات من جهة أخرى سيتم التوحيد من خلال مقاربة نوعية تميل إلى إعطاء أهمية للقطاع ، المنتج السياحي عن طريق سياسة تسويقية من خلال مرونة الاختيار للمنتوجات والشركات المرجو تنميتها من خلال الشراكة التكيف مع المنتجات السياحية ذات جودة عالية حسب احتياجاتهم ومستواهم الثقافي حيث أن هذا الاتجاه يتوافق مع المتطلبات العالمية للسياحة

2-1 **إستراتيجية مستدامة ومنسقة:** وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز وتنمية جودة العرض السياحي والخدمات ونمو القطاع
- ترويج السياحي على مستوى الوطني مع الأخذ في الحسبان الثروات الطبيعية والبشرية

- تشجيع وتطوير الأسواق الجديدة الشركات والمنتجات مع تطبيق سياسة جديدة ومتطورة للترويج والتسويق.
- تنمية وتطوير السياسات في مجال الشراكة والاستثمار الداخلي والخارجي
- توحيد المبادرات والمساهمات من قبل الشركاء الإيجابيين والفاعلين في القطاع السياحي.

3-1 **برنامج مساهمة القطاع في المدى القصير، المتوسط، الطويل** وذلك من خلال:

- مواكبة القواعد الدولية لجميع شبكات البنية التحتية الفندقية من خلال العلاقات الدائمة مع البنوك وصناديق الضمان وإنعاش التراث الفندقي.
- إنشاء صناديق دعم التنمية السياحية مع بعث الخدمة العمومية لتسهيل الوصول إلى تمويل كل فاعلي القطاع.
- تطوير الشركات والمنتجات السياحية إلى أشكال جديدة.

2- متطلبات تحقيق الأهداف العامة للتنمية السياحية في الجزائر: يجب على وزارة السياحة والديوان الوطني لسياحة وغيرهم من الفاعلين العمل على إستراتيجية محددة تركز على المحاور التالية: **(عاشوري و بن موسى، 2021، صفحة 223).**

2-1 تغيير القطاع العام السياحي وتكثيف دور القطاع الخاص:

ويكون ذلك من خلال:

- تقديم وسائل متطورة لتكامل وتنسيق الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص.
- تحديد أولويات الاستثمار التي تحتاجها عمليات تنفيذ التنمية السياحية.
- تقديم المساعدات الفنية للمستثمرين من القطاع الخاص.
- تقييم المقترحات الخاصة بالتنمية السياحية في إطار المخططات العامة للمناطق السياحية.

2-2 تطوير الإطار القانوني والمؤسسي: ويكون ذلك من خلال:

- مراجعة وتبسيط التشريعات والخطوات الخاصة بعمليات الاستثمار وتخصيص الأراضي والتعاقدات والتصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار في القطاع السياحي.
- وضع معايير البيئية اللازمة للخدمات السياحية الأساسية مثل الإمداد بالمياه ومعالجة الصرف الصحي.
- تحديث التشريعات الخاصة والعمليات المرتبطة بالتشغيل داخل المناطق السياحية شاملة الجوانب الإدارية، الاقتصادية، الفنية.

3-2 **التنمية بالبنية الأساسية:** يعد أهم أهداف التنمية السياحية عدم تحميل ميزانية الدولة أي أعباء إضافية بالنسبة لتوفير البنية الأساسية للمناطق الجديدة للتنمية السياحية، من هذا المنطلق يجب أن تعمل السلطات السياحية في الجزائر بصفة مستمرة على إيجاد صيغة عملية لتطبيق مفهوم المركز السياحي حيث تقوم الشركة الأم بتوفير مرافق البنية الأساسية للمشروع التنموي على مستوى المركز السياحي

4-2 **الحفاظ على البيئة:** تهدف إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر إلى تحقيق تنمية متواصلة التي ترتكز على التخطيط البيئي، وتتوجه للحفاظ على الموارد الطبيعية التي تشكل رأسمال التنمية

السياحية وتتضمن إعداد مخططات استعمالات الأراضي للمناطق ذات الأولوية تتيح تطبيق الأنماط المختلفة لتنمية السياحية وإعداد برامج متابعة وتقيم الأثار البيئية (**عاشوري و بن موسى، 2021، صفحة 223**).

3- البرامج والمخططات الداعمة للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر:

تبنت الجزائر مجموعة من البرامج التي تدعم التنمية السياحية المستدامة في الجزائر أبرزها ما يلي:

3-1 المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: تسعى الجزائر من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى تحقيق العدالة الاجتماعي والفعالية الاقتصادية مع القيام بعملية الدعم الايكولوجي وذلك من خلال تحقيق ما يلي (ماضي، 2019، صفحة 14):

- **ضمان إقليم مستدام:** ديمومة المورد المائي، التراث الثقافي والمحافظة على التربة، محاربة التصحر والمحافظة على الأنظمة البيئية
- **ضمان جاذبية وتنافسية الإقليم**: الانفتاح الدولي للإقليم، التنمية الحلية، بناء الفضاءات الجديدة وبناء الأقطاب التنافسية والامتياز مع عصرنة الأشغال العمومية.
- **تحقيق العدالة الإقليمية:** استدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق مع التحديد الريفي وبناء سياسة المدينة
- **خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي:** فرملة التوسع نحو الساحل وبناء نظام حصري متسلسل ومفصل وإعادة الموقعة الصناعية والإدارية
- **ضمان حكم إقليمي راشد:** يندرج هذا الخط التوجيهي في إطار المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2025 وفق منطق الشراكة، بالإضافة إلى وظائف التحكم والضبط.

3-2 مخطط العمل التوجيهي لوضع الفنادق على طريق السياحة البيئية المستدامة في الجزائر

في سنة 2001 عمدت الجزائر إلى وضع مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة آفاق 2010 ، ومع مرور الوقت على تنفيذ هذا المخطط تم إدخال بعض التعديلات لمسايرة التطورات الجديدة داخليا وخارجيا ليتم وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 كتجسيد وترجمة لإدارة الدولة الفعلية والحقيقية في جعل السياحة أولوية وطنية، وجسد هذا المخطط الذي يعتبر الإطار المرجعي للسياحة الجزائرية، والإستراتيجية السياحية الجديدة للجزائر على المدى القصير والمتوسط والطويل في إطار التنمية المستدامة من خلال العمل على تحسين صورة الجزائر السياحية و التركيز على إنشاء أقطاب الامتياز السياحية ، و أيضا وضع مخطط لتحسين نوعية المنتج السياحي وفق المواصفات الدولية ، و حسب رغبة الزبون المحلي والخارجي هذا الزبون الذي أصبح (دريد، 2018، صفحة 171).

3-3 المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 المعروف ب "SDAT 2030 "

تعتزم الدولة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 ضمان تنمية مستدامة من خلال التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية على الصعيد الوطني للسنوات العشرين المقبلة. ويعتبر هذا المخطط الذي أعد سنة 2008 الإطار المرجعي الذي يعول عليه لترقية العرض السياحي وتطوير القطاع السياحي في الجزائر إلى غاية عام 2030. إذ يعتمد المخطط

التوجيهي للتهيئة السياحية لتطوير السياحة خمس آليات لتطوير السياحة وترقية العرض السياحي هي: مخطط وجهة الجزائر، تطوير أقطاب الامتياز السياحي مخطط النوعية السياحية، مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مخطط تمويل السياحة.(MATET, 2008, p. 22) هذه الآليات الخمسة ستساهم في ترقية مختلف مقومات العرض السياحي على المستوى الوطني من خلال تطبيق وتجسيد الأهداف التالية (بوراوي، 2017، صفحة 57):

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية
- تحسين نوعية الخدمات السياحية والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- تحسين صورة الجزائر السياحية، وإحداث تغييرات في التصور الدولي اتجاه السوق السياحية الجزائرية
- تحسين أداء قطاع السياحة من خلال الشراكة في التسيير.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية.
- المساهمة في التنمية المحلية والمحافظة على البيئة لتوسيع السياحة البيئية.
- تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج.
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية.

4-3 مخطط "جودة السياحة الجزائر"

يطمح مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى توحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الارادي للجودة، الحريص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، وطنيين واجانب. تم إعداد مخطط جودة السياحة الجزائرية مع المهنيين ومن اجل المهنيين، طبقا للمعايير الدولية، يسمح مخطط الجودة بتحديد المسار من اجل التحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر. ويرتبط مخطط جودة السياحة الجزائرية بالنقاط التالية(Plan Qualité Tourisme, 2023) :

- تأسيس العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر
- تدعيم كفاءات الموارد البشرية
- تنظيم الأنشطة السياحية
- تحديث البنى التحتية

4- **معوقات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر:** وهي كالتالي **(اعميري، 2020، صفحة 175)**

- غياب نظرة واضحة للمنتجات السياحية وضعف نوعية الخدمات السياحية
- عجز كمي ونوعي في القدرات الفندقية مع ضعف نوعية وأساليب النقل
- أداء وكالات السفر مفتقر إلى الأساليب الحديثة وكذا نقص التأهيل وأداء المستخدمين
- ضعف التكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحي.
- العجز في تسويق صورة الجزائر كوجهة سياحية وتبني استراتيجيات تسويقية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة
- غياب الوعي البيئي لدى السكان المحليين الامر الذي يؤثر سلبا على مقومات العرض السياحي في الجزائر خاصة الطبيعية والمادية.

- عدم توجه برامج ومخططات السياحة في الجزائر الى تحقيق التنمية السياحية المستدامة وتفيد استراتيجياتها.

3. الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز متطلبات التنمية السياحية في الجزائر من خلال ما يلي:

- تساهم السياحة بقدر كبير في تلوث البيئة إذ يعد قطاع السياحة العالمي من أكبر الصناعات المستهلكة للمياه والطاقة، والمنتجة لكميات كبيرة من المخلفات الصلبة خاصة على مستوى الفنادق والمنتجعات وغيرها من المنشآت السياحية.
- إن التوجه نحو السياحة المستدامة يساهم في ترشيد استهلاك الطاقة والانتقال للطاقة البديلة والمتجددة والتي من شأنها الحد من التأثيرات السلبية لصناعة السياحة.
- إن المخططات التوجيهية المسطرة من طرف السلطات القائمة على القطاع السياحي في الجزائر لم تدرج برامج تنمية سياحية مستدامة فعالة لضمان استدامة القطاع..
- يتوجه القطاع السياحي في الجزائر بوتيرة بطيئة الى الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تشكل رأسمال التنمية السياحية وتتضمن إعداد مخططات استعمالات الأراضي للمناطق ذات الأولوية تتيح تطبيق الأنماط المختلفة لتنمية السياحية وإعداد برامج متابعة وتقيم الأثار البيئية.

من خلال ما سبق تتلخص أهم توصيات البحث فيما يلي:

- ضرورة وضع تشريعات بيئية كوضع السلطات لمجموعة من الإجراءات العقابية والاحترازات على المؤسسات السياحية خاصة المحلية منها، والتي تنتج كميات كبيرة من المخلفات وتكون معدلات استهلاك للمياه والطاقة كبير.
- ضرورة تكريس البعد البيئي لدى القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر من خلال توحيد جهودهما بغرض تحقيق استدامة أكثر في قطاع السياحة من خلال تطبيق البرامج الخضراء.
- وضع اتفاقيات شراكة وبرامج تكوين تسهل على القطاع السياحي في الجزائر الاستفادة من الدول ذات التجارب الناجحة في الاستدامة وبالتالي ضمان تحقيق التنمية المستدامة على مستوى هذا القطاع.
- تفعيل المجتمع المدني لزيادة الوعي البيئي لدى السكان المحليين في مختلف مناطق الجزائر للحفاظ على المقومات المادية والطبيعية ونظافة المحيط.

قائمة المراجع:

1. آمال فكيري. (2020). الإدارة البيئية للفنادق إستراتيجية حديثة للتنمية السياحية المستدامة. مجلة العلوم الانسانية ، 31 (2)
2. بلقاسم ماضي. (2019). التنمية السياحية المستدامة. *الملتقى الدولي الرابع حول خدمة السياحة كرافعة للتنمية في الجزائر*، 14.
3. رحالية بلال، والي مريم. (2019). الاستثمار السياحي كوسيلة لخلق تنمية مستدامة كسبيل للاقتصاد المتنوع. 11.
4. عبد الكريم وهراني. (2011). السياحة أحد محركات التنمية المستدامة : نحو تنمية سياحية مستدامة. *نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي*، 3.

5. عبد الله شكة، عز الدين عطية. (12, 2016). السياحة الخضراء نحو سياحة مستدامة - عرض لعلامة المفتاح الأخضر بالمملكة المغربية. *مجلة إقتصاد المال و الأعمال، 01*(01)، 69.
6. قعيد لطيفة. (2020). متطلبات التنمية السياحية المستدامة. *مجلة الاقتصاد و البيئة، 3*(2)، 35.
7. محمد علي دشة ، حنان دريد. (2018). الفنادق الخضراء تجربة أساسية لسياحة بيئية مستدامة في ظل الإستراتيجية الجديدةللسياحة الجزائرية. *مجّلة البديل الاقتصادي، 5*(1)، 172.
8. نسرين بوزاهر. (2017). *ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة.* جامعة محمد خيضر بسكرة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.
9. *Knowledge Networking Portal for Sustainable & Responsible Tourism*. (s.d.). Récupéré sur Tourism 2030 Destinet Services: https://destinet.eu/topics/destination-management-good-governance/

10. MATET. (2008). *SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE "SDAT 2025 -L vre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien.* ALGERIE: Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme.

11. *Plan Qualité Tourisme*. (2023). Récupéré sur ministre de tourisme et de l'artisanat: https://www.mta.gov.dz/%d9%85%d8%ae%d8%b7%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d9%8a%d8%a9/

12. Sharpley, R. (2012). *Tourism Development and the Environment: Beyond Sustainability, Earthscan publishes in association.* USA: Earthscan publishes in associationwith the International Institute for Environment.

13. *THE SDGS IN ACTION*. (2023). Récupéré sur https://www.undp.org/ar/arab-states/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر
المعتمد بموجب المقرر رقم241 المؤرخ في 2021/05/23
ملتقى وطني حول: دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر
بتاريخ 06 ديسمبر 2023
مداخلة في المحور الثاني: الاستثمار في العقار السياحي كآلية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

مداخلة في المحور الثاني: الاستثمار في العقار السياحي كآلية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

ط/د. زهية لطرش
كلية الحقوق جامعة الجزائر 1
البريد الالكتروني: zahialatreche80@gmail.com
z.latreche@univ-alger.dz

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية الاستثمار في العقاري السياحي كآلية لتحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي، حيث أولى المشرع الجزائري لذلك عناية بالغة من خلال إصداره لمجموعة من القوانين وتعديلاتها المختلفة التي يهدف من خلالها في كل مرة لإيجاد آليات جديدة أكثر فعالية لبعث عجلة التنمية في هذا المجال، كما تتلائم والثورة التكنولوجية السائدة في ميدان الإعلام والاتصال بما يضمن فعاليتها من جهة وإيجاد الحلول الملائمة للعقبات والمعوقات التي تواجه الاستثمار في هذا المجال وتشجيعه من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: العقار السياحي، التنويع الاقتصادي، التنمية السياحية المستدامة.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of investment in tourist real estate as a mechanism for achieving development and economic diversification, as the Algerian legislator paid great attention to this by issuing a set of laws and their various amendments through which he aims each time to find new, more effective mechanisms to revive the wheel of development in This field is also compatible with the technological revolution prevailing in the field of media and communication, ensuring its effectiveness on the one hand, and finding appropriate solutions to the obstacles and obstacles facing investment in this field and encouraging it on the other hand.

Keywords: Tourist real estate, economic diversification, sustainable tourism development.

مقدمة:

إن الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للتخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات خاصة مع تذبذب أسعار النفط لذلك أصبح البحث عن حلول بديلة وسيلة لابد منها، و يعتبر الاستثمار في المجال السياحي أو التنمية السياحية إحدى هذه الحلول، لذلك أبدى المشرع الجزائري و منذ زمن بعيد عنايته البالغة للاستثمار في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالعقار السياحي باعتباره يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة، و ما يشجع على ذلك أن الجزائر تملك من هذه الثروة ما يؤهلها للقيام بمشاريع استثمارية دون حدود، إذ أن كل منطقة من مناطق الوطن لها طابعها العقاري الذي يميزها عن المناطق الأخرى و يرشحها لتتبوأ الريادة في مجال الاستثمار في العقار السياحي و تكون قبلة للسياح من مختلف أنحاء العالم، هذا إذا حظيت بالاهتمام و الدعم اللازمين.

و يظهر حرص المشرع الجزائري على ذلك من خلال الترسانة الهائلة من النصوص القانونية التي عمل على إصدارها بعد الاستقلال مباشرة و كذا تعديلاتها المستمرة، فمنذ الاستقلال مباشرة أصدر المشرع الجزائري رقم 64-190 المؤرخ في 23 جويلية 1964، المتضمن إنشاء هيئة من حراس الأملاك الشاغرة ذات الطابع السياحي، ثم بعد ذلك صدر القانون الأساسي للعقار السياحي بموجب الأمر 66-62 المؤرخ في 2 مارس 1966 المتعلق بالأماكن والمواقع السياحية، والقانون رقم 68-281 المؤرخ في 20 ديسمبر1968، المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية، لكن رغم ذلك لم يحض الاستثمار في هذا الجانب باهتمام المستثمرين الأجانب و المحليين على حد سواء و لم يحقق النتائج المرجوة، لذلك كان لابد ومن أجل النهوض بهذا القطاع الحساس و دفع عجلة التنمية فيه من إعادة النظر في النظام القانوني للاستثمار و استحداث آليات جديدة لجلب المستثمرين الأجانب عن طريق تسهيل إجراءات الاستثمار ودعمه بسياسة الامتيازات، و بذلك صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية، و القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

وبهدف الإحاطة بهذا الموضوع تمت صياغة إشكالية هذا البحث حول: **مدى نجاعة السياسة المنتهجة من قبل المشرع الجزائري للاستثمار في العقار السياحي بهدف تحقيق التنمية المستدامة؟**

و للإجابة عليها تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين المحور الأول حول الإطار المفاهيمي للاستثمار في العقار السياحي و المحور الثاني حول الآليات المستحدثة لاستغلال العقار السياحي و مدى فعاليتها في جلب المستثمرين و تحقيق التنمية المستدامة، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي الذين يتفق مع طبيعة هذه الدراسة، التي تقتضي تحديد بعض المفاهيم من جهة و تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار في العقار السياحي من جهة أخرى.

المحور الأول: مفهوم العقار السياحي

يلعب العقار السياحي دورا أساسيا في تطوير السياحة و انتعاشها نظرا لأهميته البالغة في جلب المستثمرين الأجانب و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك أولى

المشرع عنايته البالغة بتنظيم الاستثمار في هذا المجال، لكن قبل التطرق لذلك تقتضي هذه الدراسة أولا تحديد مفهوم العقار السياحي من خلال التعريف به و تحديد مختلف أصنافه و طبيعة ملكيته.

أولا: تعريف العقار السياحي

لقد اهتم المشرع الجزائري بتنظيم العقار السياحي اهتماما بالغا و يظهر ذلك من خلال مجموع خلال النصوص القانونية المختلفة التي تحكمه، لكنه لم يعرف يعرفه صراحة، و اكتفى فقط بتحديد العناصر التي يتشكل و الأصناف المكونة له، وفقا للقانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية[1]، و عموما فإن العقار السياحي لا يخرج مفهومه عن المفهوم العام للعقار المنصوص عليه في المادة 683 من القانون المدني، فهو كل شيء مستقر و ثابت لا يمكن نقله من مكانه دون تلف، غير أن اقترانه بمصطلح السياحة يجعله يتميز بنوع من الخصوصية و يجعل من مفهومه محدود إذ لا يصدق و صف العقار السياحي على كل العقارات و إنما فقط تلك التي تتعلق بأنشطة سياحية و تستقطب السياح وفقا للشروط المطلوبة قانونا.

و انطلاقا من ذلك عرف العقار السياحي بأنه ذلك الوعاء العقاري المصنف بموجب نص قانوني على أنه ذو طابع سياحي و يمنح صاحبه حق الاستغلال السياحي في حدود القوانين المنظمة لقطاع السياحة[2]، وقد اختلفت الآراء الفقهية في تعريفه باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه، فهناك من عرفه بأنه : مجموع الأراضي القابلة للبناء الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية المحددة في مخطط التهيئة السياحية، والتي تمنح لصاحبها حق الاستغلال السياحي في حدود القوانين المنظمة لقطاع السياحة[3]، غير أن ما يعاب على هذا التعريف حصره لمفهوم العقار في الأراضي القابلة للبناء فقط رغم أن العقار السياحي يشمل الأراضي المبنية و غير المبنية كالشواطئ مثلا، و هناك من عرف أيضا بأنه: مجموعة الأراضي والمباني المختصة للأنشطة السياحية التي تتشكل جزءا من مناطق التوسع السياحي، يضاف إليها الآثار والمدن الأثرية المختلفة المعترف بأهميتها التاريخية والثقافية[4].

وعليه وباستقراء مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعقار السياحي، يمكن القول أن العقار السياحي هو مجموع الأراضي المبنية و غير المبنية بما تتضمنه من منشآت و مركبات، المصنفة وفقا لأحكام القانون بأنها ذات طابع سياحي و المخصصة للاستثمار بموجب مخططات التهيئة السياحية، بغية تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: الأصناف المكونة للعقار السياحي

---

[1] القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17-02-2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية المعدل والمتمم، ج ر العدد 11، الصادرة بتاريخ 19-02-2003.

[2] لخضاري عبد الحق، زغلامي حسيبة، الإطار القانوني للعقار السياحي في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11 جانفي، 2019، ص 256.

[3] عنين فضيلة، النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011/2010، ص 96.

[4] سميحة حنان خوادجية، محاضرات في مقياس العقار الصناعي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة01، 2015-2016، ص13.

يتكون العقار السياحي من مجموعة من الأصناف حسب مختلف النصوص القانونية التي تنظمه، ويمكن تقسيمها إلى صنفين الصنف الأول يتضمن مناطق التوسع السياحي و الصنف الثاني يشمل المواقع السياحية و المناطق المحمية.

1. مناطق التوسع السياحي:

عرفتها المادة المادة الثانية القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، بأنها كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، ومؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية يمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية، وعليه يمكن القول أن مناطق التوسع السياحي هي كل الأراضي التي تحتوي على خصائص و مميزات تجعلها صالحة لإقامة مختلف المنشآت السياحية، وهي عديدة و يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

أ. المؤسسات الفندقية:

يقصد بها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 158/19، المؤرخ في 2019/04/30[1]، كل مؤسسة ذات طابع تجاري تستقبل زبائن مارين أو مقيمين دون أن يتخذوها سكن لهم و توفر لهم أساسا خدمات الإقامة مصحوبة بالخدمة المرتبطة بها، غير أنها لا تنحصر في الفنادق بل تشمل أيضا الفنادق و المركبات السياحية أو قرى العطل شقق الفنادق أو الإقامة الفندقية، الموتيلات أو نزل الطريق و الخيمات السياحية.

2. الشواطيء:

وفقا للمادة 02/08 من القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، وبالتحديد فإنه يمكن أن تمتد المنطقة المحددة والمصرح بأنها من مناطق التوسع السياحي إلى الملك الوطني العمومي البحري، أي أن الشواطئ يمكن اعتبارها عقار سياحي، و يقصد بها في مفهوم القانون رقم 03-02[2] المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، بأنها عبارة عن شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية والملحقات المتاخمة لها، والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات، بغرض استغلالها السياحي.

3. السواحل:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 158/19، يعرف المؤسسات الفندقية و يحدد شروط و كيفيات استغلالها و اعتماد مسيرها، ج.ر، عدد 33 مؤرخة في 2019/05/19.

[2] القانون رقم 03-02، المؤرخ في 2003/02/17، يحدد القواعد العامة للاستغلال و الاستعمال السياحيين للشواطئ، ج.ر رقم 11 مؤرخة في 19 فيفري 2003.

يشمل الساحل وفقا للقانون رقم02/02المتعلق بحماية الساحل وتثمينه[1]، جميع الجزر والجزيرات، والجرف القاري، وكذا شريطا ترابيا بعرض أقله ثمانمائة متر على طول البحر، وهو يضمسفوح الروابي والجبال المرئية من البحر وغير المفصولة عن الشاطئ بسهل ساحلي، و السهول الساحلية التي يقل عمقها عن ثلاثة كيلومترات من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر، و كامل الأجمات الغابية، والأراضي ذات الوجهة الفلاحية، و كامل المناطق الرطبة وشواطئها التي يقع جزء منها في الساحل ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر والمواقع التي تضم مناظر طبيعية، أو تحمل طابعا تاريخيا.

4. المياه الحموية:

عرفها المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 69/07 المحدد لشروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية[2]، بأنها عبارة عن مياه مجذوبة انطلاقا من نبع طبيعي أو بئر محفورة، والتي يمكن أن تكون لها خاصيات علاجية نظرا للطبيعة الخاصة لمصادرها، وهو ثبات مميزاتها الطبيعية ومكوناتها الكيماوية، كما تعد بمثابة مياه حموية مياه البحر التي يمكن بعد معالجتها ونقلها، أن تكون لها خاصيات علاجية.

5. الأقطاب السياحية للامتياز

هي من بين الأهداف الرئيسية التي يركز عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، إذ نجد أقطاب امتياز خاصة بالناحية الشمالية للبلاد وأخرى خاصة بالناحية الجنوبية، وأقطاب أخرى خاصة بالجنوب الكبير[3]، ولكل قطب عدة مشاريع وهياكل كبرى كالقطب السياحي للامتياز شمال شرق يتضمن سلسلة من الفنادق وسكة حديدية تغطي مجمل القطب...الخ.

2. المواقع السياحية والمناطق المحمية:

تعتبر المواقع السياحية والمناطق المحمية أيضا جزء من مكونات العقار السياحي، بحيث لا تقل أهميتها عن مناطق التوسعً السياحي، لذلك نتعرض أولا للمواقع السياحية ثم للمناطق المحمية.

---

[1]القانون رقم 02-02 المؤرخ في 2002/02/05، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج.ر عدد 10، الصادرة بتاريخ 12/02/2002.

[2]المرسوم التنفيذي رقم 69-07 المؤرخ في 2007/02/19 يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، ج.ر عدد 13الصادرة بتاريخ 2007/02/21.

[3] للمزيد من التفصيلات أنظر عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات-2025) (2000، في ظل الإستراتجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012 ،ص320 و ما بعدها.

أ. المواقع السياحية:

عرفتها المادة الثالثة من القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، بأنها كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب، أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيات طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، ويعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان[1]، و من خلال القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، فهي تشمل كل الأماكن والآثار التاريخية العقارية، كالمعالم التاريخية و المواقع الأثرية[2].

ب. المناطق المحمية:

ويقصد بها وفقا للمادة الثانية من القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، بأنها كل جزء من منطقة التوسع أو موقع سياحي غير قابل للبناء و يستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية أو الأثرية أو الثقافية و تعتبر كمناطق محمية وفقا للقانون رقم 11-02[3]، المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة الحضائر الوطنية الطبيعية، المنطقة الفاصلة و مناطق العبور.

ثالثا: طبيعة ملكية العقار السياحي

يتكون العقار السياحي من مجموع الأراضي المخصصة للاستثمار وفق مخطط التهيئة السياحية أيا كانت طبيعة ملكيتها القانونية فقد تكون تابعة للأملاك الوطنية العامة أو الخاصة أو مملوكة للخواص، و هذا عملا بالمادة19 من القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية التي تنص: «**أيا كانت الطبيعة القانونية للأراضي الموجودة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية يخضع استعمالها و استغلالها وفقا لأحكام هذا القانون و القانون رقم 98/ 04**»،و المادة20 من نفس القانون التي تنص على:« **يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص».**

1. العقار السياحي التابع للأملاك الوطنية:

ويقصد بها تلك العقارات السياحية التي تعود ملكيتها للدولة، وهي بدورها تنقسم إلى عقارات سياحية مملوكة للدولة ملكية عامة وعقارات سياحية مملوكة للدول ملكية خاصة، عملا بالمادة 2 من القانون رقم 90-30 المتضمن قانون الأملاك الوطنية المعدل

---

[1] نفس التعريف نجدة في القانون في المادة الثالثة من القانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة والمواقع السياحية. المؤرخ في 17 فيفري 2003، ج.ر عدد 11، المؤرخ في 19 فيفري 2003.

[2] القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، ج.ر عدد 44 مؤرخة في 17 جوان 1998.

[3] القانون رقم 11-02 المؤرخ في 2011/02/17 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، ج.ر عدد 13 الصادرة بتاريخ 2011/02/28 .

والمتمم[1]، وتظهر أهمية التمييز بين هاذين النوعين من العقارات أن العقارات المملوكة للدولة ملكية عامة لا يجوز التصرف فيها بالبيع والإيجار مثلا بينما تلك المملوكة ملكية خاصة فيجوز التصرف فيها.

أ. العقار السياحي التابع للأملاك الوطنية العامة

وهي تلك العقارات المخصصة للمنفعة العمومية، وبالرجوع إلى نص المادتين 15و16من القانون 30/90 المتعلق بالأملاك الوطنية المعدل والمتمم[2]، قد تكون عقارات سياحية طبيعية ويقصد بها العقارات التي تشكلت بصفة طبيعية دون تدخل الإنسان، كشواطى البحر، قعر البحر الإقليمي وباطنه، المياه البحرية الداخلية، طرح البحر ومحاسره مجاري المياه ورقاق المجاري الجافة وكذلك الجزر التي تتكون داخل رقاق المجاري والبحيرات والمساحات المائية الأخرى أو المجالات الموجودة داخل حدودها كما يعرفها القانون المتضمن المياه.

كما يمكن أن تكون هذه العقارات تابعة للأملاك العمومية الاصطناعية ويقصد بها تلك العقارات التي يتدخل الإنسان في وجودها، كالسكك الحديدية والجزر الاصطناعية والموانئ والطرق العادية والسريعة وتوابعها وغيرها من المنشآت الفنية الكبرى المنجزة لغرض المنفعة العامة...الخ.

ب. العقار السياحي التابع للأملاك الوطنية الخاصة

وهي كل العقارات المملوكة ملكية عامة و التي لا تدخل ضمن الأملاك الوطنية العامة، أي تلك القابلة للاستغلال بما يجلب العائدات المالية، و تتم عملية اقتناء هذا النوع من العقارات من طرف الوكالة الوطنية لتنمية السياحة عن طريق البيع الذي يتم بين الوزير المكلف بالساحة ووزير المالية إذا كان العقار مملوك للدولة أو الوالي إذا كان مملوك للولاية أو الوكالة العقارية المحلية إذا كان مملوك للبلدية، طبقا لنص المادة 73 من القانون رقم 25/90، المتضمن قانون التوجيه العقاري[3].

2. العقار السياحي التابع للأملاك الخاصة

و يقصد بها العقارات التي تم تصنيفها عل أنها عقارات ذات طابع سياحي و التي تقع ضمن مخطط التهيئة السياحية، و التي تعود ملكيتها للخواص بغض النظر عن طبيعتها أو الغرض الذي كانت مخصصة له، بحيث يمنع على مالكها بعد تصنيفها بأنها عقارات سياحية استعمالها خارج الغرض السياحي المخصص له،تحت طائلة العقوبات المقررة قانونا، و وفق المادة 19 من القانون 03-03، و المادة 01/22 فإنه يمكن اقتناؤها فقط من طرف الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، أو عن طريق الشفعة الإدارية أو نزع

---

[1]التي تنص: « تشتمل الأملاك الوطنية على مجموع الأملاك والحقوق المنقولة والعقارية التي تحوزها الدولة وجماعتها الإقليمية في شكل ملكية عمومية أو خاصة وتتكون هذه الأملاك الوطنية من: الأملاك العمومية والخاصة التابعة للدولة، الأملاك العمومية والخاصة التابعة للولاية، الأملاك العمومية والخاصة التابعة للبلدية».

[2] القانون رقم 30-90 المؤرخ 01 ديسمبر 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم بموجب القانون 14/08 المؤرخ في 20 جويلية 2008، ج.ر عدد 10، مؤرخة في 03 أوت 2008.

[3] القانون رقم 25/90، المتضمن قانون التوجيه العقاري، ج.ر عدد 49 المؤرخة في 1990/11/18 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 26/65، ج.ر عدد 55، مؤرخة في 1995/09/27.

الملكية للمنفعة العامة، وفي الغالب الأعم يكون العقار السياحي في هذه الحالة عبارة عن فنادق وقوى سياحية أو حمامات أو مطاعم، تم انجازها في إطار الاستثمار السياحي من قبل الخواص.[1]

المحور الثاني: آليات الاستثمار في العقار السياحي

يقصد بآليات الاستثمار في العقار السياحي مجموع الوسائل القانونية التي جاء بها المشرع الجزائري عبر مختلف النصوص القانونية و التي بموجبها يمكن للمستثمرين الأجانب أو المحليين المهتمين بالاستثمار في العقار السياحي بالحصول عليه و استغلاله، و قد نصت عليها المادتين 25 و 26 من القانون 03/03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، و من خلال هذه النصوص فإن الاستثمار في العقار السياحي لا يتحقق إلا بتهيئته أولا حتى يصبح جاهزا لاستقبال مختلف المشاريع الاستثمارية لتأتي بعد ذلك استغلاله عبر مختلف العقود الإدارية التي يعتبر عقد الامتياز من أهمها إضافة إلى عقد الإيجار و عقد إعادة البيع.

أولا: تهيئة العقار السياحي

وفقا لنص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 87/07 المؤرخ في 11 مارس 2007، الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية فإن العقارات السياحية لا يمكن أن تكون محل استثمار إلا إذا تمت تهيئته وفقا لمخطط التهيئة السياحية، وتبعا لذلك ينبغي تحديد مفهوم التهيئة السياحية أولا ثم تحديد دور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. مفهوم التهيئة السياحية

وفقا لنص المادة 03/6 من القانون رقم 03/01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة فإن التهيئة السياحية هي مجموع أشغال انجاز المنشآت القاعدية لفضاءات ومساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية، تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عمليات التهيئة وطبيعة مشاريع الأنشطة المراد تحقيقها، و تعتبر الوكالة الوطنية لتنمية السياحة الهيئة المخول لها قانونا التكفل بعملية التهيئة السياحية و ذلك عملا بالمادة 20 من القانون 01/03 التي تنص: **تنشأ هيئة عمومية تسمى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة تسند لها مهمة تنفيذ و متابعة عملية التنمية السياحية، تتولى في هذا الإطار على وجه الخصوص اقتناء و تهيئة و ترقية و إعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع السياحي المعدة لإنجاز المنشآت السياحية، يحدد تنظيم هذه الهيئة و كيفيات سيرها عن طريق التنظيم.**

حيث تقوم هذه الأخيرة بعملية التهيئة وإنجاز المشاريع طبقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وفي سبيل ذلك تتخذ الدولة إجراءات الدعم وتقديم المساعدات وتمنح

[1] بوعموشة حميدة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ،2011-2012، ص47.

الامتيازات المالية والجبائية النوعية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة و المستدامة للسياحة و استحداث آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني[1].

وتختلف توجهات التهيئة السياحية داخل أي مجال سياحي حسب عوامل أساسية مهمة تتمثل في موقع المنطقة، طبيعة الامكانات السياحية فيها وكيفيات استخدام الأرض على مستوى هذه النطاقات[2].

2. دور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للسياحة.

يقصد بمخطط التهيئة السياحية حسب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 86/07 مجموع القواعد العامة و الخاصة بتهيئة و استعمال منطقة توسع سياحية و المواصفات الخاصة بالتعمير و البناء و كذا الارتفاقات المطبقة فيما يخص استعمال و حماية الأملاك و العقارات المبنية حسب الطابع السياحي للموقع، و عملا بأحكام المادتين 15 و 16 من القانون رقم 03/03 فإن هذا المخطط يهدف إلى حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي و إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة، من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تأخذ بها مناطق التوسع والمواقع السياحية، تحديد المناطق القابلة للبناء و التعمير، تحديد المناطق التي يجب حمايتها، تحديد برامج النشاطات المزمع إنجازها، تحديد الوظائف المتطابقة و الاستثمارات المناسبة، تحديد التهيئات البنيوية المزمع إنجازها و إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عندما تقتضي الضرورة لذلك.

ويرتكز المخطط التوجيهي للتنمية السياحية على خمس ديناميكيات هي[3]:

تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر، تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمارات والتنمية، نشر مخطط جودة الساحة لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني و التعليم و الانفتاح على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، مخطط الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و مخطط تمويل السياحة.

ومن خلال المرسوم رقم 78/15 المعدل للمرسوم التنفيذي 86/07 المتعلق بمخطط التهيئة السياحية السلطة التنظيمية قد حاول قد الإمكان مراعاة المرونة والسرعة في إعداد مخطط التهيئة السياحية ويتضح ذلك من خلال المادة 12 التي تم تعديلها بموجب

---

[1] ريمة العايب، آليات استثمار العقار السياحي في التشريع الجزائري، دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلد 13 عدد 04 جويلية 2021، السنة الثالثة عشر، ص 834.

[2] محمد بوخريص، تهيئة مناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية كخيار استراتيجي من أجل تحقيق تنمية مستدامة للهقار السياحي، مجلة القانون العقاري، ص 32.

[3] ريمة العايب، المرجع السابق، ص 835.

المادة الرابعة من المرسوم التي جعلت مشروع المخطط العمومي يخضع لمدة 45 يوما بعد ما كان في المرسوم التنفيذي رقم 86/07 يخضع لمدة 60 يوما[1].

كما تضمن قانون المالية لسنة 2015 مجموعة من التحفيزات التي تشجع المستثمرين من خلال إدراج الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية الخاضع للنظام العام[2].

ثانيا: عقود استغلال العقار السياحي

يمكن استغلال العقار السياحي وفقا لأحكام القانون الجزائري بموجب ثلاث عقود، وهي عقد الامتياز، عقد إعادة البيع وعقد الإيجار.

1.عقد الامتياز

يعتبر الامتياز الآلية الغالبة للاستثمار في العقار السياحي، وقد عرفته المادة 64 مكرر من القانون 30/90 المتعلق بالأملاك الوطنية[3] أنه: العقد الذي تقوم بموجبه الجماعة العمومية صاحبة الملك المسماة السلطة صاحبة حق الامتياز بمنح شخص معنوي أو طبيعي يسمى صاحب الامتياز حق استغلال ملحق الملك العمومي الطبيعي أو تمويل أو بناء و أو استغلال منشأة عمومية لغرض خدمة عمومية لمدة معينة تعود عند نهايتها المنشأة أو التجهيز محل منح الامتياز إلى السلطة صاحبة حق منح الامتياز، كما عرفه المرسوم التنفيذي رقم 322/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة في إطار ترقية الاستثمار[4]، من خلال دفتر الشروط الملحق به[5] أنه العقد الذي تخول بموجبه الدولة لمدة معينة حق الانتفاع بقطعة أرضية متوفرة تابعة لأملاكها الخاصة لشخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الخاص مقيم أو غير مقيم أو مؤسسة عمومية اقتصادية تستعمل تلك الأرض أساسا في مشروع استثمار في منطقة خاصة في إطار المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، فهو إذن عبارة عن عقد يجمع بين الدولة باعتبارها صاحبة الوعاء العقاري وأحد المستثمرين يكون له بمقتضاه حق استغلاله مقابل دفع أتاوى محددة.

وقد مرت مرحلة الاستثمار في العقار السياحي بموجب عقود الامتياز بمرحلتين، ففي المرحلة الأولى كان الاستثمار في هذا العقار يتم عن طريق المنافسة أي المزاد

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 78/15، مؤرخ في 02 مارس 2015، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 86/07، المؤرخ في 11 مارس 2007، الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.

[2] خليفي محمد، النظام القانوني للاستثمار في العقار السياحي بالجزائر، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016، ص 131.

[3] مدرجة بموجب المادة 19 من القانون 14/08 المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 30-90 المؤرخ 01 ديسمبر 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 322/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة في إطار ترقية الاستثمار، ج.ر عدد 67 مؤرخة في 19 أكتوبر 1994.

[5] دفتر الشروط النموذجي المتعلق بمنح امتياز أراضي أملاك الدولة لإنجاز الاستثمارات في المناطق الخاصة، المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي رقم 322/94.

العلني المفتوح أو المقيد كأصل عام و استثناءا عن طريق التراضي في حالات محددة، و هذا عملا بنص المادة 22 من القانون رقم 02/03 المؤرخ في 2003/02/17 الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال و الاستغلال السياحيين للشواطئ[1]- التي نصت على أن الاستغلال السياحي للشاطئ المفتوح للسياحة يتم وفق نظام الامتياز عن طريق المزايدة المفتوحة، و كذلك المادة 01/07 من المرسوم التنفيذي رقم 152/09[2]، التي تنص على أن منح الامتياز على الأراضي المتوفرة التابعة للملكية الخاصة للدولة يتم هم طريق المزايدة المفتوحة أو المحدودة، أما المشاريع التي لها طابع الأولوية و الأهمية الوطنية كالمشاريع التي تساهم في تنمية المناطق المحرومة أو المعزولة، فوفقا لنص المادة 14 من نفس المرسوم فإنها تتم عن طريق التراضي[3]-

لكن اعترض تطبيق هذه النصوص صعوبات جملة من الصعوبات على الواقع العملي نتيجة تعقيد إجراءاتها من جهة و طولها من جهة أخرى و ثبت عجزها عن تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة و عدم قدرتها على استقطاب المستثمرين، لذلك قام المشرع الجزائري و بموجب المادة 15 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 رقم 11/11 بتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون 04/08 و أصبح يمنح الامتياز على أساس دفتر شروط عن طريق التراضي على الأراضي التابعة للأملاك الوطنية الخاصة للدولة، الذي يعتبر أكثر مرونة من طريقة المزايدة إذ أصبحت تتم معالجة ملفات الاستثمار بسرعة أكثر بعد التحرر من الشكليات التي تتطلبها المزايدات إلا أن الواقع العملي يشهد أيضا أن الاستثمار في العقار السياحي لايزال يعرف بطأ و تأخر في إنجازه، رغم الامتيازات و الحوافز التي خولها القانون للمستثمرين بموجب عقود الامتياز، كتخفيض الإتاوات و الضرائب و الرسوم، تسهيلات للحصول على القروض، محاربة المضاربة في مجال العقار السياحي، المساواة ببين المستثمر الأجنبي و الوطني في الحصول على العقارات القابلة للامتياز عملا بالمادة 21 من القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية بالاستثمار و حق المستثمر الأجنبي في تحويل رؤوس أمواله وفقا للمادة 25 من نفس القانون و هذا يعد بمثابة ضمانة حقيقية له.

2.عقد إعادة البيع

وفقا لنص المادة 25 من القانون 03/03، المتعلق بمناطق التوسع و المناطق السياحية، فإنه يجوز للوكالة الوطنية للتنمية السياحية أن تقوم بإعادة بيع العقارات السياحية التي تحصلت عليها لفائدة الاستثمارات المنصوص عليها في مخطط التهيئة السياحية، لكن شرط أن تكون مهيئة نهائيا طبقا لمخطط التهيئة السياحية، و ذلك عملا بالمادة 26 من نفس القانون و المادة الرابعة من دفتر الشروط النموذجي المتعلق ببيع

---

[1] القانون رقم 02/03 المؤرخ في 2003/02/17 الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ ج.ر عدد 11 المؤرخ في 2003/02/19،

[2] تنص المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 09/152، المؤرخ في 02 ماي 2009، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، ج.ر عدد 04 مؤرخة في 06 ماي 2009، على: يمنح الامتياز على الأراضي المتوفرة التابعة للأملاك عن طريق المزاد العلني المفتوح أو المحدود.

[3] أنظر المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 09/152.

الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية[1]، و عليه يمكن القول أن عقد إعادة البيع هو عقد يتم بين الوكالة الوطنية للتنمية السياحية و المستثمر بموجبه تقوم الوكالة بنقل ملكية العقار لهذا الأخير مقابل ثمن محدد للبيع إضافة إلى الحقوق و الرسوم المستحقة لها إما دفعا كليا أو بالتقسيط، حسب جدول استحقاق يعده الطرفان، حسب نص المادة الخامسة من دفتر الشروط المذكور أعلاه، و في المقابل فإن المستثمر يلتزم بإنجاز المشروع وفق الشروط و الآجال المتفق عليها و ةفي حال ،خلاله بذلك فإنه يمكن فسخ عقد البيع وفقا لأحكام المادة 27 من نفس القانون.

عقد الإيجار:

يمكن كذلك للوكالة الوطنية لتنمية السياحة أن تقوم باستغلال العقار السياحي عن طريق تأجيره، وهذا عملا بالمادة 18 من القانون رقم القانون 03/03، المتعلق بمناطق التوسع والمناطق السياحية، وتطبق في شأن ذلك الأحكام المتعلقة بعقد الإيجار المنصوص عليها في القانون المدني.

ثالثا: معوقات الاستثمار في العقار السياحي

رغم المجهودات المبذولة من أجل دعم وترقية الاستثمار، عن طريق سن القوانين والتنظيمات التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن هذا القطاع لم يعرف نموا كبيرا، و بذلك أثبت الواقع العملي عجز المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار في العقار السياحي عن تحقيق الأهداف المسطرة في مضمونها نتيجة العراقيل التي اعترضت هذه المشاريع الاستثمارية حتى قبل انطلاقها مما جعلها بيئة استثمارية لا تشجع المستثمرين على الخوض فيها، ويمكن تصنيف تلك المعوقات فيما يلي:

1. قلة البنى التحتية وهياكل الاستقبال

فالجزائر تفتقد لمشروعات البنية التحتية والفوقية كشبكة المواصلات وهياكل الاستقبال، فبعض المناطق السياحية معزولة تماما إذ لا توجد بها لا فنادق ولا حتى شبكة مواصلات كالسكك الحديدية مثلا، إضافة إلى أن الخدمات في هذه المراكز ومختلف المحطات الأخرى تعتبر سيئة وباهظة الثمن[2]، بل ويصعب أحيانا حتى توفير حتى الخدمات الضرورية التي يحتاجها المستثمر كالأنترنيت والماء والكهرباء...الخ، إضافة إلى عدم وجود اليد العاملة المؤهلة.

2. عدم الاستقرار الاقتصادي

ويعد أحد العوامل التي تؤثر على المشاريع الاستثمارية الموجودة في الجزائر، كما يعد أيضا سببا في عزوف الكثير من المستثمرين عن الاستثمار وتوظيف رؤوس أموالهم في الجزائر خوفا من الأزمات المالية بسبب التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

---

[1] للمرسوم التنفيذي رقم 23/07 المؤرخ في 28 جانفي 2007 يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع و المواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها، ج.ر عدد 08، مؤرخة في 31 جانفي 2007.

[2] سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياسية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، و كالة جيجل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2005-2006، ص 127.

3. عدم الاستقرار السياسي والأمني

يعد الاستقرار السياسي عنصر من عناصر المناخ الاستثماري، إذ يلعب دورا كبيرا في إنعاش الاستثمار بصفة عامة والاستثمار في العقار السياسي بصفة خاصة لأن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديموقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي ويؤخر خطوات التنمية المرسومة، و يقضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل[1]، و الجزائر عانت كثيرا من عدم الاستقرار السياسي وكان لذلك أثرا في اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تميزت هي الأخرى بعدم الاستقرار و عدم وضوح السياسة الاستثمارية المنتهجة، إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني الذي شل الحركة السياحية و أثر على صورة الجزائر السياحية في السوق الدولية[2].

4. عدم الاستقرار التشريعي

إضافة الى الاستقرار السياسي للدولة الذي يلعب دورا في تحسين مناخ الاستثمار فإن للأمن القانوني دورا لا يقل أهمية، فبقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات ، و بالمقابل فإن تضارب القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة تعديلاتها و عدم شفافيتها ووضوحها يقلل من تحفيز المستثمرين نجو اتخاذ قرارات الاستثمار، ويجعلهم يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة، أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع[3].

6.البيروقراطية وتعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة

تلعب التسهيلات الإدارية دورا هاما في جلب المستثمرين الجدد، و قد حاولت الجزائر تبسيط هذه الإجراءات إلى أقصى قدر ممكن لكن الواقع العملي أثبت أنها لازالت تتسم بنوع من التعيد مقارنة بباقي البلدان العربية، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ 14 إجراء، يستغرق 24يوما و تكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس و التي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما و لا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد[4]، كما أن الحصول على العقار السياحي يشكل أحد أعم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، بسبب هذه الإجراءات الإدارية المعقدة و بسبب عدم تهيئته على مستوى مناطق التنمية الساحلية، إذ أن الكثير من المشاريع الاستثمارية في هذا المجال قد توقفت نتيجة ذلك، ناهيك عن الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات بصفة عامة في الجزائر و العقارات السياحية بصفة خاصة بسبب المضاربة و السمسرة فيها ضف إلى ذلك مشكل تطهير ملكية هذه العقارات التي يقف أحيانا كحائلا يمنع استكمال بعض المشاريع

---

[1]مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04 جوان 2016 مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04 جوان 2016، ص142.

[2]سعاد صديقي، المرجع السابق، ص 127.

[3]مولاي لخضر عبد الرزاق، نفس المرجع، ص 143.

[4]مولاي لخضر عبد الرزاق، نفس المرجع، ص 146.

الاستثمارية، و مشكل تحويل بعض العقارات السياحية المخصصة للاستثمار إلى مساحات مخصصة للبناء، كما أنه توجد العديد من العقارات غير المستغلة.

كما أن الإجراءات الجمركية أيضا هي الأخرى تتميز بطولها وتعقيدها إضافة إلى عدم قدرة الجهاز المالي والضريبي على التكيف مع التغيرات التي يعرفها الاقتصاد المالي الدولي[1]، وكذا تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، و هو ما يترك المجال للتلاعبات و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، إضافة إلى الفساد الإداري الذي يعتبر ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 [2]، و عدم وجود الحوافز المالية الكافية، و ضعف الإعلام و غياب الثقافة السياحية.

خاتمة:

رغم اهتمام المشرع الجزائري بالاستثمار في العقار السياحي إلا أن الواقع العملي أثبت أن معظم الإجراءات التي اتخذها تعتبر غير كافية لانعاش الاستثمار في هذا المجال، و أن الاستثمار فيه مازال غير فاعل و نشط في الاقتصاد الوطني ،حيث سجلت أرقامه نسب نمو منخفضة جدا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وهذا يرجع إلى المعيقات التي يواجهها الاستثمار في هذا المجال والتي تحد من فعالية الأليات التي سخرها المشرع لإنعاش الاستثمار في العقار السياحي، ومن فاعلية مناخ الاستثمار، حيث تذيلت الجزائر المراتب الأخيرة فيبعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، خاصة و أن المسائل المتعلقة بالعقار و التمويل و البيروقراطية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تعيق الاستثمار في الجزائر، لذلك فإنه لابد من العمل أكثر بغية النهوض بهذا القطاع و البحث عن آليات أكثر فعالية و إيجاد الوسائل اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع، و كخلاصة لهذه الدراسة نقدم بعض **التوصيات منها:**

- العمل قدر الإمكان على تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية للاستثمار في هذا المجال سواء من حيث كيفية الحصول عليه أو من حيث إجراءات استغلاله.
- تشديد العقوبات عل كل مخالفة لأحكام المتعلقة بالاستثمار في العقار السياحي و جعلها عقوبات سالبة للحرية لضمان فعالية أكثر لهذه النصوص.
- العمل على نشر الثقافة السياحية لدى الأفراد والمؤسسات من خلال تفعيل دور الإعلام في هذا المجال، والاستفادة من خبرات و تجارب الدول في هذا الشأن.
- تحقيق الأمن القانوني والثبات التشريعي فيما يخص الاستثمار في العقار السياحي، والتقليل من التعديلات المدخلة على النصوص التي تحكمه حتى يتمكن المستثمر من معرفة الإطار القانوني لهذا النوع من الاستثمار ويقدم عليه بارتياح.
- جمع كل النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار في العقار السياحي في تقنين واحد يطلق عليه قانون الاستثمار العقاري.
- زيادة حجم الغلاف المالي المخصص من أجل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالجزائر، وكذا زيادة الحوافز المالية الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب وتبسيط إجراءات الحصول عليها.

---

[1] وليد معافة، الاستثمار السياحي في الجزائر، دراسة في الفرص و تشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد الثالث عشر، جويلية 2028، ص 368.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 147.

- محاربة المضاربة في العقار السياحي والعمل على توفير مناخ استثماري ملائم لجلب الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية.

قائمة المراجع والمصادر:

قائمة المصادر:

القوانين:

- القانون رقم 25/90، المتضمن قانون التوجيه العقاري، ج.ر عدد 49 المؤرخة في 1990/11/18 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 26/65، ج.ر عدد 55، مؤرخة في 1995/09/27.
- القانون رقم 30-90 المؤرخ 01 ديسمبر 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل و المتمم بموجب القانون 14/08 المؤرخ في 20 جويلية 2008، ج.ر عدد 10، مؤرخة في 03 أوت 2008.
- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، ج.ر عدد 44 مؤرخة في 17 جوان 1998.
- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 2002/02/05، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج.ر عدد 10، الصادرة بتاريخ 12/02/2002.
- القانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة والمواقع السياحية. المؤرخ في 17 فيفري 2003، ج.ر عدد 11، المؤرخ في 19 فيفري 2003.
- القانون رقم 03-02، المؤرخ في 2003/02/17، يحدد القواعد العامة للاستغلال و الاستعمال السياحيين للشواطئ، ج.ر رقم 11 مؤرخة في 19 فيفري 2003.
- القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17-02-2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية المعدل والمتمم، ج ر العدد 11، الصادرة بتاريخ 19-02-2003.
- القانون رقم 11-02 المؤرخ في 2011/02/17 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، ج.ر عدد 13 الصادرة بتاريخ 2011/02/28 .

النصوص التنظيمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 322/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة في إطار ترقية الاستثمار، ج.ر عدد 67 مؤرخة في 19 أكتوبر 1994.
- المرسوم التنفيذي رقم 69-07 المؤرخ في 2007/02/19 يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية،ج.ر عدد 13الصادرة بتاريخ 2007/02/21.
- للمرسوم التنفيذي رقم 23/07 المؤرخ في 28 جانفي 2007 يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها، ج.ر عدد 08، مؤرخة في 31 جانفي 2007
- المرسوم التنفيذي رقم 09/152، المؤرخ في 02 ماي 2009، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، ج.ر عدد 04 مؤرخة في 06 ماي 2009، على: يمنح

الامتياز على الأراضي المتوفرة التابعة للأملاك عن طريق المزاد العلني المفتوح أو المحدود.

- المرسوم التنفيذي رقم 78/15، مؤرخ في 02 مارس 2015، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 86/07، المؤرخ في 11 مارس 2007، الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.
- المرسوم التنفيذي رقم 158/19، يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد شروط وكيفيات استغلالها واعتماد مسيرها، ج.ر، عدد 33 مؤرخة في 2019/05/19.

قائمة المراجع:

- بوعموشة حميدة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ،2011-2012.
- لخضاري عبد الحق، زغلامي حسيبة، الإطار القانوني للعقار السياحي في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11 جانفي، 2019.
- عنين فضيلة، النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011/2010.
- سميحة حنان خوادجية، محاضرات في مقياس العقار الصناعي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة01، 2015-2016.
- عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) ، في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012 .
- ريمة العايب، آليات استثمار العقار السياحي في التشريع الجزائري، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13 عدد 04 جويلية 2021، السنة الثالثة عشر.
- محمد بوخريص، تهيئة مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية كخيار استراتيجي من أجل تحقيق تنمية مستدامة للهقار السياحي، مجلة القانون العقاري.
- خليفي محمد، النظام القانوني للاستثمار في العقار السياحي بالجزائر، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، جوان 2016.
- سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياسية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، و كالة جيجل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2005-2006.
- مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04 جوان 2016.
- وليد معافة، الاستثمار السياحي في الجزائر، دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثالث عشر، جويلية 2028.

الملتقى الوطني:
حول دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر

عنوان المداخلة:

العقد السياحي ودوره في التنمية السياحية المستدامة
-قراءة في أحكام القانون 99-06-

المحور الأول :الإطار العام للسياحة،وأبعادها القانونية والاقتصادية والبيئية.

المؤلف الأول: قاسمي زهيرة **المؤلف**
الثاني:لغنج امباركة
استاذ محاضر ب
استاذ محاضر ب
جامعة اق اخموك تمنغاست جامعة
اق اخموك تمنغاست

مقدمة:

لقد أصبحت السياحة اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني ومصدرا للعملات الصعبة وإتاحة الفرص لتشغيل الأيادي العاملة وتهدف إلى تحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

إذ يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات المهمة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يساعد على نمو البلد اقتصادياً واجتماعياً.

وتسعى العديد من الدول وخاصة الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي لما يُحدثه من تنمية اقتصادية واجتماعية. على أن سياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب أن يؤخذ بالاعتبار أيضاً الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان المضيفين عامة والذين يعملون في القطاع السياحي خاصة،لهذا يقع على عاتق الوكالات السياحة من خلال العقد السياحي عدة التزامات قانونية من شأنها الحفاظ على سلامة السائح وتحقيق غايته من الرحلة السياحة وهو ما من شأنه تحقيق اثر اقتصادي على البلاد المضيفة.

الإشكالية: ما هو الإطار القانوني للعقد السياحي المبرم بين الوكالات السياحية والسائح ؟ وما هو دوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي وفق التقسيم الأتي :

المحور الأول:مفاهيم حول العقد السياحي

المحور الثاني:دور العقد السياحي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

المحور الأول: مفاهيم حول العقد السياحي وفق القانون 99-06

يعد العقد السياحي احد أدوات النشاط السياحي ،فهو يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للسائح من جهة وكذا بالنسبة لوكالة السياحة و الأسفار من جهة أخرى،لذلك حظي باهتمام المشرع الجزائري من خلال تنظيم أحكامه بنصوص قانونية وفيما يلي نتطرق لتعريفه القانوني والفقهي على النحو الآتي:

أولا- التعريف القانوني والفقهي لعقد السياحة :

يعتبر عقد السياحة من العقود المسماة التي نظم المشرع أحكامه القانونية وسنتطرق إلى تعريفه حسب ما ورد في القانون 99-06 وكذا نتعرض للتعريفات التي قدمها الفقه القانوني للعقد السياحي .

1-التعريف القانوني للعقد السياحي:

حسب نص المادة 14 من القانون 99-06 يعرف عقد السياحة بأنه:

"يقصد بعقد السياحة و الأسفار كل اتفاق مبرم بين الوكيل و الزبون و المتضمن وصفا لطبيعة الخدمات المقدمة و حقوق و التزامات الطرفين خاصة فيما يتعلق بالسعر و إجراءات التسديد و مراجعة الأسعار المحتملة والجدول الزمني وشروط بطلان وفسخ العقد".

والملاحظ على تعريف المشرع لعقد السياحة انه جاء منصبا على التزامات الطرفين ،كما انه منحه طابعا ماليا من خلال تسمية السائح بالزبون ،وهو ما يؤكد أن عقود السياحة هي من عقود الاستهلاك .

2- التعريف الفقهي للعقد السياحي:

وردت عدة تعريفات للعقد السياحي تدور كلها في محور واحد ألا وهو جوهر العقد (الالتزامات التي تقوم بها وكالة السياحة والسفر في مواجهة السائح).حيث يعرفه بعض الفقه بأنه " العقد الذي يلتزم بمقتضاه الوكيل السياحي بتمكين السائح من الاستفادة مما يقدمه من خدمات سياحية لقاء اجر معلوم.".

كما يعرف على انه " العقد الذي يبرم بين طرفين احدهما محترف والآخر غير محترف يلتزم بمقتضاه الطرف الأول بتقديم خدمات سياحية لقاء مقابل من الطرف الثاني سواء بناء على تنظيم مسبق من وكالة السياحة أو بناء على اقتراح العميل."[1]

ونجد هنا أن التعريفات الفقهية هي الأخرى تلقى اهتماما لما يترتب على عقد السياحة من التزامات لذلك لنا أن نبحث عن أطراف هذا العقد .

ثانيا-أطراف العقد السياحي:

1-**السائح:** عرف فقها بأنه كل شخص ينتقل من دولة إلى أخرى لمدة مؤقتة يتفق عليها مسبقا لأغراض علاجية وعلمية وترفيهية وغيرها. كما عرف السائح بأنه الشخص الذي يتكفل بنفقات السفر والإقامة ويستفيد من النشاط السياحي الذي يقصده.[2]

2-وكالات السياحة والأسفار:

حسب ما ورد في القانون 99-06 فان المشرع عرف الوكالات السياحية حسب نص المادة 3 منه بانها:

"وكالة سياحة وأسفار: كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشرة أو غير مباشرة رحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها كما هو منصوص عليها في المادة 4 أدناه."

كما عرفت من قبل الفقه بأنها مؤسسة تقدم خدمات إلى العملاء لقاء اجر تتعلق أعمالها بتسهيل إجراءات السياحة والسفر من حجز تذاكر الطيران أو تأشيرات الدخول أو حجز الفنادق وتنظيم وتنفيذ برامج الرحلات السياحية المعدة من قبلها أو بناء على طلب العميل.[3]

---

[1]بتول الصراوة،العقد السياحي،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2012 ص:20,19

[2]احمد السعيد الزقرد،عقد الرحلة دراسة في التزامات ومسؤولية وكالات السياحة والسفر،المكتبة العصرية،2008،مصر ،ص:14

ثالثا- تكوين عقد السياحة:

حسب ما ورد في القانون 99-06 فان المشرع الجزائري فان عقد السياحة يعتبر كغيره من العقود المسماة يستوجب توفر شروط موضوعية وشروط شكلية.

1-الشروط الموضوعية:

أ-التراضي:

للقول بتحقق التراضي في العقود يجب توفر أمرين وجود التراضي وصحة التراضي ، ونقصد بالشرط الأول أن يكون هناك تعبير عن الإرادة من الطرفين أي من الوكالة السياحية من جهة ومن السائح من جهة أخرى وحين يتطابق الإيجاب مع القبول نحو إحداث اثر قانوني المتمثل في عقد السياحة كان الرضا موجودا.

أما الشرط الثاني فيقصد به أن يصدر التعبير عن الإرادة عن رضا صحيح أي خال من أي عيب من عيوب الإرادة كالإكراه أو التدليس وفقا للقواعد العامة كما يجب أن يصدر هذا التعبير عن ذي أهلية حتى يكون العقد صحيحا.

2-الشروط الشكلية:

يعتبر عقد السياحة عقد عرفيا لم يشترط فيه المشرع الكتابة الرسمية حسب ما ورد في المادة 16 من القانون 99-06 بنصها :

" يثبت عقد السياحة عن طريق تسليم مستند معد من طرف الوكالة يحدد حقوق وواجبات أطراف العقد ويوافق عليه الزبون.

لا يترتب على ضياع المستند أي اثر على وجود وصحة عقد السياحة والأسفار." فالكتابة هنا للإثبات لا للانعقاد من خلالها يضمن كلا الطرفين حقوقهما في عقد السياحة .

ب-المحل:

يتنوع محل التزام وكالة السياحة والسفر في العقد السياحي بتنوع غاية السائح منه ،تلك الغاية التي تتمثل في معظم الأحيان بالرحلة السياحية بكل تفاصيلها من توفير تأشيرة الدخول وخدمات النقل وزيارة المعالم السياحية والأثرية وغيرها من الخدمات.

وبناء عليه يكون محل الالتزام في العقد السياحي هو تنظيم رحلة سياحية شاملة أي تقوم الوكالة بوضع برنامج سنوي للرحلات محددة به تفاصيل كل رحلة من حيث ثمنها وموعدها

---

[3] بتول الصراوة ،المرجع السابق،ص:123

وخط سيرها ووسائل التنقل المقررة لها وأماكن الإقامة وكذلك الأماكن والمزارات السياحية المزمع زيارتها وهو ما يعبر عنه **بالخدمات السياحية** فما المقصود بها وفق القانون 99-06؟.[4]

1-تعريف الخدمات السياحية: تعرف الخدمة السياحية بأنها مجموعة من الأعمال والنشاطات التي توفر للسائح الراحة والتسهيلات عند شراء واستهلاك الخدمات والبضائع السياحية خلال وقت سفرهم أو إقامتهم في المرافق السياحية بعيدا عن مكان سكنهم.

كما تعرف بأنها منتج غير ملموس يقدم فوائد ومنافع مباشرة للزبون .فالملاحظ هنا أن الخدمات السياحية هي عملية أداء وحتى تستطيع المؤسسة الفندقية تحقيق مسعاها يترتب عليها تحمل مسؤولية تلبية حاجات المستفيدين لتصل بذلك إلى مستوى الرضا المطلوب[5].

2-أنواع الخدمات السياحية:

هناك نوعان للخدمات السياحية وهما:

أ-الخدمة الأساسية: والتي تقع على عاتق الفنادق وأماكن الإقامة الأخرى كالقرى السياحية وبيوت الشباب وتتكون هذه الخدمة الأساسية من عدة فروع منها:

-المعلومات: حيث يعتبر تقديم المعلومة عن الخدمة المقدمة وطرق التقديم والتكاليف جد مهمة للسائح وهو ما يعبر عنه في القانون الخاص بالمستهلك بالالتزام بالإعلام .

-الدفع: بمعنى على المنشات الفندقية توضيح كيفية الدفع مقابل الخدمة السياحية المقدمة فيما كانت تتم عن طريق الدفع النقدي أو طرق الدفع الحديثة.

-الضيافة:وتتمثل في كيفية استقبال السائح وحسن معاملته كترويج للصورة الخدمية السياحية الايجابية للغير.

ب-الخدمة التكميلية: وتشمل خدمات المواصلات ،الاتصالات ،فضاء بيع الهدايا السياحية،التحف التذكارية والمطاعم وغيرها.[6]

ج-السبب:

يتخذ السبب في العقد السياحي صور متعددة تدور في معظمها في إطار المتعة والترفيه.كمن يحضر لزيارة المناطق الأثرية في الأردن أو مصر أو على الصعيد الدولي زيارة البلدان

---

[4] اشرف جابر سيد،عقد السياحة ،ص:42

[5] جريب صابرين،الاستثمار السياحي ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر،مذكرة ماستر في القانون الخاص،جامعة بسكرة ،الموسم الجامعي2019/2018،ص:95

[6]جريب صابرين،المرجع السابق،ص:97

المضيفة للبطولات الرياضية الدولية وقد يكون التعاقد لأجل حضور المؤتمرات العلمية والأدبية. والثابت انه يشترط في السبب الذي تعاقد لأجله السائح مشروعا غير مخالف للنظام العام والآداب العامة[7].

المحور الثاني: دور العقد السياحي في تحقيق التمنية السياحية المستدامة

ان الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة في الجزائر ودروه في دعم الاقتصاد الوطني وحماية البيئة،جعل منه قطاعا اقتصاديا رائدا للتنمية المستدامة،وفي نفس الوقت تجعل التنمية السياحية المستدامة مطلب حماية الموارد الطبيعية والثقافية هدفا رئيسيا للمشروعات السياحية باختلاف نشاطاتها فتحقق كل مستويات الرفاهية للأجيال الحالية التي تستفيد منها، دون المساس والإضرار بحصص الأجيال القادمة من هذه الرفاهية وعليه نتطرق من خلال هذا المحور إلى مفهوم التنمية السياحية المستدامة ودور العقد السياحي في تحقيق أهدافها.

أولا- مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

التنمية السياحية هي بؤرة الاهتمام في صناعة السياحة على مستوى كافة دول العالم السياحية، فالتنمية السياحية هي تطوير المنتج السياحي، أو هي العمل المنظم المستمر لإنعاش صناعة السياحة. وفيما يلي نستعرض مفهومها ومبادئها على النحو الأتي:

1-تعريف التنمية السياحية المستدامة :

تعرف بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم لتجتمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

كما عرفها الاتحاد الأروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 على أنها "نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية."

وتعرف أيضا بأنها:" هي التي تلبي حاجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل,كما يتحقق معها التكامل الثقافي".[8]

ولم يعرف المشرع الجزائري التنمية السياحية المستدامة في ظل القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة صراحة إلا انه يمكن استنتاج تعريفها من أحكام هذا القانون ،على بانها نمط للتنمية يضمن التطوير المنسجم والمتوازن للأنشطة السياحية وترقيتها لتلبية وإشباع رغبات الأجيال الحالية دون مساومة حقوق الأجيال المستقبلية في ظل الاستخدام

---

[7]بتول الصراوة،المرجع السابق،ص:173

[8]سالمي فطيمة،بن جمعة خديجة، التنمية السياحية المستدامة كالية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية والحضارة،المجلد 1 العدد 1 ،2019،ص:109

الأمثل للموارد الطبيعية، ومراعاة الخصائص السياحية الحضارية التاريخية والموروث الثقافي وصيانتها.[9]

2-المبادئ التي تقوم عليها التنمية السياحية المستدامة:

ان التنمية السياحية المستدامة هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وتساهم في أقصى نمو هذه الأنظمة وهي تقوم على عدة مبادئ نذكر منها:

-التأكيد على ضرورة استغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد.

-المحافظة على البيئة عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على ن مصادر الاقتصاد وعلى البيئة.[10]

-السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

-الاستغلال العقلاني والمتوازن لكل الموارد التي تزخر بها البلاد.

-انجاز برامج تطوير الأنشطة السياحية بصفة أولية،داخل مناطق التوسع السياحي.

بالإضافة إلى المبادئ السابقة لابد أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات التنمية المستدامة للدولة وبطريقة مستدامة،في ظل تشاركية التخطيط بين الوكالات الحكومية المختلفة والمؤسسات الخاصة،والمواطنين لتوفير اكبر قدر من المنافع.

ثانيا-العقد السياحي كآلية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة:

يعتبر العقد السياحي أداة قانونية من شانها تحقيق التمنية السياحية المستدامة إذا تم دعم النشاط السياحي والاستثمار السياحي من خلال مجموعة من الجوانب والتي نذكر منها :

1-دعم النوعية: أي دعم نوعية الخدمات السياحية المقدمة من طرف الوكالات السياحية ،إذا أن تدهور نوعية الخدمات المقدمة يشكل اليوم احد أهم نقاط ضعف القطاع السياحي في الجزائر وجب الاهتمام به ومنحه عناية خاصة من طرف السلطات العمومية. وهو ما أكده المشرع الجزائري من خلال المادة 23 من القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة

---

[9]وطواط محمد،حشزد نسيمة،نحو تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء احكام القانون 03-01 ،مجلة صوت القانون،المجلد الثامن العدد 1،سنة 2021،ص:603

[10]سالمي فطيمة ،بن جمعة خديجة،المرجع نفسه،ص:108

للسياحة:" يجب أن تستجيب الخدمات والأنشطة السياحية لمقاييس النوعية والتصنيف والاستغلال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما."

وفي هذا الإطار يجب أن تعمل الإدارة المكلفة بالسياحة بالتنسيق مع الهيئات المعنية على إعادة الاعتبار لوظيفة رقابة الأنشطة السياحية وشروط ممارستها.

2-دعم التكوين السياحي: حيث انه تدريب الموارد البشرية خاصة ما يتعلق منها بوكالات السياحية والمرشدين السياحيين يعد عنصرا محوريا في عملية التنمية السياحية ويتم ذلك من خلال:

-إعادة النظر في البرامج التكوينية بغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية.

-تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مهنيين متخصصين ومسيرين في الميدان السياحي.

-فتح شعب في الاقتصاد السياحي على مستوى التعليم العالي،لدعم الاحترافية السياحية.

-الإدماج المكثف لحرف السياحة ضمن المنظومة الوطنية للتكوين المهني حتى تستفيد كل الفئات من هذا التكوين.

-إعداد برامج للتبادل وتحسين المستوى مع معاهد دولية متخصصة في التكوين.[11]

ثالثا- اثر العقد السياحي على التنمية السياحية المستدامة:

1-توفير مناصب العمل: فمن خلال المنشات الفندقية المتنوعة وفتح المجال للوكالات السياحية للاستثمار في القطاع السياحي فان ذلك يساهم في خلق مناصب عمل جديدة منها المرشد السياحي والناقل وصاحب الفندق وصاحب المطعم وأصحاب الحرف التقليدية وغيرهم من المهنيين ..الخ

2-ضمان حقوق السياح:فمن خلال العقد السياحي المبرم بين السائح (الزبون) والوكالات السياحية يضمن كلا الطرفين حقوقهما المالية والمعنوية كما يعتبر ضمان للسائح في حال تعرض للضرر أثناء رحلاته السياحية ،فإذا تم تنفيذ هذا العقد على نحو صحيح أدى إلى تحقيق غاية السياحة من المتعة والترفيه وبالتالي تحقيق احد أهداف التنمية السياحية المستدامة ألا وهي "تحسين نوعية الخدمات السياحية "حسب نص المادة 2 من القانون 03-01 السابق ذكره.

---

[11]وطواط محمد ،المرجع السابق،ص:613

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية حول دور العقد السياحي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة يتضح لنا ماياتي:

-يعد العقد السياحي احد أدوات النشاط السياحي الذي تسعى الدول من خلاله إلى تحسين نوع الخدمات السياحية.

-تعد التنمية السياحية المستدامة نمط للتنمية يضمن تطوير المنسجم والمتوازن للأنشطة السياحية وترقيتها لتلبية وإشباع رغبات الأجيال الحالية دون مساومة حقوق الأجيال المستقبلية،في ظل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ومراعاة الخصائص السياحية الحضارية التاريخية والموروث الثقافي وصيانتها.

-إن الاهتمام بالتكوين الخاص بالوكالات السياحية وكل الهيئات والأشخاص المساهمة في تنفيذ عقد السياحي من شأنه أن يدعم التنمية السياحية كما من شانه تنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

-بتول الصراوة،العقد السياحي،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2012
-احمد السعيد الزقرد،عقد الرحلة دراسة في التزامات ومسؤولية وكالات السياحة والسفر،المكتبة العصرية،2008،مصر
2-المذكرات:
-جريب صابرين،الاستثمار السياحي ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر،مذكرة ماستر في القانون الخاص،جامعة بسكرة ،الموسم الجامعي2019/2018
2-المقالات القانونية:
-سالمي فطيمة،بن جمعة خديجة، التنمية السياحية المستدامة كالية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية والحضارة،المجلد 1 العدد 1 ،2019
-وطواط محمد،حشزد نسيمة،نحو تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء احكام القانون 03-01 ،مجلة صوت القانون،المجلد الثامن العدد 1،سنة 2021

مداخلة بعنوان:

" الحوافز الضريبية بين متطلبات جذب الإستثمار السياحي والتنوع الإقتصادي بالمناطق الحدودية"

د/ صدوق المهدي
جامعة تامنغست
SADOKMEHDI11 @GMAIL.COM

د/ كركوري مباركة حنان
جامعة الجزائر -01-
karkouri.hanane39@gmail.com

الملخص:

تلعب السياحة في الوقت الحاضر دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي نظراً لما تحققه المبادلات السياحية من نتائج جد معتبرة في ميزان المدفوعات، مقارنة بالمبادلات الغذائية والصناعية بل تفوق أحياناً ما تحققه المبادلات النفطية لبعض الدول، فالسياحة حالياً أضحت صناعة تصديرية متكاملة نظراً لأهميتها في دعم عملية التنمية الشاملة، خاصة بعد انهيار أسعار البترول.

الجزائر كغيرها من الدول تأثرت بالتطورات والتحولات على المستوى العالمي، حيث لم تكن بيئتها الاستثمارية بمعزل عن البيئة العالمية، فقد حاولت مسايرة هذه الأحداث من خلال سن تشريعات كان الهدف منها استقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال القطاع السياحي، عن طريق منح مختلف الحوافز الاستثمارية؛ منها ما هو ذو طبيعة موضوعية أو ذو طبيعة إجرائية، ومنها ما هو ذو طبيعة مالية كالتخفيضات والإعفاءات الضريبية، وعلى هذا الأساس فإن الإشكال المطروح في هذا السياق: **مدى مساهمة التحفيزات الضريبية المقررة في مختلف القوانين الضريبية في التأثير على جذب وتشجيع الاستثمار السياحي بالمناطق الحدودية؟**

وعليه، اقتضى الإلمام بكل هذه الأهمية والسعي إلى تحقيق الأهداف، من خلال الاستعانة بمناهج البحث العلمي، والتي من شأنها تبسيط وتحليل الأسس التي ينبني عليها قطاع السياحة ودروه في دفع التنمية الإقتصادية وتنوعها، والبيئة، بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي، اللذان يتناسبان لبحث موقف المشرع الجزائري، ومستوى العلاقة بين أطراف التنمية الإقتصادية، تنقيباً لما تتضمنه نصوص القانون، لأن بلوغ غاية هذا البحث لا تكون إلا باستقراء وصفي لظاهر النصوص التشريعية، وتفسير وتحليل مضامينها، والوقوف على كيفيات تطبيقها، وتبيان مدى سعي المشرع إلى إصلاح المنظومة الجبائية لمواكبة التطور السريع الحاصل في حقل التنمية الإقتصادية.

ولإيلاء موضوع الورقة البحثية حقه من البحث كان من الضروري إتباع خطة هيكلية للموضوع تتماشى وموضوعاتها عن طريق معالجتها من خلال التطرق إلى مفهوم التحفيز الضريبي في المبحث الأول الذي قسمناه إلى مطلبين، الأول خصصناه إلى التعريف بالتحفيز الضريبي، والثاني إلى آليات تفعيل التحفيز الضريبي للإستثمار السياحي والآثار الناجمة عنه. وفي المبحث الثاني تناولنا فيه صور

التحفيزات الضريبية الممنوحة للإستثمار السياحي في إطار القوانين الضريبية، وهو بدوره قسمناه إلى مطلبين الأول خصصناه إلى الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، والثاني إلى نظام الخسائر المرحلة والإهتلاك المعجل.

المبحث الأول: مفهوم التحفيز الضريبي.

المطلب الأول: التعريف بالتحفيز الضريبي.

الفرع الأول: تعريف بالتحفيز الضريبي.

لقد حاول الفقهاء الاقتصاديون إعطاء مفاهيم محددة للحوافز الضريبية نذكر منها:

هي عبارة عن تدابير وإجراءات ضريبية معينة تتخذها السلطة الضريبية المختصة وفقاً لسياسة ضريبية معينة، بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة، وتعرف بأنها: التيسيرات الضريبية التي يمنحها المشرع للأنشطة المختلفة لتحقيق أهداف معينة[1].

كما تعرف الحوافز الضريبية على أنها نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار[2]، على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكلفية للاقتصاد، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة[3]، ويتفاوت من دولة لأخرى حسب ظروفها.

كما تعرف أيضاً على أنها استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها، أو عن طريق منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيض أسعار الضريبة، أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، يمكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الجبائية هدفها من زيادة الاستثمار أو تنمية الادخار[4].

إذن فالامتيازات الجبائية يقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني و تدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الامتيازات.

ومن خلال هذه التعاريف نستشف مجموعة من الخصائص يتميز بها التحفيز الضريبي:

---

[1] وليد صالح عبد العزيز، حوافز الاستثمار وفقا لأحدث التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر،.2005/2004، ص55.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، الحوافز الضريبية وآثرها على الاستثمار والتنمية في مصر دراسة على ضوء تشريعات الاستثمار والقانون رقم 01-88 بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق بجامعة عين شمس، العدد الأول، 2003، ص100.

[3] براهيم متولي حسن المغربي،دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي من منظو الإقتصاد الإسلامي والأنظمة الإقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر، ص78.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك،الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية،دار الفكر الجامعي، مصر،2007، ص113.

- **إجراءات اختيارية:** بحيث تترك للأعوان الاقتصاديين حرية اختيار الخضوع أو عدم الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي إجراء.

- **إجراءات هادفة:** بحيث أن الدولة تهدف من ورائها إلى تحقيق الأهداف المسطرة وفقاً للسياسة الاقتصادية المتبعة، وعند وضع هذه الامتيازات لابد من تدعيمها بدراسات عميقة حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها، ودراسات حول صلاحية إجراءات الإمتياز، ودراسات حول الشروط التي يجب توفرها في المستفيد، والدراسات التنبؤية للتغيرات المستقبلية.

- **إجراءات ذات مقاييس** لأنها إجراءات خاصة محكمة ومدققة موجهة إلى فئة معينة من الأعوان في مناطق معينة ولمدة زمنية معينة، وهي مقاييس يحددها المشرع ويحدد الفئات من بين المكلفين بالضريبة المستفردين منها.

- **إجراءات تتميز بوجود الثنائية:** لأن الاستفادة منها تشترط التوجه إلى العمليات الاقتصادية المتماشية مع الأهداف المسطرة في إطار السياسة التنموية للدولة.

- **إجراءات تتميز بسلوك معين:** ذلك الإ أن متياز يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان، و تحفيزهم على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم[5].

الفرع الثاني: شروط فعالية التحفيز الضريبي والعوامل المؤثرة فيه.

سنتطرق في هذا الفرع إلى إبراز أهم الشروط التي تمكن الامتيازات الجبائية من تحقيق فعاليتها كما سيتم عرض جملة من العوامل التي تؤثر في فعاليتها.

البند الأول: شروط فعالية التحفيز الضريبي.

إن نجاح عملية التحفيز الضريبي لجذب وتشجيع الاستثمارات لابد أن يتزامن مع وضع السلطات مجموعة من الشروط والسياسات، الواجب إتباعها من طرف المستثمر حتى يحصل على التحفيز، نذكر منها[6]:

- مدى إسهام مشروع الإستثمار السياحي في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة والنائية؛
- مدى مساهمة المشروع الإستثماري في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الاجنبية؛
- مدى جدة وحداثة وتميز نشاط المستثمر السياحي على المستوى الدولي والوطني؛
- وضع ضوابط مرتبطة بنقل التكنولوجيا بالنسبة للمستثمرين الاجانب؛

---

[5] نجيب زروقي،جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، (رسالة ماجستير، تخصص قانون عام)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2013/2012، ص62.

[6] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص64.

- يجب أن تقتصر سياسة التحفيز الضريبي على أوجه النشاط المفيدة المهمة والأساسية للمجتمع وتقدمه الإقتصادي.
- ينبغي أن تتناسب أهمية الإعفاءات والتخفيضات مع درجة أهمية كل نشاط سياحي؛
- يجب أن يكون النظام الجبائي على قدر من الأهمية بحيث يؤثر في المستثمرين ويشجعهم على الإستثمار السايحي ولاسيما تخفيف العبئ الضريبي؛
- يجب أن تتوافق سياسة التحفيز الضريبي مع إدارة المؤسسة في توظيف الموارد المالية الناتجة عن تلك المزايا الجبائية في توسيع نشاطها وتحقيق فائض في المستقبل؛
- تبسيط إجراءات الحصول على الإمتيازات الجبائية، وإعلام المؤسسات السياحية بأشكال الإمتيازات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.
- تأهيل الإدارة بحيث يجب أن يكون موظفوها على قدر من الكفاءة والنزاهة كما يجب أن تمتلك عناصر قادرة مؤهلة تقوم بواجبها على خير أداء، وتجنبها التكاليف الزائدة وضياع الوقت.
- تقييم مردودية سياسة التحفيز الضريبي وذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة من خلال معرفة حجم الإستثمارات الجديدة، حجم يد العاملة المستخدمة، حجم رأس المال المستثمر[7].

البند الثاني: العوامل المؤثرة في التحفيز الجبائي.

إن تطبيق عملية التحفيز الضريبي تتحكم فيه مجموعة من العوامل، منها ما هو ذو طابع ضريبي ومنها ما هو غير ضريبي.

أولاً: العوامل ذات طابع ضريبي[8].

1- **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** إن الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة يختلف تأثيرها على المؤسسة السياحية، وعليه لابد من إختيار الضرائب التي يكون لها تأثير كبير ومباشر على قرارات المؤسسة لتكون محل عملية التحفيز الضريبي.

2- **شكل التحفيز الضريبي:** يأخذ الإمتياز الجبائي عدة أشكال، وعليه فلابد أن يكون شكل الإمتياز الجبائي مشجعاً لإقامة مشاريع إستثمارية، وفي هذا الإطار نجد أن الإمتيازات الجبائية تعتبر ذات فعالية أكبر لأنها تساعد في تخفيض تكلفة المشروع خاصة في مرحلة الإنجاز.

3- **زمن وضع التحفيز الضريبي:** فعند تطبيق إجراءات التحفيز الضريبي ينبغي مراعاة عامل الزمن سواء من حيث توقيت وضع االتحفيز أو مدة سريانه، فلابد من تطبيق عملية التحفيز الضريبي في الوقت المناسب وبالمدة الكافية، فمثلاً المشروعات الضخمة تتحمل تكاليف باهظة عند بداية نشاطها، فمن الأجدر تقديم الإمتيازات الجبائية في هذه الفترة.

---

[7] إسحاق خديجة، دور الضرائب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة)، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 45.

[8] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص120.

4- **مجال تطبيق التحفيز الضريبي:** حيث ينبغي تحديد وإختيار المشاريع الإستثمارية التي تخضع لعملية الإمتياز الضريبي، وكذا المواد واللوازم والوسائل التي يستلزمها المشروع والتي تكون محل عملية الإمتياز الجبائي.

ثانياً: العوامل ذات الطابع غير الضريبي.

تتطلب فعالية سياسة التحفيز الضريبي محيط ومناخ ملائم للإستثمار، ويتجسد ذلك في الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية والقانونية الملائمة، بالإضافة إلى الإستقرار السياسي والوضع الإقتصادي المتجاوب مع التطورات الحاصلة في ظل الإقتصاد العالمي.

1- **العنصر الإداري:** تتوقف فعالية التحفيز الضريبي بعملية تفسير القوانين التي تنظمها وكيفية تطبيقها بإتباع إجراءات إدارية معينة قصد تحديد المشروعات التي تستفيد من سياسة الإمتياز ومتابعة تنفيذها، ويرتبط نجاح تلك السياسة بكفاءة الإدارة التي يمكنها الموازنة بين النفع العائد للمجتمع من السياسة الإقتصادية المحددة في مجال القطاع السياحي، والخسارة (النفقات الضريبية) التي تتحملها الدولة جراء فقدانها للحصيلة الضريبة، وعلى هذا الأساس تشكل طبيعة المعاملات الإدارية من العوامل المؤثرة على فعالية سياسة الإمتياز، بحيث نجد أن تطهير الإدارة من العراقيل والبيروقراطية والمحسوبية والفساد تعمل على التأثير في إتخاذ قرار الإستثمارالسياحي، ومن ثم المساهمة في إنجاح سياسة الإمتياز الجبائي.

2- **العنصر التقني:** تعتبر البنية الإقتصادية من متطلبات نجاح أي مشروع إستثماري، بحيث تساهم بقسط كبير في إنشاء بيئة ملائمة للإستثمار السياحي، فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة، بما في ذلك تسهيلات الإتصال والتموين العام يكون لها الحظ الكبير في جذب المستثمرين الخواص، أما في حالة العكس تكون فرص نجاح سياسة الإمتياز ضعيفة، لذا قبل وضع أي إجراء تحفيزي، يجب توفير الهياكل القاعدية الضرورية للإستثمار.

3- **العنصر السياسي:** يعتبر الوضع السياسي للدولة من أهم إنشغالات المستثمر، إذ يعمل الإستقرار السياسي على تشجيع الإستثمار ومن ثم إنجاح سياسة الإمتياز الجبائي، أما في حالة غيابه فإن نسبة المخاطرة ستزيد من حيث الخسارة للمشروع، ومن ثمة عدم فعالية سياسة الإمتياز الجبائي.

4- **العنصر الإقتصادي:** ونقصد به الوضعية الإقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى ترقية الإستثمار من خلال سياسة الإمتياز الجبائي، وفي هذا الإطار يبحث المستثمر على الوضع الاقتصادي المشجع، ويتجسد ذلك بتوفير أسواق كافية، وجود شبكة إتصالات متطورة، وجود مصادر كافية للتموين بالمواد الأولية، توفير اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالعلاقات الإقتصادية والمالية مع الخارج وكذا إستقرار العملة،

5- ووجود سياسة مرنة للأسعار والإئتمان[9].

---

[9] يحيى لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية العمومية، (رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير)، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد لخضر بسكرة، 2007/2006، ص36.

المطلب الثاني: آليات تفعيل التحفيز الضريبي للإستثمار السياحي والآثار الناجمة عنه.

إن المعاملة الضريبية التمييزية جراء الحوافز ربما تأتي لتصحيح فشل ما في الأسواق، فالحوافز الضريبية في هذا الخصوص إنما هي سبيل لتوجيه استثمار وتقويم اعوجاج ما، واستخدام رأس المال باتجاه ما، فهي قد تمنح لتشجيع المنشآت الصغيرة، أو لتخفيض تكلفة المشروعات عالية التكلفة، أو لترقية مناطق ما، أو حتى للتأثير على طريقة تمويل المنشأة بالسندات أو بالأسهم.

الفرع الأول: آليات تفعيل التحفيز الضريبي للإستثمار السياحي.

قد تكون الآلية التي يجري من خلالها تفعيل الحوافز الضريبية إما تلقائية أو إستصوابية.

البند الأول: آلية التفعيل التلقائية.

تسمح آلية التفعيل التلقائية بحصول الاستثمار على الحوافز الملائمة تلقائياً بمجرد أن يتضح إستفاءه للمعايير الموضوعية المحددة، مثل الحد الأدنى لقيمة الإستثمار في نشاط سياحي معين من القطاع السياحي، ويبقى دور السلطات المختصة محصوراً في مجرد ضمان إستيفاء هذه المعايير.

البند الثاني: آلية التفعيل الإستصوابية.

تنطوي آلية التفعيل الإستصوابية على إقرار طلب الحصول على الحوافز أو رفضه على أساسالتقدير الإستنسابي من جانب السلطات المختصة بمنح الحوافز، دون وجود معايير محددة، وربما تفضل السلطات آلية التفعيل الإستصوابية على الآلية التلقائية لأنها تتيح لها قدرا أكبر من المرونة في التعامل مع النشاط السياحي.ولكن المرجح أن تتضاءل هذه الميزة أمام مجموعة من المشكلات المرتبطة بحرية التصرف الإستصوابي، وأهمها الإفتقار إلى الشفافية هو ما يمكن أن يشجع بدوره أعمال الفساد والتحايل لتحقيق الربح .

ومن الآثار الناجمة عن إختيار آلية التفعيل التلقائية هو فقدان فرصة التصرف الإستصوابي في التعامل مع الحالات الإستثنائية، لذا فإن أفضل ضمان لذلك هو صياغة معايير بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد حتى يقتصر منح الحوافز على الإستثمارات المتمتعة بأعلى معايير الجدارة الموضوعية والقابلة للقياس، وعلى وجه العموم، ينصح بتقليل العنصر الإستصوابي في عملية منح الحوافز إلى أدنى الحدود الممكنة.

الفرع الثاني: آثار التحفيز الضريبي على القطاع السياحي.

إن سياسة التحفيزات الجبائية للإستثمار السياحي لها عدة آثار إيجابية نذكر منها:

- تطوير نتائج القطاع السياحي عن طريق تثمين الإمكانات الطبيعية والثقافية والحضارية؛
- إبراز مكانة الجزائر ضمن الأسواق السياحية العالمية من خلال ترقية الصورة السياحية لها.
- تلبية حاجيات المواطنين والأجانب السياحية من خلال تنويع العرض السياحي وترقية الخدمات السياحية؛

– يؤثر التحفيز الضريبي للإستثمار السياحي بطريقة مباشرة على زيادة فرص العمالة، حيث أن السياحة صناعة مركبة تشتمل على الكثير من الصناعات مثل الفندقة والشركات السياحية والنقل وتجارة السلع وخدمات الترفيه التي تعتمد على العنصر البشري بصفة رئيسية، بالإضافة إلى ارتباطها بالعديدمن القطاعات الإنتاجية الأخرى؛

– الوفاء بإحتياجات التنمية الإقليمية لبعض المناطق الواجب تنميتها والمساهمة في التوازن الجهوي مع المحافظة على البيئة والموروث؛

– العمل على رفع الإيرادات السياحية من خلال جذب العملة الأجنبية التي تحقق سد العجز في ميزان المدفوعات؛

– تطوير الشراكة والاستثمار في السياحة من أجل العمل على إعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية؛

– التحفيز الضريبي أداة لمعالجة الازدواج الضريبي سواء الداخلي أو الدولي؛

– إن تخفيض معدل الضرائب الحدية يحفز على العمل والادخار؛

– أنها تأثر على دراسة جدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الاستثمارية السياحية؛

– تأثر الحوافز الضريبية على القدرة التنافسية للمشروعات السياحية من حيث زيادة وتطوير أشكال جديدة للسياحة وتنويع عرضها وتحقيق التعاون بين المنشآت.

كل هذه الآثار الايجابية للحوافز الضريبية لا تأتي أكلها إذا منحت في غير محلها، ولا تصبح بذات الأهمية والأثر على اقتصاد الدولة عامةً والجماعات المحلية على وجه الخصوص، حيث لا تعتبر أداة فعالة في تنشيط وتوجيه الاستثمارات من خلال أنها:

– تعتبر دافعاً للتهرب الضريبي نتيجة تعقيد النظام الضريبي والإجراءات، خاصة وأن كثير من القوانين تنظم هذه الحوافز؛

– قد تؤدي إلى تشويه خيارات المستثمرين في القطاع السياحي باعتبار أنها سبب في منح معاملة تفضيلية لنشاط سياحي معين على حساب آخر، وهذا ما يتنافى مع مبدأ العدالة ويعرقل من فاعلية الاقتصاد؛

– تقليص الحصيلة الضريبية نتيجة الحوافز المفرطة والعميقة للقطاع السياحي، وقلة الرقابة المشددة والمستمرة عليها؛

– أكثر أشكال الحوافز شيوعاً في البلدان النامية هي في الغالب أقلها كفاءة، كما أن التوسع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية المرتبطة بالإستثمار لا يعتبر دليلاً على نجاح السياسة الضريبية إذا لم يتم الربط بينها وبين العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار المستثمر وخاصة الأجنبي، فقد لا يشكل في غالب الأحيان العامل الرئيسي في جذب المستثمرين و تطوير حجم الاستثمار.

– هذا النظام قد يخلق نوعا من عدم تكافؤ الفرص بين المستثمرين الذين يستفيدون من هذه الحوافز وغيرهم وهذا ما يشوه المنافسة الحرة ويخلق العديد من الإختلالات في السوق وبالتالي نفور المستثمر من هذا الوضع.

– إن أجهزة دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر لا زالت دون المستوى المطلوب ولا تضطلع بدورها الأساسي في ترقية الإستثمار، بحيث أن هناك فرقاً كبيراً بين ماهو منصوص عليه في القوانين والمراسيم فيما يتعلق بتنظيمها ومجال عملها، وبين ماهو مجسد في الواقع.

المبحث الثاني: صور التحفيزات الضريبية الممنوحة للإستثمار السياحي في إطار القوانين الضريبية.

لقد أصبحت التحفيزات الضريبية من إحدى الأساليب المتبعة من قبل الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ذلك من خلال الامتيازات الضريبية والتسهيلات والإعفاءات التي تحث المؤسسة على الاستثمار في مجال القطاع السياحي، وقد اهتمت الدولة بسياسة التحفيز الضريبي من خلال مختلف القوانين الضريبية، عن طريق نظام الإعفاءات والتخفيضات، ونظام الخسائر المرحلة، ونظام الإهتلاك المعجل.

المطلب الأول: الإعفاءات والتخفيضات الضريبية.

يعرف الإعفاء الضريبي بأنه عبارة إسقاط حق الدولة لبعض المكلفين في مبلغ الضريبة الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين وفي ظروف معينة وتكون هذه الإعفاءات دائمة ومؤقتة[10].

أما التخفيضات الضريبية فتعني إخضاع المكلف بالضريبة لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة، أو تقليص وعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها. ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف الإعفاءات والتخفيضات المنصوص عليها في مختلف القوانين الضريبية، والتي لها تأثير مباشر على المستثمر في قطاع السياحة.

الفرع الأول: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

لقد تناول المشرع الجزائري في هذا القانون مختلف أنواع الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخل، والتي يقصد بها تلك الضرائب التي يتحملها الشخص مباشرة ولا يستطيع نقل عبئها، وتفرض بشكل إسمي حين حصول الشخص على الدخل أو رأس المال[11].

كما تتطرق المشرع إلى الحوافز الضريبية ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، على حسب الأشخاص المعنوية العامة المستفيدة من الضريبة.

---

[10] عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ، ص 168.

[11] رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2014.

البند الأول: الضرائب المحصلة لحساب الدولة.

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي.

عرف المشرع الجزائري الضريبة على الدخل الإجمالي على أنها ضريبة سنوية وحيدة تؤسس على الدخل الصافي الإجمالي للأشخاص الطبيعين[12]، إلا أنه تستثنى من هذه الضريبة بعض الأنشطة إما كلياً أو جزئياً أو مؤقتاً أو دائماً كالآتي:

1- **الإعفاءات:**

أ- **الإعفاء الدائم:** تستفيد من إعفاء دائم كل من:

- الأرباح التي يقل أو يساوي مبلغها الحد الأدنى للإخضاع الضريبي المنصوص عليه في الجدول الضريبة على الدخل الإجمالي18.000دج؛

- التخصيص بدون مقابل عن الاسهم أو حصص الشركة أو فوائض القيمة الناتجة عن

توزيع الأرباح والإحتياطات أو الأرصدة في شكل زيادة راس المال أو دمج الشركات التي تمارس النشاط السياحي؛

- الإيرادات الناجمة عن التسديدات والإهتلاكات الكلية أو الجزئية التي تقوم بها الشركات الجزائرية أو الأجنبية على مبلغ أسهمها أو حصصها في الشركات التي تمارس النشاط السياحي، عندما لا تصنف ضمن الايرادات الموزعة[13].

ب- **الإعفاء لمدة 10 سنوات:** تستفيد من هذا الإعفاء كل من:

- إذا كانت المشاريع التابعة لأجهزة دعم الإستثمار (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر) مستفيدة من صندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ابتداءاً من الشروع في مرحلة الإستغلال.

ج- **الإعفاء لمدة 03 سنوات:** تستفيد من هذا الإعفاء كل من[14]:

- تستفيد الأنشطة السياحية التي يقوم بها الشباب المستثمر ذوو المشاريع المؤهلون للإستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (03) سنوات إبتداءاً من تاريخ بداية الإنتاج أو الإستغلال.

- تحدد مدة الإعفاء بست (06) سنوات إبتداء من دخول المشروع في الإنتاج والإستغلال إذا كانت هذه الأنشطة ممارسة في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة إلى سنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

---

[12] المادة 01 من الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1396 الموافق لـ 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدل والمتمم، ج.ر، العدد102، الصادرة في: 22 ديسمبر1976.

[13] المادة 88 من الأمر رقم 76-101، المرجع السابق.

[14] المادة 04 من القانون رقم 14-10، المرجع السابق.

2- **التخفيضات:**

- تمنح تخفيضات للنشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال الثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي[15]: السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 70%؛ السنة الثانية تخفيض قدره 50%؛ السنة الثالثة تخفيض قدر 25%.

- تمنح تخفيضات بنسبة 30%على الأرباح المعاد استثمارها وفقا للشروط الآتية[16]:

- يجب إعادة استثمار الأرباح في الاستثمارات الإهتلاكية (المنقولات أو العقارات) باستثناء السيارات السياحية التي لاتشكل الأداة الرئيسية للنشاط خلال السنة المالية لتحقيقيها أو خلال السنة المالية الموالية، وفي هذه الحالة الأخيرة، يجب على المستفيدين من هذا الامتياز اكتتاب التزام بإعادة الاستثمار، دعماً لتصريحاتهم السنوية.

- للاستفادة من هذا التخفيض، يجب أن يمسك المستفيدون محاسبة منتظمة وفضلاً عن ذلك، يجب أن يبينوا بصورة مميزة في التصريح السنوي نتائج الأرباح التي يمكنها الاستفادة من التخفيض وإلحاق قائمة الاستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وكذا سعر كلفتها.

- يجب على الأشخاص، في حالة التنازل أو وقف التشغيل الذي حدث في أجل أقل من خمس (05) سنوات ولم يتبع باستثمار فوري، أن يدفعوا لقابض مبلغا يساوي الفرق بين الضريبة المفروض دفعها والمسددة في سنة الاستفادة من التخفيض وتطبق على الحقوق على هذا النحو زيادة قدرها 5%.

ثانياً: الضريبة على أرباح الشركات.

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من المنصوص عليها في المادة 136 ق.ض.م.ر.م[17]. إلا أنه تستثنى من هذه الضريبة[18]:

أ- **الإعفاء الدائم:** تستفيد من إعفاء دائم كل من:

- عندما تنقل كامل أو جزء من أصول شركة ذات أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركتين أو عدة شركات وفق أحد الأشكال والتي تمارس نشاطاً سياحياً؛

- فوائض القيمة الناتجة عن منح أسهم أو حصص مجاناً في الشركة، عقب إدماج شركات أسهم في شركات ذات مسؤولية محدودة والتي تمارس أنشطة سياحية[19].

---

[15] المادة 21 من الأمر رقم 76-101، المرجع السابق.

[16] نفس المرجع، المادة 134.

[17] المادة 135من الأمر رقم 76-101، المرجع السابق.

[18] المادة 135 من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر 1435 الموافق لـ 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج.ر، العدد68، الصادرة في: 31 ديسمبر2013.

[19] المادة 143 من الأمر رقم 76-101، المرجع السابق.

ب- **الإعفاء لمدة 10 سنوات:** تستفيد من هذا الإعفاء كل من[20]:

- المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار وكذا شركات الإقتصاد المختلط الناشئة في قطاع السياحة؛
- إذا كانت المشاريع السياحية التابعة لأجهزة دعم الإستثمار مستفيدة من صندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ابتداءاً من الشروع في مرحلة الإستغلال.

ج- **الإعفاء لمدة 03 سنوات:** تستفيد من هذا الإعفاء كل من:

- وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة؛
- تستفيد الأنشطة السياحية التي يقوم بها الشباب المستثمر ذوو المشاريع المؤهلون للإستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات إبتداءاً من تاريخ بداية الإنتاج أو الإستغلال.
- تحدد مدة الإعفاء بست (06) سنوات إبتداء من دخول المشروع في الإنتاج والإستغلال إذا كانت هذه الأنشطة ممارسة في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة إلى سنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

6- التخفيضات المتعلقة بمعدل الضريبة:

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات بـ[21]:19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع. و23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار. و26% بالنسبة لأنشطة الأخرى.

البند الثاني: الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية.

أولاً: الرسم على النشاط المهني:

يستحق الرسم على النشاط المهني بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطاً تخضع أرباحه للضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي، غير أنه يستثنى من مجال تطبيق الرسم المداخيل المتأتية من النشاط السياحي، أو تستفيد هذه الأخيرة من تخفيضات معينة، أو في معدل الرسم.

1- الإعفاءات الخاصة برقم الأعمال:

أ-**إعفاء كلي لرقم الأعمال من الرسم:** لا يدخل ضمن رقم الأعمال الخاضع كل من[22]:

---

[20] نفس المرجع، المادة138.

[21] المادة 02 من الأمر 15-01 المؤرخ في 07 شوال 1437 الموافق لـ 23 جويلية 2015، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ج.ر، العدد40، الصادرة في: 23 جويلية 2015.

[22] المادة 220 من الأمر رقم 76-101، المرجع السابق.

- رقم الأعمال الذي لا يتجاوز مبلغ 80.000دج إذا تعلق الامر بالمكلفين الناشطين في قطاع الخدمات ولا سيما القطاع السياحي؛
- المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والأسفار والفندقية والحمامات[23]؛
- العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة[24] والتي تمارس الأنشطة السياحية.

ب-**إعفاء جزئي لرقم الأعمال من الرسم:** يقصد به أن يؤسس الرسم على جزء من رقم الأعمال فقط، والباقي يبقى معفي من الرسم[25].

البند الثالث: الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها.

يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية، مهما تكن وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة[26].

- **الإعفاء لمدة 10 سنوات:**

تستفيد من هذا الإعفاء البنايات وإضافة البنايات المستعملة في النشاطات السياحية التي يستعملها الشباب المستفيدون من أجهزة دعم الإستثمار، والمقامة في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب[27].

- **الإعفاء لمدة 03 سنوات:**

تستفيد من هذا الإعفاء البنايات وإضافة البنايات المستعملة في النشاطات السياحية التي يستعملها الشباب المستفيدون من أجهزة دعم الإستثمار.

وتمدد مدة الإعفاء بست (06) سنوات إبتداء من دخول المشروع في الإنتاج والاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة السياحية ممارسة في مناطق يجب ترقيتها[28].

البند الرابع: الضرائب ذات التخصيص الخاص.

أولاً: الضريبة على الأملاك.

يخضع للضريبة على الأملاك الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر أو خارج الجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة في الجزائر أو خارج الجزائر، تستفيد من إعفاء كلي من الضريبة على

---

[23] المادة 11 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب 1430 الموافق لـ 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج.ر، العدد44، الصادرة في: 26 جويلية 2009.

[24] المادة 17 من القانون رقم 06-24 المؤرخ في 06 ذي الحجة 1427 الموافق لـ 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، ج.ر، العدد85، الصادرة في: 27 ديسمبر2006.

[25] المادة 219 من الأمر رقم 76-101، المرجع السابق.

[26] المادة 04 من الأمر 15-01، المرجع السابق.

[27] نفس المرجع، المادة 252.

[28] المرجع نفسه.

الأملاك[29]:الأملاك المهنية الضرورية لتأدية نشاط سياحي؛حصص وأسهم الشركات العاملة في القطاع السياحي.

ثانياً: الضريبة الجزافية الوحيدة:

تم تأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة من طرف المشرع الجزائري لتحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وتغطي زيادة على ذلك الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني[30]. وما يمكن قوله حول هذه الضريبة انها لا تحقق مبدأ العدالة الضريبية التي تنبني عليها الشفافية الضريبة.

1- الإعفاءات المقررة على رقم الأعمال:

ويعفى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون من الضريبة الجزافية الوحيدة إما إعفاءاً دائماً أو مؤقتاً.

أ- **الإعفاء المؤقت:** يستفيد من هذا الإعفاء كل من[31]:

- الأنشطة السياحية التي يقوم بها الشباب المستثمر ذوو المشاريع المؤهلون للإستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، من إعفاء كلي من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (03) سنوات إبتداءاً من تاريخ بداية الإنتاج أو الإستغلال.

- تحدد مدة الإعفاء بست (06) سنوات إبتداء من دخول المشروع في الإنتاج والإستغلال إذا كانت هذه الأنشطة ممارسة في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة إلى سنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

2- التخفيضات:

تستفيد بصفة انتقالية، النشاطات السياحية الصغيرة المقامة حديثا في أماكن مهيأة من طرف الجماعات المحلية خلال السنتين الأوليين من النشاط من الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة.

كما تستفيد هذه النشاطات عند نهاية مرحلة الإعفاء من تخفيض من الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة وذلك من خلال ثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي: السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 70%؛ السنة الثانية تخفيض قدره50%؛ السنة الثالثة تخفيض قدره 25%.

الفرع الثاني: قانون الرسوم على رقم الأعمال وقانون التسجيل.

البند الأول: قانون الرسوم على رقم الأعمال.

يتضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال الرسم على القيمة المضافة، والتي تعتبر من أهم الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الإنفاق، حيث يدفعها المكلف ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر.

---

[29] المادة 274 والمادة 280من الأمر 15-01، المرجع السابق.

[30] نفس المرجع، المادة 282 مكرر.

[31] المرجع نفسه.

إن التوجه الحديث في مجال الضرائب هو تخفيض الضرائب على مصادر تمويل الدخل، والتركيز على أوجه استخدامات الدخل من خلال الرسم على القيمة المضافة، مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية ما أمكن من خلال زيادة الإعفاءات.

وتم منح الإعفاءات فيم يخص الرسم على القيمة المضافة إذا كانت العمليات (الحدث المنشئ) قد تمت داخل الوطن، حيث تستثنى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة كل من:

- العمليات التي يقوم بها الأشخاص الذين يقل رقم أعمالهم 30.000.000دج؛
- العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء الناشئة في القطاع السياحي والتابعة لنفس المجموعة[32]
- عمليات الإقتناء من طرف البنوك في إطار عمليات القرض الإيجاري؛
- مقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار السياحي الخاص بالإنشاء أو التوسيع عندما تقوم بها مؤسسات تمارس أنشطة مدعمة من طرف أجهزة الإستثمار[33].

البند الثاني: قانون التسجيل.

بمناسبة قيام المستثمرين بإجراء الإشهار في المحافظة العقارية للعقود والرهون القانونية والإتفاقية وكل الوثائق الخاضعة للإشهار، يقبض رسم يدعى رسم الإشهار العقاري[34].

وفي إطار دعم المؤسسات المستثمرة أقر المشرع إعفاءات على رسم الاشهار العقاري للعقود المتعلقة باقتناء العقارات المنجزة من قبل البنوك والمؤسسات المالية في إطار الإيجار العقاري؛

المطلب الثاني: نظام الخسائر المرحلة والإهتلاك المالي المعجل.

تنطوي الحوافز الضريبية للإستثمار السياحي التي تمنح في شكل نظام الخسائر المرحلة والإهتلاك المعجل على الأقل قدر من العيوب المرتبطة بالإعفاءات الضريبية المؤقتة وجميع المزايا التي توفرها الإعتمادات الضريبية والإعفاءات الضريبية للإستثمار السياحي فضلاً عن تغلبها على العيوب المصاحبة لها.

الفرع الأول: نظام الخسائر المرحلة.

قد تحقق بعض المؤسسات السياحية حديثة العهد والنشأة خسائر خلال مرحلة إنجاز مشاريعها الإستثمارية، وذلك لمحدودية إمكاناتها وقلة الخبرة، وعدم تأقلمها مع وتيرة النشاط –الإقتصادي– السياحي، وعلى إعتبار أن الضريبة تفرض على أرباح المستثمرين السياحيين، يعني ذلك مشارتكهم الربح، ولتحقيق الشفافية الضريبية كان لابد من مشاركتهم ضرر الخسارة، وهذا ما إستقرت عليه القوانين الضريبية في كثير من الدول على غرار المشرع الجزائري، مع اختلاف طريقة التطبيق، إذ اعتبرت

---

[32] المادة 08 من الأمر رقم 76–102 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1396 الموافق لـ 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال المعدل والمتمم، ج.ر، العدد103، الصادرة في: 26 ديسمبر1976.

[33] نفس المرجع، المادة 10.

[34] المادة 353–1 من الأمر رقم 76–105 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1396 الموافق لـ 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون التسجيل المعدل والمتمم، ج.ر، العدد81، الصادرة في: 18 ديسمبر1977.

الخسائر التي تحقق بأي منشأة سياحية من التكاليف التي يمكن خصمها من وعاء الضريبة للسنة المالية اللاحقة طبعاً ليس على إطلاقها بل تم تقيدها بمجموعة من الشروط[35].

وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس المال المؤسسة، حيث كلما زادت السنوات التي يسمح بترحيل الخسارة في حدودها زاد الحافز لدى المستثمرين في القطاع السياحي، إلا أن هذا الحافز يمثل خروجا عن مبدأ استقلال السنوات
الضريبية.

الفرع الثاني: نظام الإهتلاك المالي المعجل.

يعرف الإهتلاك على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الإستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي، كما يعرف على أنه كافة الطرق التي تؤدي إلى إهتلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية[36].

ويعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك، ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة ويأثر مباشرة على النتيجة الجبائية، حيث يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك.

كما أن للإهتلاك عدة أنماط حسب شروط وظروف يحددها القانون وللمؤسسات السياحية إختيار النظام الأكثر ملائمة لظروفها، وتتمثل هذه الأنظمة في[37]:

- **نظام الإهتلاك المالي الثابت (الخطي) :**

يطبق الإهتلاك المالي الثابت على جميع الأصول الثابتة التي تتعرض للإنخفاظ، حيث يوزع قيمة تدني هذه الأصول بأقساط ثابتة على عمرها النافع، ويحسب هذا القسط بقسمة القيمة الأصلية للأصول المالية على عدد السنوات.

- **نظام الإهتلاك المالي التنازلي (المتناقص) :**

يطبق الإهتلاك المالي المتناقص على المباني والمحلات التي تستعملها المؤسسات التي تمارس الانشطة السياحية، وتحدد المعاملات المستعملة في حسابه على التوالي، بـ 1.5 و 2 و 2.5 ، تبعاً للمدة العادية لإستعمال التجهيزات، ثلاث (03) أو أربع (04) سنوات، خمس (05) سنوات، أو ست (06) سنوات، او تزيد عن ذلك.

- **نظام الإهتلاك المالي المتصاعد (المتزايد) :**

لم يشترط المشرع على خلاف نظام الإهتلاك الخطي أو المتنازل أي شروط لإستعمال نظام الإهتلاكالمالي المتصاعد، حيث يطبق على جميع الإستثمارات بعد تقديم طلب للإدارة الجباية مرفق

---

[35] المادة 147من الأمر 76-101، المرجع السابق.

[36] حامد عبد المجيد دراز ، دراسات في المالية، الدار الجامعية ، مصر، 1988، ص268.

[37] المادة 174 من الامر 76-101، المرجع السابق.

بالتصريح السنوي للناتج.ويتحصل على الإهتلاك المالي المتصاعد بضرب القاعدة القابلة للإهتلاك المالي في الجزء الذي يقبل كبسط عدد السنوات المطابقة لعدد الإستعمال المنقضية، وكمقام N(1 +N) ، وتمثل N عدد سنوات الإهتلاك المالي.

وتجدر الإشارة أن مجرد التعجيل باهتلاك أحد الأصول لا يؤدي إلى زيادة إهلاكه بما يتجاوز تكلفته الأصلية، فإن ما يتولد عنه من تشوه ونقص لصالح الأصول القصيرة الأجل لا يتعدى قدرا بسيطاً، وعلاوة على ذلك، يتمتع الإهتلاك المالي المعجل بميزتين إضافيتين، من جهة إنه الأقل تكلفة على وجه العموم، حيث إن الإيراد الضائع في السنوات الأولى (بالنسبة إلى مثيله في حالة عدم إستخدام الأساس المعجل) يتم إسترداد جزء منه على الأقل في السنوات التالية من عمر الأصل، ومن جهة أخرى إذا توفر إستخدام الأساس المعجل بصفة مؤقتة فحسب، فمن الممكن أن يحدث ذلك طفرة كبيرة في الإستثمارات على المدى القصير.

خاتمة:

تتسم البيئة الإقتصادية لأي بلد بالتغير المستمر نظرا للظروف المحيطة بها، خاصة من حيث تفعيل دورالمؤسسات في الإستثمار السياحي مما يتطلب وجود تشريع جبائي ينظم سير عملها، فمن خلاله تتمكن المؤسسات منتحديد التكاليف الضريبية.

كما يعد توفر بيئة إستثمارية ملائمة شرط ضروري للقيام بعملية الإستثمار السياحي، حيث أن توافر مجمل الأوضاع الأمنية والإقتصادية والقانونية والسياسية، سيزيد من رغبة المستثمر في اتخاذ قراره نحو المشروع الإستثماري.

وعلى ضوء هذه الدراسة، نجد أن المشرع الجزائري قد وفق في كثير من الجوانب، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض النقائص التي تدفعنا إلى اقتراح بعض التوصيات لها:

– ينبغي العمل على وضع قاعدة بيانات شاملة ومتجددة بصفة دورية تحتوي على جميع الفرص الإستثمارية في مجال القطاع السياحي، والحوافز المرتبطة بها بحيث يتمكن جميع المستثمرين من الإطلاع عليها وبناء مشروعاتهم استنادا إليها.

– يتطلب أثناء وضع السياسة الجبائية على السلطة أن تأخذ جميع العوامل التي تحد من فاعليتها، وذلك من خلال وضع وصياغة منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي مكونات ومحددات مناخ الإستثمار السياحي والعوامل الأخرى المؤدية لجذبه، وفي إطار مجموعة من السياسات القانونية والمالية والإقتصادية المتوافقة.

– إن أجهزة دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر لا زالت دون المستوى المطلوب ولا تضطلع بدورها الأساسي في ترقية الإستثمار عن طريق الحوافز الضريبية، بحيث أن هناك فرقاً كبيراً بينما هو منصوص عليه في القوانين والمراسيم فيما يتعلق بتنظيمها ومجال عملها، وبين ماهو مجسد في الواقع، لذا يجب تفعيل دور الوكالات الفاعلة في هذا الجانب.

– توفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على العوائق البيروقراطية وشتى صور الفساد التي تعرقل سرعة إتمام الإجراءات المتعلقة بالحوافز الضريبية للإستثمار السياحي؛

– إعادة ضبط حجم القروض الممنوحة حسب القطاعات لدى أجهزة دعم وتطوير الإستثمار وذلك لما تتطلبه كل منطقة من أجل ترقيتها وما تزخر به من أماكن سياحية.

– ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية نحو ترقية الإستثمار السياحي عن طريق منح الإمتيازات الجبائية، وكمثال على ذلك تجربة دولة ماليزيا، تركيا.

ولاشك أن تحقيق كل هذه الأمور يحتاج إلى بذل جهود جبارة بالتنسيق بينمختلف الأجهزة القانونية والإدارية والقضائية بهدف جلب المستثمر الأجنبي ودفعه وتشجيعه للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية، لأن ذلك يتطلب إصلاحات على مستوى التشريعات والقوانين، وعلى مستوى الإدارة القائمة بتطبيقها، بالإضافة إلى الأجهزة القضائية التي تحمي المستثمر من سوء تطبيقها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية.

1- القانون رقم 06-24 المؤرخ في 06 ذي الحجة 1427 الموافق لـ 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، ج.ر، العدد85، الصادرة في: 27 ديسمبر2006.

2- القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر 1435 الموافق لـ 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج.ر، العدد68، الصادرة في: 31 ديسمبر2013.

3- الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1396 الموافق لـ 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدل والمتمم، ج.ر، العدد102، الصادرة في: 22 ديسمبر1976.

4- الأمر رقم 76-102 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1396 الموافق لـ 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الرسوم على رقم الأعمال المعدل والمتمم، ج.ر، العدد103، الصادرة في: 26 ديسمبر1976.

5- الأمر رقم 76-105 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1396 الموافق لـ 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون التسجيل المعدل والمتمم، ج.ر، العدد81، الصادرة في: 18 ديسمبر1977.

6- الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب 1430 الموافق لـ 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج.ر، العدد44، الصادرة في: 26 جويلية 2009.

7- الأمر 15-01 المؤرخ في 07 شوال 1437 الموافق لـ 23 جويلية 2015، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ج.ر، العدد40، الصادرة في: 23 جويلية 2015.

ثانياً: الكتب.

1- براهيم متولي حسن المغربي،دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي من منظور الإقتصاد الإسلامي والأنظمة الإقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، مصر.

2- حامد عبد المجيد دراز ، دراسات في المالية، الدار الجامعية ، مصر، 1988.

3- رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2014.

4- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.

5- عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

6- وليد صالح عبد العزيز، حوافز الاستثمار وفقاً لأحدث التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 2005/2004.

7- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003.

8- نزيه عبد المقصود مبروك،الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية،دار الفكر الجامعي، مصر،2007.

ثالثاً: الرسائل الجامعية.

1- إسحاق خديجة، دور الضرائب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة)، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011.

2- نجيب زروقي،جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، (رسالة ماجستير، تخصص قانون عام)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2013/2012.

3- يحيى لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية العمومية، (رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير)، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد لخضر بسكرة، 2007/2006.

رابعاً: المقالات.

1- صفوت عبد السلام عوض الله، الحوافز الضريبية وآثرها على الاستثمار والتنمية في مصر دراسة على ضوء تشريعات الاستثمار والقانون رقم 01-88 بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق بجامعة عين شمس، العدد الأول، 2003.

Impact des technologies d'information et de communication sur le tourisme durable

Dr. AKILAL Nassim

Docteur en Sciences Commerciales à EHEC Koléa

Enseignant à la faculté de droit de Said Hamdine

Résumé :

Les technologies de l'information et de la communication sont des outils puissants qui peuvent être utilisés pour améliorer la qualité de vie des populations et contribuer à l'atteinte des objectifs de tourisme durable. Cependant, les TIC peuvent également avoir des effets négatifs sur le tourisme durable. Il est donc important de prendre en compte ces effets et de trouver des solutions pour réduire les impacts négatifs des TIC sur le tourisme durable. Les entreprises et les gouvernements peuvent prendre des mesures pour réduire les effets négatifs des TIC sur l'environnement et les inégalités sociales. Les consommateurs peuvent également prendre des mesures pour réduire leur consommation d'énergie et leurs déchets électroniques en achetant des produits respectueux de l'environnement et en recyclant leurs anciens produits.

Mots clés : tourisme durable, Technologies, information, communication, numérique, environnement

Abstract:

Information and communication technologies are powerful tools that can be used to improve the quality of life of populations and contribute to the achievement of the Sustainable Tourism Goals. However, ICTs can also have negative effects on sustainable tourism. It is therefore important to take these effects into account and find solutions to reduce the negative impacts of ICT on sustainable tourism. Businesses and governments can take steps to reduce the negative effects of ICTs on the environment and social inequalities. Consumers can also take steps to reduce their energy consumption and e-waste by purchasing environmentally friendly products and recycling their old products.

Keywords: sustainable tourism, technologies, information, communication, digital, environment

Nowadays, and throughout the world, tourism is considered an essential sector in development, it is a driver of the global economy. Each country from different continents exploits its natural and cultural riches and praises its riches to attract tourists curious to visit other cultures and horizons. Tourism is a sector that represents more than 10% of GDP globally. All countries in the world want to give tourism a primordial place. This by opening up to tourism and taking advantage of its positive impacts on the economy and other sectors. In other words, tourism brings together several sectors which collaborate in synergy with the objective of sustainable development of a given territory.

Information and communication technologies (ICT) have had a significant impact on sustainable tourism. On the one hand, they have facilitated access to information and enabled rapid and effective communication, but on the other hand, their excessive use has also led to negative consequences on the environment and society. This study will examine the impact of ICT on sustainable tourism by detailing the advantages and disadvantages of their use. They have had a significant impact on the way we live, work and interact with each other. Many innovations have been introduced in recent years that have revolutionized the way we communicate, work and manage our lives. However, these technologies have also had consequences for the environment, society and the economy. This study will examine the impact of information and communication technologies on sustainable tourism, exploring the advantages and disadvantages of these technologies. Information and communication technologies (ICT) have brought many benefits to sustainable tourism, but they have also created new challenges and issues. For this, a fundamental question arises:

How do ICT actually influence sustainable tourism?

No one can deny that the objective of sustainable tourism lies at the intersection of the societal, economic, environmental and governance spheres. However, the transversal dimension of ICT makes the analysis of the interactions between these four pillars difficult, especially since the influence of digital technology on the economy or on social organization is complex to measure. For these reasons and to carry out this research, we rely on the following global hypotheses:

- **The direct effects of digital infrastructures on the environment are increasingly better known and measured: energy consumption, toxicity of components, etc.**

- **Improvements in energy efficiency through ICT can be offset by increases in the number of products or services used.**

To carry out this research, we have structured our work into three main parts:

1- **Definition of ICT and sustainable tourism**
2- **Impact of information and communication technologies (ICT) on sustainable tourism.**
3- **Responsible use of ICT in tourism**

1- The definition of ICT and sustainable tourism

Information and communication technologies (ICT) have grown exponentially over the past decades and have had a significant impact on all aspects of human life. Sustainable tourism, on the other hand, is a key concept that aims to meet the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs. In this dissertation, we will examine the impact of ICT on sustainable tourism by examining two hypotheses: first, that ICT has a positive impact on sustainable tourism; secondly, that ICT can also have negative effects on the environment and sustainable tourism.

1-1- Definition of Information and Communication Technologies (ICT):

Any economy in the world is made up of three main axes, businesses and individuals and the tool or support that manages these two elements, from this concept, over the years, the world's economists are looking into research modern and adequate tools which increase production while keeping the individual relationship stable and coherent, that is to say a company which respects the social aspect of the individual and the economic and ecological aspect in addition to the productivity aspect of the business.

According to HERBERT SIMON (Nobel Prize for Economic Sciences 1978), ICT makes it possible to make «*Any information accessible to humans, in verbal or symbolic form, will also exist in computer-readable form; books and memoirs will be stored in electronic memories* … » (PATEYRON (E.A), 1996, p. 2)

Information and communication technologies (ICT) are a set of tools and technologies that enable the communication, storage, processing and dissemination of information. ICT includes technologies such as computers, mobile phones, the Internet, social networks, mobile applications, database management systems, robotics, virtual reality, artificial intelligence, and much more.

With this in mind, Yekini Nureni Asafe defines ICT as follows: «*Information technology communication is defined as the convergence of audiovisual, telephone and computer networks through a linking system. It's a combination of all these elements, topped off with a vision for how technology can help an organization achieve its goals*» (ASAFE, 2014, p. 103).

ICT has transformed the way we communicate, work, learn, play and access information. They have also had a significant impact on the economy, society and the environment. ICTs have facilitated the globalization of trade and access to information, but have also created new economic and social inequalities. ICT has also opened the way to new challenges, such as the protection of privacy and data security, the regulation of social networks, the management of electronic waste and the reduction of the environmental footprint of ICT.

Overall, ICTs have become a central pillar of our daily lives and have a major influence on the economic, social and environmental trends of our time. And have had a considerable impact on sustainable tourism. ICT can be used to improve the quality of life of populations and contribute to achieving sustainable tourism objectives.

1-2- Definition of sustainable tourism

Sustainable tourism is defined by the World Tourism Organization (UNWTO) as *"tourism that takes full account of its current and future economic, social and environmental impacts, meeting the needs of visitors, professionals, the environment and host communities"*. It aims for balance between the three pillars of sustainable development in the production and implementation of tourist activities.

According to Jacques Theys: «*Sustainable tourism is a form of development that integrates environmental, social and economic concerns into development policies and strategies. It aims to ensure that the needs of present generations are met without compromising the ability of future generations to meet their own needs.*» (Theys, 2003, p. 86)

According Ignacy Sachs : «*Sustainable tourism is a process of economic and social transformation that ensures the needs of the present are met while preserving ecosystems and natural resources for future generations.*» (Sachs, 1996, p. 21)

According to these definitions, sustainable tourism is considered as an objective to be achieved in the long term while rationalizing the consumption of current natural resources with the use of the means and tools available to businesses and economic operators in order to 'optimize the satisfaction of needs while preserving the ecological environment. Knowing that ICT can play a key role in achieving sustainable tourism. Indeed, ICT can contribute to reducing the environmental footprint by enabling better management of natural resources and energy, as well as a reduction in greenhouse gas emissions. ICT can also promote innovation and creativity, thus enabling the development of new, more sustainable economic models. Finally, ICT can contribute to the realization of a more inclusive and equitable society, by providing education and training opportunities, as well as enabling better communication and greater citizen participation.

2- Impact of information and communication technologies (ICT) on sustainable tourism

The impact of Information and Communication Technologies (ICT) has not always been easy to detect. Indeed, the famous Nobel Prize winner in economics R. Solow in a statement to the « New York Times Book Review » in 1987, known for his Solow paradox: « *We see computers everywhere, except in productivity statistics* » ((P.A), 2004, p. 14).

However, ICT enables individuals, businesses and organizations to communicate, collaborate, share information and work remotely efficiently and quickly. ICT also has a considerable impact on the economy, society and the environment, and has become a key element of sustainable tourism.

2-1- Economic impact of ICT on sustainable tourism

Information and communication technologies (ICT) can have a significant impact on sustainable tourism by contributing to economic growth while reducing environmental impact. Here are the economic impacts of ICT on sustainable tourism:

- **Increased productivity**: ICT can improve efficiency and productivity in tourism businesses, which can boost economic growth. Tourism businesses can use ICT to automate tasks, reduce costs and promote the national destination on a large scale, optimize inventory management and improve the quality of products and services offered to tourists.

- **Job creation**: ICT can also create new jobs and stimulate entrepreneurship in the field of tourism, particularly in sectors related to information and communication technologies and to crowd out small businesses, which can lead to a loss of economic diversity and a reduction in competition.
- **Social impact of ICT on sustainable tourism**: ICT (Information and Communication Technologies) can have a significant social impact on sustainable tourism. Here are some examples :

- - **Access to information**: ICT has revolutionized the way we access information. Through the internet, people can obtain information about environmental and social issues, which can help them make more informed decisions and adopt more sustainable behaviors.
- **Communication** : ICT allows people to communicate more easily and quickly, which can promote collaboration and the sharing of ideas. For example, social media can be used to mobilize citizens around environmental and social causes.
- **Energy savings**: ICT can help reduce energy consumption. For example, telecommuting allows people to work from home rather than having to travel, thereby reducing greenhouse gas emissions related to travel.
- **Resource savings:** ICT can also help save resources by enabling the more efficient management of waste, water, energy and raw materials.
- **Education** : ICT can be used to spread education and awareness about sustainability. For example, e-learning programs can teach people how to adopt more sustainable behaviors and how to help protect the environment.

2-2- Environmental impact of ICT on sustainable tourism:

Information and communication technologies (ICT) can have both positive and negative effects on sustainable tourism and the environment. Here are the main ways in which ICT has an environmental impact:

- **Greenhouse gas emissions**: ICT can help reduce greenhouse gas emissions through more efficient technologies, but it can also increase emissions due to the increasing energy consumption of IT equipment and data centers.
- **Energy consumption**: ICT can be very energy intensive, particularly data centers which require significant amounts of electricity to operate. However, using more efficient

technologies and implementing energy efficiency practices can help reduce energy consumption.

- **Electronic waste management**: ICTs can contribute to the production of electronic waste, which is often poorly managed and can have adverse effects on the environment and health. Manufacturers and consumers must work together to reduce the amount of e-waste and ensure it is recycled appropriately.
- **Depletion of natural resources**: ICTs require natural resources to produce, such as rare metals and minerals, which may be depleted or extracted unsustainably. Businesses must ensure their sourcing practices are sustainable and minimize their environmental impact.

2-3- Impact of ICT on economic globalization and development:

As a complex and interconnected system, economic globalization is strongly influenced by the use of information and communication technologies (ICT). The impact of ICT on economic globalization can be seen through different prisms, including access to information, communication, productivity and efficiency, and the creation of new market opportunities.

On the one hand, ICT has enabled greater accessibility to information and faster and easier communication between economic actors around the world. Businesses can now access real-time data on market trends, regulations, exchange rates, and more, allowing them to make more informed decisions and quickly adapt to changes. ICT has also facilitated cross-border trade, reducing costs and increasing the efficiency of transactions.

On the other hand, the use of ICT can also have negative consequences on sustainable tourism. «*In fact, these negative effects are generated in particular by the increase in personal data consumption and the number of users on a global scale.*» (BIHOUIX, 2014, p. 98). Economic globalization has often been accompanied by unsustainable business practices, such as excessive exploitation of natural resources, waste generation, air and water pollution, and destruction of biodiversity. ICTs have also led to an increase in energy consumption and the production of electronic waste.

A study conducted by the International Energy Agency (IEA) in 2021 (Gehner, 2023) found that the increasing use of electronic devices and online services has led to an increase in energy consumption and emissions of greenhouse gases in the electricity sector. The IEA has

called for more efficient use of energy and increased use of renewable energy to reduce the environmental impact of ICT.

In 2019, the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) estimated that the production of e-waste would reach 52.2 million tonnes by 2021. This waste poses a threat to the environment and human health, as they contain toxic substances such as lead, mercury and cadmium.

In 2015, CO2 emissions from the ICT industry accounted for approximately 2% of all global greenhouse gas emissions (International Energy Agency, 2017).

In 2016, CO2 emissions from the ICT industry were equivalent to those of global civil aviation (Global e-Sustainability Initiative, 2017).

In 2017, approximately 44% of the world's population had access to the Internet, an increase of 10% from 2015 (International Telecommunications Union, 2017).

Between 2015 and 2018, the share of renewable energy in data center electricity consumption increased from 17% to 24% (The Green Grid, 2018).

In 2018, the total volume of electronic waste worldwide was estimated at 50 million tonnes, an increase of 20% compared to 2015 (Global E-waste Monitor, 2018).

It is important to note that the impacts of ICT on sustainable tourism are complex and may vary depending on the context and specific technologies. However, these statistics provide a general indication of the environmental and social impact of ICT.

However, ICT can also play a key role in promoting sustainable tourism. Clean and energy-efficient technologies, such as renewable energy and smart buildings, can help reduce the environmental impact of economic production. ICT can also facilitate access to services.

3- Responsible use of ICT in tourism

The responsible use of information and communication technologies (ICT) is an increasingly important topic as dependence on digital technologies increases, and is essential to minimize their negative impacts on sustainable tourism and maximize their benefits *«An*

obvious observation is obvious to us all: it is urgent to operationalize an alternative approach capable of guaranteeing the production, from their origin, of organic, fair, local, accessible, ethical, useful and constructive bytes, in sufficient quantity, but above all not more abundant than necessary. This prism already exists, it is that of sober and responsible digital design. In particular, it raises the question of the place of digital technology in society and guides us towards reasoned use of this tool in the service of humanity, and not the other way around.» (BORDAGE, 2019, p. 35). Here are some key actions for responsible use of ICT in tourism :

- Optimally exploit environmental resources which constitute a key element of tourism development, by preserving essential ecological processes and helping to safeguard natural resources and biodiversity.

- Respect the socio-cultural authenticity of host communities, preserve their built and living cultural assets and their traditional values and contribute to intercultural understanding and tolerance.

- Ensure viable long-term economic activity that provides all stakeholders with fairly distributed socio-economic benefits, including stable employment, profit opportunities and social services for host communities, and thus contributes to the reduction of poverty.

- Limit screen time: spending too much time on screens can have negative effects on physical and mental health. It is important to limit screen time, especially for children.

- Protect personal data: ICT collects and stores more and more personal data. It is important to protect personal information and limit the amount of information shared online.

- Avoid harmful behavior online: this can include cyberbullying, misinformation, spam and scams.

- Reduce digital footprints: excessive use of ICT can have a negative environmental impact. So we must reduce our digital footprint by turning off electronic devices when we are not using them and regularly deleting files and applications that we no longer need.

- Encourage responsible use among others: as an ICT user, you can encourage others to use these technologies responsibly. This can include conversations about online safety, reminders about using ICT, and setting a positive example of responsible ICT use.

- Use ICT to reduce environmental impact: ICT can be used to monitor and manage natural resources, reduce travel through teleworking and videoconferencing, and promote sustainable production and consumption practices.

- Recycle electronic waste: ICT generates electronic waste which can be toxic to the environment and human health. It is important to recycle them correctly to prevent them from ending up in landfills or being burned.

- Protect privacy and security: ICT users must be aware of the risks to their privacy and security. It is important to take steps to protect your personal data, such as using strong passwords and configuring privacy settings.

- Promote equitable access to ICTs: ICTs can have a positive impact on disadvantaged communities and individuals, but access must be equitable for all. It is important to promote access to affordable and quality technologies for all.

In short, responsible use of information and communication technologies can help minimize their negative impacts on sustainable tourism and maximize their benefits. It is important to take steps to reduce energy consumption, recycle e-waste, protect privacy and security, promote equitable access and use ICT to reduce environmental impact.

Conclusion :

In conclusion, ICT has a significant positive impact on sustainable tourism in Algeria. ICT can reduce energy consumption, sustainably manage natural resources, raise awareness and educate populations, improve the quality of life and reduce poverty and attract more international tourists. However, it is important to ensure that the use of ICT is itself sustainable and environmentally friendly, particularly in terms of electronic waste management and use of natural resources. ICTs must be considered as tools for sustainable tourism, and not as an end in themselves.

ICT is a powerful tool for sustainable tourism. They can be used to improve access to water and energy, improve transport efficiency and promote innovation and research. However, ICT can also have negative effects on sustainable tourism. It is therefore important to take these effects into account and find solutions to reduce the negative impacts of ICT on sustainable tourism.

Also, sustainable tourism is not a separate practice, nor a particular tourist market. It is an approach that can be adopted by any tourism actor by integrating the principles of sustainable development into its strategic management and/or the offer it offers. Sustainable tourism is also the individual responsibility of travelers: in their behavior, daily actions and choice of service providers and/or destinations according to sustainability criteria.

Bibliography

(P.A), C. (. (2004). *La société de l'information.* Paris: La Documentation française.

ASAFE, Y. N. (2014). *information communication technology (ICT) [concepts and application], volume 1.* Nigeria.

BIHOUIX, P. (2014). *l'âge des low tech : Vers une civilisation techniquement soutenable.* Paris: le seuil,.

BORDAGE, F. (2019). *Sobriété numérique : les clés pour agir.* Paris: Buchet-Chastel.

Gehner, M. (2023). *UIT*. Consulté le 02 25, 2023, sur https://www.itu.int: https://www.itu.int/fr/mediacentre/Pages/pr10-2020-global-ewaste-monitor.aspx

PATEYRON (E.A), S. (. (1996). *Les nouvelles technologies de l'information et l'entreprise.* Paris: , Ed Economica.

Sachs, I. (1996). *Stratégies de transition vers le tourisme durable.* Paris: Éditions de l'Aube.

Theys, J. (2003). *Dictionnaire de l'environnement et du tourisme durable.* Paris: Armand Colin.

An analytical study of tourism activity and its role in achieving sustainable tourism development

Pr AISSA Zahia أ د عيسى زهية

FLPS . UNIVERSITY OF BOUMERDES

Abstract:

The legislation regulating tourism and hotel activities is considered as one of the most important legislations that support the tourism sector, as it contributes to develop the national economy.

Tourism activities also support local and national development by providing job positions and attracting Labor force at various levels due to the tourism service being linked to providing services that require training in different fields and at varying levels. This research paper aims to show how hotel legislation contributes for achieving tourism development

Key words: Tourism, hotel, tourism legislation, tourism services..

Introduction :

The concept of development is linked to most of the texts regulating the tourism sector, and perhaps the clear text regarding this is Law 03-01 of February 17, 2003 relating to the sustainable development of tourism[1], Which set out a set of important goals in its second article, including: “Promoting investment and developing partnerships in tourism, integrating the destination “Algeria” into the international tourism market by upgrading the tourism image, restoring hotel and tourism institutions, developing new forms of tourism activities, and meeting the needs and aspirations of citizens. In the field of tourism, recreation and entertainment, contributing to the protection of the environment, improving the standard of living and enhancing natural, cultural and historical capabilities, improving the quality of tourism services, promoting and developing employment in the tourism field, harmonious and balanced development of tourism activities to value the national tourism heritage.

[1] Law No. 03-01 of Dhu al-Hijjah 16, 1423, corresponding to February 17, 2003, relating to the sustainable development of tourism, JORA, No. 11, dated Dhu al-Hijjah 18, 1423, corresponding to February 19, 2003..

The same law clarified in its fourth article that tourism activities are of the nature of public benefit and thus benefit from the support of the state and regional groups, and the establishment of frameworks to support tourism development by raising tourism production capabilities, especially through tourism investment. The law itself also emphasized supporting tourism development that aims to Behind it, promoting economic growth, including tourism development within the dynamic of technological development and adaptation, encouraging the establishment of new institutions and expanding their field of activity, promoting the dissemination of media of a commercial, economic and professional nature related to the tourism sector, encouraging every action aimed at increasing the number of reception facilities directed to tourism, promoting the spirit Initiative and development of tourism, adopting a training policy, encouraging investment projects and granting facilities regarding them, providing an economic and legal environment to support and stimulate tourism activities. Most of the provisions of this law were embodied through several legal texts and strategic programs, the content of which was implemented in reality, through the development of a policy directed to support tourism development.

This research paper aims to demonstrate the importance of the legal texts regulating the hotel field and their role in achieving tourism development. Through what was mentioned, the following question can be raised: *How did the legislator organize the legislation related to hotel activity and what is its role in achieving tourism development?*

Answering this question, the following plan is proposed: at first , a reading of the legislation regulating hotel activity (1), then The rules governing the exploitation of hotel activity and their role in achieving tourism development (2)

1-The legislation regulating hotel activity

The legislation regulating tourism and hotel activities is considered one of the most important legislations that support tourism activity, as it contributes to providing income in national and foreign currency through the influx of national and foreign tourists in response to tourism programs proposed by tourism institutions of all kinds. Tourism activities also support local and national development by providing job positions and attracting Labor force at various levels due to the tourism service being linked to providing services that require training in different fields and at varying levels.

Tourism activities also contribute to social and cultural rapprochement by discovering the peculiarities of each region at the national level. They also contribute to the rapprochement of peoples through contact with foreigners. What was mentioned is a small part of the contribution of tourism activities to supporting development, including tourism. Legislation regulating hotel activity is one of the most important components of achieving tourism development.

Law No. 99-01 of January 6, 1999 about hotel industry[2] included in its article n°2 General rules related to hospitality, which were issued to achieve a set of objectives, the most important of which are :
- protecting, modernizing, developing and promoting the hotel sector ;
- improving the quality of hotel services ;
- establishing professional ethics and establishing rules for hotel activity.
Several regulations were issued specifying how to implement this law.

Hotel establishment is defined, through Article 4/Paragraph 2 of Law n° 99/01 as : "any establishment that receives customers to accommodate them, with or without providing them with additional services". It was also defined in the Article n°2 of Executive Decree No. 19/158 of April 30, 2019[3] : "every institution of a commercial nature that receives passing or resident clients without making it their residence, and essentially provides them with accommodation services accompanied by related services. The hotel establishment can be provided, given its type and location, with facilities that provide catering, entertainment, hiking, entertainment, treatment, luxury, rest, sports, conferences, the marina complex, the promenade port, and all other tourism-related activities".

The infrastructure for accommodation in Algeria is varied through a group of hotel institutions regulated by legislation, which are mainly hotels, tourist vehicles or holiday villages, hotel apartments or hotel residences, motels or road inns, and tourist camps5. Its exploitation is subject to classification procedures into ranks in accordance with the standards and conditions set by Executive Decree No. 19/158. Its appendix details the common classification standards for

[2] Law No. 99-01 of Ramadan 19, 1419 corresponding to January 6, 1999, specifying the rules related to hotel industry, JORA No. 02 of Ramadan 23, 1419 corresponding to January 10, 1999, p. 3.

[3] Article 3 of Executive Decree 19/158 of Shaaban 24, 1440, corresponding to April 30, 2019, defines hotel establishments and determines the conditions and methods for their exploitation, classification, and approval of their managers, JORA, No. 33, dated Ramadan 14, 1440 AH, corresponding to May 19, 2019.

all types, as well as the standards for each type. It takes into account several criteria in this classification, including those related to quality and quality of service, cleanliness and safety, environmental protection, exploitation. Energy...etc. For example, the rules for protecting the environment in hotel establishments include selective sorting of waste, sanitary evacuation of liquid and solid waste, maintenance of containers for fatty materials, isolation of polluted materials in appropriate containers, maintenance of green spaces, water saving measures, energy saving measures and the effective use of solar energy, especially in desert areas[4].

In recent years, Algeria has witnessed the rise of a new accomodation represented by the exploitation of homes by their owners to accommodate tourists during the summer season for coastal cities, and seasonal holidays for the regions of the south and the high plateaus. This phenomenon took an upward trend with the passage of time, and therefore the public authorities saw that it had become necessary. A formula was envisioned to regulate this type of accommodation to ensure the safety of tourists on the one hand and the rental residents and their rights on the other hand. To achieve this, a joint ministerial circular was issued in 2012 regulating "residency with residents - as a formula for tourist accommodation."[5].

It is the method whereby the owner of a residence places at the disposal of one or several persons, in exchange for financial compensation and on a temporary basis, all or part of his property, accompanied by the provision of services. The residence must be furnished and meet the conditions of security, health, and hygiene. The authorities have agreed to control this activity to ensure the safety of tourists. It obliges the owner of the accommodation to declare accommodation with the competent authorities in the municipality where the residence is located, in exchange for a deposit receipt, according to conditions specified by the circular mentioned above. In order to ensure that the residences subject to tourist accommodation comply with these conditions, a cell is established at the level of each municipality, that includes representatives of several directorates, such as the Directorate of Tourism and Health. Civil Protection and the regionally competent security services and a representative of

[4] Clause 23 of the Common Standards for Classification of Hotel Establishments, Appendix of Executive Decree 19-158, ibid.

[5] Joint Ministerial Circular No. 01/2012 between the Ministry of Interior and Local Communities and the Ministry of Tourism and Handicrafts, of June 16, 2012.

the concerned municipality are tasked with inspecting the homes whose owners have submitted permits for shelter at the municipal level of the residence. In the event that the residence conforms to the required conditions, written approval is granted to the permit holder within a period of twenty days from the date of inspection of the residence.[6].

2. The rules regulating the exploitation of hotel activity and their role in achieving tourism development

The legislation regulating hospitality regulates the rules for building, modifying, preparing, or demolishing any hotel establishment according to specific conditions and procedures, including obtaining approval of the project plans from the interests of the Ministry in charge of tourism, through the committee responsible for studying hotel project plans[7], which informs the interests of the Ministry in charge of tourism concerned about the acceptance of the plans in accordance with the conditions stipulated in Article 47 of Executive Decree No. 06-325 of September 18, 2000[8], Which indicates the beginning of construction work, or the rejection of the plans and the amendments that must be made if necessary, within a period not exceeding two months from the date of receipt of the file. In the event of no response, the plans are considered approved in accordance with Article 49 of Law 99-01, and this case is considered one of the few cases. In the tourism and hotel fields, where silence regarding a response to a request is considered acceptance.

It should be noted that the Algerian legislator linked the approval of the plans by the committee to proving the legal relationship between the property and the investor in application of what was stated in Article 12 of Executive Decree No. 06-325, which states: “Every project to build or develop a hotel establishment

[6] Ibid.

[7] Executive Decree No. 2000-131 of al-Awwal 8, 1421 corresponding to June 11, 200, determining the composition of the committee responsible for studying hotel project plans and the method of their work, JORA No. 35 of June 18, 2000.

[8] Executive Decree No. 06-325 of 25 Sha`ban 1427 corresponding to September 18, 2006, determining the rules for building and equipping hotel establishments, JORA No. 58 of September 20, 2006.

must be proven by a legal contract for ownership or use of the property." The real estate on which it will be built[9].

Hotel establishments are exploited according to a set of conditions, including obtaining a prior exploitation license issued by the administration in charge of tourism, classification of the hotel establishment, and approval of a route by the administration in charge of tourism. They are also subject to precise and strict provisions that determine how the service is provided in the hotel establishment, and each exploitation license is issued. The types of hotel establishments mentioned above are the regional governor based on a proposal from the state director in charge of tourism, and the response will be either affirmative or negative in two cases: the lack of the necessary conditions for their delivery, or if the results of the security services' investigations are negative[10].

The investigations of the security authorities contribute greatly to ensuring that the task of managing hotel establishments is assigned to people who are trusted in view of the specificity of the hotel activity, by verifying the identity of the owner of the hotel establishment, his good morals, as well as his academic qualifications, which are necessary conditions for carrying out the activity in order to preserve the security and safety of customers.

As for the party legally authorized to issue the decision to classify hotel establishments, it is the governor of the state after consulting the opinion of the state committee, which studies the files of classification of hotel establishments and the standards corresponding to them every five years, and also expresses its opinion on reclassifying hotel establishments to a higher or lower rank, and start your opinion. It will be based on the inspection report conducted by the competent departments of the Ministry in charge of tourism or the results of field visits carried out by members of the committee[11].

In addition, the exploitation of hotel establishments is subject to the approval of their manager, which requires professional competence, which varies according to the degree of classification of the hotel institution. The

[9] Article 12 of Executive Decree No. 06-325 of 25 Sha`ban 1427 corresponding to September 18, 2006, determining the rules for building and equipping hotel establishments, JORA No. 58 dated September 20, 2006.

[10] Articles 12 and 13 of Executive Decree 19-158, Op.cit

[11] Executive Decree n°19-158, Op.cit

higher the classification level, the higher the qualifications required to manage this institution, including a certificate and seniority in the tourism and hotel field. Professional qualification is an important condition for exploiting hotel establishments, given that hospitality is based on providing a service that requires qualifications related to training and experience to be performed professionally. The degree of these qualifications, as mentioned above, varies from one hotel establishment to another depending on the degree of importance of its classification. For example, in order to run a star hotel, its manager must be holding at least a bachelor's degree in hotel or tourism, or a senior hotel technician certificate with one year of hotel experience, or a hotel technician with three years of hotel experience. As for the manager of a 5-star hotel, a bachelor's degree in hotel or tourism with three years of experience is required to manage it. Years or a senior hotel technician certificate with five years of hotel experience or a hotel technician with seven years of hotel experience[12].

The approval of the management of the hotel establishments is delivered to the regionally competent governor based on a proposal from the state director in charge of tourism, and the governor approves the application for accreditation on the basis of documents proving the identity of the management of the hotel establishment and his professional competence that conforms to the conditions related to the classification standard contained in the annex to the aforementioned executive decree[13].

Given the importance of the hotel activity and its relationship to the quality of service provision on the one hand and ensuring the safety of customers on the other hand, the management of the hotel establishment, in accordance with Article 29 of Executive Decree 19-158, bears responsibility for the management of the hotel establishment, and must obligatorily devote himself entirely to this activity under penalty of punishment, and in the event of resignation or dissolution. Employment contract for hotel establishment manager: The owner of the hotel establishment must inform the administration in charge of tourism within a period not exceeding one month of this situation and is committed to appointing, within a period not exceeding two months, a new approved manager with the same procedures stipulated in the same decree, as it is prohibited to continue exploiting a hotel establishment without a manager or manager. Approved by the relevant administration.

[12] Ibid.
[13] Ibid.

In addition to that, Law No. 99-01 specifying the general rules for hotels industry included other conditions under which the rules for operating hotel establishments are determined from Articles 52 to Articles 68, including underwriting insurance, suspending prices, keeping information cards about customers, and sending monthly to the administration in charge of tourism a statistical note on the number of customers who... They were received, their nationality and the duration of their stay. The same law also stipulated provisions from Articles 14 to 29 the rights and duties of the hotelier, and from Articles 30 to 40, the rights and duties of the customer through the hotel contract that binds the two parties.

In order to ensure respect for the rules related to the exploitation of hotel establishments, Law 99-01 included an entire section on hotel control from Articles 69 to 94, through which it specified the bodies legally authorized to inspect violations in the hotel field, as well as the penalties, whether administrative or penal, that must be applied to the owners of hotel establishments upon inspection. Violations in this area.

From what was mentioned and through the important legislation of the hotel industry field, it is clear that the legislator is keen to practice the hotel activity according to strict procedures, the aim of which is to provide a hotel service sector that responds to international standards, which plays an important role in advertising our country as a distinguished tourist destination, which increases the influx of tourists in a way that serves the national economy.

Conclusion :

By shedding light on hotel legislation, it shows the role of this legislation in developing the tourism sector in a way that benefits the national economy and achieves tourism development.

In this regard, we affirm that the legislation regulating the tourism sector in general has witnessed a qualitative and progressive improvement, but it requires further development in line with the provision of quality hotel service.

The success of the tourism sector in general depends on the joint efforts of other sectors that have a direct or indirect relationship with tourism, such as the security sector, transportation, environment, health ……ect. It also depends on the participation of all, private and public institutions, civil society and citizens, to also achieve tourism development.

Bibliography :

-Law No. 03-01 of Dhu al-Hijjah 16, 1423, corresponding to February 17, 2003, relating to the sustainable development of tourism, JORA, No. 11, dated Dhu al-Hijjah 18, 1423, corresponding to February 19, 2003.

-Law No. 99-01 of Ramadan 19, 1419 corresponding to January 6, 1999, specifying the rules related to hotel industry, JORA No. 02 of Ramadan 23, 1419 corresponding to January 10, 1999.

- Executive Decree 19/158 of Shaaban 24, 1440, corresponding to April 30, 2019, defines hotel establishments and determines the conditions and methods for their exploitation, classification, and approval of their managers, JORA, No. 33, of Ramadan 14, 1440 AH, corresponding to May 19, 2019.

-Executive Decree No. 2000-131 of al-Awwal 8, 1421 corresponding to June 11, 2000, determining the composition of the committee responsible for studying hotel project plans and the method of their work, JORA No. 35 of June 18, 2000.

-Executive Decree No. 06-325 of 25 Sha`ban 1427 corresponding to September 18, 2006, determining the rules for building and equipping hotel establishments, JORA No. 58 dated September 20, 2006.

-Executive Decree No. 06-325 of 25 Sha`ban 1427 corresponding to September 18, 2006, determining the rules for building and equipping hotel establishments, JORA No. 58 dated September 20, 2006.

-Joint Ministerial Circular No. 01/2012 between the Ministry of Interior and Local Communities and the Ministry of Tourism and Handicrafts, of June 16, 2012.

وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة الجزائر 1 - كلية الحقوق -

ملتقى وطني حول

دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر

يوم 06 ديسمبر 2023

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: صلاح الدين ضيف

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه سنة ثالثة – قانون أعمال

معهد الحقوق والعلوم السياسية **المركز الجامعي** نور البشير البيض

البريد الالكتروني: s.dif@cu-elbayadh.dz

الهاتف: 0699381361/0797817841

المحور الثالث: تشجيع الابتكار والمقاولاتية وريادة الأعمال في مجال السياحة.

عنوان المداخلة: الإطار التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية لترقية قطاع السياحة بالجزائر.

الإطار التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية لترقية قطاع السياحة بالجزائر

ضيف صلاح الدين
معهد الحقوق والعلوم السياسية
المركز الجامعي نور البشير البيض

الملخص:

إن المتتبع والمهتم لما يحدث في الاقتصاد العالمي من تغيرات وتطورات يدرك التنافس والتسابق الحاصل بين الدول في إيجاد بدائل وحلول اقتصادية، تضمن لها التكيف والسيرورة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

الجزائر سعيا منها لمواكبة ومسايرة هاته التحولات وإرادة منها لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، أولت اهتماما بقطاع السياحة وذلك لما تمتلكه من مقومات وإمكانيات، إحدى صور هذا الاهتمام يتجلى في التوجه نحو المقاولة السياحية من خلال دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد تطلب من الدولة خلق بيئة قانونية ملائمة، تمثلت في إصدار العديد من النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة وتنظيمها من أجل مرافقتها ودعمها ماليا وكذا توفير الحماية القانونية اللازمة للأفكار الابتكارية من أجل تجسيدها على أرض الواقع بما يساهم في ترقية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، القطاع السياحي، المقاولاتية، تمويل.

Abstract:

Anyone who follows and is interested in the changes and developments taking place in the global economy is aware of the competition and competition-taking place between countries in finding alternatives and economic solutions that ensure their adaptation and progress in order to achieve economic development.

Algeria, in its effort to keep pace with these transformations and its desire to diversify the economy outside the hydrocarbons sector, has paid attention to the tourism sector due to the components and capabilities it possesses. One form of this interest is manifested in the trend towards tourism entrepreneurship by supporting start-up and innovative projects in this field.

In this regard, the state is required to create an appropriate legal environment, represented by issuing and regulating many legal texts related start-up in order to accompany and support them financially, as well as providing the necessary legal protection for innovative ideas in order to embody them on the ground in a way that contributes to the promotion of the national economy.

Keywords: start-up, tourism sector, entrepreneurship, financing.

مقدمة

يعد قطاع السياحة من القطاعات الهامة والأساسية للعديد من الدول، كونه يعتبر محرك للنمو الاقتصادي وأحد دعائمه، وهذا ما جعل هاته الدول تولي الاهتمام البالغ به، وذلك من خلال وضع استراتيجيات تضمن تنمية سياحية مستدامة من خلال توفير كل ما يلزم من مناخ قانوني واقتصادي واجتماعي يواكب المنافسة السياحية العالمية والتي تأثرت هي الأخرى بالتكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى التسابق إلى الاستثمار فيها وذلك بغية استقطاب السياح وجلبهم.

وفي هذا الصدد تعمل الجزائر على تنمية وترقية القطاع السياحي وذلك من خلال انتهاج سياسة إصلاحات داخل القطاع نفسه، وأخرى تتعدى القطاع لتشمل إصلاحات شاملة وهيكلية، بهدف التحسين والترقية لمسايرة ومواكبة التطورات والاتجاهات العالمية في مجال السياحة، الأمر الذي يقودنا إلى الحديث عن المؤسسات الناشئة في قطاع السياحة والمشاريع الابتكارية في هذا المجال.

وعليه فإن توجه الدولة بات واضحا في دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية في كل القطاعات كونها أصبحت بديلا اقتصاديا وأحد الحلول لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وبما أن قطاع السياحة مورد مهم للاقتصاد فإن التركيز عليه وإعطائه الأهمية البالغة من خلال الاستثمار في المؤسسات السياحية الناشئة أصبح ضرورة ملحة، هذا الاستثمار يتجسد في دعم ومرافقة واحتضان هاته المؤسسات وتوفير الأرضية القانونية لها بما يضمن لها النجاح والتطور الذي يخدم الاقتصاد الوطني.

من هذا المنطلق ونظرا لأهمية القطاع السياحي ودور المؤسسات الناشئة في ترقيته تأتي هاته الورقة البحثية لتحليل وتوضيح الجوانب القانونية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية وهذا من خلال الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هو واقع المنظومة القانونية للمؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية لترقية قطاع السياحة بالجزائر؟

وللإجابة على هذا الإشكال سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية

1- تعريف المؤسسات الناشئة

2- خصائص المؤسسات الناشئة

3- الابتكار في المؤسسات الناشئة السياحية

4- المؤسسات الناشئة في المجال السياحي

ثانيا: المؤسسات الناشئة وفق القانون الجزائري

1-في ظل القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي رقم 15-21 المعدل والمتمم

2-في ظل القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17

3-في ظل قانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020

4- في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و " حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها

ثالثا: آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في قطاع السياحة

1- اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة

2 - مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة "ألجيريا فانتور"

3- صندوق تمويل المؤسسات الناشئة

أولا: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية

1- تعريف المؤسسات الناشئة:

تعرف المؤسسة الناشئة "Startup" اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة " Startup تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، وبدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital-risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، ويعرفها القاموس الفرنسي" la rousse" على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة"[1].

بينما عرفها Paul Graham في مقاله المشهور حول النمو "growth" على أنها " شركة صممت لتنمو بسرعة (startup = growth) "، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (Startup company) في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا أو أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر، الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو[2].

من خلال التعاريف المذكورة يمكن القول أن المؤسسة الناشئة هي مشروع صغير لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة مبتكرة صممت لتنمو بسرعة في ظل حالة من المخاطرة.

2- خصائص المؤسسات الناشئة :

تنفرد المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي:

- مؤسسة حديثة العهد: هي مؤسسات شابة ومؤقتة، تنشط في السوق التجريبية بأفكار مفترضة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى مؤسسة ناجحة أو الإغلاق والخسارة.

- سرعة النمو: هي مؤسسات تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة من حيث زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف.

- الاعتماد على التكنولوجيا: هي مؤسسات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لها قابلية سريعة للنمو وتحقيق أرباح مذهلة مقارنة بحداثة نشأتها وتكاليفها المنخفضة عند الانطلاق.

- تتطلب تكاليف منخفضة: تنشأ المؤسسات الناشئة بتكاليف منخفضة صغيرة بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها بشكل سريع ومفاجئ.[3]

3- الابتكار في المؤسسات الناشئة السياحية:

الابتكار هو وسيلة هامة لإبقاء المؤسسة في وضعية جيدة لفترة طويلة نسبيا[4]، ولأجل ذلك من الضروري على المؤسسات تحديث منظومتها وتبني استراتيجيات تدعم الابتكار، ويعتبر قطاع السياحة فضاءا خصبا للابتكار كونه قطاع أفقي يتماشى مع جميع القطاعات، فهو يحتاج لتطوير جميع القطاعات بالتوازي لاسيما البنى التحتية، التي تؤثر بشكل كبير على الحركة السياحية ومن الضروري السعي من أجل ترقيتها وتطوير شبكاتها، وإكسابها ثوبا عصريا جذابا ومنافسا لنظيراتها في الدول الأخرى، ويعتبر الاستثمار في المؤسسات الناشئة في جميع الميادين مهم جدا لإعطاء الاقتصاد الوطني دفعة قوية.[5]

4- المؤسسات الناشئة في المجال السياحي

يعود ظهور المؤسسات السياحية الناشئة مع بداية الويب 2.0، وهي شركات ناشئة تبتكر تطبيقات سياحية جديدة وخدمات مبتكرة مخصصة للسائحين المتصلين بشكل كبير والذين يعتمدون على استخدام الإنترنت لجمع المعلومات عن عروض السياحة وأماكنها. إن إنشاء المؤسسات السياحية الناشئة هي ظاهرة منتشرة بشكل متزايد في العالم، وقد لاحظتها شركة الأبحاث (PhoCusWrig) في الإصدار الثاني من تقرير "حالة شركات السفر الناشئة"، حيث تم تأسيس 528 شركة سياحية ناشئة بين عامي 2005 و2012 والتي تمثل استثمارات عالمية تقدر بنحو 2.6 مليار دولار أمريكي. كان نصفهم من أمريكا الشمالية و32% من أوروبا و13 من آسيا والمحيط الهادئ[6].

بالإضافة إلى ذلك، توفر المؤسسات السياحية الناشئة لمستخدمي الإنترنت عدة مزايا وهي كالتالي:

1. محتوى عالي الجودة: في مواجهة عالم رقمي، أصبحت جودة المحتوى وتنوعه (النصوص والصور وخاصة مقاطع الفيديو) عالية جدا، ومهم جدا في الاستجابة لطلبات العملاء الذين يعتمدون على الأنترنت للحصول على المعلومات.

2. منح التقييم للسياح: غالبًا ما تكون الإعلانات الرسمية للمؤسسات السياحية على شبكة الإنترنت غير فعالة، بسبب عدم ثقة مستخدمي التطبيقات بها ولذلك لجأت المؤسسات إلى وضع خاصية تتيح للمستخدمين إبداء رأيهم سواء عبر التعليقات أو الصور أو الفيديوهات وذلك لإضفاء الشفافية والمصداقية، وأيضا في محاولة إشراك السكان المحليين للتعريف بالوجهة السياحية من أجل استقطاب السياح وجلبهم.

3.محاكاة تجربة السياحة: مع تطور الوسائل الرقمية، يمكن لمستخدمي التطبيقات الحديثة المضي قدما في اكتشاف وجهة ما، فعن طريق تطبيقات متخصصة في المحاكاة الافتراضية يمكن للمستخدم عرض الأماكن والتجول فيها افتراضيا بزاوية 360 درجة، مما يسمح له بتجربة قريبة للواقع تمكنه من إبداء رأيه وتقييم الوجهة[7].

ثانيا: المؤسسات الناشئة وفق القانون الجزائري

لم يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الناشئة صراحة ولكنه اكتفى بمجموعة من النصوص القانونية تضمنت في فحواها كل ما تعلق بالمؤسسات الناشئة، والتي نتناولها كالآتي:

1-في ظل القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي رقم 15-21 المعدل والمتمم[8]:

عرفت المادة 6 من هذا القانون المؤسسة الناشئة على أنها: " تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساس أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير".

لم يتناول هذا القانون شرح المؤسسة الناشئة بدقة ولكنه قدم تعريفات وشرح لبعض المصطلحات.

2-في ظل القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 [9]:

أشارت أحكام هذا القانون إلى المؤسسات الناشئة كقطاع واعد يجب تطويره وترقيته، وهو ما جاء في المادة 12 التي تنص على: "... وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكر[10]"

كما نصت المادة 21 من نفس القانون على صناديق القروض وصناديق الإقلاع كطرق وآليات تمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة[11].

يتضح من خلال نص المادتين 12 و21 من هذا القانون أن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى تعريف المؤسسة الناشئة، وإنما شدّد على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة مما يسمح لها بتجاوز معوقات التمويل في المرحلة الأولى لإنشاء المؤسسات المبتكرة[12].

3-في ظل قانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020[13]

إن قانون المالية لسنة 2020 تطرق لفكرة المؤسسات الناشئة من خلال المادة 61 منه والتي تنص على مجموعة من الامتيازات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة بالقول: " تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية..."

نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يحدد في هذه المادة 61 طبيعة وهوية المؤسسة الناشئة التي تستفيد من الامتيازات الضريبية بل اكتفي بذكرها فقط بهدف تعزيز نموها وتطويرها.

4- في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و " حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها[14]:

قد تم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وتطويرها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة. وطبقا للمادة 11 من هذا المرسوم فإن المؤسسة الناشئة هي كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير والشروط التالية[15]:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات، وتحتسب هذه المدة من تاريخ حصولها على علامة مؤسسة ناشئة من طرف اللجنة الوطنية.

- يجب ان يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة. - يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.

- يجب أن تكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة جدا بما فيه الكفاية.

- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

ثالثا: آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في قطاع السياحة

في إطار دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة شرعت الدولة في استحداث أجهزة وهيئات هدفها السهر على نجاح المؤسسة الناشئة وتذليل الصعوبات المحتملة وتتمثل هاته الأجهزة والهيئات في:

1- اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة:

تم إنشاء هذه اللجنة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-254 السالف الذكر لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة يكون مقرها في الجزائر العاصمة حيث تتولى خلال اجتماعها الأول، بعد المصادقة على نظامها الداخلي، المهام الآتية[16]:

- منح علامة مؤسسة ناشئة

- منح علامة مشروع مبتكر

- منح حاضنة أعمال

- المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها

- المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة وفق الشروط والمعايير المحددة في المادة 14 من نفس المرسوم والمشار إليها أعلاه.

تتشكل هذه الجنة طبقا لنص المادة 3 من المرسوم 20-254 السالف الذكر من ممثلي مختلف الوزارات التي لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية والابتكار والتكنولوجيا وهم على التوالي: وزارة المؤسسات الناشئة – وزارة المالية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية - وزارة الصناعة - وزارة الفلاحة – وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدلية - وزارة الرقمنة - وزارة الانتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة. ويترأس هذه اللجنة الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله، وتدوم العضوية لمدة 3 سنوات قابلة للتحديد بحيث لا يمكن استخلافهم في حالة الغياب.

2 - مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة "ألجيريا فانتور":

أنشأت هذه المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-35 المؤرخ في 30 توفمبر 2020 الذي أطلق عليها تسمية **"الجيريا فنتور"**، وخصها بنظام قانوني خاص يحدد مهامها وتنظيمها وتسييرها.

ألجيريا فنتور هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تخضع في علاقاتها مع الدولة للقواعد المطبقة على الإدارة، تعد تاجرا في علاقاتها مع الغير، وتوضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مقرها في مدينة الجزائر[17].

ألجيريا فنتور هي أول مسرع عام تم استحداثها بالجزائر تختص بتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة لاسيما منها الحاضنات والمسرعات وتطوير الابتكار.

وتتولى المهام التالية:

- إعداد وتنفيذ البرامج السنوية والمتعددة لتطوير حاضنات ومسرعات للمؤسسات الناشئة بالتعاون مع مختلف المتدخلين المعنيين وضمان متبعاتها وتقييمها.

- المساهمة في اليقظة التكنولوجية وضمان النشر والتوزيع على مختلف الوسائط لكل معلومة ذات صلة بالابتكار التكنولوجي والمقاولاتية.

- المشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مرافقة الابتكار قصد تحفيز إنشاء مؤسسات ناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- صندوق تمويل المؤسسات الناشئة :

بهدف الدعم المالي للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة أنشأت الدولة الجزائرية هذا الصندوق بموجب المادة 131 من قانون المالية 2020 وهذا ضمن حساب تخصيص خاص في الخزينة رقم 150-302.

يعتمد صندوق تمويل المؤسسات الناشئة على تحويل قائم على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على آليات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على الفروض، أي تمويل هذه المؤسسات يكون عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر دون مطالباتهم بتقديم ضمانات عينية لا يمتلكونها أصلا.

وتبرز أهمية إنشاء صندوق تمويل المؤسسات النافعة في النقاط التالية[18]:

- التقليل من التكاليف والمخاطر المحتملة في مرحلة تأسيس المشروع.

- تمويل احتياجات المؤسسات الناشئة الفتية (تمويل دراسات الجدوى تمويل خطة تطوير العمل تمويل المساعدات التقنية - تمويل التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي - تحويل مصاريف إنجاز الأشغال التقنية - تمويل لتكوين – تمويل المخطط المستقبلي للمشروع).

ربط المؤسسة الناشئة بالضبط الاقتصادي (احتضان المؤسسة الناشئة - توفير المنشئات القاعدية الضرورية لانطلاقها - الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة - وضع برامج خاصة لإطلاق ودعم المؤسسات الناشئة وفق الاحتياجات التكنولوجية للمؤسسات الوطنية).

خاتمة

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة في ظل العولمة ومخرجاتها والتي انعكست على جل القطاعات، أحد هاته القطاعات هو قطاع السياحة الذي عرف تحديات جديدة فرضت على الدول استحداث استراتيجيات تتماشى وهاته التحديات.

الجزائر انتهجت سياسة اقتصادية جديدة سعيا منها لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، حيث تعمل على تطوير قطاع السياحة وترقيته، هاته الجهود تبلورت في دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية حيث عمدت الى توفير بيئة قانونية وتنظيمية لهذا النوع من المؤسسات.

تمحورت هاته المداخلة حول الجوانب القانونية للابتكار في المؤسسات الناشئة بصفة عامة وعلى الخصوص في قطاع السياحة، حيث حاولنا تبيان التنظيم والتأطير الخاص بالمؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية مع التركيز على المرسوم التنفيذي رقم 20-254 لشهر سبتمبر 2020. وكملاحظات أولية نرى أنه مزال أمام المشرع في مجال المؤسسات الناشئة الكثير من العمل لتحسين النصوص وفلسفتها بما يتلاءم ومتطلبات تجسيدها على الواقع.

قائمة الهوامش والمراجع

[1] علاء الدين بوضياف ومحمد زوبير (2020). دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 4(1)، صفحة 90.

[2] شريفة بوالشعور. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة Startup - دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الإقتصادية، 4(2)، صفحة 420

[3] بلود عثمان.(2022). الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر – المعوقات والآفاق. مجلة MECAS،18(2)، صفحة 755.

[4] محمد وهاب ونور الدين رادي. (2016). واقع المؤسسة المصغرة في الجزائر في ظل إصرار القطاع غير الرسمي وحتمية الابداع والابتكار. مجلة الابتكار والتسويق، 3(3) صفحة 113.

[5] راقم نورة. (2021). الابتكار في المؤسسات الناشئة لدعم النشاط السياحي في الجزائر: بين الواقع والمأمول. مجلة الابداع،11(3)، صفحة 285.

[6] Laouedj Zouaoui Tekfi Saliha. (2019) .les startups touristique : un fer de lance pour le tourisme interne en ALGERIE (cas de la startup Nbatou) .revue de l Ijtihad d’études juridiques et économiques, 14(1).

[7] سليماني منيرة، لموي لأمينة (2021)، المؤسسات السياحية الناشئة - قراءة نظرية - ، كتاب جماعي حول: تنمية المقاولة السياحية في الجزائر - سبيل المؤسسات الناشئة لترقية قطاع السياحة - الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 10-19

[8] القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي رق 15-21 المؤرخ في 30/21/2015 المعدل والمتمم بالقانون رقم20-01 المؤرخ في 30/03/ج. ر. ج. ج، عدد 20 الصادر في 05/04/2020.

[9] القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10/01/2017، ج. ر. ج. ج، عدد 02، المؤرخة في 2017/01/11.

[10] أنظر المادة 12 من نفس القانون.

[11] أنظر المادة 21 من نفس القانون.

[12] بلود عثمان. (2022). الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر – المعوقات والآفاق. مجلة MECAS،18 (2)، صفحة 754.

[13] قانون المالية رقم 19-14 مؤرخ في 11/12/2019، ج. ر. ج. ج، عدد ،18، الصادرة بتاريخ 30/12/2019.

[14] المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15/09/2020 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج. ر. ج. ج، عدد 55 صادرة في 21/09/2020.

[15] المادة 14 من المرسوم نفسه.

[16] المرسوم التنفيذي رقم 20-254. مرجع سابق، ص 10

[17] بلود عثمان. (2022). الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر – المعوقات والآفاق. مجلة MECAS،18(2)، صفحة 755.

[18] المادة 02. من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23/08/2021 المحدد لإيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 150-302 لفائدة المؤسسات الناشئة، ج. ر. ج . ج عدد 81 المؤرخة في 24/10/2021.

مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني

دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر

06 ديسمبر 2023

جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

عنوان المداخلة : **نشر الثقافة السياحية في المجتمع للإسهام في تنمية السياحة بالجزائر**

ضمن المحور السادس : دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

- **الاسم واللقب :** رضا سيف الدين جلولي .
- **مؤسسة الانتماء :** كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح - ورقلة- .
- **الهاتف :** 0666382010/0559415028
- **البريد الالكتروني :** djelloulireda06@gmail.com

ملخص الدراسة :

تمتلك الجزائر مقومات سياحية طبيعية وتاريخية وثقافية كبيرة، ولكن هذه المقومات لا تكفي لوحدها للنجاح في تحقيق تنمية السياحة، لأن هناك متطلبات أخرى مهمة ينبغي توفرها من بينها الثقافة السياحية التي لا يساعد مستواها الحالي في الجزائر على تحقيق هذا المسعى، حيث يكثر

الحديث عن ضعفها لدى المجتمع الجزائري بوصفه أحد أهم العراقيل التي تقف حائلا أمام تنمية السياحة.

ولهذا تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح وإعطاء الحلول والسبل الكفيلة برفع وتحسين مستوى الثقافة السياحية لدى المجتمع الجزائري بما يخدم جهود تنمية السياحة.

وقد توصلت الدراسة أن هناك عدة سبل يمكن من خلالها نشر الثقافة السياحية ورفع مستواها لدى المجتمع الجزائري، وجعلها تساهم بشكل فعال في جهود تنمية السياحة منها ما يتعلق بالتوعية والتربية السياحية عن طريق تعزيز والتركيز على دور المؤسسات التالية : الأسرة، المدرسة، الجامعات ووسائل الإعلام، ومنها ما يخص وضع و تفعيل التشريعات المتعلقة بحماية السياحة والسائح، واستحداث فرق الشرطة السياحية على غرار ما هو معمول به في الدول السياحية.

الكلمات المفتاحية : ثقافة سياحية، مجتمع جزائري ، وعي سياحي، تنمية سياحية .

Abstract :

Algeria has great natural ,historical and cultural tourism potentials, but these potentials alone are not sufficient to succeed in achieving the development of tourism, Because there are other important requirements should be provided, like the tourism culture whose current level in Algeria does not help in achieving this endeavor.

That is why this study sought to propose and give solutions and ways to raise and improve the level of tourism culture in the Algerian society to serve the efforts of tourism development.

The study found that there are several ways to spread tourism culture and raise its level in the Algerian society and make it contribute effectively to the tourism development efforts By strengthening the role of the following institutions: family, school, universities, media in tourism education and awareness, as well as developing and activating legislations related to the protection of tourism and tourists, and the creation of a tourist police.

Key words : Tourism culture , Algerian society , tourism awareness, tourism development.

مقدمة :

تمتلك الجزائر مقومات سياحية طبيعية وتاريخية وثقافية كبيرة متوزعة على مختلف مناطق الوطن تساعد على تحقيق تنمية سياحية تسمح للجزائر بأن تصبح وجهة ليس فحسب إقليمية بل حتى عالمية، ولكن ذلك مرهون ومتوقف على تجاوز عدد من العراقيل أهمها ما يتعلق بالثقافة

السياحية لأن مستواها لدى المجتمع الجزائري في نظر الكثير من المختصين والمهنيين في المجال السياحي يبقى ضعيفا.

فدول العالم السياحية كان من بين أهم أسباب نجاحها على المستوى السياحي هو وجود وعي و ثقافة سياحية مدركة لأهمية السياحة ودورها لدى مجتمعاتها، بينما فشلت دول أخرى في تحقيق التنمية السياحية أو تعطلت سياحتها بسبب افتقار مجتمعاتها للثقافة السياحية وضعف الوعي لديها بأهمية النشاط السياحي ودوره.

ولكن الأمر الذي يبعث على التفاؤل أن ضعف الثقافة السياحية لدى المجتمع يمكن معالجته عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والحلول الهادفة لإكساب المجتمع قيم الثقافة و الوعي السياحي التي ينبغي المراعاة عند وضعها طبيعة وخصوصيات المجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى، على اعتبار أن الثقافة السياحية تتأثر بالثقافة الاجتماعية السائدة التي استمدها المجتمع عبر السنوات المتعاقبة من خلفيات تاريخية (خاصة العادات والتقاليد)، دينية، وسياسية ،اجتماعية..إلخ التي ليس من السهل تغييرها أو إحلال مبادئ أخرى مكانها لجعلها تتناسب مع السياحة وتخدم أهدافها.

وعليه نطرح الإشكالية التالية : **ما هي سبل نشر الثقافة السياحية لدى المجتمع الجزائري للإسهام في تنمية السياحة بالجزائر ؟**

ـ أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوع الثقافة السياحية التي تعد عاملا حاسما ومؤثرا في دعم جهود تنمية السياحة وتنشيطها أو حتى عرقلتها وتثبيطها، وباعتبار الجزائر تضع السياحة كبديل وخيار مثالي لتنويع اقتصادها الوطني والخروج من التبعية لقطاع المحروقات نظرا لما تتمتع به من مقومات سياحية طبيعية وحضارية كبيرة، فمن المهم الوقوف على واقع الثقافة السياحية في الجزائر من حيث دورها في دعم تنمية السياحة أو عرقلتها، وكذا اقتراح السبل والوسائل الممكنة لنشرها وتطويرها بغية تعزيز مكانة السياحة ودورها الاقتصادي والتنموي.

ـ أهداف الدراسة :

فضلا عن التعريف بأهمية الدور الذي تلعبه الثقافة السياحية في تنمية السياحة و تنشيطها، تستهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الوقوف على واقع الثقافة السياحية في الجزائر، واقتراح السبل والحلول الكفيلة بتعزيزها وترقيتها بما يخدم مصلحة ومساعي تحقيق التنمية السياحية في الجزائر.

ـ منهجية الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات حول موضوع الثقافة السياحية ودورها في تنمية السياحية أو التي كتبت عنه أو بخصوصه، وتحليلها وتفسيرها بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة وبلوغ أهداف الدراسة، فضلا عن توظيف منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على واقع الثقافة السياحية في الجزائر وسبل وآليات نشرها وتعزيزها لدى المجتمع الجزائري.

المحور الأول : مفهوم الثقافة السياحية ودورها في تحقيق التنمية السياحية :

تعرف الثقافة السياحية بأنها" امتلاك الفرد لقدر من المعارف، والمعلومات، والمفاهيم، والمهارات، والاتجاهات والقيم، والتي تشكل في مجملها خلفية مناسبة لكي يسلك الفرد سلوكا رشيدا نحو كل المظاهر السياحية،وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية والسياح"[1].

وللثقافة السياحية ثلاثة أبعاد هي[2] :

- البعد المعرفي : تعتمد الثقافة السياحية على الجانب المعرفي لأن المعلومات والمفاهيم هي أساس المعرفة والبحث،ويحتوي هذا الجانب على التعريف بالسياحة و مفهومها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني وعوامل الجذب السياحي،وأهمية السياحة الداخلية وصناعة السياحة والتخطيط السياحي ومستقبل السياحة في البلد.
- البعد المهاراتي : المهارة هي الأداء الذي تعلمه الفرد، ويقوم به بسهولة وفهم، ويؤدى بصورة عقلية أو بدنية، ويركز الجانب المهاري للفرد على هذا الأداء، من خلال الثقافة السياحية التي يجب أن تكون لدى الفرد، وقدرته على إعداد وتخطيط برنامج سياحي متكامل، وقدرته على التعامل مع السائحين، بالإضافة إلى قدرته على قراءة الخريطة السياحية وحسن استخدامها.
- البعد الوجداني : و هي اكتساب الأفراد سلوكيات إيجابية ومرغوب فيها نحو السياحة والسائحين، لكي يكون مساهما فعليا في التنمية السياحية و إيجاد الحلول لتطوير صناعة السياحة، والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

بينما تمثل التنمية السياحية مجموعة العمليات التي يتم إحداثها في القطاع السياحي بمجالاته وأنواعه جميعها، من أجل تطوير الخدمات والفعاليات السياحية بهدف إيصال السائح إلى أقصى حالات الرضا والقناعة مع الإسهام في تدعيم الاقتصاد الوطني.[3]

وأهمية التنمية السياحية للبلد والمجتمع تظهر بجلاء من خلال الأهداف المتعددة التي تسعى إلى تحقيقها :

- أهداف اقتصادية :

أهم الأهداف التي تسعى التنمية السياحية إلى بلوغها في المجال الاقتصادي هي[4] :

- تحقيق الانتعاش الاقتصادي لدولة المقصد السياحي عن طريق تنمية حصيلة العملات الأجنبية مما يسهم في تغطية احتياجات التنمية الاقتصادية للبلد من المكونات الإنتاجية اللازمة للنشاط الإنتاجي الحديث في جميع القطاعات.
- تنمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يرتبط بها القطاع السياحي في الداخل (القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات)، ويلاحظ أنه كلما كان القطاع السياحي كبيرا وكلما زادت درجة الارتباط بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى، كلما أدى نمو هذا القطاع إلى تنمية بقية القطاعات الأخرى بمعدلات مرتفعة.
- توسيع قاعدة التوظيف، وذلك عن طريق خلق فرص جديدة للعمل في القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به.

- المساهمة في التنمية المحلية والعمرانية، وذلك عن طريق تنمية مناطق الجذب السياحي في محليات مختلفة، ويسهم هذا في تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي، وفي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأقاليم السياحية المختلفة.

- أهداف سياسية :

تهدف التنمية السياحية إلى تحقيق أهداف ذات طابع سياسي أهمها [5] :

- تحسين العلاقات السياسية مع الدول وتوطيد الاتصال فيما بينها.

- تحقيق الاستقرار الداخلي، وذلك من خلال إنشاء المشاريع السياحية المخططة والمتوازنة في المناطق المعرضة للغزو لخلوها من الأمن والحماية،إذ تخلق تلك المشاريع لهذه المناطق الحماية والاستقرار بفضل ما يتبعها من أمن ووسائل اتصال وطرق وعمران وسكان وغيرها.

- تحقيق الاستقرار الخارجي، وذلك من خلال الممارسات المختلفة والمتنوعة لصناعة السياحة، فعندما يكون هناك توتر سياسي أو سوء علاقات بين الدول، ويأتي السياح من دولة إلى أخرى ويجدون المعاملة الطيبة وحسن الضيافة، فإن ذلك سيكون توضيح بأن الخلاف الموجود بين هذين البلدين ما هو إلا مجرد خلاف سياسي بين الحكام، مما يخلق نوع من التعاطف بين الشعوب للتأثير على الحكام ليمتد هذا التعاطف بين الحكومات والشعوب على حد سواء.

- أهداف اجتماعية و ثقافية :

تستهدف تنمية السياحة الداخلية إلى زيادة درجة الترابط الاجتماعي والثقافي بين السكان وزيادة المعرفة، بينما تعمل تنمية السياحة الدولية على تشجيع التبادل الثقافي والحضاري بين الشعوب، ذلك لأن النشاط السياحي الدولي يؤدي بشكل طبيعي إلى تعرف السائحين من البلدان المختلفة على ثقافات وحضارات الشعوب التي تستقبلهم وتستضيفهم، كما أن أبناء هذه الشعوب المضيفة يتعرفون على عادات وسلوكيات الزائرين و لذلك تتقارب المسافات الاجتماعية بينهم، و هذا ما يعمل على دعم التراث الإنساني واتساع الحلقة الحضارية على مستوى العالم.[6]

- أهداف بيئية :

تتمثل الأهداف البيئية للتنمية السياحية في[7] :

- الحفاظ على مقومات الجذب السياحي وتوسيع تهيئتها بما يضمن تنويع المنتج السياحي.

- حماية البيئة الطبيعية من هواء ومسطحات أرضية ومائية من التلوث، حيث تساهم التنمية السياحية في ظهور المحميات الطبيعية وما فيها من ثروة حيوانية ونباتية.

- الحفاظ على التنوع البيولوجي وتفادي المتغيرات البيئية التي يتعذر عكسها، حيث أن التنمية السياحية تخلق حالة من الوعي السياحي البيئي على مختلف المستويات، إذ تقوم الدول بسن القوانين والتشريعات الهادفة إلى حماية البيئة.

- الحفاظ على المناطق الأثرية من التدهور بإجراء أعمال الصيانة والترميم، وإحياء التقاليد المعمارية المحلية بما يخدم الخصائص الذاتية للإقليم والتراث والبيئة الحضارية.

- الحفاظ على إنتاجية قاعدة الموارد.

- المحافظة على قاعدة الموارد الحالية من أجل جيل المستقبل.
- ضمان المساواة بين الأجيال.
- إحكام الرقابة على النمو العمراني.

و بالحديث عن الحاجة إلى الثقافة السياحية في تحقيق تنمية السياحة فإنها تتضح في كون الإنسان يعد أول محور في عملية التنمية السياحية و أداتها الأساسية، فالتنمية السياحية تبدأ مع تقدير الإنسان لأهمية السياحة، وللفوائد التي يجنيها على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية [8]، ووفقا لذلك فأهمية الثقافة السياحية في تحقيق التنمية السياحية تتمثل في ما يلي :[9]

- تنمية الوعي بأهمية التراث الحضاري للأمة بواسطة تعريف المجتمع بمكونات هذا التراث، وكيفية الحفاظ عليه، واستغلاله الاستغلال الأمثل في التنشيط السياحي.
- تقديم المعلومات، والمفاهيم، و المهارات و الاتجاهات لجميع أفراد المجتمع على المستويين المحلي والعالمي، وذلك في محاولة لدمج الثقافات المختلفة بما فيها من القيم، وعادات تتلاءم مع المجتمع.
- تعمل على إحلال قيم وتقاليد جديدة تتماشى مع البيئة المحيطة بالفرد، والتي تهدف إلى التغيير، ورفع مستوى المعيشة كما تؤدي دورا مهما في تعزيز الأمن والسلامة للسائح.
- ضرورية لإعداد وتنفيذ خطط التنمية السياحية على مستوى الدولة، ولن يتحقق ذلك إلا بمشاركة الفرد الواعي كشرط أساسي لنجاح خطط التنمية السياحية.

وبناء على ما سبق فالثقافة السياحية تعد من المقومات الضرورية التي ينبغي توفرها لدى المجتمع من أجل ترقية وتنمية السياحة ووضع الخطط السياحية، فهي التي تسمح بتقبل أفراد المجتمع للنشاط السياحي بأبعاده ومبادئه ومظاهره المختلفة،وكذا إدراكهم لأهمية السياحة وحرصهم وتسخريهم الجهود لتطوير السياحة والحفاظ على الإمكانيات السياحية الطبيعية والحضارية والثقافية في أفضل صورة لها، والسعي إلى إغراء السائح الأجنبي بالقدوم إلى البلد وإرضاءه وتقبله داخل محيطهم وشعوره بالراحة و الترحاب بكل ما يحمله هذا السائح من قيم ومبادئ وتصرفات حتى وإن كانت تتعارض أحيانا مع ما يؤمنون به من مبادئ ومعتقدات، ولكن مع وجود ضوابط لا ينبغي للسائح تجاوزها من قبيل التجاوز والاستهزاء والسخرية من عادات وتقاليد أو المعتقدات الدينية والأخلاقية للمجتمع المضيف.

المحور الثاني : واقع الثقافة السياحية في الجزائر :

عندما يتعلق الأمر بتنمية السياحة والعوامل المساعدة على تحقيقها، نجد بالنسبة للجزائر أن هناك عوامل إيجابية تخدم هذا المسعى تتمثل أساسا في غنى وتنوع مقوماتها السياحية الطبيعية والثقافية والحضارية المتوزعة على مختلف مناطقها وأقاليمها أبرزها [10]:

- شريط ساحلي يمتد على طول أكثر من 1600 كم، يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري توجد به عدة فضاءات سياحية نادرة : القالة، جيجل، بجاية، سيدي فرج، تنس وبني صاف....إلخ
- شواطئ متنوعة منها الرملية والصخرية، بالإضافة إلى التزاوج الموجود بين الشواطئ والغابات والشواطئ والسلاسل الجبلية.

- سلسلتين جبلتين أساسيتين هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، واللتان تعطيان فرصة الاكتشاف والصيد، وتتميز هذه السلاسل الجبلية بكسوتها بالثلوج لعدة شهور من السنة، ومن أهمها محطة الشريعة التي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، إضافة إلى محطة تيكجدة.

- العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن، أهمها الحظيرة الوطنية للقالة التي تضم 03 شواطئ و03 محميات تحتوي على 50 نوعا من الطيور وأنواع من الحيوانات الأخرى، وحظيرة جرجرة التي تكسوها الثلوج معظم السنة، بالإضافة إلى الحظيرة الوطنية لتازة التي تتميز بغطاءها النباتي الكثيف وتنوعها البيولوجي الغني.

- صحراء مفتوحة تتميز بكثبانها الرملية الذهبية ومناظرها الرائعة.

- تعدد الحضارات والثقافات التي مرت على الجزائر (الفينيقية،الرومانية،البيزنطية،الوندالية، المسلمين،الأتراك، الفرنسيين)، حيث تركت كل منها بصماتها على الإرث العمراني والثقافي بالجزائر ما أكسبها غنى في هذا المجال، فكثير من هذه الآثار صنفت ضمن التراث العالمي لليونسكو: تيمقاد، الطاسيلي، قلعة بني حماد،المدن الميزابية، قصبة الجزائر.

وبالمقابل نجد أن هناك عوامل توصف بأنها معرقلة لمساعي تنمية السياحة في الجزائر خاصة مسألة الثقافة السياحية التي في غيابها أو ضعفها لا يمكن الحديث عن تنمية للسياحة وتجسيدها على أرض الواقع، حيث أنها العامل الذي يعتمد عليه نجاح العوامل الأخرى (المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية، المادية والخدمية) في الإسهام في تحقيق هذا النوع من التنمية، فدرجة الثقافة السياحية التي يتمتع بها العاملون في المنشآت السياحية والفندقية هي التي تحدد طريقة تعاملهم واستقبالهم للسائح، والذي بدوره يشكل بناء على ذلك موقفه و تصوره عن المنشأة السياحية والفندقية وحتى البلد بأكمله ورغبته في العودة ودعوة معارفه إلى زيارته من عدمه، ونفس الأمر بالنسبة للمجتمع بمختلف فئاته ومستوياته فمستوى الثقافة السياحية المتوفر لدى أفراده هو من يقف عليه مدى إدراكهم لأهمية العناية و الحفاظ على مؤهلات البلد السياحية و المرافق العامة لاستغلالها في تحقيق تنمية السياحة، ودورها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد والمجتمع.

و توجد في الجزائر الكثير من المظاهر والمعطيات يمكن الاستدلال والحكم من خلالها على وجود الثقافة السياحية لدى المجتمع الجزائري من عدمه، ومدى تأثير ذلك إما في دعم جهود تنمية السياحة أوفي عرقلتها.

أ. نظرة المجتمع وعلاقته بالسياحة :

رغم وجود قناعة لدى أفراد المجتمع الجزائري بأن للجزائر مقومات سياحية طبيعية وثقافية وتاريخية كبيرة غير مستغلة تخول لها أن تصبح بلدا سياحيا متطورا والاستفادة من ذلك تنمويا، لكن ما تزال نظرة هذا المجتمع للسياحة الخارجية تحديدا تتمحور حول تداعياتها السلبية واعتبارها لاتتلاءم مع ثقافة المجتمع الجزائري الدينية و الأخلاقية، إضافة إلى كونها قد تمثل تهديدا للأمن القومي للبلد أكثر من التركيز حول تداعياتها الإيجابية على البلد والمجتمع.

فمن التداعيات السلبية المحتملة للسياحة الخارجية على القيم الدينية والأخلاقية المجتمع [11]:

- طمس الثقافة المحلية والتأثر بالنماذج الثقافية الدخيلة على المجتمع المحلي: التقليد،ممارسة سلوكات غريبة...

- اختفاء اللهجات واللغات المحلية.
- عدم التوافق بين الثقافة المحلية والثقافة الأجنبية : التأثير على الممارسات والقيم الدينية،العادات المحلية،الألبسة....
- ظهور آفات اجتماعية(مخدرات،كحول،اعتداءات...).

كما أن هناك عدة جرائم يرتكبها السياح الأجانب في البلد المضيف لها تأثير سلبي وخطير على أمن البلد والمجتمع أهمها[12] :

- جرائم التجسس والتخابر: يأتي الكثير من عملاء الاستخبارات لبعض الدول في صورة سياح أولا لصرف النظر عنهم، وثانيا لسهولة حركة السياح وخصوصا إذا كانوا في مجموعات، والفعل المادي في جريمة التجسس هو الاتصال بدولة أجنبية أو بأي شخص يعمل لمصلحتها لدفعها إلى القيام بأعمال عدائية ضد دولة أخرى، وتستخدم في التجسس عدة طرق مثل المراسلة أو الاتصال الهاتفي أو اللاسلكي، أو المقابلة الشخصية وغيرها من وسائل الاتصال، ويدخل في هذا الفعل جمع المعلومات العسكرية، والاقتصادية والسياسية والرشوة وأخذ الصور والرسوم والمخططات للمواضع والأماكن العسكرية والحيوية بهدف الإضرار بمصلحة تلك الدولة لصالح دولة أخرى معادية.
- الجرائم الأخلاقية: يعبر عنها أيضا " بالسياحة الجنسية " وهي من الجرائم الشائعة التي يرتكبها السياح، وتتمثل بالفعل الفاضح العلني وجريمة الزنا، وغيرها من الأفعال التي تؤذي الشعور العام.
- جريمة شرب الخمر : لا يعد شرب الخمر جريمة في معظم القوانين الوضعية إلا إذا وصل الجاني إلى حالة السكر البين وضبط في مكان أو طريق عام يشرب الخمر خارج المكان المسموح فيه، و يقصد بذلك المنشآت السياحية و الفندقية وغيرها.
- سرقة الآثار: يقوم بعض السياح بسرقة الآثار وخاصة القطع الصغيرة التي يمكن إخفاؤها في الجيوب أو في الحقائب اليدوية بهدف الكسب المادي ودون النظر إلى القيمة الأثرية لتلك المقتنيات.

وعليه يتضح أن أفراد المجتمع الجزائري لا يعارضون السياحة في حد ذاتها، بل ما قد تنطوي عليه من ممارسات تتعارض مع قيمهم ومبادئهم الدينية والأخلاقية أو أخطار محتملة على أمن البلد و المجتمع، بدليل أن أعداد كبيرة من الجزائريين يخرجون سنويا في السياحة إلى بلدان عديدة أهمها تونس،فرنسا، إسبانيا، تركيا،السعودية، وذلك لأغراض متعددة ترفيهية،عائلية، دراسية، دينية، علاجية...الخ

بينما نجد عددا من الدول العربية والإسلامية تتغاضى عن بعض الممارسات والتداعيات السلبية للسياحة على مجتمعها، وهذا وفقا لمبدأ الضرورات تبيح المحظورات فحاجتها إلى السياحة و المداخيل المتأتية منها من العملة الصعبة وعدم توفر بدائل أخرى جعلها تغض الطرف وتتنازل وتمنح تسهيلات للسياح الأجانب حتى تضمن توافدهم عليها بكثرة، أقلها فتح المطاعم والمقاهي في نهار رمضان، وهذا الأمر نراه مستبعد الحدوث في الجزائر لأن السلطات الجزائرية تدرك أنه سيؤدي إلى صدامات واضطرابات،حيث أن المجتمع الجزائري على خلاف مجتمعات أخرى عربية وإسلامية لن يتقبل ذلك بسهولة تحت أي ظرف من الظروف حتى و لو كان في مصلحة تنمية السياحة.

ب. دور المؤسسات المسؤولة عن نشر الثقافة والتربية السياحية لدى أفراد المجتمع :

توجد في مختلف دول العالم والمجتمعات مؤسسات محددة يعول عليها ولها دور كبير في التنشئة ونشر الثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع للإسهام في جهود تنمية السياحة، وفي الجزائر نجد أهم هذه المؤسسات :

- الأسرة:

تعد الأسرة المدرسة الحقيقية لأي فرد، فهي التي تؤثر بصورة مباشرة على سلوكه، و مسؤولة على تشكيل اتجاهات الناشئين، وعليه فالأسرة دور مهم وكبير في تنمية الثقافة السياحية من خلال تنمية اتجاهات وقيم إيجابية لدى الأطفال والشباب عن السياحة و فائدتها على الفرد و المجتمع،كما للأسرة دور تربوي أيضا من خلال إكساب الأفراد كيفية التعامل مع السائحين وحسن استقبالهم وعدم الانصهار في ثقافتهم، و تنمية السلوك الحضاري بالمحافظة على المكتسبات السياحية و البيئية[13].

وفي الجزائر نلاحظ أن هناك ضعفا لدور الأسرة في خلق ونشر الثقافة السياحية، ويتضح ذلك في قيام الأطفال و المراهقين في الجزائر بتخريب وتكسير الممتلكات و المرافق العامة والمواقع السياحية والبيئية، مثل ظاهرة الرشق بالحجارة التي تعد القطارات التي تربط بين مختلف مناطق الجزائر ضحية لها ، وكذلك في التعامل مع الأجانب والاستهزاء والسخرية منهم و قد حدث هذا كثيرا مع الصينيين القادمين إلى الجزائر خاصة العاملين في منشآت البناء ، والمشكل هنا أن هذه السلوكيات تستمر في عدة أحيان مع هؤلاء الأطفال و المراهقين حتى عندما يصبحوا راشدين.

- المؤسسات التربوية:

من خلال المناهج و المواد الدراسية، وتنويع طرق التدريس لتنمية الثقافة السياحية لدى طلاب المدارس من خلال ما يعرف بالتربية متعددة الثقافات، بالإضافة إلى تعليمهم ضرورة حسن التعامل مع السائحين وحثهم على زيارة حضارية للبلاد[14].

وفي الجزائر تغيب الدروس والحصص في المقررات و البرامج الدراسية من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية المخصصة للسياحة والتعريف بمميزاتها في الجزائر وجوانبها الإيجابية والسلبية، ويقتصر الحديث عن السياحة في الجزائر في هذه المقررات على بعض الدروس المختصرة في مواد كالتربية المدنية والتاريخ والجغرافيا التي تتطرق بصفة عامة لبعض المناطق السياحية المعروفة في الجزائر دون التعمق أكثر.

و وجود دروس تهتم بالسياحة وتعرف بها في مختلف المراحل التعليمية يساهم في إدراك المتمدرس لخصوصيات السياحة و أهميتها للبلد ومجتمعه، وفي حالة غيابها أو قلتها وعرضها بصورة مختصرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر، سيكون المتمدرس عن السياحة عموميات أو أفكار خاطئة يستقيها من مصادر أخرى ويتصرف على أساسها لا تخدم السياحة ومشاريع تنميتها ببلده.

وكذلك نسجل غياب مفهوم الجولات والخرجات السياحية التي تنظمها المؤسسات التعليمية لفائدة المتمدرسين إلى الأماكن والمزارات السياحية والمتاحف، فالمفروض أن تكون هذه الجولات و الخرجات دورية ومنتظمة ويشرف عليها مختصون في المجال السياحي و التاريخي بهدف إكساب المتمدرس والترسيخ لديه المعرفة السياحية و التاريخية و أهميتها، وخاصة أن المتمدرس

هو مشروع مواطن في المستقبل يجب إعداده على هذا الأساس حتى يكون داعما للسياحة إما في الحفاظ على المكتسبات والمناطق السياحية الجزائرية، وحتى في إعطاء لدى الأجانب صورة إيجابية وتعريفهم بما تتمتع به الجزائر من مقومات سياحية طبيعية و تاريخية وثقافية.

و يبدو تطبيق هذا في الجزائر صعبا في الظروف الحالية مع المشاكل التي تعرفها المنظومة التعليمية في كل موسم أهمها الإضرابات ومسابقة الزمن لإكمال المقررات الدراسية وخاصة للأقسام النهائية المعنية بالامتحانات الوطنية.

- الجامعات:

إن الجامعة في الجزائر أكثر قدرة على إيصال ونشر الثقافة السياحية من بقية المراحل التعليمية (الابتدائية،المتوسطة أو الإعدادية، الثانوية) لأن الطلاب في هذه المرحلة أكثر وعيا ونضجا على مختلف الأصعدة مقارنة بالمراحل الأخرى من جهة، ولوجود تخصصات جامعية سياحية أو تهتم بدراستها من جهة أخرى.

حيث تعمل الجامعات في الجزائر على استغلال ذلك من خلال عقد الندوات والملتقيات و المؤتمرات حول موضوع السياحة وسبل تنميتها بحضور المختصين والفاعلين في المجال السياحي والتاريخي واستخدام الوسائل الحديثة في سرد وعرض المعلومات على الطلبة وشرحها و إشراكهم وطرحهم التساؤلات وحصولهم على الإجابات الوافية،إضافة إلى إمكانية التواصل مع المنشآت السياحية و الفندقية لتنظيم زيارات و تربصات للطلبة الجامعيين لتمكينهم من الاطلاع عن قرب حول أصول العمل السياحي والفندقي ومبادئه وإيجابياته وسلبياته، وهذا لضمان تعزيز الثقافة السياحية لدى هؤلاء الطلبة وكذا مساهمتهم في جهود تنمية وتطوير السياحة في الجزائر سواء كأكاديميين بأبحاثهم ومقترحاتهم حول السياحة التي يبقى على السلطات الأخذ بها والاستفادة منها على أرض الواقع، أو حتى بعملهم في القطاع السياحي والفندقي في الجزائر .

- وسائل الإعلام:

تُعرف وسائل الإعلام بأنها : الوسائط أو الأدوات التي يتم من خلالها نشر الحقائق والأخبار والأفكار والآراء وإيصالها إلى المتلقي لأغراض مختلفة، وتتنوع وسائل الإعلام مابين :[15]

- الاتصال الشخصي: الذي يتم بين أفراد المجتمع من خلال تبادل وتناقل المعلومات بينهم.
- الإعلام المقروء و المكتوب : مثل الكتب، والصحف والمجلات، المنشورات.
- الإعلام السمعي : تقدمه الشبكات الإذاعية.
- الإعلام السمعي البصري : كالمسارح والفضائيات التلفزيونية والسينما.
- الإعلام الجديد : الذي يعتمد على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) : المواقع الإلكترونية، شبكات التواصل الاجتماعي(الفايسبوك، اليوتيوب، ياهو ....إلخ)، المنتديات.

و عادة يتم وصف وسائل الإعلام بكونها سلطة رابعة و هذا لم يأتي من فراغ، بل يعود إلى الدور الذي تؤديه بأنواعها المختلفة في نقل الأخبار والمعلومات وتوجيه وتوعية جمهور المتابعين بخصوص العديد من القضايا والمسائل الهامة ذات الشأن المحلي والوطني وكذا الشأن العالمي، ومنها ما يتعلق بالسياحة والبيئة.

و بالنسبة للبرامج التلفزيونية و الإذاعية في الجزائر تحتل البرامج الترفيهية و السياسية و الاجتماعية و الرياضية مركز الصدارة وتجذب مختلف شرائح المجتمع، وتتفوق على بقية البرامج من بينها تلك المتعلقة بالتعريف بالسياحة والمناطق السياحية التي على قلتها فإنها مقارنة بالبرامج السالفة الذكر لا تجلب مشاهدين كثر ونادرا ما تعرض خلال ما يعرف بوقت الذروة في القنوات التلفزيونية و الإذاعية، وبالتالي من الصعب أن تؤدي وسائل الإعلام المرئية و المسموعة في الجزائر دورا هاما في نشر الثقافة السياحية في أوساط المجتمع إذا كانت برامجها الخاصة بالسياحة لا تشاهد كثيرا و لا تحظى باهتمام واستماع الجمهور.

والحل يكمن في عرض البرامج السياحية بطرق جديدة ومبتكرة، منها على سبيل المثال الفيلم الوثائقي l'Algérie vue du ciel "الجزائر نظرة من السماء" الذي عرضته قناة فرانس 2 الفرنسية سنة 2015 وكذلك القناة الوطنية الجزائرية تم تصويره بتقنيات حديثة باستخدام كاميرات متطورة وطائرة مروحية، وقد أظهر هذا الوثائقي تنوع المناظر والإمكانيات الطبيعية و الشواهد و الآثار التاريخية و الحضارية للجزائر و الأهم أنه أثار إعجاب المشاهدين الجزائريين والأجانب وحقق نسب مشاهدة عالية.

ومن المبادرات المهمة كذلك هو إطلاق قناة شمس tv الفضائية الخاصة في الجزائر سنة 2017 التي تعنى بالسياحة والبيئة وتعد أول قناة سياحية في دول المغرب، ورغم أنها لا تحظى بمشاهدة عالية مقارنة بقنوات أخرى جزائرية لكنها تسمح وتسعى إلى التعريف بالوجهة السياحية الجزائرية ومناطقها المختلفة والإشهار لها محليا وحتى خارجيا، فضلا عن توعيتها للمشاهدين الجزائريين بأهمية السياحة وزيادة الثقافة السياحية لديهم .

و أما بخصوص وسائل الإعلام المكتوبة نجد الصحف اليومية و الرياضية الأكثر مقروئية وانتشارا في الجزائر، مع وجود صحيفة واحدة فقط أسبوعية مختصة و مهتمة بالشأن السياحي في الجزائر و العالم وهي جريدة السياحي الأسبوعية.

و يضاف إلى ذلك دور الإعلام الجديد الذي بات يهدد وينافس وسائل الإعلام التقليدية في تأثيرها و عرضها للأخبار و المستجدات، و خاصة الفايسبوك و اليوتيوب، حيث أن هناك محاولات ومبادرات في هذه المواقع وعلى شبكة الإنترنت بصفة عامة رسمية و غير رسمية لدعم السياحة في الجزائر و الترويج لها،وكذلك لتعزيز الوعي و المعرفة السياحية لدى المواطنين وتعريفهم بالمناطق السياحية و أهميتها التاريخية والسياحية في الجزائر.

ج.سلوكيات المواطنين تجاه المناطق والمواقع السياحية والبيئية والمرافق العامة :

إن الحفاظ على المناطق والمواقع السياحية والبيئية والمرافق العامة وحسن استغلالها لا يقع على عاتق الدولة وحدها، بل هو كذلك مسؤولية المواطن الذي ينبغي أن تخدم سلوكاته وتصرفاته اليومية مساعي العناية بالبيئة وتنمية السياحة في بلده والحفاظ على الممتلكات العامة، وهذا لا يتحقق إلا عندما يمتلك المواطنون ثقافة ووعيا سياحيا وبيئيا وحضاريا.

و في الجزائر نجد أن هناك الكثير من السلوكات السلبية لدى المواطنين التي تؤكد عدم حرصهم واكتراثهم بالحفاظ على المناطق الطبيعية و التاريخية والحضارية ذات الأهمية البيئية و السياحية، وكذا المرافق العامة و تعرضها لانتهاكات واعتداءات متكررة من قبلهم سواء عن قصد أو غير قصد.

د. المهن السياحية و الفندقية :

إن حرص المنشآت السياحية و الفندقية على تقديم الخدمات بطريقة تستجيب لتطلعات الزبون وتسعى لنيل رضاه و تحقيق رفاهيته ووضعه في ظروف مريحة فرض وجود مهن سياحية وفندقية معينة تساعد على ذلك.

و من بينها مهنة حامل الحقائب أو الأمتعة في الفنادق،حيث ببساطة يقوم صاحب هذه المهنة بحمل حقائب و مستلزمات الزبون من وإلى الغرفة التي يقيم فيها، ويقدم هذا الزبون حسب رغبته ومقدرته المالية إكرامية لقاء ذلك لحامل الحقائب، وفي معظم دول العالم و أهمها السياحية تعد هذه المهنة ضرورية لابد من توفرها لدى الفنادق وخاصة الفخمة منها، و لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال.

بينما نجد في الجزائر أن هذه المهنة تعتبر مهينة وتحط من كرامة الإنسان، وأنه يجب على السائح أو الزبون أن يحمل حقائبه بنفسه مادام قادرا على فعل ذلك.

وليس كل السواح الأجانب خاصة الأثرياء منهم في حالة قدومهم إلى الجزائر سيتفهمون عدم وجود حامل للحقائب في الفندق الذي حجزوا فيه و أن ذلك راجع إلى ثقافة المجتمع ومبادئه، بل قد ينظرون إلى الأمر باعتباره قلة تقدير واحترام لهم .

وفي الحقيقة أن هذا الربط بين كرامة الإنسان و المهنة في الجزائر ليس قاصرا على القطاع السياحي و الفندقي بل في سائر المهن التي يعتبرها المجتمع الجزائري مهينة وتمس كرامة الإنسان، ومنها تلميع الأحذية،فعلى خلاف دول أخرى عديدة لا وجود لهذه المهنة في الجزائر لأن المجتمع يرفضها، ويراها تحط من قيمة الإنسان وكرامته، ولذلك خلفيات تاريخية.

فقد سارع الرئيس السابق أحمد بن بلة شهر فيفري 1963، بعد 07 أشهر من الاستقلال إلى إلغاء مهنة ماسح الأحذية، وتم تجميع ماسحي الأحذية الصغار في قاعة ابن خلدون بالعاصمة، واتفق الرئيس بن بلة مع مستشاره بشير بومعزة على توزيعهم على مراكز لتثقيفهم ومحو أميتهم، وكانت هذه بداية إعلان الحرب على مهنة ماسحي الأحذية، وكل المهن التي كان الاستعمار الفرنسي يذل بها الجزائريين، وقال الرئيس بن بلة حينها : "هذه الفئة تمثل مشهدا من مشاهد إذلال الجزائريين" ،ومنع الرئيس بن بلة كذلك الإكرامية (البقشيش) في المطاعم والمقاهي و الفنادق، وكذلك سائقي الأجرة من أن يقلوا راكبا في المقعد الخلفي،إذا كان المقعد الأمامي فارغا، و لما جاء الرئيس هواري بومدين للحكم قام بترسيم هذا القرار بإصدار مرسوم في الجريدة الرسمية [16].

ويضاف إلى ذلك أن كثيرا من العاملين والمشتغلين في المنشآت السياحية والفندقية يفتقرون للثقافة السياحية وطريقة وأصول التعامل مع السائح أو الزبون المتعارف عليها عالميا، وهذا يؤثر ويضر بسمعة هذه المنشآت وحتى بصورة البلد السياحية و يؤدي إلى استياء السياح و قد يجعلهم لا يرغبون في تكرار زيارة هذا البلد.

وعليه يتضح أن هناك مظاهر عديدة للضعف والنقص في مستوى الثقافة السياحية في الجزائر وهو يمثل بذلك أحد العوائق التي تواجه تحقيق تنمية السياحة بالجزائر، وهذا ما يتطلب العمل على نشر وتعزيز الثقافة السياحية لدى المجتمع الجزائري باعتبارها ضمن الشروط الأساسية لتحقيق تنمية السياحة.

المحور الثالث : سبل نشر و تطوير الثقافة السياحية في أوساط المجتمع الجزائري خدمة لأغراض تنمية السياحة :

توجد عدة أساليب ووسائل يمكن إتباعها لنشر وتعزيز الثقافة السياحية لدى المجتمع الجزائري التي تتناسب مع طبيعته وخصوصياته وذلك لدعم الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية السياحية، منها ما يتعلق بالتنشئة والتربية والتوعية السياحية بالاعتماد على مؤسسات : الأسرة، المدرسة و الجامعات، وسائل الإعلام، وذلك من خلال :

- وضع خطط وبرامج للتثقيف السياحي تتلاءم مع البيئة العربية و المحلية ومتماشية مع الإسلام، متمحورة حول أهمية السياحة الخارجية و الداخلية وتنمية الحس السياحي والأمني تهدف إلى تقبل المجتمع للنشاطات السياحية. [17]

- أن يكون القائمين على نشر الثقافة السياحية من ذوي الاختصاص والخبرة، إضافة إلى وجوب التنسيق بين جميع الأطراف المعنية بنشر الوعي والثقافة السياحية في تبني استراتيجية وخطة عمل موحدة. [18]

- إدراج مواد الثقافة السياحية في المناهج الدراسية بما يتناسب مع المستويات التعليمية، تعتمد على الجانب النظري والعملي، وذلك من سن الروضة والتمهيدي،وهذا يتناسب مع قابلية الفرد على اكتساب المعارف والتقنية في هذا السن. [19]

- وضع برامج تدريبية خاصة بالمدراء المعنيين بإدارة المواقع السياحية وتعريفهم بأهمية المحافظة على السواح. [20]

- وضع برامج تدريبية مستمرة للأدلاء أو المرشدين السياحيين لإكسابهم الخبرات والمهارات الاتصالية و اللغوية وذلك على اعتبار أن متطلبات السياحة تتطور سنة بعد أخرى. [21]

- التدريب والتكوين المستمر للعمال والموظفين في المنشآت السياحية والفندقية وتحفيزهم على أداء الخدمات السياحية والعناية بالسواح والزبائن بطريقة احترافية ومهنية تستجيب لتطلعات السائح وتنال رضاه.

- التركيز و الاعتماد على وسائل الإعلام في نشر الثقافة السياحية لدى المواطن وأفراد المجتمع، وذلك من خلال[22] :

- إعطاء البرامج السياحية المتخصصة اهتمام أكبر من حيث الكم والنوع في البرامج التلفزيونية والإذاعية.
- عرض البرامج التي تتناول قضايا التنمية عموما و القضايا السياحية خاصة على اعتبار أن السياحة جزء من هذه التنمية الشاملة.
- احتواء البرامج الإذاعية و التلفزيونية على العناصر السياحية التي تهدف إلى توعية الجماهير بالدور الذي يلعبه النشاط السياحي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية.
- التسويق للسياحة الداخلية ومختلف الأنماط (صحراوية، علاجية، دينية، ترفيهية، ثقافية) وحث المواطنين على القيام بهذه الرحلات، وأن تقوم الجهات المسئولة عن السياحة بتوفير هذه الرحلات بأسعار في متناول أغلب المواطنين.
- بيان أهمية السياحة الخارجية مع التركيز على بعض النماذج السياحية التي من الممكن الاستفادة منها في تطوير السياحة الداخلية.

- عقد الندوات والدورات في الثقافة السياحية لرجال الإعلام لتسهيل نقل المعلومة إلى المواطن.

وهناك أساليب ووسائل أخرى لها طابع رقابي و وردعي عقابي يمكن من خلالها تقويم وتصحيح السلوكات الخاطئة التي تضر بمصلحة السياحة وتنميتها وتأديب المرتكبين لها بطريقة تضمن عدم تكرار هذه الانتهاكات والسلوكيات السلبية، وتتمثل هذه الوسائل خاصة فيما يلي:

- وضع التشريعات لحماية السائح والمواقع السياحية الطبيعية والتاريخية والممتلكات العامة و تفعيلها في الجزائر :

حيث أن هذه التشريعات تكون لها خاصية الردع والعقاب، الردع في كونها تجعل الأفراد يفكرون في العواقب قبل الإقدام على ارتكاب المخالفات التي تضر بالسياحة وخطط تنميتها في البلد، والعقاب في كون الإقدام على القيام بهذه المخالفات والانتهاكات يعرض صاحبه إلى دفع غرامات وحتى السجن وذلك حسب درجة المخالفة ونوعيتها، و في الجزائر نجد أن هناك تشريعات عديدة في هذا الصدد موجهة لحماية السائح أو الزبون و البيئة والمواقع السياحية والمرافق العامة، ولكن عندما يتعلق الأمر بالرقابة وتطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع في حق المخالفين فإن هناك تقصيرا في هذا الجانب يحول دون أن تحقق هذه القوانين الأهداف التي وضعت من أجلها.

- استحداث فرق الشرطة السياحية :

تواجد أفراد الشرطة السياحية في مختلف المناطق والمواقع السياحية يسمح بحماية و الحفاظ على هذه المناطق والمواقع ذات الأهمية البالغة في تجسيد خطط تنمية السياحة، وأيضا يؤدي إلى ضمان أمن وسلامة السائح و يجعل العاملين والمشتغلين في هذه المواقع والأماكن السياحية (الفنادق،المطاعم، الشواطئ، المحلات التجارية ...إلخ أكثر حرصا في التعامل بطريقة لائقة ومحترمة مع السائح والاستجابة لاحتياجاته و رغباته وعدم تعرضه للاحتيال من قبلهم، وذلك من شأنه نيل رضا السائح بما ينعكس إيجابا على صورة البلد السياحية خاصة لدى الأجانب ويساهم بفعالية في دعم جهود تحقيق تنمية السياحة .

الخاتمة :

وجود الثقافة السياحية لدى المجتمع يعد عاملا أساسيا في تطور وازدهار النشاط السياحي، وعليه فأي خطة لتنمية السياحة في أي بلد لابد أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب، حيث في حالة وجودها وترسخها في المجتمع يجب استغلال ذلك أحسن استغلال والعمل على إظهاره وإبرازه وتعزيزه بما يخدم مصلحة التنمية السياحية، وفي حالة ضعف الثقافة السياحية في أوساط المجتمع ينبغي وضع الحلول المناسبة وتفعليها بما يسمح بنشر وخلق الوعي والسلوكيات الإيجابية التي تدعم جهود تنمية السياحة مع تناسبها بطبيعة الحال مع قيم ومبادئ المجتمع .

وفي الجزائر هناك ضعف ونقص في الثقافة السياحية لا يخدم جهود تنمية السياحة، الذي يتضح في أمور عدة من بينها : ضعف الإحاطة والمعرفة و تغلب العموميات لدى أفراد المجتمع فيما يتعلق بمفهوم النشاط السياحي وأهميته للبلد والمجتمع،السلوكيات غير الحضارية والانتهاكات المرتكبة في حق المواقع السياحية الطبيعية والتاريخية والاعتداءات والتخريب الذي يطال الممتلكات والمرافق العامة، أسلوب التعامل مع السائح أو الزبون الذي يفتقر في معظم الأحيان

للباقة والاحترام من قبل المشتغلين والعاملين في المنشآت والمناطق والأماكن السياحية، رفض بعض المهن السياحية والفندقية واعتبارها مهينة في نظر المجتمع ...إلخ.

ولكن مع ذلك يبقى من الممكن نشر وخلق ثقافة سياحية تساهم بطريقة فعالة في تحقيق تنمية السياحة في الجزائر وتغيير بعض الأحكام والاعتقادات الخاطئة تجاه النشاط السياحي، شريطة التركيز وتعزيز دور المؤسسات مثل الأسرة، المؤسسات التربوية، الجامعات، وسائل الإعلام في التربية والتنشئة السياحية وخاصة أن النقطة الإيجابية التي نراها تخدم تنمية السياحة في الجزائر هي كرم وحسن الضيافة المعروف بها المجتمع الجزائري في مختلف مناطق الوطن، وذلك بشهادة السياح الأجانب الذين زاروا البلد.

الهوامش :

[1] ياسر الهياجي (2015) ، دور جامعة الملك سعود في تنمية الثقافة السياحية لدى طلاب الجامعات من وجهة نظر الطلاب أنفسهم،مجلة السياحة و الآثار، 2 (27)، السعودية : جامعة الملك سعود ، ص. 141.

[2] سعاد قاسم (2016)، الثقافة السياحية ودورها في تفعيل الاستراتيجية السياحية، مجلة آفاق للعلوم،01(02)، الجزائر : جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.397.

[3] حسين رحيم و آخرون (2014)، **السياحة و التنمية السياحية مع دراسة خاصة حول مناطق الهضاب العليا بالجزائر**. برج بوعريريج،الجزائر : دار النشر جيطلي، ص.54 .

[4] مصطفى يوسف كافي(2016)، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، الطبعة الأولى،عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ص ص.(336-337).

[5] حسين رحيم و آخرون (2014)، المرجع السابق، ص ص.(66-67).

[6] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص .337.

[7] حسين رحيم و آخرون، المرجع السابق، ص ص .(65-66).

[8] مصطفى يوسف كافي (2018)، **صناعة السياحة والأمن السياحي، الأمن السياحي، الجرائم السياحية،الإرهاب،العولمة**، دمشق: دار مؤسسة رسلان ، ص ص. (134-135).

[9] ياسر الهياجي، المرجع السابق، ص. 143 .

[10] فؤاد بن غضبان (2015)، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص ص (235-237).

[11] حسين رحيم و آخرون ، المرجع السابق، ص ص.(230-231).

[12] مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة والأمن السياحي، الأمن السياحي، الجرائم السياحية،الإرهاب،العولمة**، المرجع السابق، ص ص .(243-245) .

[13] سعاد قاسم، المرجع السابق، ص.398 .

[14] عبد الغني دادن وسعيدة تلي (2012) ، الثقافة السياحية للمجتمع ودورها في تنمية السياحة الصحراوية،الملتقى الدولي الثاني حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص. 08 .

[15] إسماعيل علي محمد، (2013)، **الغزو الفكري التحدي والمواجهة**، الطبعة الأولى، المنصورة : دار الكلمة للنشر والتوزيع، ص ص (158-160).

[16] صلاح براهيمي (2018)، بالوثيقة .. كيف أنهى الهواري و بن بلة إذلال الجزائريين. على الرابط الإلكتروني: https://www.dzairpresse.com/31049/ (تاريخ الزيارة : 2019/02/04).

[17] بركات كامل المهيرات (2009)، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر، ص ص .(29-30).

[18] نفس المرجع،ص. 30 .

[19] نفس المكان.

[20] محمد الصيرفي (2007)، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى ،الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، ص. 46 .

[21] نفس المرجع،ص. 47.

[22] عبد الغني دادن وسعيدة تلي، المرجع السابق، ص.08.

جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق
مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر
المعتمد بموجب المقرر رقم241 المؤرخ في 23ماي 2021

ملتقى وطني بعنوان
دور قطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر

الأستاذة مولاي أسماء

6 ديسمبر 2023

تنمية الموارد البشرية في مجال السياحة وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية.

تمهيد:

برزت كل من السياحة والصناعة التقليدية كنشاط اجتماعي واقتصادي مهم، وأصبحتا أحد الأليات المهمة في صناعة الخدمات الدولية، ومحركا اقتصاديا رائدا في القرن الحادي والعشرين.

ومن المهم توضيح الارتباط الوثيق بين كل من السياحة وبين الصناعات التقليدية التي تعد جزء مهم في تنشيط الخدمات السياحية من خلال تسويق المنتجات التقليدية التي تكتسب طابعا فنيا وجماليا يسمح بنقل مهارة عريقة و موروث حضاري يعكس ثقافة المجتمعات، ويسمح بمد السوق الوطنية والدولية بمنتجات أصلية ذات قيمة مضافة عالية من جهة ومن جهة أخرى مساهمتها في الحفاظ على ثقافات الأمم و مساهماتهما الفعالة في خلق فرص عمل وجلب مدا خيل بالعملة الصعبة،

وفي هذا السياق يؤثر القطاع السياحي في خلق التوازن بين المدينة والريف من خلال ترويج الصناعات التقليدية والاعتناء بها والمحافظة عليها وتطويرها باعتبارها مصدر رزق يتم ترويجه في مجال السياحة الثقافية والموروث المادي ، وهذا وفقا للترا بط العضوي بين القطاعين السياحي والموروث الثقافي في إطار التنمية السياحية المستدامة.

وأمام تزايد الدور المهم والاستراتيجي للسياحة والصناعة التقليدية، قبل الجائحة الكونية أو في **مرحلة التعافي** ، كان من الضروري **الاهتمام بالاستثمار في راس المال البشري**، و في هذا الشأن تعد تنمية الموارد(HRD) البشرية أمرًا أساسيًا لمبادرة تنمية السياحة الموجهة نحو الاستدامة.

وقد لوحظ أنه على مر السنين، كان هناك تغيير في نمط الطلب والعرض للموارد البشرية لصناعة السفر، مع زيادة الطلب لصالح الموظفين الأكثر تعليما وتخصصا.

ولعل نقص المهارات بمجال السياحة والصناعات التقليدية هو نتيجة للإدارة قصيرة المدى ونقص الاستثمار في الأفراد، وبالتالي، هناك حاجة إلى تحسين صورة العاملين في السياحة والصناعة التقليدية من خلال ممارسات إدارة الموارد البشرية والتنمية القياسية، والتي تتطلب تعاون الأشخاص المشاركين في العمل السياحي.

وفي هذه الورقة سنحاول لتسليط الضوء على مشاكل وتحديات تنمية الموارد البشرية في صناعة السياحة والصناعة التقليدية في الجزائر. وكيف يمكن لقطاع التعليم العالي أن يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والتنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري من جهة وكيف يمكن لكليات الحقوق ان تسهم بدورها في تنمية السياحة المستدامة في بلدنا الجزائر، من خلال التكيف والتغيير والمواءمة في كل طور من أطوار الرحلة التعليمية.

سنتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

المقدمة.

أولا: تنمية الموارد البشرية في المجال السياحي والصناعة التقليدية.

ثانيا: الجهود الدولية في تنمية الموارد البشرية في صناعة السياحة

ثالثا: أهمية تفعيل الاتفاقيات القطاعية في محال التعاون السياحي: التعليم العالي، التكوين المهني، المؤسسات الناشئة...لخ

توصيات

الكلمات المفتاحية: تنمية الموارد البشرية، صناعة السياحة، الصناعات التقليدية، الابداع، التكيف.

المقدمة:

على مر العقود، شهدت السياحة نموًا مستمرًا وتنوعًا عميقًا لتصبح واحدة من أسرع القطاعات الاقتصادية نموًا في العالم، متمتعة اليوم بمكانة لا تقبل الجدل باعتبارها الصناعة الرائدة في العالم، والتي يتغلغل مجال تأثيرها في كل مجال ممكن من مجالات النشاط الاقتصادي.

ترتبط السياحة الحديثة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية وتشمل عددًا متزايدًا من الوجهات الجديدة، والديناميكيات الهادفة، التي حولت السياحة إلى محرك رئيسي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وقد أنتج هذا الانتشار العالمي للسياحة في الدول الصناعية والمتقدمة فوائد اقتصادية وعالمية في العديد من القطاعات ذات الصلة - من البناء إلى الزراعة أو الاتصالات.

واليوم، يعادل حجم أعمال **السياحة حجم صادرات النفط أو المنتجات الغذائية أو السيارات أو حتى يفوقها**. وبالتالي أصبحت السياحة أحد القطاعات الرئيسية في التجارة الدولية، وأهم القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية[1] من جهة، ومن جهة أخرى تمثل في الوقت نفسه أحد مصادر الدخل الأساسية للعديد من البلدان النامية.

ولقد أظهر قطاع السياحة **مرونته** مع استعادة عدد السياح الدوليين الوافدين، في أعقاب الأزمة الكبرى التي عصفت بقطاع السياحة بعد حالة طوارئ صحية واجتماعية غير مسبوقة نتيجةً لتفشّي **جائحة كوفيد- 19** ، الأمر الذي جعل السياحة اليوم تسير على خُطى التعافي.

فوفقًا لنشرة بارومتر السياحة العالمية الصادر عن منظمة السياحة العالمية في جويلية **2023**[2] ، تعافت السياحة الدولية بنسبة **87**% من مستويات ما قبل الوباء في الفترة من جانفي إلى جويلية **2023 (-16% مقابل 2019)** مدعومة باستمرار الطلب المكبوت في الربع الثالث من عام **2023**.

كما سافر ما يقدر بنحو **975 مليون** سائح دوليًا بين يناير وسبتمبر **2023**، بزيادة قدرها **38**% مقارنة بنفس الأشهر من عام 2022، على الرغم من أنها أقل بنسبة 13% عما كانت عليه في عام **2019.**

ومن الممكن أن تصل عائدات السياحة الدولية إلى 1.4 تريليون دولار أمريكي في عام **2023**، أي حوالي 93% من 1.5 تريليون دولار أمريكي حققتها الوجهات في عام **2019**، وتعكس هذه النتائج التعافي القوي للطلب في عام **2023.**

واصلت منطقة الشرق الأوسط قيادة التعافي حسب المناطق من حيث القيمة النسبية، حيث تجاوز عدد الوافدين **20%** مستويات ما قبل الوباء في الأشهر التسعة الأولى من عام **2023.**

---

[1]- كانت تُعتبر ثالث أكبر فئة تصديرية قبل الجائحة

[2] -https://www.unwto.org/unwto-world-tourism-barometer-data

ووصـــلت أوروبا، أكبر منطقة وجهة في العالم، إلى **94%** من مســـتويات ما قبل الوباء ، مدعومة بالطلب القوي داخل المنطقة.
واسـتعادت أفريقيا **92%** من الزوار قبل الأزمة خلال فترة التسـعة أشـهر هذه والأمريكتين **88%**، وفي آســـيا والمحيط الهادئ، ارتفع عدد الوافدين إلى **62%** من مســـتويات ما قبل الوباء.
وبحســـب المناطق الفرعية، واصـــلت شـــمال أفريقيا **(+5%)** وأمريكا الوســـطى **(+4%)** وجنوب البحر الأبيض المتوســـط في أوروبا **(+1%)** تجاوز مســـتويات ما قبل الجائحة في الفترة من يناير إلى سبتمبر **2023.**
ومن المتوقع أن يصل عدد الوافدين الدوليين إلى 1.3 مليار بشكل عام في عام **2023**، بزيادة **33%** عن عام **2022** وحوالي **90%** من مســـتويات ما قبل الوباء، وذلك تماشـــيًا مع سيناريوهات منظمة السياحة العالمية المنشورة في يناير.
وفي ظل هذه الخلفية، تســـير الســـياحة الدولية على الطريق الصـــحيح للتعافي بالكامل من مســـتويات ما قبل الوباء في عام **2024** على الرغم من التحديات الاقتصـــادية وعدم اليقين الناجم عن بعض التوترات والصراعات الجيوسياسية.
ونتيجة هذه البيئة الاقتصـادية المليئة بالتحديات، من المتوقع أن يسـعى السـياح بشـكل متزايد إلى تفضـيل **"القيمة الأعلى مقابل أفضـل كلفة"** والسـفر إلى أماكن **أقرب إلى مكان إقامتهم هذا العام.**
كما أظهرت السـياحة الدولية انتعاشًـا لافتًا بالنظر إلى الآثار التي ألحقتها الجائحة بالقطاع من خلال:
-خسـارة **2.6** مليار وافد دولي بين العامَين **2020 و 2022** ، أي ما يسـاوي تقريبًا ضـعف عدد الوافدين المسجَّل في عام **2019**
-خسارة إجمالية في إيرادات التصدير من السياحة بقيمة **2.6 تريليون** دولار أمريكي خلال الفترة **2020 - 2022** ، أي ما يعادل الإيرادات المحققة في عام **2019** بمقدار مرة ونصف.

ومع كل هذه الاحصـــائيات والأرقام المهمة التي تبين أهمية الســـياحة الاقتصـــادية، لا يمكننا الحديث عن السياحة بدون الحديث عن موقعها في **خطة 2030**، بحيث كان عام **2015** بمثابة علامة فارقة في مســـيرة التنمية العالمية، حيث اعتمدت الحكومات خطة التنمية المســـتدامة ل**عام 2030**، إلى جانب أهداف التنمية المســـتدامة [3]، التي تمثل برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار، وهي تهدف أيضـــا إلى تعزيز الســـلام العالمي في جو من الحرية، مع الادراك أن القضـــاء على الفقر بجميع صـــوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، الذي هو أكبر تحد يواجه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.
وتحدد هذه الأجندة الجريئة إطارا عالميا لإنهاء الفقر المدقع، ومكافحة عدم المســـاواة والظلم، وإصـــلاح تغير المناخ حتى عام 2030[4]. وبناء على الأهداف الإنمائية التاريخية للألفية، فإن

[3] = UN Resolution No. A/70/1 – 25/09/2015
https://daccess-ods.un.org/tmp/7033559.0839386.html

[4]- لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على ما يلي:
https://www.unwto.org/tourism-in-2030-agenda

يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:
الهدف 1: القضاء على الفقر

يمكن أن تساهم السياحة في الحد من الفقر بطريقة مباشرة - من خلال خلق فرص عمل في شركات السياحة أو خلق فرص لتوريد السلع والخدمات للسياح وشركات السياحة أو إنشاء / إدارة شركات السياحة الصغيرة والصغيرة والمجتمعية - وبطريقة غير مباشرة، عن طريق استخدام الضرائب والرسوم المتعلقة بالسياحة المولدة للدخل في المبادرات التي تعالج الحد من الفقر أو الاستثمارات في البنية التحتية التي تحفزها تنمية السياحة والتي قد يستفيد منها أيضًا الأشخاص الذين يعيشون في فقر في وجهة ما.

الهدف 2: القضاء على الجوع

يمكن للسياحة أن تحفز الزراعة المستدامة، وإدماجها الكامل في سلسلة القيمة السياحية، من خلال تعزيز الإنتاج المستدام وإمدادات الأغذية والمشروبات للشركات السياحية والسياح. ومن الممكن أن تولد السياحة الزراعية دخلاً إضافياً، مع تعزيز قيمة التجربة السياحية وقدرة المزارعين المحليين. ومن شأن البنية التحتية اللازمة لتنمية السياحة أن تساهم أيضًا في توفير إمدادات مستقرة من السلع والخدمات في المنطقة، بما في ذلك الغذاء.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية

تم تسليط الضوء على العلاقة بين السياحة والصحة والرفاهية خلال جائحة كوفيد-19 حيث يعتمد القطاع على خدمات الاتصال المكثفة. بحيث تعد الوجهة التي تتمتع بأعمال ومرافق سياحية نظيفة وصحية، وخطط الوقاية والمبادئ التوجيهية، على سبيل المثال لا الحصر، في وضع أفضل لاستعادة ثقة المستهلك - وهو أمر أساسي للتعافي الاقتصادي لقطاع السياحة أثناء وبعد أي أزمة صحية. وفي الوقت نفسه، يمكن إعادة استثمار الضرائب الناتجة عن الأنشطة السياحية في تحسين الرعاية الصحية والخدمات للمجتمع المحلي.

الهدف 4: التعليم الجيد

تتطلب السياحة قوة عاملة كبيرة. وبالتالي، فإن لديها القدرة على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة؛ والعمال الماهرون هم المفتاح لازدهار قطاع السياحة المستدامة. يمكن لبرامج التعليم المصممة خصيصًا للشركات السياحية والعاملين فيها أن تزيد من فرص النمو الوظيفي والتطوير وتوفير المعرفة والمهارات اللازمة للنجاح في هذا المجال. علاوة على ذلك، قد يلعب أصحاب المصلحة في مجال السياحة دورًا مهمًا في توعية العملاء والمجتمعات المحلية بمساهمتهم في أهداف التنمية المستدامة.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

تعد السياحة أحد القطاعات التي تضم أعلى نسبة من النساء العاملات أو رائدات الأعمال، على الرغم من أن النساء العاملات في السياحة يتركزن في كثير من الأحيان في الأعمال ذات المهارات المنخفضة أو غير الرسمية. يمكن أن يكون هذا القطاع أداة للنساء لإطلاق العنان لإمكاناتهن، ومساعدتهن على المشاركة الكاملة والقيادة في كل جانب من جوانب المجتمع. ومن الممكن أن تعمل على تمكين المرأة بطرق متعددة، وخاصة من خلال توفير فرص العمل ومن خلال فرص توليد الدخل في المشاريع الصغيرة والكبيرة الحجم المرتبطة بالسياحة والضيافة.

الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي

يمكن للاستثمار السياحي في المرافق أن يلعب دورا حاسما في تحقيق الوصول إلى المياه والأمن، فضلا عن النظافة والصرف الصحي للجميع في الوجهات السياحية والمناطق المحيطة بها. كما يمكن أن يكون الاستخدام الفعال للمياه في السياحة، إلى جانب تدابير السلامة المناسبة، وإدارة مياه الصرف الصحي، ومكافحة التلوث، وكفاءة التكنولوجيا مفتاحًا لحماية أغلى مواردنا.

الهدف 7: الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة

السياحة قطاع كثيف الاستخدام للطاقة؛ ومع ذلك، يمكنها دعم وتسريع التحول نحو زيادة حصص الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي وإعطاء الأولوية لكفاءة استخدام الطاقة عبر العمليات. كما يمكن أن يكون هذا القطاع هو أصل تنفيذ الطاقات المتجددة في المجتمع المحلي. ومن خلال تشجيع الاستثمارات في مصادر الطاقة النظيفة، فضلاً عن تطوير الحلول المبتكرة، يمكن للسياحة أن تساعد في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، والتخفيف من تغير المناخ، والمساهمة في حصول الجميع على الطاقة.

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

تعد السياحة إحدى القوى الدافعة للنمو الاقتصادي العالمي وتعتبر قطاعًا فعالاً لتحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي في البلدان النامية، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية (البلدان النامية غير الساحلية) – والجدير بالذكر أن الهدف 8.9 اعترف بوضوح على أن الإدارة المسؤولة والمستدامة للسياحة ستؤدي إلى إطلاق العنان لإمكانات السياحة لتحفيز خلق فرص العمل، لا سيما للفئات الضعيفة، والمساهمة في التنمية الريفية، ودعم التنويع الاقتصادي من خلال سلسلة القيمة السياحية، وتعزيز الوعي الثقافي والشمولية، والمساعدة في الحفاظ على التقاليد الثقافية المحلية.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

يعد الاستثمار المستدام في البنية التحتية والابتكار محركًا حاسمًا للنمو الاقتصادي والتنمية. وتعتمد التنمية السياحية على البنية التحتية العامة والخاصة الجيدة. ويمكن للقطاع التأثير على السياسة العامة لتطوير البنية التحتية وتعديلها لتصبح أكثر استدامة وابتكارًا وكفاءة في استخدام الموارد، والتحرك نحو نمو منخفض الكربون، وبالتالي جذب السياح ومصادر الاستثمار الأجنبي الأخرى.

الهدف 10: الحد من عدم المساواة

يمكن أن تكون السياحة أداة قوية للحد من عدم المساواة إذا أشركت السكان المحليين وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في تنميتها. وتعد السياحة وسيلة فعالة للتكامل الاقتصادي والتنويع والحد من الفقر. ويمكن أن تؤثر على الدخل المكتسب وسبل عيش الناس، وتنمية الاقتصادات المحلية والريفية، وكذلك على البيئة الطبيعية والثقافية. علاوة على ذلك، يمكن أن تساهم في التجديد الحضري والتنمية الريفية من خلال منح الناس الفرصة للازدهار في مواطنهم الأصلية.

الهدف 11: مدن ومجتمعات مستدامة

المدينة التي ليست جيدة لمواطنيها ليست جيدة للسياح. ومن الممكن أن تساعد السياحة في تطوير البنية التحتية الحضرية وإمكانية الوصول إليها، وتشجيع التجديد، والحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي - وهي الأصول التي تعتمد عليها السياحة. وينبغي للاستثمار في البنية التحتية الخضراء (وسائل النقل الأكثر كفاءة، والحد من تلوث الهواء) وفي خلق مدن أكثر ذكاءً وأكثر اخضراراً، ليس فقط للمقيمين ولكن أيضاً للسياح.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

يحتاج قطاع السياحة إلى اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مما يسرع التحول نحو الاستدامة. ومن الضروري تحديد نقاط التدخل الرئيسية ضمن سلسلة القيمة السياحية لتحسين استخدام الموارد الطبيعية وتقليل الآثار البيئية الناجمة عن الإنتاج والاستهلاك. مع العلم أن الأدوات اللازمة لرصد آثار السياحة على التنمية المستدامة (كما هو مذكور صراحة في الهدف 12.ب) - بما في ذلك الطاقة والمياه والنفايات والتنوع البيولوجي وخلق فرص العمل - ستؤدي إلى تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

الهدف 13: العمل المناخي

المجموعة الطموحة المكونة من 17 هدفا من أهداف التنمية المســـتدامة و169 غاية مرتبطة بها، وهي قائمة على التركيز على أهداف تحويلية، عالمية ومتكاملة، يمكن للســـياحة من خلالها أن تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
خصوصا وأن السياحة تتمتع بالقدرة على المساهمة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تحقيق جميع الأهداف. وعلى وجه الخصـوص، تم إدراجه كأهداف في **الأهداف 8 و12 و14** بشـأن النمو الاقتصـادي الشـامل والمستدام، والاسـتهلاك والإنتاج المستدامين (SCP) والاسـتخدام المستدام للمحيطات والموارد البحرية، على التوالي.
وتحتل الســياحة المســتدامة مكانة راســخة في خطة عام 2030. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأجندة يتطلب إطار تنفيذ واضــح، وتمويلا واســتثمارا كافيين في التكنولوجيا والبنية التحتية والموارد البشرية

ونظرا للأهمية المتزايدة للسياحة على المستوى الدولي صدر قرار الأمم المتحدة رقم [5] A / 77 / 178القاضـي بتشـجيع السياحة المستدامة والقادرة على الصـمود، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، المعتمد من قبل 112 دولة.
إضـافة إلى المناقشـة رفيعة المسـتوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشـأن السـياحة، و صـدور عدة قرارات على غرار القرار 77/269: اليوم العالمي للسياحة القادرة على الصمود إضافة إلى A/77/219 تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة المستدامة،

تساهم السياحة في تغير المناخ وتتأثر به. وينبغي لأصحاب المصلحة في مجال السياحة أن يلعبوا دوراً رائداً في الاستجابة العالمية لتغير المناخ، من خلال تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف. ومن خلال خفض بصمتها الكربونية، في المقام الأول في صناعات النقل والإقامة، يمكن للسياحة أن تستفيد من النمو المنخفض للكربون وتساعد في معالجة أحد التحديات الأكثر إلحاحًا في عصرنا.

الهدف 14: الحياة تحت الماء
تعتمد السياحة الساحلية والبحرية على النظم البيئية البحرية الصحية. وبالتالي، ينبغي أن تكون تنمية السياحة جزءًا لا يتجزأ من إدارة هذه البيئات، من أجل المساعدة في الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والحفاظ عليها وتكون بمثابة وسيلة لتعزيز الاقتصاد الأزرق، والمساهمة في الاستخدام المستدام للموارد البحرية. في بعض الوجهات، تعد الموارد البحرية هي المصدر الرئيسي للدخل، وبالتالي فهي مصدر دخل رئيسي الأمر الذي يجعل من حمايته أمر بالغ الأهمية. وقد تم تعزيز الفوائد الاقتصادية للسياحة فيما يتعلق بالحياة تحت الماء من خلال الإشارة الصريحة للسياحة في الهدف 14.7.
الهدف 15: الحياة على الأرض
غالبًا ما يكون التنوع البيولوجي الغني والتراث الطبيعي هو الأسباب الرئيسية التي تدفع السياح لزيارة الوجهة. إذ يتمتع القطاع بموقع استراتيجي لتعزيز تقدير المعرفة المحلية بالتنوع البيولوجي، وإقامة روابط واضحة بين الحفاظ على التنوع البيولوجي وصحة المجتمع ورفاهيته، وتوفير الإجراءات النشطة التي يمكن أن يتخذها أصحاب المصلحة في مجال السياحة لحماية واستعادة الحياة على الأرض. ويمكن للسياحة أن تلعب دورا رئيسيا إذا تمت إدارتها بشكل مستدام في المناطق الهشة، ليس فقط في الحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ عليه، ولكن أيضا في توليد الإيرادات كوسيلة بديلة لكسب العيش للمجتمعات المحلية.
الهدف 16: السلام والعدالة:
بما أن السياحة تدور حول مليارات اللقاءات بين الأشخاص من خلفيات ثقافية متنوعة، فإن هذا القطاع يمكن أن يعزز التسامح والتفاهم بين الثقافات، مما يضع الأساس لمجتمعات أكثر سلامًا. ويمكن للسياحة أن تعزز حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة من خلال دعم المجتمعات المحلية والشركات التي تعمل بطريقة أخلاقية ومستدامة، مما يخلق ثقافة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي هذا الشأن تعد الجهود الجيدة المخططة والمنسقة أمرًا أساسيًا للحد من التأثير السلبي الذي قد تحدثه الأنشطة السياحية على الأمن العام للوجهة.
الهدف 17: الشراكات لتحقيق الأهداف
نظرًا لطبيعتها الشاملة لعدة قطاعات، يمكن للسياحة أن تعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي وتشرك العديد من أصحاب المصلحة - الدوليين والوطنيين والإقليميين والمحليين - للعمل معًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المشتركة الأخرى. مع العلم أن السياسة العامة والتمويل المبتكر هما في صميم تحقيق خطة عام 2030.
تساهم تنمية السياحة في تحقيق جميع الأهداف، وليس فقط للعاملين في السياحة، حيث أن تطوير القطاع يمكن أن يفرض نطاقًا أوسع من التأثيرات من خلال شراكات متنوعة.

[5] - https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/755/74/PDF/N2275574.pdf?OpenElement

بما في ذلك السـياحة البيئية، من أجل القضـاء على الفقر وحماية البيئة[6]، و إعلان غلاسـكو: التزام بعقد من العمل في السياحة من أجل المناخ.

في هذا السياق، كانت منظّمة السياحة العالميّة ولا تزال رأس حربة في تقديم الدعم لأعضائها والقطاع بأكمله، ما يضـمن حوارًا دائمًا مع كافة الجهات المعنيّة في مجال السـياحة لتعزيز المرونة ومعالجة الأزمات المتعدّدة وبناء الجهوزية لمواجهتها.
وتلتزم منظمة السياحة العالمية بتزويد مجتمع السياحة العالمي بمساحة للالتقاء وتحقيق خطة عام 2030.

أولا: تنمية الموارد البشرية في مجال السياحة والصناعة التقليدية.
العنصر البشري، واحد من بين التزامات السيد رئيس الجمهورية، الذي يؤكد أن "**الإنتقال إلى إقتصاد متنوع وخلاق للثروة، يتطلب تغييرا في نموذج التنمية الاقتصادية، لاسيما في ظل التحديات العالمية الكبرى ، سعيا منه للتوجه نحو نموذج يرتكز على "العنصر البشري و مايشمله من طاقات وكفاءات ".**
علما أن التوجه نحو التكوين كاستثمار دائم لبناء وترقية المورد البشري والتحسين المستمر لنوعيته وضمان الجودة على مستوى المؤسسات التكوينية، هو واحد من بين تعهدات السيد رئيس الجمهورية المندرجة في إطار برنامجه الرامي إلى ترقية فرص تشغيل الشباب و تحريك الاقتصاد و الانتاج الوطني من خلال توفير اليد العاملة المؤهلة، عبر آليات التعاون و التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية.

تم تخصيص فصل بأكمله في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية[7]، وهو الفصل الثالث من أجل تنمية بشرية وسياسية اجتماعية مدعمة، والذي تضمن تعزيز الرأسمال البشري، من خلال تحسين نوعية منظومة التربية والبحث العلمي، والحفاظ على التراث الثقافي الوطني وتنمية وترقيته، و من أجل تحسين جودة العلاج الصحة،

وعليه تعد السياحة والصناعة التقليدية أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية الحكومة الجزائرية، إذ يمر مسعى الحكومة الجزائرية في تنويع الاقتصاد الوطني عبر إعطاء الأهمية لقطاع السياحة وجعله من بين القطاعات المعول عليها، باعتباره قطاعا استراتيجيا خلاقا للثروة ولمناصب الشغل، بحيث تم الإقرار أن الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع لا يمكن تجسيدها دون العناية بالعنصر البشري والتكوين المتخصص.
في هذا السياق، يعد تكوين الموارد البشرية[8] في القطاع السياحي أحد المحاور الرئيسية للاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية، وذلك، سعيا منها لضمان وجود إطار أفضل

---

[6] - https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/437/23/PDF/N2243723.pdf?OpenElement

[7] -https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/category/%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9

[8]- تتعدد مفاهيم تنمية الموارد البشرية، فمنه من عرفها على أنها عملية زيادة المعارف والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع القادرين على العمل، أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي للدولة

لإدارة وتسيير النشاطات السياحية وللصناعات التقليدية التي تعتبر واحدة من الأدوات الرئيسية في أي وجهة سياحية، من خلال زيادة المعرفة والمهارات والقدرات للفئات القادرة على العمل في جميع المجالات والتي يتم انتقاؤها واختيارها من خلال اجراء اختبارات مختلفة بغية رفع مستوى كفاءتهم الإنتاجية لأقصى حد ممكن، وزيادة الفعالية والاتقان من خلال تجديد وتحديث البناء المعرفي للمورد البشري وتحسن المعلومات وتحليل الفرص والخطط المستقبلية، إضافة إلى تقليل الأخطاء المهنية وحوادث العمل، سنتناولها من خلال ما يلي:

I- تنمية الموارد البشرية في مجال السياحة:

1) الرؤية المعتمدة للتكوين السياحي من خلال المخطط التوجيهي للتنمية السياحية:

يعتبر هذا المخطط الذي تم اعتماده من طرف الحكومة في **مارس 2008** بمثابة الإطار الاستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر، كما تكمن الرؤية التي اعتمدها، أن قطاع السياحة مجموعة من الخدمات التي تقوم أساسا على صفات، ومهارات ومؤهلات الموارد البشرية.

وعلى هذا الأساس فإن تحسين مهارات وأداء الموارد البشرية هو ضرورة قصوى من اجل تهيئة كافة الظروف التي تسمح بتجسيد "تنمية سياحية حقيقية " بالجزائر.

علاوة أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية منح عنصر التكوين مكانة خاصة لتكريس مخطط جودة الخدمات السياحية من جهة ولتزويد المؤسسات الفندقية بإطارات ويد عاملة متخصصة تستجيب لمقتضيات السياحة العصرية ولمعايير الامتياز المعمول بها عالميا من جهة أخرى.

وشدد على ضرورة الارتقاء بنوعية الخدمات من خلال تكوين الاطارات المؤهلة واليد العاملة المتخصصة بغرض الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للقطاع من حيث المورد البشري.

2) استراتيجية تطوير التكوين في قطاع السياحة "خارطة التكوين لقطاع السياحة":

يعكس مسار وضع "خارطة التكوين لقطاع السياحة" الرغبة الملحة في البحث عن أفضل السبل والوسائل لتكييف العرض المحلي للتكوين في مجال حرف ومهن السياحة ومتطلبات تنمية القطاع، ومنه، فإن الغاية من إعدادها يكمن في دعم التنسيق ورفع مستوى الإدماج في قطاع السياحة.

وعليه، وضعت الوزارة خطة عمل لتنفيذ خارطة التكوين التي وضعتها مع تسطير أهداف لها وخطة عملية لتنفيذها، تكمن في :

- تقييم العرض الوطني التقني والمهني للتكوين في السياحة،
- تحليل تطور الموارد البشرية المكونة في مهن السياحة.
- ضبط الاحتياجات الحقيقية في التكوين للقطاع السياحي،
- ضمان التوزيع الجغرافي عبر الأقطاب السياحية للتكوينات المقدمة في مختلف مهن السياحة.
- ضمان تغطية كامل التراب الوطني عن طريق جهاز تكوين تقني ومهني مفتوح للجميع.
- تحديد تخصصات جديدة في التكوين تتماشى مع تطورات قطاع السياحة.

كما عرفت أيضا على أنها تلك العمليات المتكاملة المخططة موضوعيا والقائمة على معلومات صحيحة والهادفة إلى إيجاد قوة عمل متناسبة مع متطلبات العمل في مؤسسات محددة والمتفهمة لظروف وقواعد وأساليب الأداء المطلوبة وامكانياته.لمزيد من المعلومات راجع محمد ماهر عليش، إدارة الموارد البشرية، وكالة المطبوعات، الكويت 1985، ص 15،

محمد سمير أحمد، الإدارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 78.

- عصرنة جهاز التكوين في السياحة وتطوير نوعيته ومردوديته من أجل استجابته للمعايير الدولية في هذا الميدان.
- أقلمة محتوى التكوين التقني والمهني في مهن السياحة وبرامجه مع الاحتياجات الحقيقية للقطاع.
- ضمان تسيير جيد للموارد البشرية والمادية المخصصة للتكوين، وضمان جهاز تكوين متناسق في مهن السياحة في إطار الشراكة، يعتمد على مؤسسات التكوين تحت وصاية كل من الوزارة المكلفة بالسياحة والتعليم العالي والتكوين المهني من أجل ضمان تخطيط أحسن للعرض الوطني في التكوين السياحي.
- إدماج القطاع الخاص في التخطيط وتنظيم عرض التكوين في السياحة.

3) مساعي وزارة السياحة والصناعة التقليدية فيما يخص تحسين مسار التكوين السياحي :

سعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن مخطط عمل الحكومة، ولتطبيق برنامج رئيس الجمهورية وتعهداته في المجال السياحي، تسهر الوزارة الجزائرية المكلفة بالسياحة على الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تحيين برامج التكوين وعصرنة أساليب التكوين لاسيما في مجال الخدمات كالإطعام والاستقبال والإيواء وكذا الاعتماد على هياكل وأجهزة تدريبية متطورة، من شأنها السماح بتخرج إطارات مؤهلة لتسيير منشآت القطاع وقادرة على تقديم خدمات ذات نوعية وجودة عالية.

من جهة أخرى، فإن الوزارة تأكد على أهمية خلق مهارات جديدة في مجال الخدمات السياحية و مواكبة مسار التكوين مع التطور التكنولوجي وعصرنة أساليب العمل والتسيير من خلال إدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التعامل مع الزبائن، إدماج مهن وتخصصات جديدة و انسجام محتوى البرامج التكوينية مع سوق الشغل.
كما تؤكد على أهمية ترقية وتكوين المورد البشري لرفع مستوى الخدمات السياحية، خاصة في ظل إنجاز المنشآت السياحية الجديدة التي تتطلب تدعيمها بكفاءات مؤهلة وقادرة على تسييرها وفق معايير عصرية.
هذا إلى جانب العمل المبذول في سبيل تلبية الطلب الكبير على التخصصات الفندقية والسياحية في مجال الشغل و السعي إلى فتح مؤسسات تكوينية جديدة (ملحقات) .

4) تشجيع التعاون القطاعي المشترك من أجل الإرتقاء بمستوى التكوين السياحي :

تسعى وزارة السياحة والصناعة التقليدية إلى تحسين وتطوير نوعية التكوين والبحث من خلال استراتيجية التعاون المنتهجة مع القطاعات المعنية، والتي خلصت بالتوقيع على اتفاقيات تعاون قطاعية على غرار:
- الاتفاقية الموقعة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الهادفة إلى التنسيق والتعاون في مجالات التكوين العالي والبحث العلمي، قصد ضمان إعداد تكوينات تأهيلية في ميادين اهتمام الطرفين وإدراج وحدات تعليمية ضمن مسارات التكوين في أطوار الليسانس والماستر.

الاتفاقية الموقعة مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين ترمي إلى تعزيز مجال التشاور وتحديد الاهتمامات المشتركة من أجل عصرنة وتكييف برامج التكوين وجعلها تساير السوق الوطنية والدولية وتكييفها مع المعايير الحديثة المعتمدة في ميدان السياحة.
الاتفاقية الموقعة مع وزارة الصحة، تهدف إلى ضمان تأطير الدورات التكوينية لفائدة المستخدمين شبه الطبيين في نشاط الحمامات المعدنية ومراكز العلاج بمياه البحر وضمان استفادتهم من الخبرة الكفيلة بتحسين جودة الخدمات.
كما تعمل الوزارة على تشجيع الاستفادة من الخبرة الدولية من خلال التعاون الثنائي القائم مع أهم الشركاء الأجانب، الرامي إلى تحسين مستوى المكونين، تعزيز وتدعيم التعاون في مجال الرسكلة والتكوين السياحي وتبادل الخبرات بالإضافة إلى تنمية القدرات في المجال السياحي، والذي ترجم بالتوقيع على أطر قانونية مع بعض الشركاء على منوال الشريك التونسي، الصيني، البرتغالي والفرنسي.

5) منظومة التكوين السياحي:

لا تقتصر عروض التكوين في المجال السياحي على مؤسسات التكوين التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية.
في الحقيقة، تقدم المؤسسات التكوينية التابعة لثلاث قطاعات: السياحة والصناعة التقليدية، التعليم العالي والبحث العلمي إلى جانب قطاع التكوين والتعليم المهنيين تكوينا معتمدا في اختصاصي السياحة والفندقة، في المستويين العالي والمهني، لفائدة الشباب والمهنيين الراغبين في تحصيل تكوين أولي متوج بشهادة جامعية أو شهادة تعليم وتكوين مهنيين، أو مزاولة تكوين متواصل، وفق المقاييس البيداغوجية المعمول بها في مختلف المعاهد والمؤسسات التكوينية العمومية وكذا الخاصة المعتمدة.
بحيث تتمثل شروط الالتحاق بها في السن، المستوى الدراسي، الجدول الزمني، طرق التدريس، نمط التكوين مدة التكوين، محتوى برنامج التكوين، مدة التربص، البرامج المدرسة لكل مسار تكويني ولكل تخصص، وكذا الشهادة المتوجة.
بالنسبة للتكوين في قطاع السياحة والصناعة التقليدية، يعتمد على ثلاثة مؤسسات تكوينية في السياحة والفندقة، تحت الوصاية ، المتمثلة في:

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة" ENST"

تعد المدرسة الوطنية العليا للسياحة مؤسسة تكوينية رائدة في تكوين النخب والإطارات في المجال السياحي.
وضعت المدرسة منذ سنة 1998 تحت الوصاية المشتركة بين وزارة السياحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وهي تعمل على تخريج الإطارات السياحية، وإعداد كوادر أكفاء يتحكمون في أساسيات التسيير السياحي والتكنولوجيات المرتبطة به، ومسايرة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات المهنية.
توفر المدرسة تكوينا طويل المدى في التسيير الفندقي والسياحي، وتكوينا قصير المدى لتحسين المستوى وتجديد المعلومات، في إطار التكوين المستمر وفق نظام ل. م. د .

ينتج عنه ليسانس أكاديمي في التسيير الفندقي والسياحي في تخصصات تسيير وكالة السياحة و الأسفار، تسيير التنمية المستدامة للسياحة تسيير الإيواء و تسيير الإطعام. وماستر أكاديمي تخصص "مناجمنت المؤسسات السياحية".
يمكن للمدرسة توفير 60 مقعدا بيداغوجيا للطور الأول، و40 مقعدا بيداغوجيا للطور الثاني، وعموما للمدرسة 230 مقعد بيداغوجي تقريبا بالنسبة لكل الأطوار. لقد خرجت هذه المدرسة اجيالا من إطارات قطاع السياحة، في أربعين (40) دفعة من الطلبة الجامعيين منذ تأسيسها إلى غاية سنة 2022، بالإضافة إلى ثلاث (03) دفعات ماستر منذ إدخاله سنة 2015.

المعهدين الوطنيين للفندقة والسياحة، في كل من ولاية تيزي وزوو، وبوسعادة :

تملك الوزارة معهدين وطنيين للفندقة والسياحة بوسعادة وتيزي وزو، وملحقتين الأولى بتلمسان تابعة لمعهد تيزي وزو، والثانية بورقلة تابعة لمعهد بوسعادة فتحت مبدئيا بالتعاون مع التكوين والتعليم المهنيين في انتظار إنجازها.
بدآ نشاطهما البيداغوجي سنة 1971 بإسم معهد التقنيات الفندقية استجابة لحاجيات القطاع في تكوين اليد العاملة المؤهلة ومواكبة للانطلاقة التي عرفها القطاع في تلك الفترة.
يقدم المعهدان تكوينا لنيل شهادة تقني سامي في تخصصات الإدارة الفندقية، المطعم، مطبخ وحلويات، الاستقبال والإنتاج والتسويق السياحي، دليل في السياحة المحلية، وشهاة تقني في تخصصات استقبال، مطعم، إنتاج وتسويق سياحي .
تقني سامي، في مدة 30 شهرا من بينها أربعة أشهر مخصصة للتطبيق الميداني وستة أشهر مخصصة لتطبيق ميداني من أجل إعداد مذكرة التخرج بعد اختيار المتربص لموضوع المذكرة .
تقني: مدة التكوين 24 شهر من بينها 04 أشهر مخصصة للتطبيق الميداني .

يتم التكوين في المعهدين على نمطين هما:
1- **النمط الاقامي:** يكون التكوين فيه بالتناوب بين أسبوع نظري وأسبوع تطبيقي، أي أن المتربص يحظى بتطبيق ما تم دراسته في النظري في نفس المكان أي المعهد، وذلك على مدى سنتين من التكوين .
النمط التمهيني: يكون التكوين فيه بالتناوب بين الدراسة في المعهد والتطبيق في مؤسسات سياحية وفندقية وهذا على شكل عقد تمهين بين المعهد والمؤسسة المستقبلة .

الطلبة المتخرجين من :
خرج معهد تيزي وزو 50 دفعة، بينما ساهم معهد بوسعادة في تخريج 48 دفعة. وقد بلغ عدد المتربصين المتخرجين من المعهدين منذ تأسيسها 9200 متربصا، تبلغ حصة كل واحد منها النصف تقريبا.

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فهو قطاع يتضمن **خمسة عشر (15)** مؤسسة جامعية في القطاع العمومي **ومؤسستين خاصتين معتمدتين**، تكون في تخصصات السياحة والفندقة، وفق نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه.

فيما يخص القطاع الخاص، تقدم المؤسسات المعتمدة تكوينا لنيل شهادة ليسانس أكاديمي في تخصصات التسيير الفندقي والاطعام، والتسيير الفندقي والسياحي.
من جهته، يقدم قطاع التكوين والتعليم المهنيين تكوينا في عدة تخصصات في الفندقة والسياحة، تدرس في ستة معاهد وطنية متخصصة ، اثنان وثلاثون معهدا وطنيا متخصصا في التكوين المهني، ستة وثلاثون مدرسة خاصة معتمدة من طرف وزارة التكوين والتعليم المهنيين وكذا مئة وسبعة وستون مركزا للتكوين المهني والتمهين عبر الوطن.

قطاع المؤسسات العمومية الاقتصادية:
تعد المدرسة العليا للفندقة والاطعام (ESHRA) مؤسسة للتعليم العالي، معتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولها اشهاد بالمطابقة من المدرسة الفندقية السويسرية في لوزان.
و هي تضم مدرستين واحدة بالجزائر العاصمة والأخرى بوهران ، توفران تكوينا خاصا بالتقنيين السامين في فنون الطهي، والإطعام والإقامة ، مع السعي إلى بلوغ تكوين إطارات مؤهلة في مجال تسيير المؤسسات الفندقية و السياحية حسب المعايير الدولية بهدف بلوغ مستوى الامتياز.
أنشأت مدرسة إشرا سنة 2014 تحت اشراف شركة الاستثمار للفندقة (مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات أسهم). تبلغ طاقة استيعابها 800 مقعد بيداغوجي لكامل سنوات الدراسة.

و تقدم إشرا الجزائر تدريب نخبوي في مجال تقديم الطعام والضيافة وتوفر مجموعة من دورات التعليم المستمر المتخصصة في مجال إدارة الأعمال والاستقبال، كما تتوج الدراسة بها بشهادة ليسانس في إدارة الفنادق والمطاعم التي يتم الحصول عليها بعد ثلاث سنوات من الدراسة (بكالوريا +3).
كما يمكن متابعة الدراسة سنة إضافية لإنجاز تربص تخصصي في الإدارة: التمويل، والإدارة، والعمليات، والتسويق. وتتوج نهاية التربص بدرجة البكالوريوس الدولية، معتمدة من مدرسة لوزان.

وفي مجال التكوين المهني، افتتحت المدرسة العليا للفندقة والاطعام (ESHRA) أبوابها في وهران سنة 2018 لتقديم تدريب تقني سامي. معتمدة من قبل مدرسة الفنادق في لوزان (سويسرا) .
تقدم المدرسة ثلاث شهادة تقني سامي: المطبخ والمأكولات الراقية، الخدمات والاطعام، والإقامة"، و هي تشترط الحصول على البكالوريا واجتياز اختبارات القبول للانتساب اليها.
يتم توفير التكوين لمدة عامين مع عروض من الدورات القصيرة حسب الطلب للمؤسسات الفندقية.
نمط تكوين المدرسة العليا للفندقة والاطعام
يشرف على التكوين معلمون جزائريون وأجانب في مطبخ مجهز بكل اللوازم الحديثة لبلوغ مستوى الامتياز.، كما ترسل مدرسة لوزان بانتظام إطارات لها للجزائر لمراقبة نشاط المدرسة .
يتم تكوين الطلبة في العديد من المجالات المتعلقة بالاستقبال والتسيير والطبخ تكوينا تطبيقيا على مستوى المؤسسات الفندقية سواءا في الجزائر أو في الخارج.

و تتم التربصات التطبيقية في مجالات التسيير الفندقي و مختلف تخصصاته.

المقاعد البيداغوجية على المؤسسات التكوينية الثلاث

يوفر قطاع السياحة في مجال التكوين الفندقي والسياحي 400 منصب بيداغوجي موزعين على المؤسسات التكوينية العمومية الثلاث. توفر المدرسة الوطنية العليا للسياحة 100 منصب بيداغوجي، بينما يستقبل المعهد الوطني للفندقة والسياحية بولاية تيزي وزو 160 مقعدا بيداغوجيا، ضمنها ما توفره ملحقته بولاية تلمسان 40 مقعد بيداغوجيا في تكوين التقنيين السامين والتقنيين في السياحة والفندقة. ومن ناحيته يستقبل المعهد الوطني للفندقة والسياحية بوسعادة المختص في تكوين التقنيين السامين والتقنيين في السياحة والفندقة بولاية بوسعادة 140 متربص، منهم 40 بملحقة ورقلة التي تم اطلاقها كفرع خلال سنة 2022.

6) نحو إنشاء مرصد وطني للمهن في مجال السياحة والفندقة والإطعام قريبا[9] :

سيتم قريبا إنشاء مرصد وطني للمهن في مجال السياحة والإطعام والفندقة يتم من خلاله إحصاء احتياجات الشريك الاقتصادي المختص في النشاط السياحي.

هذا المرصد سيتكون من عدة فروع ستوزع على مختلف ولايات الوطن يتم من خلاله تثمين وترقية التكوين لتحسين أداء ومستوى الموظفين والعمال في مختلف المؤسسات السياحية من اجل جعل قطاع السياحة نشاطا حيويا وهاما في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

II- تنمية الموارد البشرية في مجال الصناعة التقليدية:

تعرف الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر من خلال أحكام المادة 05 من الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف ، والتي جاء

99- جميع تخصصات الفندقة – الإطعام والسياحة
تخصص صناعة الحلويات
تخصص الخبازة الفطائر
تخصص الإطعام / خيار: الطبخ التقليدي
تخصص الإطعام / خيار : طبخ الجماعي
تخصص الفندقة -الإطعام / خيار : الإطعام
تخصص الفندقة – الإطعام / خيار : الطبخ
تخصص الفندقة – الإطعام / خيار : خدمات المقهى
تخصص الفندقة / خيار : خدمات فندقية
تخصص الفندقة / خيار : الاستقبال
تخصص الفندقة – الإطعام / خيار : جزارة فندقية
تخصص الفندقة – الإطعام / خيار :الإنتاج المطبخي
تخصص الفندقة – الإطعام / خيار : خدمات المطعم
تخصص الفندقة / خيار : الإستقبال
تخصص الفندقة / خيار : الايواء
تخصص السياحة / خيار: وكالة الأسفار
تخصص الفندقة و الإطعام / خيار: فن الخدمة الطاولة
تخصص الفندقة و الإطعام / خيار : فن الطبخ
تخصص الفندقة – الإطعام / خيار : الطبخ التقليدي
تخصص الفندقة / خيار: تسيير و إدارة الفنادق
تخصص المناجمنت في الفنادق و الإطعام
تخصص السياحة / خيار : الإنتاج والتسويق
تخصص التنشيط و التسيير السياحي
تخصص السياحة / خيار: مرشد المتاحف
تخصص السياحة / خيار: وكالة الأسفار
تخصص التسيير الفندقي / خيار: الإيواء
تخصص التسيير الفندقي / خيار: الاستقبال
تخصص السياحة / خيار: المرشد السياحة المحلي

فيها بأن الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط انتاج أو ابداع أو تحويل أو ترميم فني او صيانه أو تصليح أو أدا ء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي.
ولما كان قطاع الصناعات التقليدية من اهم القطاعات المعول عليها للتنويع الاقتصادي وخلق مناصب عمل ثابتة، كان من الضروري الاعتناء بالموارد البشرية التي تنشط هذا القطاع من خلال تكوينها وتدريبها وهو ما يرجع بالفائدة على الافراد من خلال منحهم فرصة الحصول على تأهيل وتكوين
ولهذا الغرض من المهم التأكيد على أن تنمية الموارد البشرية للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف تكون وفقا لما يلي:
في إطار التكامل والتنسيق القطاعي:
وهذا من خلال التكوين على مستوى غرف الصناعة التقليدية والحرف التابعة للوزارة، والموزعة على كافة التراب الوطني، والتي تقوم ببرمجة دورات تدريبية لفائدة الحرفيين وتكوينهم وتأهيلهم.
إضافة إلى التكوين المهني والتكوين المستمر والتكوين من بعد، الذي يعتبر من أهم الطرق لتأهيل الموارد البشرية لهذا القطاع، وهذا من خلال[10]:

- إعداد مخططات التكوين للحرفيين.
- إدماج الحرفي المعلم في مراكز التكوين المهني
- تنمية قدرات الحرفيين في مجال المعلوماتية والتسويق الرقمي.
- إعداد برامج التمهين في إطار الصندوق الوطني ترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

في إطار تطوير الصناعة التقليدية عن طريق نقل المهارات والخبرات عن طريق التعاون الدولي[11]، على غرار التعاون مع البرازيل في مجال الصناعة التقليدية إثر الزيارة الميدانية التي أنجزها فريق عمل المتشكل من 13 خبير من الوكالة البرازيلية للتعاون، في الفترة الممتدة من 20 إلى 31 أكتوبر 2019 إلى ولاية تمنراست، حيث تم إعداد دراسة تشخيصية حول المشاريع التي اقترحها الطرف الجزائري، و المتمثلة في:
المشروع الأول: "مشروع تحسين معالجة الجلود بالجزائر"
المشروع الثاني: "وضع استراتيجيات لإمكانية الرفع من نسبة انتاج الحلي لتعاونية ترتيت نهاقار بتمنراست"
المشروع الثالث: "التحويل الابداعي للأحجار والمعادن في الصحراء في مجال الصناعة التقليدية الاحجار الكريمة والحلي."
أو التعاون مع تونس والذي يندرج في إطار بروتوكول التعاون بين البلدين في مجال الصناعة التقليدية المتوقع في 25 جوان 2003 الذي تضمن مجالات التعاون التالية:

- ترقية منتوجات الصناعة التقليدية والتسويق.
- التكوين في النوعية.

---

[10]- بن حمودة محبوب، النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3 المجلد 0، العدد 01، ص ص 11-48

[11] - https://www.mta.gov.dz/%d8%aa%d8%b7%d9%88%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ac%d9%85%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%87%d9%86%d9%8a%d8%a9/#el-ad037893

- توفير المادة الأولية.
كما انه في هذا الإطار يشـارك الحرفيون الجزائريون والتونسـيون مرفقين بإطارات الهيئات بصفة منتظمة في التظاهرات المقامة بالبلدين بتخصيص جناحا لصالح الجانب التونسي خلال الصـالون الدولي للصـناعة التقليدية بالجزائر وبتخصـيص جناحا لصـالح الجزائر في صـالون الابتكار بتونس
إضافة إلى العديد من المشاريع الدولية من أجل تنمية الموارد البشرية,

الجهود الدولية وتنمية الموارد البشرية[12]:
لما نتكلم عن الجهود الدولية من المهم توضـــيح أمر هام يتعلق بتعدد الجهود الدولية من قبل العديد من المؤســـســـات والفاعلين الدوليين، غير أن أهمها هي منظمة الســـياحة العالمية (UNWTO)، التي تعتبر **وكالة الأمم المتحدة المسـؤولة عن تعزيز السـياحة المسـؤولة والمستدامة والمتاحة للجميع.**

- 12 تبذل المنظمة العالمية للسياحة جهودا مستمرة من أجل تعافي وتنمية سياحة مستدامة ، وتعتبر الاستثمار في الرأسمال البشري من أهم الأولويات

ما يميز برنامج عملها هو اعتمادها على:
- **التعليم عن بُعد:**
يوجد بأكاديمية السياحة على الإنترنت التابعة لمنظمة السياحة العالمية: أكثر من **23,100** طالب من **150** دولة يستفيدون من **26** دورة تعليمية بثلاث لغات: الإنكليزية، والإسبانية، والعربية ، تضم **14**شريكًا من 10 دول، مع وجود أكثر من **10,000** منحة دراسية مُنحت خصيصًا للبلدان الأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- **التعليم الحضوري:**
أطلقَت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة وجامعة لوسيرن للعلوم التطبيقية والفنون أول برنامج بكالوريوس علوم في السياحة الدولية المستدامة - يجري حاليًا استقبال طلبات الالتحاق بدفعة **عام 2024**
كما أنه تم تنظيم **39** دورة تنفيذية في **12** دولة و **1944** فردًا تلقى تدريبًا منذ أكتوبر **2020**
- عقد **19** شراكة لتوفير دورات تعليمية وبرامج الماجستير والدكتوراه يستفيد منها 229 طالبًا
- **الوظائف ذات القيمة المضافة:**
يتوفر أكثر من **47000** عرض عمل في مصنع العمالة التابع لمنظمة السياحة العالمية
- **ضمان الجودة:**
يوجد **221** برنامجًا من **79** مؤسسة تعليمية حازت على شهادة الجودة العالمية للتعليم العالي للسياحة «تيدكوال»
هنالك **05** أكاديميات دولية قيد الإنشاء و/أو التفاوض بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية
كما أنه تم إصدار العديد من المنشورات الصادرة على غرار : المبادئ التوجيهية بشأن التعليم السياحي الصادر عن منظمة السياحة العالمية، وأول مجموعة أدوات للتعليم السياحي صادرة عن منظمة السياحة العالمية للمدارس الثانوية

تدعو منظمة السـياحة العالمية، وهي منظمة دولية رائدة في مجال السـياحة، إلى السـياحة كمحرك للنمو الاقتصـادي والتنمية الشـاملة والاسـتدامة البيئية. وهي توجه وتدعم القطاع لتعزيز المعرفة والسياسات السياحية في جميع أنحاء العالم[13].

حددت المنظمة العالمية للسـياحة ضـمن برنامج عملها **للفترة 2024 – 2025** عدة أهداف استراتيجية واولويات على غرار:

الأولوية الأولى متعلقة بعزيز التنافسـية من خلال احصـائيات دقيقة حول السـياحة ومعايير الأمم المتحدة، والبيانات وتحليل الأسواق، وإعادة التفكير في تحديد مواقع المقاصد السياحية وتطوير المنتجات.

الأولوية 02: تعزيز الاسـتدامة والشـمولية: الاقتصـاد الدائري، والعمل المناخي، والتنوّع البيولوجي. الحدّ من أوجه عدم المساواة وتعزيز الثقافة.

وارتبطت **الأولوية 3:** بالاسـتثمار في الموارد البشـرية: ترسـيخ التعليم والتدريب، وتعزيز رأس المال البشري للعمل اللائق.

وفي هذا السـياق أظهرت السـياحة قدرةً على إنشـاء الوظائف وتوفير الفرص للجميع، وعلى الرغم من مسـاهمتها في **10 %** من التوظيف العالمي، وتوظيف النسـاء، اللواتي يشـكّلن **54 %** من مجموع العمّال في القطـاع ، فهي لا تزال تواجـه تحدّيات حتميـة مثل الطـابع غير النظـامي، وهجرة الأدمغـة، والفوارق في الرواتـب في العـديـد من الـدول، والنقص في الموظفين، والافتقار إلى المهارات.

لهذه الأسـباب، يشـكّل **التعليم في مجال السـياحة أولوية رئيسـية** على المدى القريب والبعيد، انطلاقًا من الفرضـية المثبَتة بأنّ الاسـتثمار في الأشـخاص وفي كفاءاتهم مرتبط بفرص عمل أفضـل. ومن المُقدَّر أنّ **882 ألف** وظيفة عالميًا في القطاع السـياحي في السـنة تتطلّب تدريبًا مهنيًا لغاية العام **2030** ، مما يشـير إلى ضـرورة أن توفّر منظمة السـياحة العالمية للدول الأعضاء خدمات تصبّ في إطار هذه الأهداف الطموحة، وهذا من خلال:

أ- **التعليم المتطور للجهات الفاعلة في القطاع السـياحي**: السـياحة قطاع قائم على الناس، وهي لا تعتمد على المهارات المهنية التقليدية فحسـب، بل على الكفاءات الأكاديمية والتكنولوجية والخدماتية، أيضًا لتوفير المزيد من تجارب السفر المتنوعة، وخصـوصًـا من أجل تنمية الاقتصـادات المحلية. ويتطلّب العالم الرقمي منهجيات عصـرية ومتعددة الأبعاد لبلوغ المجموعة الواسـعة من الجهات الفاعلة في سـلسـلة القيمة والمواقع الجغرافية والفئات الديموغرافية المرتبطة بالقطاع.

ب-**توليد المزيد من الوظائف اللائقة:** يشير التعليم الإبداعي أيضًا إلى توجيه مسار تنمية رأس المال البشـري نحو عروض عمل فعلية وجديدة، إذ يشـهد سـوق العمل وقطاع السياحة تغيُّرًا سريعًا بينما تحتفظ الكثير من أنظمة الموارد البشرية في القطاع بهيكلية ثابتة، مما يكشـف عن فوارق متزايدة في الرواتب والنمو المهني. لهذا السـبب، يُعَدّ تطوير المهارات ضـروريًا، ولا سـيّما من أجل الحدّ من تسـرُّب المواهب وتحفيز المناصب ذات القيمة المضافة في الوقت نفسه.

[13] -https://www.unwto.org/fr/a-propos-omt

كما أنه سيشهد قطاع السياحة **بروز أنواع جديدة من المؤسسات والمنتجات والخدمات والمهن، مما يستدعي مهارات ومعارف مختلفة.** ومن أجل تلبية الطلبات الجديدة، لا بدّ من بذل جهود متضافرة من جانب كلّ الجهات المعنية – **في القطاعَين العام والخاص، بالإضافة إلى الأوساط الأكاديمية.** وفي هذا المجال تحديدًا، تُعزّز منظمة السياحة العالمية دورها الرائد للمساعدة في ضمان عمليات التآزر هذه.

إنّ توفير الوظائف العالية المستوى يعتمد على **جودة التعليم، ومن المهم أيضًا تحسين النظرة للوظائف السياحية وتعزيز جاذبيتها منذ سنّ صغيرة، ودعم الشباب من خلال المبادرات المبتكَرة التفاعلية** لكي يدخلوا سوق القطاع كقادة مستقبليين مطّلعين وماهرين وقادرين على التكيُّف.

يعد التعليم أحد الأولويات الإستراتيجية الرئيسية لمنظمة السياحة العالمي، وهذا لإدراكهم الحاجة الحيوية لدعم الدول الأعضاء في تدريب ودعم العاملين في مجال السياحة اليوم وغدا، ومنحهم المهارات والمعرفة التي يحتاجونها لمواجهة التغيير ومتطلبات أصحاب العمل وبناء قطاع مرن وتنافسي حقيقي.

ووضعت المنظمة مجموعة الأدوات التعليمية لمنظمة السياحة العالمية[14] ، المصممة من أجل تقديم المعلومات والإرشادات لدمج السياحة في المستوى العالي للمناهج المدرسية، من خلال نهج تعاوني ومشترك في التعليم، يقدم للشباب الفرصة ليكونوا جزءًا من السياحة المستقبل ومنحهم المهارات والكفاءات المهنية لتحقيق النجاح

في هذا الصدد، تُطبّق منظمة السياحة العالمية **استراتيجية شاملة** لإتاحة وصول المتمرّسين الحاليين والمستقبليين إلى برامج عالية المستوى ومقبولة الكلفة لتحسين المهارات وتجديدها، ومن خلال اقتراح التحوُّل التعليمي إلى تنسيقات على الإنترنت ومختلطة ونطاقات (مهنية وإدارية) وأنواع جديدة للتعلم (التعلُّم الرسمي والمستمر) .

كما تهدف المنظمة إلى تشجيع الأفراد على التصرف من تلقاء أنفسهم بالإضافة إلى الدول الأعضاء والمراكز التعليمية لاتّخاذ الخطوات اللازمة لتوليد مسار تعليمي متجدد ومناهج تفيد في تحويل السياحة إلى قطاع متخصّص ومعروف أكثر بقيمته الإضافية من حيث توليد الوظائف الجيّدة.

تُبذَل كلّ هذه الجهود بفضل تمكين لجنة التعليم عبر الإنترنت المعنية بالسياحة والتابعة لمنظمة السياحة العالمية كجهة استشارية، ومجموعة من القادة الاستراتيجيين من الدول الأعضاء وأبرز الجامعات العالمية.

- **ركائز العمل:** التعليم عبر الإنترنت، والتعليم بالحضور الشخصي، والوظائف ذات القيمة المضافة، وضمان الجودة، وفقا لما يلي:
  - **البرامج والمبادرات:**

1- التعليم عبر الإنترنت:

[14] - https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2023-10/unwto-education-toolkit-final-digital-version.pdf

أ- أكاديمية السـياحة عبر الإنترنت التابعة لمنظمة السـياحة العالمية[15]: تم إطلاق الأكاديمية في العام **2019**،[16] وقد أصبحت منصة رائدة للتعليم عبر الإنترنت في مجالَي السياحة والضيافة مع أكثر من **22100** مستخدِم و24 مادة تعليمية ذاتية عالية المستوى، وستتوفر مواضيع ولغات ومِنَح إضافية على مستوى عالمي.

2- التعليم بالحضور الشخصي:

أ- التعليم التنفيذي (أكاديمية منظمة السـياحة العالمية): البرامج التدريبية والمواد التدريبية المنظَّمة عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي والهجينة، بما في ذلك تدريب المدرِّبين، مع خبراء عالميين تبعًا لطلبات الدول الأعضاء.

ب- بكالوريوس العلوم في السياحة الدولية المستدامة[17]: برنامج ممتد على 3 سنوات يتضمن رؤية منظمة السياحة العالمية وخبرتها، ويقدّم شهادة سويسرية رسمية، مع منهجية تعليمية مبتكرة. من المتوقّع أن تبدأ الدفعة الأولى في خريف العام 2024.

ج- الأكاديميات الدولية بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية[18]: مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قواها العاملة في مجال السياحة عبر برامج عالية المستوى ومقبولة الكلفة من إعداد خبراء مقترَحين من منظمة السياحة العالمية أو عبر دعوة معاهد أكاديمية رائدة في مواقع محدَّدة. ومن المتوقّع أن توفر هذه الأكاديميات 3 برامج رئيسية:

التعليم عبر الإنترنت، والتعليم بالحضور الشخصي، وتدريب المدرِّبين.

3- الوظائف ذات القيمة المضافة:

أ- مصنع العمالة التابع لمنظمة السياحة العالمية UNWTO Jobs Factory[19]: منصة مستنِدة إلى الذكاء الاصطناعي لمطابقة المرشّحين مع المناصب الملائمة لهم، على المستويَين

---

[15] -https://www.unwto-tourismacademy.ie.edu/

[16] - The partnership with IE was approved by the Executive Council to last until 31 December 2031 as per decision 3(CXVI).

[17] - https://www.unwto.org/bachelor-of-science-in-international-sustainable-tourism

يسعى هذا التكوين إلى تسليط الضوء على:

- برنامج التكوين الوحيد الذي تشارك فيه منظمة السياحة العالمية بنشاط في تطويره وتنفيذه.
- تخرج الطلاب بدرجة الجودة من سويسرا بينما يكونون قادرين على اكتساب خبرة متعددة الثقافات في إسبانيا وخارجها.
- يواجه الطلاب توجيهًا عمليًا قويًا - من خلال التدريب الداخلي ومحاضرات الضيوف والمشاريع ضمن شبكة سياحية موسعة. وهذا يمثل مزيجًا فريدًا من المعرفة والمهارات الأكاديمية والعملية.
- يتم تضمين الاستدامة والابتكار في المنهج الدراسي بأكمله.
- يفتح الشركاء المتعاونون HSLU ومنظمة السياحة العالمية الأبواب أمام شبكة شركاء عالمية.
- يتم ضمان الخبرات بين الثقافات من خلال الفصول الدولية، والتدريس من وجهات نظر مختلفة، وتغيير مواقع الدراسة.
- يوفر الفصل الدراسي عن بعد المرونة التي يرغب بها العديد من الطلاب في الوقت الحاضر.

[18] - https://www.unwto.org/international-centres

المراكز الدولية المرتبطة بأكاديمية منظمة السياحة العالمية (ICs) هي مؤسسات تعليمية وتدريبية ستصبح، بدعم من NTA الخاصة بها، مؤسسات شريكة لمنظمة السياحة العالمية لتطوير وتنفيذ مبادرات التعليم والتدريب السياحي. والغرض منها هو العمل كمراكز للمعرفة والتدريب تابعة لمنظمة السياحة العالمية، مما يضمن تقديم أحدث المعارف والممارسات الجيدة المتاحة في منظمة السياحة العالمية في شكل ورش عمل أو ندوات أو غيرها من طرائق التعليم وبناء القدرات. سيتم تنفيذ هذه الأنشطة بتوجيه وإشراف أكاديمية منظمة السياحة العالمية.

أي مؤسسة تعليمية أو تدريبية معتمدة من قبل حكومتها الوطنية، على أن يكون لديها (أو تكون في طور الحصول) على الأقل على برنامج واحد معتمد من منظمة السياحة العالمية **TedQual**.وأن يتم اعتماده من قبل الإدارة الوطنية للسياحة، وأن تكون (أو بدأت العملية لتصبح) عضوًا منتسبًا في منظمة السياحة العالمية.

يجري حاليًا بناء و/أو التفاوض بشأن 5 أكاديميات دولية بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية.

[19] - https://jobs-factory.hosco.com/fr/

تستغل الأرضية الرقمية **Jobs Factory** قوة التعلم الآلي والخوارزميات والتعلم العميق لمطابقة المرشحين بالمناصب المناسبة، محليًا ودوليًا.

يمكن للباحثين عن عمل إنشاء ملف تعريفي، والبحث عن الوظائف التي تتناسب مع خبراتهم ومهاراتهم، وإعداد تنبيهات الوظائف لتكون على علم بأحدث الفرص. وتساعد المنصة أيضًا الشركات والمنظمات السياحية في العثور على أفضل المواهب وتوظيفها.

وسيتم دعوة جميع الدول الأعضاء في منظمة السياحة العالمية البالغ عددها **159** دولة لاستخدام **Jobs Factory** كمنصة وطنية للتوظيف السياحي، وكذلك الأعضاء المنتسبين الذين يزيد عددهم عن **500** عضو، بدءًا من الشركات إلى الجامعات ومراكز الفكر. بالإضافة إلى ذلك، ومن

المحلي والدولي. يمكن للباحثين عن عمل إنشاء ملف شخصي والبحث عن مناصب تتطابق مع خبرتهم ومهاراتهم، وضبط التنبيهات للاطّلاع على أحدث الفرص المتاحة. وتساعد المنصة أيضًا المؤسسات والمنظمات الناشطة في مجال السياحة للعثور على أفضل المواهب وتوظيفها.

ب- مرصد منظمة السياحة العالمية لوظائف المستقبل: مراقبة أثر الرقمنة في التوظيف السياحي وتحديد الثغرات في عملية اتّخاذ القرارات المستنِدة إلى البيانات.

4- ضمان الجودة:

أ- شهادة تدكوال من منظمة السياحة العالمية (أكاديمية منظمة السياحة العالمية[20]): بناء القدرات للحصول على شهادة الجودة في مجالَي السياحة والضيافة والبرامج ذات الصلة لضمان توفير منهجية تعليم متّسقة عالميًا.

ب- مجموعة أدوات التعليم الخاصة بمنظمة السياحة العالمية: الأدوات ودراسات الحالة والممارسات الفضلى للتطوير الرأسمالي في قطاع السياحة بالتركيز على توفير موضوع السياحة كمادّة في المدارس الثانوية وبرامج البكالوريوس والماجستير.

في كلّ مجالات العمل هذه، ستعتمد المنظمة على دعم المعاهد البحثية والتعليمية ضمن فئة العضوية بالانتساب، وذلك من أجل توسيع نطاق قدرات منظمة السياحة العالمية على توفير التعليم والتدريب.

إضافة إلى تشجيعها للعديد من المبادرات الرامية لتنمية الموارد البشرية في مجال السياحة على غرار

مبادرة رابطة طلاب منظمة السياحة العالمية[21]:

تخلق رابطة طلاب منظمة السياحة العالمية بيئة مبتكرة تساعد أصحاب المصلحة الوطنيين في القطاعين العام والخاص على تعزيز تنمية المواهب والحصول على حلول مستدامة مبتكرة للتحديات التي يواجهونها.

تعمل هذه المبادرة على تمكين وتحفيز طلاب السفر والسياحة على المشاركة في الصناعة والمشاركة في دوري السياحة الطلابي العالمي للحصول على خبرة حقيقية من القطاع من

خلال مرصد وظائف المستقبل، يمكن للدول الأعضاء أيضًا مراقبة تطور المهارات الحالية والمستقبلية لتحليل الاتجاهات، وسيسمح لهم ذلك بالتنبؤ وتحديد الفجوات وأوجه عدم التطابق واتخاذ قرارات تعتمد على البيانات.

وسيكون مصنع الوظائف بمثابة مساعدة كبيرة لملايين الأشخاص الذين يعتمدون على السياحة، فهو يربط أصحاب العمل بأفضل المواهب التي يقدمها القطاع

[20] - https://www.unwto.org/UNWTO-ted-qual

UNWTO.TedQualهو برنامج تابع لمؤسسة **UNWTO.Themis** وهدفه الرئيسي هو تحسين جودة برامج التعليم والتدريب والبحث في مجال السياحة، ولهذا الغرض، تم تحديد معايير التقييم - التي تنطبق عالميًا على أي مؤسسة - سعيًا، من بين أمور أخرى، إلى قياس كفاءة نظامها الأكاديمي، فضلاً عن درجة دمجها في صناعة السياحة واحتياجات الطلاب في تلك البرامج.

ولتحقيق هذه الغاية، في عام 1998، أنشأت إدارة التعليم والتدريب التابعة لمنظمة السياحة العالمية ومؤسسة ثيميس التابعة لمنظمة السياحة العالمية ما أصبح الآن الركيزة الأساسية للبرنامج: نظام شهادات TedQual التابع لمنظمة السياحة العالمية، والذي يتكون من سلسلة من معايير التقييم - التي تنطبق عالميًا على أي برنامج للتعليم والتدريب والبحث في مجال السياحة - يجعل من الممكن قياس فعالية النظام التربوي وكذلك إلى أي مدى يتم تغطية احتياجات قطاع السياحة والمجتمع المدني والطلاب في مثل هذه البرامج.

يعتمد برنامج UNWTO.TedQual أيضًا على ركائز أخرى، مثلUNWTO.TedQualNetwork ، وهي عبارة عن منصة للترويج وتبادل المعرفة والخبرات بين مؤسسات TedQual التابعة لمنظمة السياحة العالمية والتي مكنت من إنشاء برنامجين فرعيين: منظمة السياحة العالمية. برنامج TedQual للتبادل وبرنامج التوجيه التابع لمنظمة السياحة العالمية.TedQual.

UNWTO.TedQual Exchangeهي مبادرة تركز على مؤسساتUNWTO.TedQual ، التي تهدف إلى تعزيز تبادل الطلاب والأساتذة، وتشجيع العمل البحثي المشترك بين مؤسسات TedQual التابعة لمنظمة السياحة العالمية ومؤسسة Themis التابعة لمنظمة السياحة العالمية.

UNWTO.TedQual Mentoring هي مبادرة تسعى إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات TedQual التابعة لمنظمة السياحة العالمية ومؤسسات التعليم السياحي الأخرى في البلدان الأقل نمواً، بهدف رئيسي هو تحسين و/أو إنشاء برامج تعليمية جديدة في مجال السياحة.

[21] -https://www.unwto.org/students-league

خلال إنشـــاء وتقديم حلول مبتكرة للتحديات التي يواجهها القطاع في الوقت الحاضـــر. تعمل هذه الأداة أيضًـــا على ســـد الفجوة بين تعليم الطلاب وتدريبهم وواقع قطاعنا لأنه من خلال العمل على إيجاد هذه الحلول المســتدامة، يدخل هؤلاء الشـباب سـوق العمل كمحترفين ذوي مؤهلات عالية ومهارات عالية قادرين على التكيف مع أي موقف قد ينشأ. .

وتتوافق التحديات مع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الأهداف 8 و12 و14، التي تبرز فيها السياحة وستكون متوافقة مع متطلبات أهداف التنمية المستدامة.

توصيات:

انطلاقا من مســح الجهود الوطنية والجهود الدولية في التنمية البشــرية للســياحة، من المهم التوصية بما يلي:

- تكييف قطاع التعليم العالي بمتطلبات التنمية الســياحية وتطوير الصـــناعة التقليدية المستدامة، بما يضمن تنويع الاقتصاد الوطني، لا سيما مع الأرقام الهائلة لفوائد قطاع السياحة.
- تشـجيع الطلبة والباحثين على القيام بإنشـاء مؤسـسـات ناشـئة في مجال السـياحة، في اطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار و الرقمنة.
- تشـــجيع القيام بالبحوث الاكاديمية في اطار الاتفاقية المبرمة مع وزارة الســـياحة والصـــناعة التقليدية من أجل التطرق إلى مواضـــيع الســـياحة والتي تتطلب الاطار القانوني الاقتصادي البيئي، على غرار:
  - المنظمة العالمية للســـياحة كأحد الوكالات المتخصـــصـــة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.
  - المدونة الدولية لحماية السائح المستهلك.
  - المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة.
  - الإطار القانوني للسياحة البيئية المستدامة.
  - السياحة والتنمية المستدامة.
  - الملكية الفكرية والصناعة التقليدية.
  - برمجة دروس رقمية عن بعد حول تنمية الموارد البشـــرية وتطوير الصـــناعات التقليدية، من أجل تعميم الاستفادة، وجعلها مفتوحة، ولما لا الاستفادة من شهادات تكوينية مزدوجة في إطار الاتفاقيات القطاعية المبرمة.
  - القيام بنشاطات بحثية من أجل توفير المواد الأولية للصناعات التقليدية وللحرف .
  - وقائمة المواضيع متعددة ومتنوعة تعدد تخصصات القانون,
- امر آخر وهو في غاية الأهمية يتعلق بفتح تخصـــصـــات متعلقة بالتنمية الســـياحية المستدامة، ولما لا طلب المؤسسات الجامعية الجزائرية الانضمام **كأعضاء منتسبين** للمنظمة العالمية للســـياحة، في ظل الاتفاقية الموقعة مع وزارة الســـياحة والصـــناعة التقليدية، الأمر الذي من شـــأنه ســـيعطي دفعة و مرئية للجامعة الجزائرية خارج الوطن، كما أنه من شـأنه أن يكون مناسـبة لتقاسـم التجارب والممارسـات الحسـنة في مجال التكوين والتنمية البشرية لكل من السياحة والصناعة التقليدية.

ملـــــــــتقى وطـــــــــني بعنوان : حول دور قطاع السياحة في التنمية و التنويع الاقتصادي في الجزائر.
المحور السادس: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياحية المستدامة
عنوان المداخلة: المجتمع المدني كشريك في تنمية السياحة المحلية.

حميد زوينة
طالبة دكتوراه
قانون أعمال
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو
hammid.zouina@gmail.com
رقم الهاتف: 0672866082

الملخص:

يلعب المجتمع المدني دور فعال في ترقية التنمية السياحية باعتباره شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة و ذلك عن طريق مؤسساته بمختلف أنواعها ،خاصة في ظل التحديات الاجتماعية و الاقتصادية الراهنة سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، و تعرف هذه المشاركة بين ثلاث منظومات متمثلة في المجتمع المدني الدولة و القطاع الخاص ،فبفضل العمل التطوعي الذي يتجسد في مؤسسات المجتمع المدني تحول الأمر الى إحداث تنمية اقتصادية مستدامة و ترقية السياحة المحلية و التي تعتبر احدى القطاعات الواعدة في هذا المجال،وقد اعتمد المجتمع المدني في سبيل تحقيق ذلك آليات كالمشاركة الشعبية،العمل التطوعي،التوعية و التحسيس و الترويج السياحي.

و تعتبرالجزائرمن بين البلدان المالكة لمقومات السياحة التي يمكن ان تجعل منها بلدا سياحيا بامتياز و يتجلى ذلك في امتلاكها لمناطق سياحية من حيث جميع النواحي الموقع الجغرافي،التضاريس ،السواحل و التراث الثقافي العريق وكما تعرف بتنوع مؤسسات مجتمعه المدني.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني- السياحة المحلية- التنمية المستدامة- العمل التطوعي- الترويج السياحي.

Resume:

Civil society plays an effective role in promoting tourism development as an essential partner in the process of sustainable development through its various types of institutions, especially in light of the current social and economic challenges, both internally and externally. This participation is known as between three systems represented by civil society the state and the private sector, thus thanks to volunteer work embodied in civil society institutions, the matter has turned into creating sustainable economic development and promoting local tourism, which is considered as one of the promising sectors in this field. In order to achieve this, civil

society has adopted mechanisms such as popular participation, volunteer work, Awareness, sensitization and tourism promotion.

Algeria is considered as one of the countries that possess the tourism metrics which can make it a tourist country par excellence, and this is evident in its possession of tourist areas in terms of all aspects of geographical location, topography, coastlines and ancient cultural heritage, and it is also known for the diversity of its civil society institutions.

key words:

Civil society - local tourism - sustainable development - volunteer work - tourism promotion.

مقدمة :

تعتبر السياحة المحلية من القطاعات الواعدة في جميع بلدان العالم، فهي قضية العصر، بحيث تسعى البلدان الى النهوض بها و ترقيتها خاصة بعد ما شهده العالم من تغيرات مناخية و كوراث طبيعية و استنزاف الموراد الاولية خاصة الطاقة الاحفورية ،بالاضافة الى جائحة كورونا التي ضربت العالم فأحدثت تراجع محسوس في الاقتصاد العالمي و مما أثر بالسلب على قطاع السياحة ولكن من جهة اظهرت هذه الجائحة الجانب الانساني و التكافل الاجتماعي و العمل التطوعي للمجتمع المدني الى جانب القطاع العام لمجابهة هذه الجائحة وذلك كان جزءا من مهام المجتمع المدني الى جانب دوره الفعال في النهوض بتنمية السياحة المحلية و ترقيتها باعتباره شريك و طرف في المنظومة الثلاثية (القطاع الخاص، الحكومة و المجتمع المدني) فهي علاقة تكاملية ، بحيث له دور محوري فيها و ذلك عن طريق مؤسساته المختلفة خاصة الجمعيات السياحية منها و التي تهدف الى تنمية السياحة المحلية و الارتقاء، ومن خلال ماسبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي:**كيف يساهم المجتمع المدني في تنمية السياحة المحلية. ؟**

و للإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على التقسيم الثنائي ، بحيث حاولنا معالجة الموضوع في شكل محورين و هما كالاتي:

أولا: الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني.

ثانيا: تحديات مؤسسات المجتمع المدني و الاليات المعتمدة في تجسيد تنمية السياحة المحلية.

أولا: الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني على أنه مصطلح عريق و قد مر على عدة تحولات عبر الزمن و يشمل مجموعة من المقومات التي تثبت كينونته و يمتاز بمجموعة من الخصائص و كما يهدف إلى ترقية و تشجيع تنمية السياحة المحلية عن طريق مؤسساته المختلفة و المتنوعة.

1. مفهوم المجتمع المدني:عرف مصطلح المجتمع المدني عدة تحولات في استخدامه ابتداءا من مرحلة التأسيس مع هيقل و لوك إلى غاية توظيفه المعاصر، بحيث كانت التحولات تابعة لظروف البيئة و حاجاتها و التوجهات السياسية و الاقتصادية السائدة لدى النخب الفكرية و السياسية غير أن معاني المصطلح مرتبط

بالمؤسسات المجتمعية التي ينظمها الأفراد بعيدا عن الدولة و مؤسسات السوق و المؤسسة الكنسية و لكن كان الاستخدام الأول له منافيا لمفهوم الطبيعة و المجتمع الطبيعي فاعتبره البعض المجتمع الحيواني أو الابوي أو التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى و هذا المنشأ يعود الى المجتمع الاقطاعي أو الدولة ما بعد الاقطاعية و بعدها ظهر مفهوم جديد ما يسمى بالسياسة المدنية التي تعبر عن الانسان و طبيعة اجتماعه المدني و خصوصيته و كانت المجتمعات ما قبل الحرية تقتصر على ثلاث مراتب (رجال الدين الكنيسة ، طبقة النبلاء و عامة الشعب). فالمفهوم المعاصر للمجتمع المدني مر بثلاث مراحل، مرحلة الانفتاح،التعامل مع المجتمع المدني باعتباره منظمات موزاية للدولة أما الثالثة طفرة المجتمع المدني إلى قطب و مركز لقيادة و سلطة اجتماعية على المستوى العالمي[1].

فقد وضعت عدة تعاريف للمجتمع المدني سواءا لغويا و اصطلاحيا.

أ. تعريف المجتمع المدني لغويا:تعني كلمة مجتمع **"مجموعة هياكل و مؤسسات ترتب العلاقات بين الأفراد"**.و تعني كلمة مدني يشير الى أمور مرتبطة بالمواطن و لا تندرج في أنظمة و لا تكون ضمن قواعد داخل دولة أي كل ماهو خارج اطار المجتمع الرئيسي (الدولة أو المؤسسات الحكومية)[2].

و تعد كلمة المجتمع المدني**"كلمة لاتينية مركبة، الأولى « société » تعني المجتمع أما « civil » تعني المواطن كلمة لاتينية مشتقة من أصل « civi lisation »و هي تعني مدنية، و في الترجمة العربية يعني مدني من المدينة أو التمدن و تعني المدينة المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معا".**[3]

ب. تعريف المجتمع المدني اصطلاحا: لم يتفق المفكرون و الباحثون على تعريف موحد نظرا لاختلاف النظريات و الميولات الفكرية و السياسية و لكن بالرغم من ذلك الا أن جميع التعاريف تميز الدولة عن المجتمع. فهناك من عرفها على أنه **"مجتمع التعدد و الاختلاف و التعارف و التناقض و مؤسساته من أحزاب سياسية و نقابات و مجالس نيابية و صحافة ووسائل اعلام قائمة على ركيزة التعدد و الاختلاف و التعارض و التناقض".**و يعرف أيضا أنه **"مجموعة من الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعا، و تشمل هذه الجمعيات النقابات العمالية و المنظمات غير الحكومية و الثقافية و الدينية و المؤسسات الخيرية و النوادي الاجتماعية و الرياضية و التعاونيات و منظمات تنمية المجتمع، و المجموعات المعنية بالبيئة و الجمعيات المهنية كما تشمل أيضا الأحزاب السياسية".**[4]

و لعل التعريف الذي يختزل و يجمع التعريفات العديدة هو كالاتي:**"المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملك المجال العام بين الأسرة و الدولة ، أي بين مؤسسات القرابة و مؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة انسانية متنوعة، و تلتزم في وجودها و نشاطها بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و المشاركة و الادارية السلمية للتنوع و الاختلاف."**[5]

2.مقومات المجتمع المدني:تتمثل أهم العناصر المكونة للمجتمع المدني و المتفق عليها من قبل الباحثين فيمايلي:

أ: الفعل الارادي الحر أو الطواعية:يؤسس أفراد المجتمع المدني تنظيمات بمحض إرادتهم و يتم الانظمام لها بطوعية و ارادة حرة و يمكن أن تتضمن فقط شروط متعلقة بالسن أو المهنة إلى غير ذلك فيتم قبولها من طرف مسيري و منظمي هذه المنظمات[6].

ب: الاستقلالية عن الدولة:ان هذه الاستقلالية تعتبرنسبية اذ لا يمكن أن تنفصل منظمات المجتمع المدني انفصال تام و تكون من الناحية المالية و التنظيمية فتكون هذه التنظيمات بمبادرة من الافراد و التكوينات

الاجتماعية.[7]

ج: التنظيم:ان التنظيمات يشكلها الافراد بارادتهم الحرة مثل الاحزاب و النقابات العمالية و الجمعيات و الاتحادات و الروابط و النوادي و اللجان و المنتديات بمختلف مجالاتها(الاجتماعية،الفكرية و الرياضية).[8]

فهي تخضع من ناحية التسيير و قوانينها و النظام الداخلي الخاص بها،و تكون العلاقة بين الاعضاء و المنخرطين فيها مبنية على الاحترام و التكافؤ مما يشجعهم على الابداع و الابتكار و تحقيق الاهداف المشتركة و المسطرة و المشروعة كذلك.[9]

د:الأخلاقي: يجب أن تتحلى التنظيمات التي ينظمها المجتمع المدني بمجموعة من القيم و المعايير المتمثلة في التسامح و قبول رأي الأخر و اتباع الطرق السلمية في حل الخلافات سواءا فيما يخص طبيعة العلاقات بين الاعضاء و المنخرطين فيها و بين هذه التنظيمات و الدولة.[10]

ه: خدمة الصالح العام:يجب أن تكون مبادرات و أعمال منظمات المجتمع المدني تنصب في خدمة الصالح العام و ذلك بتوفير خدمات لفائدة الجماعة و المجتمع و تمس الفئات المستهدفة كالمعوزين و الفقراء و المعوقين و التي تمس بالطفولة و النساء و الصحة و كل مايتعلق بحقوق الانسان الى جانب التشجيع على الفنون و الابداع بشرط أن لا تكون النية أو الغرض وراء ذلك تحقيق الربح و التجارة أو تحقيق المصالح الشخصية خاصة بالنسبة للأعضاء.[11]

و: عدم السعي للوصول الى السلطة: ما يميز المجتمع المدني عن الاحزاب السياسية هو أنها لا تسعى من خلال أعمالها للوصول إلى السلطة بعكس الاحزاب التي تعمل للوصول الى الحكم و بالرغم من أن نشاطها في مجال الشأن العام و يمكنها كذلك الضغط على السلطات و كما تقوم بانتقاد العمل الحكومي.[12]

بالاضافة الى ذلك هناك من يعتبر الاحزاب جزء من المجتمع المدني لكن أهداف الاحزاب مختلفة عن أهداف منظمات المجتمع المدني و هذه الاخيرة تسعى لتحقيق الصالح العام و الاهداف المسطرة بدون مقابل و لا تدخل في المنافسة الانتخابية بعكس الاحزاب التي تعرض برامجها على العامة و تعمل على الفوز بثقة الافراد و الرأي العام و غايتها الوصول إلى الحكومة.[13]

ي: عدم اللجوء الى العنف:تلجأ جمعيات المجتمع المدني للسلمية في المطالبة و الاحتجاج و تحقيق مكتسبات لشرائح المجتمع و كما تعتمد على الحوار و التظاهر السلمي مع السلطات العمومية و لا تستعمل العنف في جميع الاحوال لأنه يفترض في المجتمع المدني أنه يساهم في تقويم السلوك العام و يعمل على نشر قيم التعاون و التضامن و نبذ الكراهية.[14]

3. خصائص المجتمع المدني:يمتاز المجتمع المدني بمجموعة من السمات و الخصائص و تتلخص في أربعة خصائص و هي كالاتي:

أ: القدرة على التكيف:على المؤسسة أن تتكيف مع جميع التطورات و المستجدات البيئية التي تعمل فيها و بذلك تكون أكثر فعالية، لأن عدم التكيف يؤدي بها الى نقص و تراجع أهميتها و تشمل هذه التكيفات كل من:

أ.1. التكيف الزمني: وهو قدرة المؤسسة على الاستمرار لمدة طويلة.

أ.2. التكيف الجيلي : الاستمرار مع تعاقب الاجيال.

أ.3 التكيف الوظيفي: قدرة المؤسسة على اجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف التي قد تطرأ.[15]

ب:الاستقلال في مقابل الخضوع و التبعية: على مؤسسات المجتمع المدني ألا تكون خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات و الجماعات و تتمثل استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال:

ب.1. الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: يقصد به مصادر التمويل فهو خارجي فهل تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية أم هو تمويل من طرف الاعضاء او التبرعات او عائدات نشاطها.

ب.2. الاستقلال الاداري و التنظيمي: يقصد بها استقلاليتها في تسيير شؤونها طبقا لنظامها الداخلي و قوانينها بعيدا عن الدولة.

ج.التعقد في مقابل الضعف التنظيمي :تتواجد داخل المؤسسة مستويات أفقية و رأسية تتمثل في هيئات تخضع لسلم ترتيبي في ممارسة مهامها و نشاطاتها.

د. التجانس: اذا وجدت الانقسامات و الصراعات داخل المؤسسة سيؤدي ذلك الى زوال المؤسسة و تخلفها فيتم تفادي اللجوء الى الحلول العنيفة.

فالمجتمع المدني يمتاز بأنه متكون من مؤسسات و جمعيات و نقابات تنشأ طواعية من قبل الافراد المدنيين و تسعى لخدمة المجتمع و لا تسعى الى السلطة و هي مستقلة عن الدولة.[16]

4. مكونات المجتمع المدني: يتكون المجتمع المدني من مؤسسات التي تعرف بأنها تكوينات اجتماعية و اقتصادية وسياسية القائمة و تدافع عن مصالح العامة و تساهم في احداث تغيير اجتماعي و سياسي و كما تسعى الى تحقيق تنمية المجتمع من الناحية الاجتماعية، الثقافية و السياسية[17]، و نذكر أهمها.

أ: الأحزاب السياسية: هناك من المفكرين من لا يعتبر الاحزاب السياسية من قائمة المجتمع المدني ،بينما البعض الاخر اعتبرها جزء منه نظرا لدوره في صنع القرار، فاليوم أصبحت الأحزاب السياسية تساهم في تجسيد الرقابة على الدولة و تحقيق المشاركة السياسية و التنشئة و التنمية السياسية و ترقية حقوق الانسان فهي مؤسسة عامة من مؤسسات المجتمع المدني.[18]

ب: الجمعيات: للجمعيات اختصاصات و مجالات عديدة تنشط فيها فمنها من تتكفل بالمعاقين و تدافع عنهم و اخرى مهتمة بالثقافة و الفن بالاضافة الى منظمات حقوق الانسان و تلعب دور في التوعية و التوجيه في المجتمع.

ج: المنظمات غير الحكومية: هي عبارة عن مجموعة من المنظمات تكون بين الحكومة و القطاع الخاص تؤثر على السلطة و تصبو الى تحقيق اتصال و ترابط بين الافراد و الجماعات على المستووين الوطني و الدولي

مثل الهلال الاحمر و الصليب الاحمر،فتقدم اعانات للفقراء و تنشر روح المبادرة و التطوع و الثقافة.[19]

د: النقابات العمالية و الاتحادات المهنية: تلعب دورا هاما في التفاعل في ساحة المجتمع المدني في أغلب الدول لطون انطلاقتها شعبية و على مر الزمن أقامت التغيير و اسقاط العديد من الانظمة الاستبدادية ، و أحدثت اصلاحات وكما تساهم في المحافظة على الوحدة الوطنية و تحافظ على كيان الدولة و تبتعد و تندد بكل ما هو مهدد لاستقرار الدولة.[20]

5. أهم مؤسسات المجتمع المدني الجزائري:

أ: الاتحادات العمالية:

أ/ 1.الاتحاد العام للعمال الجزائريين: هي أول نقابة تأسست سنة 1954 و يضم منتسبين من عدة قطاعات مهنية ووطنية و قد تأسست 28 نقابة من سنة 1989 الى بداية 1990.

أ/ 2.النقابة الاسلامية:تأسست الجبهة الاسلامية للانقاذ في جويلية عام 1990 و لها قاعدة عمالية واسعة وقامت باضرابات و احتجاجات في عدة قطاعات بارزة كالصحة، السياحة و النقل و لكن تم تعليقها بعد حل الجبهة الاسلامية عام 1992.

ب: النقابات المهنية: تعمل النقابات على تحسين ظروف العمل و العمل على تحقيق المصالح المشتركة في عدة مجالات و نذك منها:

ب/1. كونفدرالية ادارة المالية و المحاسبة: غرضها تأطير المحاسبين و محاربة الفساد المالي داخل المؤسسات و أنشأت في 25 جوان 1998.

ب/2. نقابة الصحفيين : تسعى هذه النقابة لالغاء تطبيق عقوبة السجن في حق الصحفيين ، و الى جانب هذه النقابة هناك نقابات أخرى معروفة بكثافة نشاطها خاصة في الآونة الاخيرة و نذكر منها (نقابة المحامين،الاطباء،الطيارين و أرباب العمل...الخ).

ج: النقابات المستقلة: تعرف الجزائر عدة نقابات مستقلة ناشطة في الميدان و كما لها وزنها في المجتمع و نخص بالذكر.

ج.1. النقابة الوطنية لمستخدمي الوظيف العمومي: تأسست هذه النقابة في 22 أوت 1990 و معروفة بدفاعها عن الحقوق المادية و المعنوية لعمال الوظيف العمومي . ولقد حققت عدة مكاسب معتبرة خاصة في ميدان التعليم في السنوات الاخيرة.[21]

ج.2. الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين: كان ضمن جبهة التحرير و قد انفصل سنة 1988 و يهدف الى ترقية و تحسين الاوضاع المادية و المعنوية و الاجتماعية للمزارعين.

ج.3 المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي و التقني: يعود تأسيسه الى سنة 2003 و أسس بمناسبة الدفاع عن المصالح و الأوضاع المهنية و المادية لأساتذة التعليم الثانوي.

ج.4. المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي: يعود تأسيسه الى سنة 1992 و يهدف لحماية حقوق أساتذة التعليم العالي و تشجيع و ترقية البحث العلمي.[22]

د: الجمعيات الدينية: تتكون هذه الجمعيات من اربع اصناف و هي كالآتي:

د.1. الجمعيات النسوية:لقد برزت الى الوجود بعد احداث 1988 وقد شكلت النساء الجزائريات أكثر من 30 منظمة و أغلبها تتمركز في المدن الكبرى مهامها المطالبة و الدفاع عن حقوق المرأة و من بين هذه المنظمات نذكر(الاتحاد العام للنساء الجزائريات، الهيئة النسائية التابعة للمنظمات الحرة كلجنة المرأة في نقابة الاطباء،المحامين و الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان إلى غير ذلك).[23]

د.2 .جمعيات حقوق الانسان: ان الجمعيات في هذا المجال عديدة و متنوعة و نخص بالذكر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان وهي منظمة غير حكومية مستقلة أنشأت عام 1985 تهتم بنشر الوعي الحقوقي و توعية المواطنين و حماية حقوق الانسان الى جانب رابطة الجزائر لحقوق الانسان و هي منظمة غير مستقلة أنشأت بعد أحداث أكتوبر 1988 تعمل على حماية حقوق الانسان و المساهة في ارساء دولة القانون و توفير

الظروف المناسبة.[24]

ه/ الجمعيات الخيرية: هي جمعيات ذات طابع اجتماعي و تربوي و خيري تهدف الى ادماج شرائح المجتمع كاليتامى في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ونشر الثقافة و السلم و حماية حقوق الانسان و نخص بالذكر جمعية الارشاد و الاصلاح و جمعية كافل اليتيم.[25]

و/ الجمعيات الثقافية و التطوعية: ان الجمعيات المرتبطة بالثقافة عديدة و متنوعة و نخص بالذكر البعض منها الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية ،الحركة العربية الجزائرية ،جمعية الجاحظية،الحركة الثقافية البربرية، أما فيما يخص الجمعيات التطوعية نذكر منها المنظمة الوطنية للمجاهدين ،اتحاد أبناء الشهداء.[26]

6. أهداف مؤسسات المجتمع المدني:تسعى مؤسسات المجتمع المدني بمختلفها الى تحقيق مجموعة من الأهداف في شتى المجالات و تتمثل في:

أ.تحقيق العدالة و الاندماج الاجتماعي و المشاركة: تسعى الى تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة بين الحقوق و الفرص ضمان وفرة الموارد في الارياف و المدن و تمكين المرأة و الفئة الشبابية من المشاركة في فعاليات التنمية.

ب. تحقيق المستوى المعيشي للفرد و الارتقاء بجودة الحياة: يتمكن من تحقيق الرفاهية و رفع المستوى المعيشي بالحد من الفقر و ضمان التعليم و الصحة العمومية و الخدمات العمومية و كذا تحسين البنى التحتية و ترقية الميدان الثقافي و تطوير البنى الرقمية.[27]

ج. تحقيق النظام و الانضباط في المجتمع :يمكن اعتبار مؤسسات المجتمع المدني على أنها أداة لفرض الرقابة على الحكومة و تنظيم و ضبط سلوك أفراد المجتمع فيما بينهم.[28]

د. التنشئة الاجتماعية و السياسية: تساهم في عملية بناء المجتمع من خلال غرسها لمجموعة من المبادىء و القيم في افراد المجتمع ككل و بعث روح الانتماء و التعاون و الولاء.[29]

ه. الوساطة و التوفيق: تقوم بخلق التواصل بين الحكومة و المواطنين لنقل الانشغالات و المطالب من خلال قنوات الاتصال.[30]

و. البحث العلمي و المعرفة و الابتكار: تهدف الاستثمار في الجانب البشري و تحفيز قدراتهم على الابتكار و التشجيع على الابداع و مرافقة البحث العلمي و نشره مع ربطه بالتنمية[31]، فبتطور المهارات الفردية يخفف العبىء على الحكومة فيصبح لها مهام الشريك مع الحكومة لتنفيذ برامج التنمية المختلفة خاصة التنمية المحلية[32].

ي. الاستدامة البيئية: تهدف لتحقيق نظام بيئي مستدام بالحفاظ على البيئة و ترشيد الاستهلاك للموارد الاولية و تعزيز الانظمة البيئية للقدرة على مواجهة التغيرات البيئية.[33]

ثانيا: تحديات مؤسسات المجتمع المدني و الاليات المعتمدة في تجسيد تنمية السياحة المحلية.

1.تحديات مؤسسات المجتمع المدني:بالرغم من تعدد و تنوع مؤسسات المجتمع المدني و توسع مجالاتها الا أنها تعاني من بعض النقائص و تواجه عراقيل داخلية و خارجية في سبيل تحقيق أهدافها و التي تعتبر تحديات لاثبات فعاليتها.

أ: العراقيل الداخلية: يقصد بهذه العراقيل كل ما تتواجهه و يكون مرتبط بالمنظمة أو بالمؤسسة وأعضائها و منتسبيها و ما يحيط بها المتمثلة قي:

أ/ 1. نقص الامكانيات المالية:بالرغم من أن هناك منظمات و جمعيات لها نشاط فعال و اهداف مسطرة لتحقيقها الا ان نقص الموارد المالية و الصعوبة في توفيرها يؤدي الى توقف نشاطها و بالمقابل هناك جمعيات لها مقر و تتوفر لديها موارد مالية الا انها تملك الاسم فقط.

أ/2 غياب الوعي بالعمل الجمعوي: يعود ذلك لكون شروط تأسيس المنظمات أو الجماعات سهل فذلك يؤدي الى بعض التجاوزات من قبل بعض الاعضاء بحيث لا يفقهون في العمل الجمعوي و الهدف من ذلك غير شرعي و هو الحصول على أموال بطرق مختلفة و بعدها يتم حل الجمعية بانسحاب الشخص فذلك دليل على هشاشة قاعدتها.[34]

الى جانب غياب الوعي السكاني بكيفية التعامل مع البنية التحتية المتدهورة.

- ضعف مشاركة أفراد المجتمع المدني.

-نظرة بعض الافراد بصفة سلبية لمشاركة في الاعمال التطوعية و التنموية.

- نقص أهل الخبرة في المجال الفندقة و السياحة.

- نقص ثقافة التطوع و الاقبال المحتشم على العمل التطوعي و الاجتماعي عند أفراد المجتمع[35].

ب/ العراقيل الخارجية: و يقصد به كل ماهو خارج عن ارادة المؤسسات و اعضائها و تتمثل في:

ب/1 العراقيل البيروقراطية : عادة ما تكون هذه العراقيل على مستوى الجهات الرسمية فيما يخص التسجيل و الاعتماد و ذلك ما يسبب في قتل الجمعية في مراحلها الاولى بحسب قول رئيس جمعية المكفوفين.

ب/2 الظروف السياسية الصعبة: لقد مرت البلاد بحقبة سياية صعبة فذلك شكل تهديد على العمل الجهوي نتيجة لانعدام الاستقرار و عرفت الجمعيات توقف على المستوى الوطني.

ب/3 معيار الاستقلالية: ان الناحية المادية تمنح الجمعية الاستقلالية و لكن الجمعيات الاخرى التي لها تبعية من الناحية التمويلية ما يجعلها غير مستقلة كالتي تنشأ بمناسبة الانتخابات فتنتهي فعاليتها و نشاطها بمجرد انتهاء الانتخابات.

الى جانب ذلك هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على المؤسسات المجتمع و تؤثر على السياحة المحلية.

كضعف اشراك المنشأ للمؤسسات الصغيرة و الضعيفة في مخططات الاهتمام بالبيئة.

- نقص التنسيق بين الوزارات المعنية مع ضعف اهتمام الكثير بالجانب التأثير السلبي تلبية للتنمية المستدامة.

- اهمال المناطق السياحية و العوالم التاريخية بعدم ترميمها و صيانتها.

- ضعف الاستثمار السياحي المحلي و الجولي في القطاع السياحي.

- ضعف ترشيد استعمال استخدام الموارد المالية المخصصة في مشروعات التنمية.[36]

2. اليات المجتمع المدني في تجسيد تنمية السياحة المحلية: يعتبر المجتمع المدني من أهم الركائز لانجاح التنمية السياخية و تطويرها لكونه شريكا فعالا و ذلك باعتماده اليات تعزز دوره في تفعيل و تطوير التنمية و تتمثل في مجموعة من الاجراءات من بينها ممارسة رقابة غير مباشرة على الوزارات عن طريق تقديم تقارير،

و بفضل تنوع مؤسسات المجتمع المدني و المتمثلة في :

أ: المشاركة الشعبية و العمل التطوعي:

أ/1 المشاركة الشعبية: ظهر مفهوم المشاركة الشعبية من ضمن مفاهيم التنمية في الخمسينات من خلال عمل في مجال التنمية و اعتبرو أن استراتيجية المشاركة هي من تؤدي لنجاح أو فشل مشروعات التنمية.[37]

تعريف المشاركة الشعبية: يقصد بالمشاركة الشعبية **" العملية التي يقوم من خلالها الفرد بالاسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة العامة في النواحي الاقتصادية،الاجتماعية و السياسية و ذلك بأن تتاح له الفرصة الكاملة للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع و تصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف".**[38]

و هناك من عرفها على أنها **"عملية مساهمة المواطنين طوعا في أعمال التنمية سواءا بالرأي أو العمل أو بالتمويل و غير ذلك ، بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات"**[39].

* فالمشاركة الشعبية من أهم الركائز لعملية التنمية المحلية بحيث تفتح المجال أمام فئات المجتمع المحلي للاشراك في تسيير و تنفيذ مخططات التنمية و تحقيق أهداف التنمية المستدامة بانجاح المشاريع التنموية[40].

خصائص المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

تتم المشاركة بعدة خصائص نذكر أهمها.

- المشاركة الشعبية تعتبر ديموقراطية لممارسة العمل.

- تمتاز بالديناميكية لأنها تعيش بروح العصر و امال المستقبل.

- تلبي احتياجات المواطنين خاصة الفقراء ، و نماذج التنمية يشارك فيها كل من الاعضاء و الجماهير.

- عملية انسانية في قيمها و أهدافها.

- مشاركة افقية و رأسية في مختلف المستويات و الهيئات.

- لها طابع رقابي و ضبطي باتخاذ القرارات و تبادر الآراء فيها بين المستويات.[41]

أهداف المشاركة الشعبية:

- خلق التوازن بين الحاجات المحلية و الامكانيات المتاحة بتحديد الاولويات.

- الاشتراك في برامج التنمية و ذلك يساهم في نجاح هذه المشاريع.

- منح الفرص لجميع الفئات في المجتمع للمشاركة في الاحداث و القرارات.

- ترشيد و توزيع الخدمات.

- تماسك المجتمع بخلق روح التعاون بين المواطن و الدولة.

- تفهم الافراد للامكانيات المتاحة للتنمية من الناحية المادية و تقبلها.

- تخفيف الأعباء عن الدولة بالمساهمة في التكلفة بعض المشاريع التنموية.

- الحرص على المال العام.

- فتح قنوات الاتصال بين الحكومة و الشعب.

- تدعيم الرقابة الشعبية لتوجيه الرغبة في التغيير و ترسيخها.

- تتيح الفرصة لممارسة الديمقراطية.[42]

أ/ 2 تعريف العمل التطوعي: يمكن تعريف العمل التطوعي على أنه **"نشاطا اجتماعيا يقوم به الأفراد بشكل فردي أو جماعي من خلال إحدى الجمعيات أو المؤسسات دون انتظار عائد و ذلك بهدف إشباع حاجات و حل مشكلات المجتمع و المساهمة في تدعيم مسيرة التنمية به".**[43]

و هناك من عرفه على أنه **"العمل التطوعي هو القيام بأعمال الخير و ايصال المنافع إلى الغير بدون مقابل مالي أو عائد دنيوي محسوس ،بل طمعا في رضى الله و كسب الثواب....".**[44]

أصناف العمل التطوعي: ينقسم العمل التطوعي إلى صنفين و هما:

العمل التطوعي الفردي: هو عمل أو سلوك إجتماعي يمارسه الفرد بكامل ارادته بدون مقابل،و يقوم على اعتبارات اجتماعية،انسانية ،دينية و أخلاقية.

العمل التطوعي المؤسسي: هو يختلف عن العمل التطوعي الفردي لكونه أحسن تنظيما و أكثر تقدما منه و أكثر تأثيرا في المجتمع، بحيث نجد مؤسسات و جمعيات عديدة تساهم بشكل كبير في خدمة المجتمع في شكل أعمال تطوعية.[45]

أهداف العمل التطوعي:

-تقوية الروابط الاجتماعية

- تعزيز المشاركة المدنية

- المساواة و مناهضة التمييز

- توصيل السلع و الخدمات العامة[46]

- تنمية روح المشاركة و مواجهة السلبية

- الاسراع في التنمية

- تخفيف المشاكل التي تواجه المجتمع.[47]

* إن علاقة المجتمع بالعمل التطوعي علاقة تكاملية بحيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني على أساس العمل التطوعي بحيث تساهم في التنمية من خلال تنمية المهارات و صياغة البرامج التنموية و تنفيذها و توسيع المشاركة الشعبية فيه فهذه التنظيمات و الجمعيات التطوعية تستقطب الافراد و المؤسسات للمساهمة في تحقيق

التنمية المجتمعية و كما تساهم في خلق التوازن البيئي و تحقيق التنمية السياحية و يظهر ذلك من خلال اشراك أفراد المجتمع كعملية تنظيف الشواطىء[48] و المشاركة في مسابقة أحسن قرية أو مدينة نظيفة.

ب. الترويج السياحي: يلعب الترويج السياحي دورا هاما و فعالا في تنشيط السياحة المحلية.

ب/1 تعريف الترويج السياحي: يعرف الترويجي السياحي بأنه **"هو نشاط التسويقي الذي يهدف الإخبار أو إقناع أو التذكير الزبائن بقبول أو إعادة شراء المنتج السياحي".[49]**

ب/ 2 استراتيجيات الترويج السياحي: يتميز الترويج السياحي بثلاثة أنواع من الاستراتيجيات و هو كالاتي:

استراتيجية الدفع: تشمل هذه الاستراتيجية الوسائل الشخصية كالبيع الشخصي و العلاقات العامة بحيث يتم فيه إقناع منظمي الرحلات السياحية بالتعامل مع المقصد السياحي لدى وكلائهم أو لدى مؤسسات أخرى و تعتمد هذه الاستراتيجية على الترويج للخدمات التي تشمل معلومات غير كافية للسوق بحيث تتطلب إظهار و عرض خصائص و مميزات المقصد السياحي.

استراتيجية السحب: تتمثل هذه الاستراتيجية في العمل على جلب السائح و الوصول الى اقناعه بزيارة المقصد السياحي و ينتج عنه زيادة الانفاق على الاعلام و انتشار وسائل الاعلام الواسعة كالقنوات الفضائية[50].

استراتيجية الايحاء: يقصد بها استعمال أسلوب الإقناع الذي يرتكز على حقائق و ينجح في التأثير على أذهان المستهلكين بجذبهم بلغة الحوار للتمكن من إقناعهم بشراء المنتجات أو الاستفادة من الخدمات.[51]

ب/3 أنواع الترويج السياحي: يعتمد الترويج السياحي على أربعة أنواع و هي كالآتي:

الاعلان السياحي: يعتبر من بين أهم وسائل الترويج السياحي بحيث يعرف أنه نشاط فيه فن و علم لاغراء المستهلكين لشراء السلع و الخدمات المعلن عنها عن طريق استخدام وسائل الاتصال و الاعلام المختلفة و المتطورة و ذلك بدفع أجر، و يتميز هذا النوع من الترويج السياحي بالتجانس مع تقاليد و ثقافة المجتمع المخاطب و كما يعتمد على الصدق في الخدمات التي تقدمها المنظمة السياحية و كذامحاولة جلب السياح من خلال عرض المواقع و المحفرزات السياحية للمنطقة أو البلد.

البيع الشخصي السياحي: يقصد به البيع لخدمة السياحة بحيث تتجه عادة المؤسسات السياحية الى استخدام أشخاص و مندوبين محترفين لعرض خدماتها و يتم ذلك وجها لوجه مع السائح لاقناعه بشراء المنتج و عرض الخدمة السياحية و يستخدم هذا النوع من البيع في مجال الفندقة و المعارض السياحية و أسواق البورصة على المستوى المحلي و الدولي ، و يتميز هذا النوع من البيع بأنه أكثر ترويجا نظرا لمرونته في التأثير على المستهلك و استقطابه و كما يساعد المندوب في معرفة ردة فعل الزبون أو المستهلك الحقيقي كما أنه يعرف عنه عدم التكلفة مقارنة مع اللجوء الى وسائل و حملات الاعلام الاخرى، وقد يكون هذا البيع على مستويات مختلفة كالميدان، أو البيع التلفيزيوني ويقصد به الشاشة(تليفزيون ،هاتف،حاسوب) أو الداخلي.[52]

العلاقات العامة: يمكن تعريف العلاقات العامة السياحية على أنها **" حلقة الاتصال لتوجيه و تنمية علاقات المهنيين و المنتفعين بالسياحة في بلد ما أو بين بلدين أو أكثر،و تغذية كل طرف بالمعلومات السياحية الصحيحة بأصبح الطرق مع العمل على تنمية و تحسين و إستمرار هذه العلاقات مما ينتج عنه زيادة في عدد السياح"[53].**

و يمتاز هذا النوع بتقديمه لمعلومات صادقة عن المؤسسات السياحية مما يعطيها صورة و سمعة حسنة فيزداد إهتمام الجمهور بالعرض الذي تقدمه و كما أنها تلعب دورا هاما في زيادة التدفق السياحي للمناطق السياحية.[54]

* تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالترويج السياحي عن طريق الجمعيات السياحية لوجهة سياحية للنهوض بالمنطقة و التعريف بها لاستقطاب الزوار و السياح مما يعزز جلب المشاريع التنموية و الاستثمارية في مجال السياحة.[55]

ج/ التوعية و التحسيس: تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا فعالا في نشر التوعية و التحسيس في المجال التنموي و السياحي و خاصة ما يرتبط بالبيئة.

ج / 1 التحسيس البيئي: ترتبط البيئة بالسياحة ارتباطا وثيقا بحيث إذا تحققت بيئة مستدامة نجحت و ارتقت السياحة و العكس صحيح، و ضمن هذه العلاقة نجد أن المجتمع المحلي محور الحفاظ على البيئة و المواقع الطبيعية.

فعملية التحسيس و التوعية عبارة عن اجراءات ووسائل لضبط سلوك الانسان مع الطبيعة أو البيئة،فتعمل برامج التحسيس و التوعية البيئية بمختلف أنواعها الى بناء و تكوين أفراد ذو قدر من الوعي و التفاعل مع متطلبات البيئة التي يعيشون فيها.[56]

فيعرف الوعي البيئي على أنه **" إدراك الفرد لمتطلبات البيئة و تنمية السلوكيات الصحيحة لديه اتجاه البيئة و يكون ذلك من خلال تعريفه بمكونات البيئة و العلاقة التي تربط هذه المكونات معا، و معرفة المشكلات الناجمة عن الاخلال بتوازنها و طرق حل هذه المشكلات ..."** [57]

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بعمليات التحسيس البيئي في شكل طريقتين وهي كالاتي:

التحسيس البيئي عن طريق الاتصال المباشر: يتم اعتماد التحسيس و التوعية بصفة مباشرة بالتواصل مع الافراد و الهيئات المعنية بالتوعية بقضايا البيئة عن طريق الندوات و المحاضرات و الحملات التوعوية و التحسيسية. **التحسيس البيئي عن طريق وسائل الاعلام و الاتصال**: لتوسيع و تعميم التحسيس البيئي تلجأ مؤسسات المجتمع المدني الى استعمال وسائل الاعلام و الاتصال للتاثير على الافراد و ضبط سلوكهم اتجاه المحيط البيئي و القضايا البيئية و استشعارهم بالمسؤولية و هذه الوسائل تستخدم بشتى أنواعها المرئية المقروؤة السمعية و البصرية الى جانب شبكات الانترنيت و التواصل الاجتماعي.[58]

ج/2 الوعي السياحي: يؤثر الوعي السياحي في قطاع السياحة بشكل كبير لكونه عامل مهم في العلاقة بين السكان المحليين و السائح المحلي أو الاجنبي لأنه يزور منطقة معينة أو بلد معين ينقل طريقة تعامل السكان المحليين معه إلى بلده الأصلي و تكون له نظرة جيدة عن ذلك البلد أو المنطقة ، و الوعي السياحي ينتج عن الوعي الاجتماعي ففي حالة توفره يكون الفرد على دراية بتقديم الافضل في محيطه و المحافظة عليه و تقديمه في أحسن صورة لجذب السياح،فبالتالي انخفاض الوعي السياحي لدى الافراد المحليين يؤدي حتما إلى خلق عقبات و عوائق تحول دون نجاح السياحة و ترقيتها.[59]

ج/ 3 أساليب الوعي السياحي: تعتمد أساليب في الوعي السياحي في المجتمعات السياحية حسب ثقافة المجتمع و تتمثل في ثلاث من الأنواع :

التعليم السياحي : و يكون عن طريق الاسرة أولا ثم عن طريق الجامعات.

التخطيط السياحي: يكون من خلال اشراك كافة أفراد المجتمع في عملية التخطيط من خلال الاستماع لأفكارهم و تفعيلها في اطار التنمية السياحية.

التسويق السياحي: يعتبر التسويق السياحي الأسلوب الفعال في بناء الوعي السياحي و ذلك من خلال أدوات

الاتصال التسويقية بأنواعها.[60]

3. ولاية جيجل كمثال عن مساهمة المجتمع المدني في تنمية السياحة المحلية:

تعتبر الجزائر من البلدان الزاخرة بالمناطق الساحلية و الخلابة و خاصة و انها تمتلك جميع المقومات من مناخ و طقس و تضاريس و حضارة عريقة و التي يمكن أن تجعل منها بلدا سياحيا بامتياز فهي معروفة بشريط ساحلي يبلغ 1200 كلم فبتظافر الجهود بين المنظومة الثلاثية(القطاع العام ، القطاع الخاص و المجتمع المدني) تمكنها من النهوض بقطاع السياحة بالاهتمام بالتنمية المحلية و ترقيتها خاصة اذا اندرج من ضمن هذه المؤسسات فئة الشباب خاصة و ان الفئات العمرية في المجتمع الجزائري أغلبها شباب ، ومن بين الولايات التي تعتبر مناطق سياحية نذكر (جيجل، بجاية، تيبازة، سكيكدة ، عنابة ، تمنراست ،جانت الى غير ذلك...) و كنموذج عن دور المجتمع المدني في ترقية التنمية السياحية المحلية نخص بالذكر ولاية جيجل.

أ/ التعريف بولاية جيجل: هي مدينة ساحلية عريقة تقع شرق الجزائر العاصمة تبلغ مساحتها 239863 كلم مربع تعرف بتنوع الامكانيات و المميزات الطبيعية،الثقافية و الحضارية فهي رائدة في مجال السياحة المحلية نظرا لما تزخر به من مناطق سياحية باهرة بحيث تتربع على شريط ساحلي قدره 120 كلم ، و نذكر منها(الكورنيش- الكهوف العجيبة- غار الباز- المنار الكبير- الحظيرة الوطنية تازة- البحيرات الطبيعية-الجزر و شبه الجزر – حديقة الحيوانات- الغابات إلى جانب المواقع الأثرية كموقع تاميلا- مقبرة فينيقية- قبر الباي عصمان إلى غير ذلك...).

و كما تعرف الولاية أيضا بالجمعيات السياحية و هي متنوعة و في حالة تزايد تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع ورفع التنمية ، بالرغم من أن أغلبها لا تملك مقرات بحيث تمارس نشاطها في المركز الثقافية و ديار الشباب و من بين هذه الجمعيات نذكر(جمعية السفير للسياحة، جمعية الصيادين الهواة للنزهة و السياحة، الجمعية السياحية الولائية للسياحة الجبلية و تبادل الأسفار للطفولة و الشباب، الجمعية الولائية للسياحة البيئية و الديوان الجيجلي للسياحة)، و هذا الأخير يعتبر من أهم الجمعيات التي تنشط في ميدان التنمية السياحية.[61]

ب/ تعريف الديوان الجيجلي للسياحة: يعود تأسيسه إلى سنة 2010 و يهدف لترقية العمل السياحي بالولاية و يساهم في الترويج السياحي للولاية ، يحمل شعار **"السياحة مورد اقتصادي و ليس ترفيه".**

ج/ أهدافه: يهدف الديوان الجيجلي للسياحة إلى:

- ترقية السياحة في الولاية.

- التخطيط السياحي بتنظيم رحلات و تبادلات سياحية.

-الترويج السياحي لولاية جيجل كمقصد سياحي.

- استفادة الافراد المحليين من السياحة ما يدفع بهم للمشاركة في تنميتها.[62]

د/ الانجازات المحققة في مجال السياحة: لقد حقق الديوان الجيجلي للسياحة مجموعة من النجاحات و المتمثلة في:

- تحطيم الرقم القياسي العالمي لأكبر كعكة فرولة انتاج محلي.

- تنظيف الشواطىء.

- نشر حملة تحسيسية لحماية القرد المغربي.

- تأليف كتيب كدليل لأهم المواقع السياحية بالولاية.

- ترويج لأفلام في مجال السياحة في ظل المعارض و الملتقيات.

- مسابقات لأحسن صورة.

- مهرجان فنون الطبخ المحلي.

- حملات تحسيسية للمناطق الرطبة.

- تنظيمها لمشروع "القفة صديقة البيئة"[63].

الخاتمة:

من خلال دراستنا نستنتج بأن المجتمع المدني شريك فعال في تنمية السياحة المحلية عن طريق مؤسساته المختلفة إلى جانب القطاع الخاص و القطاع العام ،بحيث تعتبر السياحة المحلية من بين القطاعات الواعدة و المجتمع المدني طرف فيها بحيث يساهم في نشر الوعي و التحسيس السياحي في مختلف شرائح المجتمع و نقص ثقافة التوعية و التحسيس يؤثر بشكل سلبي على السياحة المحلية نظرا لنقص الفئة المثقفة و المهارات و الخبرة و كذا نقص الاقبال على العمل التطوعي و ضعف الاعلام السياحي و كذا غياب الوعي البيئي خاصة.

فالنهوض بالسياحة المحلية لابد من الاهتمام ببعض النقاط:

التوصيات:

- يجب المحافظة أولا على البيئة و التنمية المستدامة.

- مشاركة أفراد مؤسسات المجتمع المحلي من جمعيات و منظمات في التخطيط السياحي.

- تقبل العمل الجماعي لكونه السبيل للنهوض بالسياحة المحلية.

- نشر الوعي الثقافي حول أهمية المشاركة بين الجمعيات المحلية و القطاع الخاص و الحكومة.

- توعية السكان المحليين بكيفية التعامل مع البنى التحتية المتدهورة.

- تفعيل الحوار و تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في المحافظة على التراث.

- الاهتمام بالصناعات التقليدية التي تحمل ثقافة المنطقة و تجذب السياح.

- نشر الوعي البيئي خاصة في فئة الشباب.

- التشجيع على المشاركة في منظمات المجتمع المدني و تمويلها.

الهوامش:

[1]. حسام شحادة ، المجتمع المدني، الطبعة الأولى، بيت المواطن للنشر و التوزيع، دمشق الجمهورية العربية السورية 2015 ص.ص.ص 11.10.09.

[2]. صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص، دور المجتمع المدني في تنمية السياحة المحلية، دراسة حالة الجمعيات بولاية جيجل، مذكرة ماستر، تخصص تسويق الخدمات،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل 2019/2018 ص 36.

[3].صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص36.

[4].صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص 37.

[5].حسام شحادة (مرجع سابق) ص.14

[6]. تكوك أحمد ، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية،مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية تخصص جماعات محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم 2020/2019.ص.22

[7].تكوك أحمد(نفس المرجع) ص22.

[8].تكوك أحمد (نفس المرجع) ص.22

[9]حسام شحادة (مرجع سابق) ص. ص16 .17

[10]تكوك أحمد (مرجع سابق) ص .22

[11]حسام شحادة (مرجع سابق) ص. ص17 .18

[12]حسام شحادة (نفس المرجع) ص .18

[13]حسام شحادة (نفس المرجع) ص 18.

[14] حسام شحادة (نفس المرجع) ص .19

[15].عبد السلام عبد اللاوي ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج، مذكرة الماجستير،تخصص ادارة الجماعات المحلية و الاقليمية ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011/2010 .ص .19

[16].عبد السلام عبد اللاوي ، (نفس المرجع) ص.ص 19 .20

[17] صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص ، (مرجع سابق) ص .41

[18] تكوك أحمد (مرجع سابق) ص 52.

[19] تكوك أحمد (نفس المرجع) ص .52

[20] تكوك أحمد (نفس المرجع) ص 52.

[21] رانيا عبد الباري/ نجاح كعلة ، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة جمعية ايثار لرعاية الأيتام بالوادي 2008-2018) ، مذكرة ماستر، تخصص سياسة عامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي 2019/2018.ص3 و 4.

[22] رانيا عبد الباري/نجاح كعلة (نفس المرجع) ص 5

[23]رانيا عبد الباري /نجاح كعلة (نفس المرجع) ص 5.

[24]رانيا عبد الباري/نجاح كعلة (نفس المرجع) ص 6.

[25] رانيا عبد الباري/نجاح كعلة (نفس المرجع) ص 6 و7.

[26]صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (مرجع سابق) ص 45.

[27]محمد فراج، دور المجتمع المحلي في تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة برؤية مصر 2030، مجلة (IJTHS), O6U ،المجلد 3 العدد 2 .مصر 2022.ص 268.

[28]صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (مرجع سابق) ص 45.

[29] صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص 45.

[30]صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص 46.

[31]محمد فراج (مرجع سابق) ص 268.

[32]صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (مرجع سابق) ص 46.

[33]محمد فراج (مرجع سابق) ص 268.

[34] لدرم أحمد- منظمات المجتمع المدني في الجزائر و دورها في التنمية- <http:// www.asjp.cerist.dz

[35]محمد فراج (مرجع سابق) ص 271.

[36]محمد فراج (نفس المرجع) ص 271.

[37]حبشي لزرق/ بن الحاج جلول ياسين ، المشاركة الشعبية و أثرها على السياسات التنموية المحلية، قراءة في قانون البلدية و الولاية، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية العدد 02 ، تيارت ، 2015 ص 116.

[38]حبشي لزرق/بن الحاج جلول ياسين (نفس المرجع) ص 116.

[39]صابرينة كردون/ ياسمينة بوخرص (مرجع سابق) ص 50.

[40]صابرينة كردون/ ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص 50.

[41] حبشي لزرق/بن الحاج جلول ياسين (مرجع سابق) ص 117.

[42]حبشي لزرق/بن الحاج جلول ياسين (نفس المرجع) ص 119.

[43]زقاوي مونية/ معتوق جمال ، العمل التطوعي و دوره في تنمية المجتمع،موقع أنترنت

<http:/ www.asjp.cerist.dz

[44]حميد قاسم غضبان المالكي/شجن عبد العزاوي/فردوس علي أمين ، دور منظمات المجتمع المدني في العمل التطوعي، موقع انترنيت، http://www.researchgate.net

[45]العمل التطوعي موقع انترنت ، .http://www.moqatel.com

[46]ابتسام مهران ، دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع، .http://www.almrsal.com

[47]العمل التطوعي (مرجع سابق).موقع انترنيت.

[48]صابرينة كردون/ ياسمينة بوخرص (مرجع سابق) ص .53

[49] عريس ياسمينة/ بومليط أصيلة ، دور الترويج السياحي للجمعية في تفعيل النشاط السياحي، دراسة حالة جمعية السفير ولاية جيجل-قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل 2020/2019 ص 4.

[50]عريس يسمينة/بومليط اصيلة (نفس المرجع) ص .8

[51]صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (مرجع سابق) ص 55.

[52]عريس ياسمينة/ بومليط أصيلة (مرجع سابق) ص 10 الى 16

[53]عريس ياسمينة / بومليط أصيلة (نفس المرجع) ص .ص 16. 17

[54] عريس ياسمينة/ بومليط أصيلة (نفس المرجع) ص 18

[55] صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (مرجع سابق) ص .56

[56]صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص .57

[57]صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص .57

[58] صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص 58

[59] صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص 58

[60] صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص 59

[61] صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص ص ص 65 ،66 ،67 .

[62] صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص.ص 64 .73.

[63] صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص (نفس المرجع) ص 77.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. حسام شحادة ، المجتمع المدني، الطبعة الأولى، بيت المواطن للنشر و التوزيع، دمشق الجمهورية العربية السورية 2015 .

ثانيا: المذكرات و الرسائل الجامعية:

الرسائل:

1.عبد السلام عبد اللاوي ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج، مذكرة الماجستير،تخصص ادارة الجماعات المحلية و الاقليمية ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011/2010 .

المذكرات:

1. تكوك أحمد ، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية،مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية تخصص جماعات محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم 2020/2019.

2. رانيا عبد الباري/ نجاح كعلة ، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة جمعية ايثار لرعاية الأيتام بالوادي 2008-2018) ، مذكرة ماستر، تخصص سياسة عامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي 2019/2018.

3. صابرينة كردون/ياسمينة بوخرص، دور المجتمع المدني في تنمية السياحة المحلية، دراسة حالة الجمعيات بولاية جيجل، مذكرة ماستر، تخصص تسويق الخدمات،قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل 2019/2018 .

4. عريس ياسمينة/ بومليط أصيلة ، دور الترويج السياحي للجمعية في تفعيل النشاط السياحي، دراسة حالة جمعية السفير ولاية جيجل-قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل 2020/2019 .

ثالثا: المقالات:

1. حبشي لزرق/ بن الحاج جلول ياسين ، المشاركة الشعبية و أثرها على السياسات التنموية المحلية، قراءة في قانون البلدية و الولاية، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية العدد 02 ،تيارت 2015.

2. محمد فراج، دور المجتمع المحلي في تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة برؤية مصر 2030، مجلة O6U ,(IJTHS)، المجلد 3 العدد 2 .مصر 2022.

رابعا : مواقع الأنترنيت:

1. لدرم أحمد- منظمات المجتمع المدني في الجزائر و دورها في التنمية <www.asjp.cerist.dz// :http

2.زقاوي مونية/ معتوق جمال ، العمل التطوعي و دوره في تنمية المجتمع، http:// www.asjp.cerist.dz

3. حميد قاسم غضبان المالكي/شجن عبد العزاوي/فردوس علي أمين ، دور منظمات المجتمع المدني في العمل التطوعي، http://www.researchgate.net

4.العمل التطوعي ، .http://www.moqatel.com

5. ابتسام مهران ، دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع، .http://www.almrsal.com

مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني الحضوري و عن بعد الموسوم ب:

"دور قطاع السياحة في التنمية و التنويع الاقتصادي في الجزائر ديسمبر2023

من اقتراح فرقة البحث"التنويع الاقتصادي و اعادة الهيكلة"

كلية الحقوق جامعة الجزائر1

عنوان المداخلة:**التحول الرقمي و التطور التكنلوجي كالية لتطوير التنمية السياحية المستدامة و المرنة**

من اعداد:
الاسم و اللقب:فراح بن مبارك

الشهادة:طالبة سنة سادسة دكتوراه علوم و حاصلة على ماجيستير في التهيئة العمرانية و البيئة
كلية:علوم الارض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية

جامعة قسنطينة1

الهاتف:0779778527
البريد الالكتروني:benmebarekdelimi@gmail.com

الملخص

تعد السياحة قطاعا هاما وتعتبر هدفا تنمويا وبديلا لتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات من خلال الاستثمار بانشاء فنادق ومطاعم ومرافق متنوعة،وقد تساهم الرقمنة و استخدمات الشبكات الرقمية في تحقيق العملية التنموية التي تعتمد اساسا على البعد البيئي و استدامة الموارد الطبيعية، وتتمثل وسائله في اهم قواعد البيانات و ووسائل التكنلوجيا و من اجهزة تقنية و موارد بشرية في و المشاركة في تنمية السياحة و تعزيز السلوكات الصحيحة لافراد المجتمع اتجاه البيئة،وباستخدام وسائل التكنلوجيا و عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي ستقدم صورة حسنة وجاذبة للسياح ،بالاضافة الى خلق فرص عمل جديدة نتيجة اقامة منشات وهياكل جديدة مع تطوير الصناعات التقليدية البيئية، مما يجعل التنمية السياحية المستدامة تتحقق و تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية على الصعيدين المحلي و الوطني.
الكلمات المفتاحية:السياحة-التنمية السياحية المستدامة-التحول الرقمي-التنمية الاقتصادية

تعد السياحة احد القطاعات الاقتصادية الاكثر قدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العديد من بلدان العالم ويرجع ذلك الى قدرة هذا القطاع على جذب الاستثمارات الاجنبية وزيادة الدخل القومي ورفع نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص العمل للحد من البطالة ومن بين الاليات التي

بامكانها النهوض بهذا القطاع هي الرقمنة في القطاع واعتماد الشبكة الذكية فما هو مفهوم التحول الرقمي؟ومادور التطور التكنلوجي و الرقمي في تطوير و تنمية السياحة المستدامة؟

للاجابة على الاشكالية ارتاينا تحديد النقاط التالية:

***التحول الرقمي و السياحة الرقمية**
*** وسائل التحول الرقمي و التكنلوجيا لضمان سياحة رقمية مستدامة**

***دور التحول الرقمي و التكنلوجي كالية لتطوير التنمية السياحية المستدامة و المرنة**
-تشجيع البحث و تبادل الخبرات في المجال السياحي في ظل التحول الرقمي

--التعرف على واقع القطاع السياحي وافاقه
-استعراض التجارب الناجحة التي اعتمدت على التسويق الرقمي

---تعزيز وسائل الاتصال في تحسين خدمة السفر عن طريق تعزيز تطبيقات الواقع الافتراضي،والتكنلوجيا و البيانات.
-تسهيل الحجوزات و ادف عبر الانترنت

-جذب السياح و استقطابهم
-تسهيل خدمة الدفع و شراء تذاكر الطائرات و الحجوزات.

وسائل التحول الرقمي و التكنلوجيا لضمان سياحة رقمية مستدامة:

-مواقع الويب التي تختصر التنقل من اجل اقتناء تذاكر الطائرات،تاكيد الحجوزات و التعرف على الاماكن السياحية،الطقس ووسائل النقل.
-البريد الالكتروني

-النشر المتزامن لتمكن المواطنين الراغبين في السفر من التعرف على الاماكن الراغبين في زياتها

-عن طريق انشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج السياحي صوتا و صورة.

-تعزيز انظمة GPS لكي تسهل عى السائح طلب خدمة وسائل النقل الاقرب لموقعه

-تخطيط واعتماد انظمة النقل الذكية.[1]

-تطوير البنية يتطلب تطوير ورقمنة لقطاع النقل و يتطلب ثورة في مجال الشبكات و اعداد مخطط مدن ذكية من اجل بناء شبكة نقل ذكية مع ضمان استدامة الموارد و الحفاظ على البيئة.

-الهواتف الذكية التي اصبحت اداة للتعرف على المواقع من خلال برامج تحدد الموقع ضمن خرائط و مخططات،كما تساعد اهواتف الذكية على سرعة التنقل وتسهيل طلب اي خدمة.[2]-

***التحول الرقمي و السياحة الرقمية:**
هو التحول من نظام تقليدي الى نظام رقمي قائم على نظام معلومات تكنلوجيا الاتصالات في جميع مجالات العمل السياحي في ضوء جملة من المتطلبات الاساسية المتمثلة في وضع استراتيجية للتحول

---

[11]طارق تيسير كريشان،رائد مساعدة،ابراهيم خليل بظاظو،تطبيقات السياحة الرقمية ودورها في تعزيز رقمنة المجتمعات والتحول نحو المدن السياحية الذكيةinternational journal of planning ,urban and sustainable développements volume3,issue1 2016p62

[2] [2]نهلة عبد الوهاب عبد الصادق مشهور،سماح عبد الحفيظ يوسف،مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة و الصناعة JAAUTH،المجلد 21،العدد 3،يسمبر 2021ص233-271 www.//jaauth.journals.eleb/eg

الرقمي،ونشر ثقافة التحول الرقمي،وتصميم البرامج السياحية الرقمية،وادارة و تمويل التحول الرقمي،بالاضافة الى المتطلبات البشرية،التقنية،الامنية و التشريعية[3]
وهذا ماتؤكده البحوث و العناوين اهم الملتقيات و التظاهرات العلمية التي اصبحت تتناول موضوع التحول الرقمي ودوره ي تنشيط السياحة.

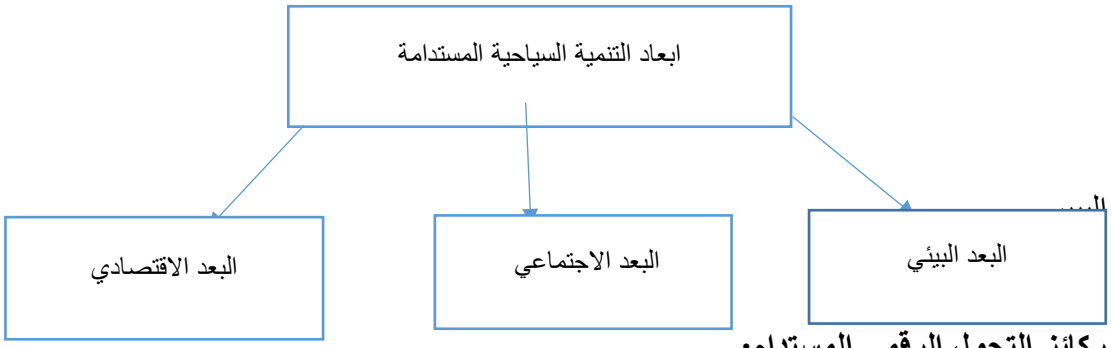

ركائز التحول الرقمي المستدام:

-رفاهية المجتمع
-اقتصاد المعرفة

-تطوير البنية التحتية و الهياكل القاعدية
-اقتصاد المعرفة

-تكنلوجيا الاتصالات

-المجتمع و السكان

-البيئة المستدامة

-منظومة النقل الذكية

-الترويج للسياحة المستدامة وتشجيع السياح على التفاعل بشكل ايجابي مع البيئة و المجتمع

***دور التحول الرقمي و التكنلوجي كالية لتطوير التنمية السياحية المستدامة و المرنة:**

تعد التنمية السياحية المستدامة ناما معقدا متكون من مجموعة انظمة سياحية معقدة متكونة من مجموعة من الانظمة التحتية التي تتفاعل من اجل تحقيق اهداف مثل:تحقيق الثروة،الحصول على العملة الصعبة،المكتسبات و المعتقدات الثقافية،في حال حدوث اي خلل سيؤدي الى فشل هذا النظام المعقد.

عوامل انجاح السياحة الرقمية المستدامة:
-احترام عادات و تقاليد وثقافة و اقتصاد البلدان المضيفة.

-ضرورة التسيير الرشيد و المستدام للموارد و حسن تسيير المرافق السياحية و الخدمية.

-توفير مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة وتقديم ارشادات حول كيفية التعامل مع الموقع و يفضل ان يعمل في هذه المراكز السكان المحليون.

[3]نهلة عبد الوهاب عبد الصادق مشهور،سماح عبد الحفيظ يوسف،مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة و الصناعة JAAUTH،المجلد 21،العدد 3،يسمبر 2021ص233-271 www.//jaauth.journals.eleb/eg

-ضرورة ايجاد صيغ قانونية تضمن السيطرة على اعداد السياح الوافدين وتحقيق الحماية لهم و تامينهم للخدمات.

-انجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات بدءا بالسكان المحليين والسلطات المحلية و القطاع الخاص.

-توفير مشاريع مربحة للسكان خاصة الحرفيين،كما تعتمد السياحة على تشجيع الصناعات التقليدية وتشجيع الزراعة العضوية.

-تحديد الطاقة الاحتمالية المكانية لاستيعاب الحد الاعلى من السياح حسب الخدمة المتوفرة في الموقع.

-الطاقة الاحتمالية البيئية:تعتمد على الحد الاعلى من الزوار الذين يمكن استقبالهم مع مراعاة البعد البيئي من خلال الاستغلال العقلاني للموارد واعتماد سياسة رشيدة في مجال رمي النفايات وتعزيز شبكة الصرف الصحي للفنادق و الهياكل السياحية و التي تنعكس اما بالايجاب او السلب على واجهة ووجهة السياحة في الجزائر.

الرقمنة و السياحة المستدامة في الجزائر:

الجزائر- أكد المشاركون في الطبعة ال15 "للأيام الدولية للتسويق السياحي"، يوم الأربعاء بالجزائر العاصمة، على ضرورة تطوير أكبر لرقمنة القطاع حتى يتمكن من جلب المسافرين و تثمين الثروات التي تزخر بها البلاد.

و أوضحوا خلال هذا الحدث الذي يدوم يومين و المنظم تحت شعار الرقمنة, أنه "من أجل التموقع كوجهة سياحية اساسية, فان على الجزائر ان تستغل ادوات التسويق الرقمي و ذلك عبر اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة لجذب زوار جدد و ترقية تراثها الثقافي و الطبيعي".

في هذا الصدد, دعا المدير العام لشركة آر.آش للاتصالات الدولية, السيد رشيد حساس, الجهة المنظمة لهذا الحدث, الفاعلين في القطاع, الى اقتراح مضامين هادفة تستجيب لتطلعات السياح الذين اصبحوا اكثر استعمالا للإنترنت و التي تكون تستجيب لتطلعاتهم (النقل و الايواء و الجولات السياحية) سيما عبر تطبيقات مبتكرة.

من جانبه ذكر السيد نبيل ملوك, مسؤول بوزارة السياحة و الصناعات التقليدية, بإطلاق قطاعه لعديد المشاريع من اجل تجسيد الاستراتيجية الحكومية للرقمنة عبر انشاء 26 منصة مخصصة و بوابة تتضمن 380 جولة سياحية متنوعة و 1200 فضاء للزيارة عبر البلاد.

أما السيد طارق بن باحمد, مستشار بوزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة, فقد اكد انه من الضروري بالنسبة للمؤسسات النشطة في القطاع ان تتبني استراتيجيات تسويق مبتكرة من اجل جلب المسافرين و التميز في مجال المنافسة.

كما أشار مشاركون اخرون, الى اهمية رقمنة القطاع على غرار السيد ماركو كالديرون, مسير فندق الماريوت الذي دعا الى رقمنة التسويق السياحي في الجزائر, البلد الذي يتوفر على امكانيات سياحية كبيرة, معتبرا ان التسويق السياحي قد تطور ليصبح اختصاصا مهما في صناعة السفر.

و تلعب شبكات التواصل الاجتماعي في هذا الصدد, -يضيف ذات المتدخل- دورا محوريا في استراتيجية التسويق السياحي عبر منصات مثل فايسبوك و إنستاغرام و تويتر التي يتم استعمالها لمشاركة الصور و الفيديوهات الجذابة و الشعاب المرجانية الملهمة.

كما يلعب المؤثرون المحليون و الدوليون دورا أساسيا في ترقية السياحة في البلاد بالنظر الى امكانياتهم في الوصول الى عدد كبير من الناس, داعيا الى استعمال تطبيقات تعتمد على الواقع الافتراضي و الواقع المدمج التي تمنح تجارب هائلة للمسافرين المهتمين بالجزائر.[4]
من جهة أخرى، أطلقت وزارة السياحة عدة مشاريع من اجل تجسيد الاستراتيجية الحكومية للرقمنة. عبر انشاء 26 منصة مخصصة وبوابة تتضمن 380 جولة سياحية متنوعة و1200 فضاء للزيارة عبر البلاد.

دور التحول الرقمي في تنمية السياحة الرقمية المستدامة وافاق السياحة 2030:

يعتبر القطاع السياحي موردا اقتصاديا هاما لكثير من الدول، باعتباره قطاع انتاجي خدماتي يكتسي أهمية بالغة في زيادة الدخل القومي وخلق فرص العمل وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، قد بادرت الجزائر مع بداية الألفية الجديدة بمشاريع استراتيجية موجهة لتنمية هذا القطاع لجعله اكثر جاذبية واستقطابا للسواح لما تملكه من مقومات طبيعية كالموقع والمساحة والتنوع البيئي وبشرية كالتنوع الثقافي والاستقرار السياسي والأمني والمالي والتكنولوجي، سنحاول الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع القطاع السياحي وأهمية عصرنته من خلال الرقمنة القطاع التي لن تأتى إلا توحيد الجهود لتنفيذ استراتيجية تنمية القطاع واستدامته على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 ومرافقة المشاريع[5] التي تساهم في التعريف بالمنتج السياحي وتنميته من خلال استخدام الوسائط التكنولوجية والمنصات التي تجعل من الجزائر قبلة سياحية، لها وزنها في السياحة الدولية وسنعرض

---

[4] وكالة الانباء الجزائرية الخميس 15جوان2023 https://www.aps.dz/ar

[5] رقمنة القطاع السياحي،مقال منشور في جريدة البديل،https://elbadilabc-ar.dz2023-11-30/

متطلبات الرقمنة وكذا الجهود الدولة في انشاء الأرضية الرقمية التي ستشرع في تقديم خدماتها للتعريف بما تتوفر عليه الجزائر من مقومات سياحية متنوعة، كما سلطنا الضوء على تحديات الرقمنة المرتبطة وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 الذي يهدف الوصول الى سياحة رقمية متجاوزة الجانب الالكتروني لمرافقة السايح ورقمنة الخدمات المقدمة؛ الى سياحة افتراضية تستخدم الذكاء الاصطناعي واستخدام البيانات الضخمة، المنصات السياحة الرقمية التي تجمع بين الرفاهية واكتساب ثقافات في بيئة تكنولوجية متغيرة.

***اثر السياحة المستدامة على الاقتصاد الوطني**:

توفير الوظائف :يُعتبر قطاع السياحة من مصادر العمل الهامة، حيث يتطلب تشغيل المطاعم والفنادق والخدمات الأخرى التي تقدم للسياح كميات كبيرة من العمالة.

تعزيز النشاط الاقتصادي :تحفيز النشاط التجاري المحلي، بما في ذلك التسوق والنقل والأنشطة الترفيهية.

التواصل الثقافي :يمكن للسياحة أن تساعد في تحقيق تفاهم أفضل بين الثقافات وتعزيز التواصل بين الناس من خلال تبادل الخبرات والعادات الثقافية.

تعزيز التواصل بين المجتمعات :يمكن للسياحة أن تسهم في تعزيز التواصل والتبادل الثقافي بين مختلف المجتمعات.

تعزيز المحافظة على البيئة :يُشجع في بعض الأحيان على مشاريع السياحة المستدامة التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتقديم فرص سياحية بطرق صديقة للبيئة.

حماية الموروث الثقافي :يمكن للسياحة أن تلعب دورًا في الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي من خلال تشجيع الزوار على زيارة المواقع التاريخية والثقافية.

خاتمة:

يعد القطاع السياحي من بين اهم القطاع الاقتصادية ولعل وسائل الاتصال الرقمية و التكنلوجية بالاضافة الى ادوات الذكاء الاصطناعي اصبحت اكثر من ضرورية في تنمية السياحة المستدامة ن للتكنولوجيا الرقمية أن توفر وسائل لتحفيز التفاعل بين السياح والمجتمعات فهي ، مما يعزز التفاهم الثقافي والتبادل الثقافي وما يجعل السياحة الرقمية اكثر ديناميكية و فعالية و يسوق لها بصورة افضل و احسن للعالم لكن السياحة الرقمية تستلزم ثورة رقمية و تكنلوجية لتحقيقها انطلاقا من نظم بيئية مستدامة،اللجوء الى

الطاقات البديلة الصديقة للبيئة في مختلف المجالات للتقليل من الانبعاثات و التلوث فنظافة و سلامة البيئة من اهم عوامل النجاعة السياحية كما تحتاج السياحة الى انظمة ذكية على مستوى النقل،استهلاك الطاقة و عرض المنتوجات الحرفية و التسويق للمنتوجات المحلية كما لا ننسى ترقية الهياكل السياحية وتشجيع المستثمرين الخواص بالاضافة الى اعتماد الاستراتيجيات و المشاريع السياحية البيئية الناشئة التي من شانها امتصاص البطالة و ترشيد الاسعار بخلق تنافسية في المجال ما يؤدي الى تنمية السياحة البيئية الرقمية المستدامة و تطوير الاقتصاد الوطني و الخروج من الاعتماد الكلي على الصناعة الاسخراجية..

التوصيات:

-ضرورة الاستفادة من التحول الرقمي في مجال الترويج للسياحة من خلال تبني تكنلوجيا المعلومات.

-تحسين شبكة الاتصالات الرقمية و الرفع من تدفق الانترنت لتسهيل المعاملات و تحليل البيانات.

-عرض الشراكة بين قطاع الاتصالات و السياحة و كذلك اخذ بعين الاعتبار البحوث والمشاريع الناشئة المبتكرة الجامعية مع فتح مجال امام الخواص من اجل تشجيع الاستثمار لتحسين صورة السياحة في الجزائر.

-استخدام احسن تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين مستوى المتعاملين في قطاع السياحة لاستغلال امثل لاحدث ادوات الذكاء الاصطناعي للترويج السياحي.

-تدريب طلبة الجامعة الذين يدرسون السياحة و الشبكة الاتصالات على احدث تقنيات الرقمنة و الذكاء الاصطناعي التي تخدم السياحة وربطها باحتياجاتها بسوق العمل.

-استخدام الذكاء الاصطناعي في المتاحف كاعداد متاحف رقمية،ترميم الاثار و المباني التقليدية التي ستكون قبلة للسواح .[6]

-عرض الفنادق لاهم السلع و المنتوجات التقليدية ويكون الترويج لها عبر صفحات التواصل الاجتماعي وصفحات الويب.

المراجع:

-طارق تيسير كريشان،رائد مساعدة،ابراهيم خليل بظاظو،تطبيقات السياحة الرقمية ودورها في تعزيز رقمنة المجتمعات والتحول نحو المدن السياحية الذكية international journal of planning ,urban and sustainable développements volume3,issue1 2016p62

-نهلة عبد الوهاب عبد الصادق مشهور،سماح عبد الحفيظ يوسف،مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة و الصناعة JAAUTH،المجلد 21،العدد 3،يسمبر 2021ص233-271

ضيف الله،مشعلي صديقة،توبي بلال،مساهمة الاتصال الرقمي في تنمية السياحة المستدامة دراسة وصفية تحليلية للصفحة الرسمية للمنظمة الوطنية للسياحة المستدامة الجزائر العاصمة،مذكرة ماستر،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية،جامعة 8ماي 1945. 2023،ص35.

www.//jaauth.journals.eleb/eg

www.//jaauth.journals.eleb/eg

وكالة الانباء الجزائرية الخميس 15جوان2023 https://www.aps.dz/ar [1]

-رقمنة القطاع السياحي،مقال منشور في جريدة البديل،30-11-2023https://elbadilabc-ar.dz/

[6]ضيف الله،مشعلي صديقة،توبي بلال،مساهمة الاتصال الرقمي في تنمية السياحة المستدامة دراسة وصفية تحليلية للصفحة الرسمية للمنظمة الوطنية للسياحة المستدامة الجزائر العاصمة،مذكرة ماستر،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية،جامعة 8ماي 1945. 2023،ص35.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

تنظم ملتقى وطني حول:

دور القطاع السياحة في التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر

يوم 06 ديسمبر 2023

باقتراح من فرقة البحث " التنوع الاقتصادي وإعادة الهيكلة "

استمارة المشاركة:

اللقب والاسم: صدوقي يسمينة	دبابحة نرجس
الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة أ	طالبة دكتوراه
التخصّص: قانون أعمال	التخصّص: قانون أعمال
المؤسسة المستخدمة: المركز الجامعي "عبد الله مرسلي"، تيبازة.	جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدّة ، كلية الحقوق " سعيد حمدين " الجزائر
رقم الهاتف: 0772 49 62 66	0662908337
البريد الالكتروني: sadoukiyasminemf@gmail.com	leaderpro.debabha@gmail.com

المحـــور: تنمية الموارد البشرية في مجال السياحة وتطوير نشاطات الصناعات التقليدية

عنوان المداخلة: تكوين العمالة السياحية و دوره في تفعيل القطاع السياحي الوطني.

ملخص المداخلة:

يعتمد الاستثمار السّياحي على موارد بشرية بصفة لا تقل أهمية عن اعتماده على الموارد المادية والمالية، بل هو القطاع الاقتصادي الوحيد الذي لا يمكن تعويض العامل البشري فيه بالآلة. إذ يشترط في اليد العاملة الكفاءة ، التمرّس و مستوى عال من التكوين المتخصص- اختصاص سياحة-، مما يستلزم توفر صفات معيَّنة في اليد العاملة في القطاع السياحي.

و من أجل إنعاش وتنمية القطاع السياحي، أولت الجزائر على غرار البلدان السياحية، أهمية كبيرة للعنصر البشري من خلال انتهاج سياسة سياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بهدف تكوين الرأس المال البشري المتخصّص في المجال السياحي. بالإضافة إلى التّكوين في ذات المجال الذي توفّره قطاعات وزارية أخرى مثل : قطاع التكوين و التعليم المهنيين و كذا قطاع التعليم العالي و البحث العلمي .

و عليه ، سوف نعالج في هذه الورقة البحثية ما تعلّق بتكوين العمالة في المجال السياحي من خلال المحورين أدناه:

المحور الأول: اليد العاملة المؤهلة و المتخصّصة شرط لقيام الاستثمار السياحي

المحور الثاني: اعتماد خارطة التّكوين السياحي وفقا لمقتضيات المخطط الوطني للتهيئة السياحية

الكلمات المفتاحيّة : تكوين – سياحة – عمالة – الجزائر - شراكة

مقـدمة:

تعدّ الذاكرة التاريخيّة لأيّ دولة هو تراثها الحضاري لذا اهتمت الدّول بتنمية الجانب السياحي لبلدانها و الترويج لثقافاتها من خلال تطوير المهن السياحية . حيث يميّز المختصون في هذا المجال بين نوعين منها:

- المهن السياحية: و تشمل وكالات السفر، المرشدين، المخطط السياحي، التسويق السياحي.
- المهن الفندقية: وتشمل إجراءات الإسكان، التدبير الفندقي، إنتاج الأطعمة، الضيافة وخدمة الأطعمة والمشروبات.

يعتمد قطاع السياحة على مجموعة من العوامل أو المقوّمات التي تنميه وتنشطه، منها ما يعتمد على الأبعاد الطبيعة و الحضارية، ومنها ما يعتمد على مظاهر أخرى كالعنصر البشري، بإعتبار السياحة صناعة خدماتية تعتمد أساسا على هذا العنصر.[1] حيث يعتبر العنصر البشري المسؤول الأول والأخير على نجاعة أو فشل سياسات التنمية السياحية، من أجل رفع التحديات ومواجهة الصعوبات وإحتواء المشكلات مهما تعدّدت و إختلفت، بغية الوصول إلى الأهداف المسطّرة [2] لاسيما من خلال التطوير. حيث يكون التطوير إما داخل المؤسّسة السياحية أو خارجها ، وذلك عن طريق التكوين والتدريب. كون الإستمرارية في التكوين والتدريب للموارد البشرية يعتبر منهجا ضروريا لنجاح أي مشروع سياحي [3] ،لذا أصبح وجود المراكز والمعاهد والجامعات المتخصصة في مجال السياحة مؤشرا هاما لمدى تطور قطاع السياحة في أي بلد.[4]

والجزائر على غرار البلدان السياحية، قد أولت أهمية كبيرة للعنصر البشري من خلال إنتهاج سياسة سياحية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، بهدف تكوين العنصر البشري المتخصص في المجال

---

[1] **زين العابدين خياطي**، دور موظفي السياحة في تفعيل القطاع السياحي، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 14.

[2] **ملد حواس، عبد الناصر حبوشي**، المرشد السياحي وأهميته في إنجاح الرحلة السياحية، مداخلة ألقيت في المؤتمر الدولي حول الإستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، 26 و27 نوفمبر 2014، معهد الإقتصاد، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، ص 2.

[3] **مصطفى أحمد السيد**، الموارد البشرية العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 30، القاهرة، مصر 2000، ص 12.

[4] **فاطيمة الزهراء ابن سيرود، حسان بوزيان**، التعليم والتدريب السياحي والفندقي في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال JFBE ، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، بدون رقم العدد، ص 11.

السياحي من أجل إنعاش وتنمية هذا القطاع، و احتلّت حسب تقرير المنظّمة العالمية للسياحة المرتبة الأخيرة عربيا و المرتبة 111 عالميا من أصل 184 دولة عام 2013 .

و لأنّ نجاح التنمية السياحية يتوقّف على مدى كفاءة ووعي الموارد البشرية المسيرة للمهن السياحية ، نستعرض في هذه المداخلة نظام التّكوين السياحي في الجزائر من خلال المحورين أدناه:

المحور الأول: اليد العاملة المؤهلة و المتخصّصة شرط لقيام الإستثمار السياحي

المحور الثاني: اعتماد خارطة التّكوين السياحي وفقا لمقتضيات المخطّط الوطني للتهيئة السياحية

المحور الأول: اليد العاملة المؤهلة و المتخصّصة شرط لقيام الإستثمار السياحي

سنتطرّق في هذا المحور إلى مفهوم التّعليم والتدريب السياحيين في نقطة أولى، ثمّ معرفة أهمّ السمات الواجب توفرها في العمالة السياحيّة بصفة عامّة، في نقطة ثانية.

أولا: مفهوم التّعليم و التّدريب السياحيين

لقد إهتم الباحثون بالتّكوين والتدريب السياحي من أجل إيجاد تعريف لهذا المصطلح، حيث يعتبر البعض أنّ **التعليم السياحي** هو تخصص يزود الفرد بالمعلومات والمعارف التي تساعد صناعةالسياحة والفندقة، وتبني القاعدة الأساسية لتكوين مهارات سياحية وفندقية من خلال تكوين الإختصاصيين والماهرين وتأهيلهم للعمل في المرافق السياحية والمنشات الفندقية، أما **التدريب السياحي** فهو يعمل في زيادة درجة التخصّص لدى الأفراد العاملين في قطاع السياحة والفندقة، وذلك بتزويدهم بالمعلومات والمهارات المختلفة، والتي ترفع من كفاءة وتحسين أدائهم وإتقان عملهم المحدد في المنشأت الفندقية [5] .

ويرى البعض الأخر بأن التعليم السياحي يعد أحد فروع التعليم العالي التقني والمهني، و هو ما نصّت عليه إتفاقية التعليم التقني والمهني التي إعتمدها المؤتمر العام لليونيسكو في دورته 25 لعام 1989 على أنّه " جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تضمن بالإضافة إلى المعارف العامة دراسة التكنولوجيات والعلوم المتصلة بها، وإكتساب المهارات العلمية والعملية والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسات المهنية في كافة فروع التعليم السياحي والفندقي" [6] .

وتتضمن عملية الإعداد المهني والتقني في التعليم الفندقي والسياحي بأن يحصل الطلبة على مهارات ومعلومات وإتجاهات بشكل يؤدي إلى تغيير سلوكهم وأدائهم ليصبحوا قادرين على القيام بجزء من عمل أو عمل متكامل أو مجموعة من الأعمال بشكل مناسب . كما يشمل الإعداد أيضا ،جلّ البرامج التي تُعِد الطالب لمزاولة مهنة في المجال السياحي و الفندقي.

---

[5] **منى أحمد محمد النعيمي**، التعليم السياحي في العراق، دراسة لعينة من طلبة قسم السياحة وإدارة الفنادق في كلية الإدارة والإقتصاد كنموذج للتعليم السياحي الجامعي، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد73، 2008، ص219 .

[6] **إبراهيم بظاظو**، تحليل واقع الموارد البشرية في القطاع السياحي الأردني، تحميل يوم 24 سبتمبر 2019 من الموقع: http:// meutourism.com/research/22.doc ، ص 13.

كما حضي التعليم والتدريب السياحي بتعريف آخر على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التدريبية مرورا بالخطة والمنهج والبرنامج التدريبي وعمليات التقييم المتعددة، ولقد شهدت السنوات الأخيرة تعدّدا ملحوظا وتنوعا واضحا أفسح المجال أمام خبراء التدريب لإختيار الأسلوب الذي يتناسب مع المتغيرات العديدة التي تحكم البرامج التدريبية المختلفة، فبعد أسلوب المحاضرة أو المدخل الأكاديمي النظري في التدريب (هو الشائع لمدة طويلة) ،أدى التوسع الذي حدث بنظريات التعليم من ناحية والدراسات العملية من ناحية أخرى، إلى حدوث تطور مماثل في أساليب التدريب التي تنوعت أهدافها وتباينت مداخلها لتخدم أعراض مختلفة للتعليم وغايات متعدّدة ،تشمل إكتساب المعارف والمهارات الإدارية والسلوكية [7].

تجدر الإشارة إلى أن **التّعليم السياحي** يكون قبل البدء في الوظيفة، أي قبل البدء في تقديم الخدمة السياحية. إذ يهدف هذا النوع من التكوين السياحي إلى إكساب الموظف في هذا القطاع المعلومات والمهارات اللازمة لحين إسناد الوظيفة له.

أما **التدريب السياحي** فهو عبارة عن إكساب الموظف في القطاع السياحي أثناء ممارسته لوظيفته مهارات جديدة تساعده على مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع السياحي وتزيده خبرة في هذا المجال، بغية إتقان العمل و التحكم فيه أكثر [8] .

و نظرا لأهمية موضوع التعليم والتدريب السياحي، إعتبرته الدول الأوروبية السياحية إلزاما للمنشأت السياحية والفندقية، حيث تلتزم هذه الأخيرة بعمل دورات تدريبية للعاملين لديها. ففي إسبانيا مثلا تقتطع إدارة الضرائب نسبة 1 % من أرباح جميع المنشأت السياحية كي تخصّص لتمويل برامج التدريب، وتكون هذه البرامج تحت إشراف ورقابة وزارة السياحة، وبعد التأكد من تنفيذ برامج التدريب تقوم إدارة الضرائب

---

[7] **عصمت الغباري**، تنمية الثقافة الأمنية لدى العاملين في المجال السياحي، الحلقة العلمية حول الأمن السياحي، القاهرة، 2007، ص 10، حمل يوم 24 سبتمبر 2019 من الموقع :

http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/TrainingCollege/Trainingactivities/Seminars00/2act_011207/Documents/6.pdf.

[8] **خالد قشي، رندة سعدي**، التدريب السياحي كوسيلة لتنمية كفاءة الموارد البشرية في القطاع السياحي – مشروع تكامل للمملكة العربية السعودية-نموذجا، مجلة لإقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، الجزائر، العدد الثالث، أوت 2017، ص 54.

برد تلك النسبة المقتطعة التي تم تحصيلها إلى المنشأة التي سبقت تسديدها، وعليه فإن هذه الطريقة تعتبر بمثابة ضمان للإدارة السياحة بجدية إلتزام المؤسسة السياحية بتدريب عمالتها [9] .

إن الأهمية القصوى لعنصر التعليم والتدريب السياحي في نجاح أي سياسة سياحية، جعلت حاجة الدول ومنها الجزائر تتجه إلى ضرورة إنتهاج سياسة التكوين السياحي ضمن مخططاتها السياحية، لبناء وجهة سياحية جزائرية وعادت تلبي الطلب السياحي المتنامي، وذلك بتخليها عن الأساليب التقليدية في التعليم والتدريب السياحي، منتهجة في ذلك إنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة في قطاع السياحة والفندقة، قادرة على توفير قوة بشرية متدربة ومؤهلة للمنافسة في الأسواق السياحية الإقليمية والعالمية. و هو ما سنفصّل فيه في المحور الثاني.

ثانيا: الشروط الواجب تو افرها في اليد العاملة في القطاع السياحي:

يعتمد الاستثمار السّياحي على موارد بشرية بصفة لا تقل أهمية عن اعتماده على الموارد المادية والمالية، بل هو القطاع الاقتصادي الوحيد الذي لا يمكن تعويض العامل البشري فيه بالآلة. إذ يشترط في اليد العاملة الكفاءة ، التمرّس و مستوى عال من التكوين المتخصص- اختصاص سياحة-، مما يستلزم توفر صفات معيَّنة في اليد العاملة في القطاع السياحي نذكر أهمها [10]:

1. **أن يكون الفرد معتمدا على نفسه**

إنّ هذه الصفة ضرورية للفرد مهما كانت متواضعة في المشروع السياحي، حيث انه يتعامل مع سائحين لا يعرفون الكثير من العادات المحلية، فالشعور بالثقة في النفس في المجال الوظيفي يحظى بإعجاب من السائحين و يبعث في نفسيتهم الراحة والإطمئنان.

---

[9] **فاطيمة الزهراء ابن سيرود**، حسان بوزيان، التعليم والتدريب السياحي والفندقي في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، بدون ذكر تاريخ النشر، حملت من الموقع :
https://portal.arid.my/Publications/bensiroud%20&bouziane181425590.pdf، ص 11.

[10] - **زين العابدين خياطي**، دور موظفي السياحة في تفعيل القطاع السياحي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 58.

2. **الصّبر و التعاطف مع الآخرين**

يحتاج السائح عند وصوله للبلد المراد زيارته إلى شخص يتصف (بطبعه أو مكتسبا) بصفتي الصبر والتعاطف. فالسائح يمكن أن يصل إلى المنطقة السياحية بعد رحلة قد تكون شاقة، فضلا عن احتمال تعرضه لبعض الصعوبات عند مراقبة جوازات السفر أو اجتياز نقطة مراقبة الجمارك. وعليه فإستقباله من طرف الموظف السياحي بنوع من الصبر ، البشاشة و التعاطف معه يريحه وينسيه عناء السّفر، ويترك في نفسه إنطباعا حسنا على سكان البلد المزار.

3. **القدرة على التعامل مع المو اقف الحرجة**

إنّ القدرة على إتخاذ مواقف بسرعة وبحكمة مع السيَّاح تعتبر من متطلبات وظيفة العاملين في المجال السياحي، فهم مطالبون بالإتصاف بالمرونة و القدرة على إتخاذ القرار ، بصفة تلبي حاجيات السوَّاح.

4. **القدرة على التكيُّف**

يقوم العمل في المجال السياحي على التنسيق بين العاملين فيه، فالعمل السياحي هو عمل فريق. حيث أن أي تعارض أو إختلاف بين العاملين ينعكس آنيا بالسّلب على الأداء والسير الحسن للمشروع السياحي .[11]

للإشارة ،كل هاته الصفات المذكورة أعلاه ، يكتسبها العامل في المجال السياحي من خلال تكوينه في دورات حول التدريب في المجال السياحي والفندقي، قصد اكتساب المهارات الأدائية من أجل تقديم وتوفير خدمات سياحية ذات جودة، تؤدي إلى إنجاح المشروع السياحي وتكسبه سمعة جيِّدة في السوق السياحية ،ممَّا تعود عليه بعوائد معتبرة. ويكون التدريب على عدة مستويات منها تدريب العاملين الجدد أو التدريب أثناء العمل، أو تجديد المعلومات لاكتساب العاملين المهارات الجديدة في مجال تخصصهم، أو إعادة تدريبهم لشغل وظائف أعلى .

[11] - **Charles Kaiser and Larry E.Helber**, tourism planning and development, CBI, Publishing Company, Inc 51 Sleeper Street,Boston, Massachusetts 02210,1978 p 201.

يضاف إلى الصّفات السابق ذكرها، صفة إتقان أكثر من لغة أجنبية من قبل العامل في المجال السياحي [12] ، كصفة الأكثر طلبا في السوق السياحية. ذلك أن إحتراف اللغات الأجنبية يضمن سهولة إتصال عامل السياحة بالسائح، مما يجعل الخدمة السياحية ذات جودة. فالدليل السياحي مثلا مجبر بالتمكّن من لغتين رئيسيتين أجنبيتين حتى يضمن رحلة سياحية ناجحة [13] .

ما يمكن قوله بخصوص التدريب السياحي ، أنه وسيلة من وسائل الإستثمار في مجال الموارد البشرية، التي تحقق مكسبا ماليا يضاف لقائمة الأرباح وليس عبئا على ميزانية المنشأة السياحية. [14]

[12] **Charles Gremillon**, diplôme tourisme – quelles sont les 5 langues étrangères à apprendre ? École supérieure du Tourisme Durable et d'Aventure , publié : www.atlas-institute.com, 20avril 2020

[13] **Francy Brethenoux-Seguin**, Communiquer en anglais dans l'hôtellerie et la restauration (Méthode d'apprentissage de l'anglais, De Boeck sup, France, 2015, p23.

[14] **Fatima Zohra Guertaoui**, Contribution de la formation au développement du tourisme au Maroc, Téoros, Revue de Recherche en Tourisme, Maroc, 2005.

المحور الثاني: اعتماد خارطة التّكوين السياحي وفقا لمقتضيات المخطط الوطني للتهيئة السياحية

لقد سعت الدّولة الجزائرية منذ الإستقلال من خلال سياستها السياحية جاهدة إلى إقامة جهاز تكوين ، يهتم بترقية التكوين في المجال السياحي وتوفير اليد العاملة المؤهلة في هذا القطاع وذلك من خلال إنشاء مؤسسات تكوينية تابعة لقطاع السياحة [15] أو من خلال التكوين في إطار اتّفاقيات الشراكة . و عليه سنستعرض في هذا المحور :

أوّلا: تكوين العمالة السّياحيه في مؤسّسات تحت وصاية وزارة السّياحة و الصناعة التقليدية

ثانيا: المخطّط الوطني الإستراتيجي للتهيئة السياحيّة و التكوين في إطار الشراكة

---

[15] ورثت الجزائر غداة الإستقلال من سنة 1963 إلى 1979: مركزا للتكوين الفندقي ، كان خاضعا لوصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وإلى غاية سنة 1966 لم تكن الجزائر تملك ولو مركزا واحدا للتكوين السياحي والفندقي فكانت تعتمد على الخارج في تكوين الإطارات السياحية، وفي إطار توجيهات الميثاق السياحي في مجال التكوين السياحي تمّ الشروع في التكوين لضمان إطارات قادرة على تسيير القطاع السياحي الجزائري من خلال:

- إنشاء مؤسسات للتكوين السياحي.
- برمجة تكوين الإطارات، التقنيين الساميين على المدى الطويل والمتوسط.
- تكوين وتدريب الموظفين غير المؤهلين والعاملين في القطاع السياحي.

وعليه تقرر إنشاء ثلاثة مؤسّسات مختصة في القطاع السياحي تعنى كل مؤسّسة تكوينية في إعداد مستوى معيّن وتتمثل في:

- إنشاء مركزين في وهران وقسنطينة للتكوين الفندقي، سعة كل مركز قدرت ب 100 طالب وشرعا هذين المركزين قي العمل إبتداء من سنة 1967.
- إنشاء مركزين في بوسعادة وتيزي وزو لتكوين التقنيين والتقنينيين الساميين المختصين في إدارة الفنادق، المطاعم السياحية، قدّرت سعة كل مركز بـ100 طالب.
- إنشاء المركز العالي للفندقة والسياحة، يختص في تكوين إطارات العليا شرع في العمل إبتداء من سنة 1976 بطاقة تقدر بـ150طالب.

سنة 1984: تم حل مركزي وهران و قسنطينة، بسبب النتائج غير المرضية المحصّل عليها.

سنة 1994:أصبحت منظومة التّكوين السياحي في الجزائر تتكون من ثلاث مؤسسات تكوينية وهي:

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة.
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحة.
- مركز الفندقة والسياحة.

أوّلا: تكوين العمالة السّياحيه في مؤسسات تحت وصاية وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

يوجد حاليا ثلاث مؤسسات مكلفة بالتكوين الفندقي والسياحي في الجزائر، والتي هي المزوِّد الرئيسى للعمالة في هذا المجال لمعظم المؤسسات الفندقية في الجزائر وبعض الدول الإفريقية والعربية، و تتمثل في:

1. المدرسة العليا الوطنية للسياحة بالعاصمة -الأوراسي (ENST) :

تعتبر مؤسّسة عمومية ذات طابع إدراي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي. تم إنشاء هذه المدرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/ 255 [16] ، تمنح هذه المدرسة شهادة ليسانس آكاديمي في تسيير التنمية المستدامة للسياحة، تسيير وكالة السياحة والأسفار، الإيواء . و كذا تطوير وتدريب العاملين في قطاع السياحة [17] بالإضافة إلى شهادة ماستر أكاديمي : تخصّص مناجمنت المؤسّسات السّياحيّة، وفقا للوصاية البيداغوجيّة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي. توفر المدرسة حوالي 100 مقعد بيداغوجي، ومقرها بالجزائر العاصمة. من بين مهامها:

- تقديم تكوين عالي المستوى متخصّص في التدرّج و ما بعد التدرّج، في مختلف مواد السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية وتقوم بتكوينهم المستمر وتجديد معلوماتهم.
- تقوم بجميع الدراسات الإستكشافية من أجل الإستجابة للطلب السياحي الذي يعبر عنه المتعاملون مع التوفيق بين المهمة التربوية في إختيار مواضيع الرسائل والأشغال وبين الحاجات في ميادين السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تشارك في مختلف الدراسات التي تنجز بالإتصال مع مختلف المؤسسات الوطنية أو الدولية التي لها علاقة بتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

---

[16] مرسوم تنفيذي رقم 94/ 255، مؤرخ في 17 غشت 1994، يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، جريدة رسمية رقم 54، الصادرة في 1994، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98/ 104 المؤرخ في 31 مارس 1998، متضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، جريدة رسمية رقم 19، ص 15، و المرسوم التنفيذي رقم 13- 376 المؤرّخ في 2013/09/11 .

[17] www .mta.gov.dz.

- تكوين رصيد وثائقي يرتبط بميدان نشاطها.
- تصدر مجلة متخصصة في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تشارك في تطوير البحث العلمي والتقني في ميادين إختصاصاتها.

وتكمن صلاحياتها في:

- إبرام عقود وإتفاقيات الدّراسة والإستشارات المرتبطة بمجال نشاطها مع أي مؤسسة أو إدارة.
- إعداد الإتفاقيات الخاصة بالتعاون مع الهيئات المماثلة الوطنية أو الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.
- المشاركة في اللّقاءات والأشغال الوطنية و الدّولية التي تهم ميدان نشاطها.
- تطوير التبادل مع مؤسّسات التكوين والمنظمات الدولية المتخصصة من أجل تجديد أنواع التعليم المقدمة.
- تنظيم بمبادرتها أو بناء على طلب السلطة الوصية لقاءات وطنية و/أو دولية ترتبط بمهامها.

من بين المقاييس البيداغوجيّة المدرجة ضمن البرنامج التكويني للمدرسة،نذكر:

- الإنتاج السياحي المستدام،
- تكنلوجيات الإعلام و الإتصال السياحي،
- اقتصاد سياحي،
- الأنترنيت و مواقع الواب،
- لغات البرمجة والرّقمنة .

من المثير للإنتباه و مقارنة مع ما هو موجود في السّاحة الميدانية، نجد أنّ خريجي هذه المدرسة يتحولون مباشرة إلى الساحة المهنية، مستثمرين في ذلك شهاداتهم لإنشاء وكالات سياحية، الشيء الذي لا يساهم في تطوير القطاع السياحي بالنّظر إلى عدّة إعتبارات، منها: أنّ الوكالات السياحية تقوم بتحويل العملة الصعبة خارج الوطن من خلال تنظيم الرحلات السياحية للخارج، و لا تساهم في ترويج السّياحة الوطنية في الخارج.

2. المعهد الوطني للفندقة و السياحة ببوسعادة (INHT) : [18]

هو مؤسّسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ومقرّه ولاية بوسعادة، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-211 المؤرّخ في 90 مايو سنة 2012 ، الذي تمّ بموجبه تحويل كل من المعهد الوطني للتّقنيات الفندقية والسياحية لتيزي وزو ومركز الفندقة والسياحة لبوسعادة إلى معهدين وطنيين للفندقة و السياحة [19]. يوفر حوالي 300 مقعد بيداغوجي، يمنح شهادة تقني في التخصّصات التالية : استقبال ، مطعم ، مطبخ و حلويات ،استقبال و إنتاج و تسويق سياحي ،يتولى المهام التالية [20] :

- تكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تكوين جميع الأسلاك الأخرى التابعة للمهن الضرورية لنشاط السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة.

3. المعهد الوطني للفندقة و السياحة بتيزي وزو (INHT) [21] :

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، مقره ولاية تيزي وزو، وله ملحقة مقرها ولاية تلمسان. يوفّر المعهد 300 مقعد بيداغوجي، ويمنح شهادة تقني سامي في تخصّصات الإدارة الفندقيّة ،الإستقبال و الإنتاج و التسويق السياحي، المطاعم ،الطبخ و الحلويات، دليل في السياحة المحليّة وهو يقوم بمجموعة من المهام كمايلي:

---

18 مركز الفندقة و السياحة سابقا.

19 تمّ تحويل كل من المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية لتيزي وزو ومركز الفندقة والسياحة لبوسعادة المنشأين على التوالي بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 94- 256 ورقم 94-257 المؤرخين في 09 ربيع الأول عام 1415 الموافق 17 غشت سنة 1994 إلى معهدين وطنيين للفندقة والسياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-211 ويخضعان لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 12 -210 االمؤرّخ في 17جمادى الثانية عام 1433الموافق 09 مايو سنة 2012 الذي يحدّد القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للفندقة والسياحة .

20 مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، الجزائر، 137

21 المعهد الوطني للتقنيات الفندقيّة و السياحة سابقا.

- تكوين التقنيين السامين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة، الفندقة والحمامات المعدنية عن طريق جميع وسائل الدعم الملائمة.
- تحسين مستوى العنصر البشري في القطاع السياحي تجديد معارف.

ومما سبق، نستنتج بأن أهمية القطاع السياحي في الجزائر إذ ما قورن بعدد المؤسسات التكوينية في قطاع السياحة وعدد المتخرجين سنويا من هذه المؤسسات، يعتبر عددا ضئيلا جدا. كما نلاحظ أنّ توزيع المؤسّسات يتمركز في شمال البلاد .

و إن كان من البديهي القول بإعادة النظر في عدد المؤسسات التكوينية و كيفية توزيعها على التراب الوطني بالنظر إلى قلّتها ،إلا أنّ التكامل بين القطاعات الأخرى من خلال ضمان التكوين السياحي خارج المؤسسات الموضوعة تحت وصاية قطاع السياحة يبرّر إلى حدّ ما ، قلّة هذه الأخيرة.

ثانيا: المخطّط الوطني الإستراتيجي للتهيئة السياحيّة والتكوين في إطار الشراكة

تستمر مساعي الدولة الجزائرية في إيجاد أحسن الطرق لتطوير التكوين السياحي من أجل تحقيق تنمية سياحية واعدة، كأحد المحاور الأساسية للإستراتيجية التي إعتمدتها الحكومة لضمان وجود إطار أفضل لإدارة وتسيير النشاطات السياحية ، من خلال مايلي:

1. بطاقة التّكوين لقطاع السياحة

تمّ وضع " بطاقة التّكوين لقطاع السياحة " [22] ضمن المخطط الاستراتيجي للتهيئة السياحية لسنة 2030، والتي سطرت عدة أهداف وفق خطة عملية محدّدة، نذكر منها:

- تقييم العرض الوطني التقني والمهني للتكوين في السياحة.
- تحليل تطور الموارد البشرية المكونة في المهن السياحية.

[22] يمكن تحميل خريطة التكوين السياحي من الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

- ضبط الإحتياجات الحقيقية في التكوين للقطاع السياحي.
- ضمان التوزيع الجغرافي عبر الأقطاب السياحية للتكوينات المقدمة في مختلف مهن السياحة.
- ضمان تغطية كامل التراب الوطني عن طريق جهاز تكوين تقني ومهني مفتوح للجميع.
- تحديد تخصصات جديدة في التكوين تتماشى مع التطورات الحاصلة في القطاع السياحي.
- عصرنة جهاز التّكوين في السياحة وتطوير نوعيته ومردوديته من أجل إستجابته للمعايير الدولية في هذا الميدان.
- ضمان تسيير جيد للموارد البشرية والمادية المخصصة للتكوين.
- إدماج القطاع الخاص في التخطيط وتنظيم عرض التكوين في السياحة.
- **ضمان جهاز تكوين متناسق في مهن السياحة في إطار الشراكة يعتمد على مؤسّسات التكوين تحت وصاية كل من الوزارة المكلفة بالسّياحة والتعليم العالي والتّكوين المهني من أجل ضمان تخطيط أحسن للعرض الوطني في التكوين السياحي .**[23]

2. تكوين العمالة السياحّة في إطار الشراكة :

يحصي قطاع التّكوين العالي و البحث العلمي في الجزائر حوالي (15) مؤسّسة جامعيّة عمومية تكوّن وفق نظام ليسانس ماستر دكتوراه، في تخصصات الفندقة و السياحة بالنسبة لشهادة الماستر الآكاديمي ،شهادة الليسانس المهنية و شهادة الليسانس الآكاديميّة . نذكر منها : جامعة أدرار : ميدان العلوم الإقتصاديّة تخصّص تسويق فندقي و سياحي، التجاريّة و التسيير . جامعة باب الزوار : ميدان علوم الأرض و الكون تخصّص ماستر تهيئة السياحة و التراث، المركز الجامعي تيبازة :ميدان العلوم الآقتصادية ، التسيير و التجارية ، تخصّص اقتصاد سياحي و تخصّص تسيير الفنادق و السياحة.

في حين يحصي قطاع التّكوين و التعليم المهنيين أزيد من (30) معهدا وطنيا متخصّصا في التكوين المهني (INSFP) يوفّر تخصّصات مهنية من المستوى الرابع و الخامس متوجة بشهادة تقني و تقني سامي في أحد تخصّصات الشعبة المهنيّة " فندقة و سياحة ".

كما يحصي القطاع (167) مركزا للتّكوين المهني و التمهين (CFPA) سنة 2022 ،توفّر تكوينات من المستوى الثاني و الثالث تتوّج على التوالي بشهادة الكفاءة المهنيّة و شهادة التحكّم المهني في أحد تخصصات الفندقة،

[23] مقدمة خارطة التكوين.

الإطعام و السياحة مثل : تسيير و إدارة الفنادق ، المناجمنت في الفنادق و الإطعام ، التنشيط و التسيير السياحي، وكالة الأسفار ، مرشد السّياحة المحليّة .[24]

بالنسبة لمسار التعليم المهني نذكر : شعبة الفندقة ، السياحة و الإطعام التي تشمل (07) تخصصات ، منها تقنيات البيع ، استقبال ، تنشيط السياحة المحلية .[25]

وفي هذا الصدد، صرّح وزير القطاع السابق "عبد القادر بن مسعود": " الإستثمار في العنصر البشري يعد بمثابة العمود الفقري الذي يساهم في رفع تحدي النوعية لتحقيق سياسة التنمية المستدامة في قطاع السياحة ."

وقد أمضى وزير السياحة والصناعة التقليدية إتفاقية شراكة وتعاون مع وزير التكوين والتعليم المهنيين وزير التعليم العالي ،تهدف إلى إنشاء فروع الإمتياز في المهن السياحية والفندقية والحموية، بهدف إطلاق حوالي 3300 مهني وموظف في قطاع السياحة بغية تزويد المؤسسات السياحية باليد العاملة المؤهلة.

كما أمضى وزير السياحة إتفاقية ثانية مع وزير قطاع التعليم العالي ومجمع الفندقة والسياحة والحمامات المعدنية والمعهد العالي للسياحة لتكوين طلبة ما بعدالتدرج في التخصصات السياحية والفندقية، مع إستفادة الطلبة في مستوى ما بعد التدرج من تربصات ميدانية على مستوى المؤسسات السياحية.

كل هذه المساعي من طرف الحكومة ،تؤكد الإهتمام العالي الذي أولاه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لافاق 2030، و إيلاء الحكومة العناية بالقطاع السياحي بالنظر إلى المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر.

نحسبها إلتفاتة جيدة وصائبة ، ونتمنى أن تتجسد هذه الجهود تجسيدا حقيقيا ومتقنة في أرض الواقع، غير أن هذه المساعي يشوبها بعض النقص إذ ما تعلق الأمر بإنشاء مؤسسات جديدة للتكوين في مجال السياحة الإيكولوجية (البيئية)، السياحة الصحية والسياحة الثقافية، حيث تبقى هذه الأنواع من

[24] طالع مدونة شعب وتخصصات التكوين المهني

[25] طالع مصنّف الشّعب وتخصّصات التعليم المهني

السياحة في الجزائر، سياحة غير مألوفة وغير شائعة وغير مستثمر فيها رغم ما يمكن أن تدرّه بالعملة الصعبة على ميزانية الدولة و بنسبة معتبرة [26].

خاتمة :

ختاما ، نشير إلى أنّه بالرغم من توفير الدولة لعدّة مؤسسات و تدابير من أجل ضمان تكوين سياحي ذو جودة، بصفته الركيزة الأساسية لقيام القطاع السياحي ، تبقى " الثقافة السياحيّة " من بين أهمّ المواضيع التي ينبغي تسليط الضوء عليها بالنظر إلى أنّها تؤثّر سلبا أو إيجابا على مستوى الآداء مما ينعكس عل الجانب الرقتصادي أيضا بالسّلب أو الإيجاب.

المصادرو المراجع:

[1] **زين العابدين خياطي**، دور موظفي السياحة في تفعيل القطاع السياحي، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

[2] **ملد حواس، عبد الناصر حبوشي**، المرشد السياحي وأهميته في إنجاح الرحلة السياحية، مداخلة ألقيت في المؤتمر الدولي حول الإستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، 26 و27 نوفمبر 2014، معهد الإقتصاد، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة.

[3] **مصطفى أحمد السيد**، الموارد البشرية العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 30، القاهرة، مصر 2000

[4] **فاطيمة الزهراء ابن سيرود، حسان بوزيان**، التعليم والتدريب السياحي والفندقي في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال JFBE ، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، بدون رقم العدد.

[5] **منهى أحمد محمد النعيمي**، التعليم السياحي في العراق، دراسة لعينة من طلبة قسم السياحة وإدارة الفنادق في كلية الإدارة والإقتصاد كنموذج للتعليم السياحي الجامعي، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد73، 2008، ص219 .

[6] **إبراهيم بظاظو**، تحليل واقع الموارد البشرية في القطاع السياحي الأردني، تحميل يوم 24 سبتمبر 2019 من الموقع: http:// meutourism.com/research/22.doc ، ص 13.

[26] صدوقي يسمينة، الاستثمار الوطني في القطاع السياحي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، سعيد حمدين، الجزائر 1، ص 44.

[7]**عصمت الغباري**، تنمية الثقافة الأمنية لدى العاملين في المجال السياحي، الحلقة العلمية حول الأمن السياحي، القاهرة، 2007، ص 10، حمل يوم 24 سبتمبر 2019 من الموقع :

http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/TrainingCollege/Trainingactivities/Seminars00/2act_011207/Documents/6.pdf.

8 خالد قشي، رندة سعدي، التدريب السياحي كوسيلة لتنمية كفاءة الموارد البشرية في القطاع السياحي – مشروع تكامل للمملكة العربية السعودية-نموذجا، مجلة لإقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، الجزائر، العدد الثالث، أوت 2017، ص 54.

[9] **فاطيمة الزهراء ابن سيرود**، حسان بوزيان، التعليم والتدريب السياحي والفندقي في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، بدون ذكر تاريخ النشر، حملت من الموقع :

https://portal.arid.my/Publications/bensiroud%20&bouziane181425590.pdf، ص 11.

[10]- **زين العابدين خياطي**، دور موظفي السياحة في تفعيل القطاع السياحي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 58.

[11] - **Charles Kaiser and Larry E.Helber**, tourism planning and development, CBI, Publishing Company, Inc 51 Sleeper Street,Boston, Massachusetts 02210,1978 p 201.

[12] **Charles Gremillon**, diplôme tourisme – quelles sont les 5 langues étrangères à apprendre ? École supérieure du Tourisme Durable et d'Aventure , publié : www.atlas-institute.com, 20avril 2020

13Francy Brethenoux-Seguin, Communiquer en anglais dans l'hôtellerie et la restauration (Méthode d'apprentissage de l'anglais, De Boeck sup, France, 2015, p23.

[14] **Fatima Zohra Guertaoui**, Contribution de la formation au développement du tourisme au Maroc, Téoros, Revue de Recherche en Tourisme, Maroc, 2005.

[15] مرسوم تنفيذي رقم 94/ 255، مؤرخ في 17 غشت 1994، يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، جريدة رسمية رقم 54، الصادرة في 1994، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98/ 104 المؤرخ في 31 مارس 1998، متضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، جريدة رسمية رقم 19، ص 15، و المرسوم التنفيذي رقم 13- 376 المؤرّخ في 2013/09/11 .

[16] www .mta.gov.dz.

[17] تمّ تحويل كل من المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية لتيزي وزو ومركز الفندقة والسياحة لبوسعادة المنشأين على التوالي بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 94- 256 ورقم 94-257 المؤرخين في 09 ربيع الأول عام 1415 الموافق 17 غشت سنة 1994 إلى معهدين وطنيين للفندقة والسياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-211 ويخضعان لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 12 -210 االمؤرّخ في 17جمادى الثانية عام 1433الموافق 09 مايو سنة 2012 الذي يحدّد القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للفندقة والسياحة .

[18] مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، الجزائر، 137

[19] صدوقي يسمينة، الاستثمار الوطني في القطاع السياحي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، سعيد حمدين، الجزائر 1، ص 44.

جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق
مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر،
المعتمد بموجب المقرر رقم 241 المؤرخ في 23 ماي 2023
الملتقى الوطني حول
دور قطاع السياحة في التنمية و التنويع الاقتصادي في الجزائر
06 ديسمبر 2023

مداخلة بعنوان: دور السياحة الالكترونية في ترقية الوجهة السياحية

من إعداد: د. جدايني زكية جامعة الجزائر 1
أ. رضواني نسيمة المدرسة الوطنية العليا للسياحة

الملخص
الهدف الرئيسي من هذا الموضوع يرمي لتسليط الضوء على واقع السياحة الالكترونية في الجزائر، و كذا الوجهة السياحية، على اعتبار أن المجالين تربط بينهما علاقة تكاملية قائمة على التأثير و التأثر، لذا عمدنا لتحليل واقع السياحة الالكترونية و تحديد نقاط القوة التي يمكن أن تساهم في تطوير الوجهة السياحية.
كما توصلنا لتحديد بعض نقاط الضعف و المشاكل التي تعرقل من تطوير السياحة الالكترونية في الجزائر، لذا ذكرنا بعض الحلول الناجعة التي يمكن أن تحدث نهضة بقطاع السياحة بالجزائر.
الكلمات المفتاحية: السياحة الالكترونية، الوجهة السياحية، الترقية السياحية،

Abstract
Our subject sought to shed light on E_Tourism reality in Algeria as well as the tourist destination, and because the two fields have a complementary relationship based on influence and affection, so we worked on analyzing the reality of electronic tourism and identifying strengths that could contribute to development of the tourist destination weaknesses and problems that hinder the promotion of e -tourism in Algeria
in the last we have mentioned some effective solutions that can bring about a renaissance in the tourism sector in Algeria.
keywords: Electronic Tourist, Tourist Destination, Tourism Promotion.

مقدمة:

تعد السياحة من أكثر الصناعات الاقتصادية نموا وتطورا في العالم، حيث تمتد آثارها لأجيال طويلة، إضافة إلى التطور الملحوظ في مختلف المجالات الاقتصادية نظرا للعلاقة الوطيدة بين ترقية السياحة و تنمية المجتمعات سواء في مجال النقل والمواصلات، الصحة، الثقافة... ولهذا أصبحت السياحة القطاع الرئيسي للعديد من البلدان سعيا لتحقيق تنمية شاملة.

فقد أثبتت النتائج الايجابية التي ظهرت على العديد من الدول التي اهتمت بالسياحة و اعتمدت عليها للنهوض باقتصادها، أن السياحة لم تعد مجرد أسلوب ترفيهي للإنسان بل أصبحت صناعة يعول عليها للرفع من الميزان التجاري و تحقيق تنمية مستدامة.

و من أجل ذلك اعتمدت الكثير من الدول على التطور التكنولوجي من أجل تطوير السياحة و استخدام التقنيات الحديثة التي تحقق الانتشار الواسع للمنتوج و الخدمات السهلة السريعة من أجل جلب أكبر عدد من السياح.

حيث سعت الدول للاستفادة من التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم خاصة مع انتشار المواقع و التطبيقات الرقمية التي تسهل من عملية الاتصال و التواصل بين الأفراد من أجل الترويج لوجهتها السياحية، و بالتالي ظهر نمط جديد للسياحة ألا و هو السياحة الالكترونية و التي أصبحت رقما مهما في الواقع السياحي، بل أننا نجد أن الوجهات السياحية ذات النشاط الواسع ترتكز عليها بشكل كبير.

من هذا المنطلق تتجلى أهمية هذه المداخلة التي من خلالها سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه السياحة الالكترونية من أجل ترقية الوجهة السياحية؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية لمبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول للإطار المفاهيمي العام للسياحة الالكترونية و في المبحث الثاني للعلاقة بين السياحة الالكترونية و الوجهة السياحية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام للسياحة الالكترونية

السياحة ظاهرة قديمة اعتاد الناس على القيام بها منذ القدم، إلا أنها لم تصل لتطورها الملحوظ إلا بعد الحرب العالمية الثانية كونها اتسمت بارتفاع مستوى الدخل الفردي و تمتع الأفراد بمزايا جديدة في ساعات عملهم و إجازات مدفوعة الأجر، و لقد تطور مفهوم السياحة وفقا لتطور المجتمعات، فأصبحت تحظى باهتمام الباحثين و الدارسين.

كما تطور هذا النشاط الاجتماعي و أصبح مفهوما صناعيا و اقتصاديا، يؤثر على اقتصاد الدول و يتأثر بما يتحصل فيها من تطورات فظهر ما يعرف بالسياحة الالكترونية.

المطلب الأول: مفهوم السياحة الالكترونية

قبل التطرق لتعريف السياحة الالكترونية لابد من تقديم تعريف للسياحة بصفة عامة على اعتبار أن السياحة الالكترونية جزء لا يتجزأ منها، لجانب تعريف السائح باعتباره محور الخدمة السياحية.

أولا: تعريف السياحة و السائح

1- السياحة عامة

قام الفقهاء بتقديم عدة تعاريف و تقسيمات للسياحة وفقا للزاوية التي ينظرون إليها، و بالاستناد لمعايير عديدة كالغرض، اتجاه السائح، الفئة العمرية و وسيلة النقل المستعملة...

و لأجل توحيد الأسس و الإحصائيات السياحية في العالم قامت المنظمة العالمية للسياحة بتحديد تعريف لهذه الظاهرة كما يلي:

" السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، و يقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى، و تتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليها كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة و متكررة" [1]

2- تعريف السائح

باعتبار السائح محور الخدمة السياحية، فيمكن تعريفه بأنه "الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي لأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة، سواء كان ذلك البلد هو البلد الذي يعيش فيه - سائح وطني- أو خارج بلده - سائح أجنبي- و لفترة تزيد عن 24 ساعة".[2]

لذا نقول أن السياحة ظاهرة انتقالية وقتية تختلف مدتها وفقا لرغبة السائح و عوامل أخرى كقدرته المالية و الوقتية و قوانين الدولة المضيفة و عوامل الجذب السياحي...لأغراض متعددة غير كسبية أو علمية.

ثانيا: السياحة الالكترونية كوجه جديد للسياحة

يعتبر مفهوم السياحة الالكترونية من المفاهيم الحديثة، إلا أن الفقه أولاه الكثير من الاهتمام، إذ تعتبر السياحة الالكترونية نشاطا ربحيا كغيره من الممارسات الالكترونية، ينتج عنه تحسن أو توتر

الاقتصاد الخاص بالدول و المؤسسات، و لقد ساهمت التجارة الالكترونية بظهور و تطور هذا النوع من السياحة كونهما يتعاملان بنفس الأسلوب و هو التسويق الاشهاري للمنتوج و الوجهات السياحية، باستعمال تقنيات الاتصال التكنولوجية.

و عليه لابد من تعريف التجارة الالكترونية على اعتبار أن السياحة الالكترونية ذات علاقة وطيدة بها.

1- التجارة الالكترونية كأساس للسياحة الالكترونية

أ- نشأة التجارة الالكترونية: إن التجارة الالكترونية ليست مفهوما جديدا بل ظهر في السبعينات من القرن الماضي، عندما بدأت البنوك في استخدام شبكات مأمونة للقيام بعمليات التبادل الالكتروني للأموال، و مع زيادة التطور التكنولوجي تمكن العملاء من الإيداع المباشر و السداد الالكتروني للمستحقات باستخدام أساليب إلكترونية مستحدثة.

و زاد انتشار الحقيقي لهذه التجارة خلال التسعينيات تزامنا مع استخدام الانترنت للأغراض التجارية، حيث شهدت سنة 1994 إنشاء أول موقع لبيع الكتب عبر الانترنت من طرف المحلل المالي **جيف بيزوس**BEZOS JEFF بالتعاون مع AMAZON. COM.[3]

ثم أثير موضوع التجارة الالكترونية بصفة رسمية لأول مرة في منظمة التجارة العالمية، باقتراح قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع المجلس العام للمنظمة في فيفري 1998. [4]

و توسع استخدام التجارة الالكترونية ليشمل كل دول العالم، حيث زاد الاهتمام بها و تطبيقها في تعاملاتها التجارية نظرا لما تحققه من إيجابيات على الساحة الداخلية و الدولية، حيث شهد استخدامها نموا متسارعا وصل إلى 23% من حجم التجارة الدولية خلال سنة 2005 و إلى 68.9 % خلال سنة 2012. [5]

كما توسعت و تنوعت وسائلها إذ لم تعد تقتصر على استخدام شبكة الانترنت عبر الكمبيوتر بل شملت استخدام تطبيقات عبر الهاتف الذكي أو ما يعرف بـ **E-MOBILE** [6]، خاصة أن عدد مستخدمي الانترنت في تزايد عالمي مستمر.

ب- تعريف التجارة الالكترونية: تعددت التعريفات المقدمة للتجارة الالكترونية و لعل أبرزها ذلك المقدم من طرف منظمة التجارة العالمية إذ يعد أكثر شمولا، حيث اعتبرتها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات و تأسيس الروابط التجارية، و توزيع و تسويق و بيع المنتجات بالاعتماد على الوسائط الالكترونية.[7]

فلا يحصر هذا التعريف التجارة الالكترونية في مجرد تبادل السلع و الخدمات بل عملية تغطي كافة عمليات الإنتاج و التسويق و البيع و الإعلان و الترويج و التسليم و خدمات ما بعد البيع...

2- تعريف السياحة الالكترونية: E- Tourisme

إن قطاع الخدمات في تطور مستمر شأنه شأن باقي القطاعات، و السياحة مجال يتأثر و يؤثر في كل القطاعات، حيث تأثر بالتطورات التكنولوجيا فظهر ما يسمى بالسياحة الالكترونية[8] و التي تداخلت بشكل كبير مع مفهوم التجارة الالكترونية، بل و أصبحت تشكل القسم الأكبر منها، و أصبحت نمطا سياحيا يتم من خلاله تنفيذ بعض معاملاته بين المؤسسات السياحية أو بين المؤسسة السياحية و المستهلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، بحيث تتلاقى فيه عروض الخدمات السياحية من خلال شبكة الانترنت مع رغبات جموع السائحين الراغبين في قبول الخدمات السياحية المقدمة عبر شبكة الانترنت[9].

و لقد عرفتها **المنظمة الدولية للسياحة الالكترونية**[10] بأنها:" تلك الخدمات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بغرض إنجاز و ترويج الخدمات السياحية و الفندقية عبر مختلف الشبكات المفتوحة و المغلقة بالاعتماد على مبادئ و أسس التجارة الالكترونية.

وفي الواقع يتعدى مفهومها إلى أبعد من ذلك، فهي تشمل حتى السياحة المتنقلة **m-Tourisme** المستخدمة للأجهزة الالكترونية الجوالة كالهواتف المحمولة و المفكرات الالكترونية المحمولة و غيرها، و بذلك فإن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تستخدم من طرف جميع شركات القطاع السياحي من مؤسسات و هيئات و أفراد، و قد تستغل هذه التكنولوجيا في تشييد و إقامة كيانات سياحية يتطلب تشغيلها أيضا قدرا من المعرفة التكنولوجية لدى روادها مثل الفنادق الذكية التي تعتمد في بنائها و إدارتها على تقنيات حديثة.

و عليه فإن المجتمعات أصبحت تولي أهمية كبيرة للتقدم التكنولوجي الحاصل على شبكة المعلومات الدولية و تستغله في المجال السياحي، إذ أصبح بالإمكان تسمية أي نوع سياحي بأنه الكتروني إذا تم استخدام التقنيات الحديثة في عرض منتجاته و تقديمها للسائحين على شبكة الانترنت، و يشمل ذلك كافة العمليات السياحية المعروفة من عروض البرامج السياحية و حجز الرحلات السياحية و تنظيمها من خلال الانترنت و كذا خدمة ما بعد الحصول على المنتج.

لذا نقول أن السياحة الالكترونية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة الالكترونية، فهي تعبر عن جميع الأنشطة المتعلقة بالمعاملات السياحية أي الإعلان عن الخدمات السياحية من خلال متاجر افتراضية و مواقع بيع عبر الانترنت، و تبادل المعلومات و التفاعل بين مقدمي الخدمة و السائح، و إبرام العقود و سداد الالتزامات المالية من خلال الدفع **On line** فتتسع السياحة الالكترونية لتشمل كل المعلومات أو الخدمات التي تقدمها الشركة السياحية لمثيلتها أو للمستهلك عبر كافة وسائل الاتصال الالكترونية.

المطلب الثاني: أهمية السياحة الالكترونية و عوامل انتشارها

سعى العاملين في المجال السياحي لاستغلال التكنولوجيات الحديثة لخدمة النشاط السياحي و تطويره للوصول لتلبية احتياجات الزبائن، الذين أصبحوا يستعملون شبكة الاتصالات عبر الانترنت من أجل البحث عما يشبع رغباتهم السياحية، مما زاد في انتشار السياحة الالكترونية، و هو ما سنتناوله بنوع من التفصيل في هذا المطلب

أولا: الأهمية الاقتصادية للسياحة الالكترونية

تتعدد أهمية السياحة الالكترونية سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية الأفراد كونها تساهم في:

- رفع حجم التبادل التجاري و تطوير المركز الاقتصادي للأمم، إذ نلمس أهميتها الاقتصادية سواء للمؤسسة السياحية أو المستهلك أو البلد ككل من خلال المنافع التي تحققها كونها:

- تيسر تقديم المعلومات التفصيلية المتعلقة بالمنتج أو الخدمات السياحية على اعتبار أن هذه الأخيرة لا تقاس جودتها إلا بالتجربة، كما تعتمد على ثقة السائح في جودة الخدمة المقدمة من طرف المؤسسة السياحية، و أسهم ذلك في تحقيق رغبات السائح و إرضاء احتياجاته بشكل كبير من خلال تمكينه من القيام بمقارنات بين المواقع السياحية و العروض المقدمة و اختيار الأنسب منها و الأقل تكلفة دون عناء التنقل.

- تخفيض تكاليف الخدمة السياحية من ناحية خفض تكاليف التسويق و التوزيع السياحيين و كذا عدد العمال و من ثمة تمتع المنتج السياحي بميزة مقارنة نتيجة انخفاض الأسعار[11].

- أداة لفتح أسواق جديدة و زيادة القدرة التنافسية وطنيا و دوليا، و الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في المجال السياحي[12]، فقواعد المنافسة تفرض على المؤسسة السياحية اللجؤ لتقنيات المعلومات و الاتصالات و السعي نحو الابتكار لجذب العملاء.

- سهولة تطوير المنتج السياحي و ظهور أنشطة سياحية تتفق مع شرائح السياح، من خلال قياس رأي الزبائن و معرفة احتياجاتهم، كون السياحة الالكترونية غيرت في الهيكل التقليدي لقطاع السياحة، مما أدى للتأثير سلبيا على الوسطاء التقليديون سواء العموميون أو الخواص و تقلص دورهم[13]، لأن الانترنت جعل التواصل يتم بشكل مباشر بين مزود الخدمة و المستهلك عن طريق وسطاء افتراضيين في الغالب ينشطون في الشبكة كمحرك بحث أو مرقع ويب من أجل بحث و تقييم المنتجات السياحية، دراسة احتياجات السياح و البحث عن اقتراحات مناسبة لهم و توزيع المنتجات السياحية فعليا، كما يمكن أن يكون إبرام العقد مع المنتج لكن التسليم من طرف موزع وسيط[14].

- تعتبر وسيلة فعالة لعقد صفقات بين المتعاملين الاقتصاديين عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر مما يعني الاستغناء عن السندات الورقية و نفقاتها.[15]

- أدت إلى ظهور مؤسسات جديدة تخدم القطاع السياحي و الفندقي كمؤسسات الخدمة عبر الانترنت كالوسطاء الافتراضيين، البنوك الالكترونية لتسديد مقابل الخدمة.

- و من الناحية الدولية فإن زيادة تطور السياحة الالكترونية دليل على تقدم البنية التكنولوجية و الخدمة الالكترونية في بلد ما، الأمر الذي يساهم في تنمية العلاقات الدولية لاسيما من ناحية الاستثمارات الأجنبية و تمتع الأعمال الحكومية و الخاصة بالمصداقية في التقارير الدولية[16].

ثانيا: عوامل انتشار السياحة الالكترونية

يمكن إجمال العوامل التي ساهمت في انتشار السياحة الالكترونية فيما يلي:

1- التطور العلمي و التكنولوجي: على اعتبار أن هذا النوع من السياحة يستند على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و انتشار استخدام الانترنت خاصة و بالنظر للخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة و بأسعار تنافسية، تمكن ذوي الدخل المحدود من استخدامها في تعاملاتهم[17]، حيث ارتفعت مساهمة السياحة الالكترونية في إجمالي التجارة الالكترونية الدولية و ما نتج عن إدماج هذا المفهوم في البنى المؤسساتية للهيئات المعنية في السياحة من تخفيض تكاليف الخدمة و أسعارها. [18]

2- المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين: من أجل الوصول للأسواق في أسرع وقت ممكن و بأكبر قدر من الخدمات السياحية خاصة مع عرضها بصورة مميزة و جذابة، مما أدى إلى الابتكار في مجال السياحة الالكترونية سواء على المستوى الوطني أو الدولي[19].

إذ تزداد أهمية السياحة الالكترونية مع زيادة الاهتمام بالتجارة الالكترونية، إذ أصبحت السياحة الالكترونية تشكل القسم الأكبر من حجم التجارة الالكترونية سواء بين قطاعات الأعمال(**B2B**) أو قطاع الأعمال و المستهلكين (**B2C**)، حيث تخطى دخل القطاع 89 مليار دولار في العالم سنة 2009، ووصلت لنسبة- 45 % سنة 2008 من حجم التجارة الالكترونية، حيث أشارت المنظمة العربية للسياحة في تقريرها سنة 2010 أن 40 % من المجموع الكلي لعدد السياح بلغ 938 مليون سائح استخدموا الخدمات السياحية الالكترونية سواء للاستفسار أو الحجز و السفر و بلغ زوار المواقع العالمية مثل اكسبيديا Expedia.com 50 مليون زائر، و موقع أوربتز Orbitz.com مليون زائر، و حوالي 80 مليون زائر لموقع yahootravel.com[20].

كما زاد تنفيذ الحجوزات الكترونيا سواء بالنسبة للفنادق، و السيارات و الرحلات البحرية...، و الاستفسار للحصول على المعلومات و التخطيط لقضاء الإجازة و العطلات، في حين انخفض استخدام المصادر التقليدية كالاتصال الهاتفي و التنقل لمكاتب الخطوط الجوية ووكالات السياحة و الأسفار.

فكما أشارت دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، أن قطاع السياحة سيكون المستفيد الأكبر من تطبيق التجارة الالكترونية، كما أدى هذا التوسع في السياحة الالكترونية إلى تغيرات هامة في أساليب التسويق و الترويج للسياحة على المستوى العالمي[21].

المبحث الثاني: العلاقة بين السياحة الالكترونية و الوجهة السياحية

اتساع استخدام السياحة الالكترونية جعلها محط اهتمام عالمي، حيث سعت العديد من المنظمات الدولية الناشطة في المجال السياحي لدعم السياحة الالكترونية خاصة على مستوى الدول النامية و إيجاد حلول للمشاكل و الصعوبات التي تواجه تعميمها، و للبحث عن استراتيجيات لتفعيلها و تأطيرها لحماية أطراف المعاملات خاصة من جانب السائح، و هو ما انعكس ايجابيا على الوجهة السياحية سواء على الصعيد الدولي أو العربي.

و عليه سنتناول في هذا المبحث كلا من المجهودات الدولية لدعم السياحة الالكترونية من جهة و كذا العلاقة بينها و بين الوجهة السياحية و كيف أنها تؤثر فيها.

المطلب الأول: الاجتهادات الدولية في مجال دعم السياحة الالكترونية

هناك عدة مبادرات قامت بها المنظمات العالمية من أجل دعم السياحة الالكترونية لجانب وجود مجهودات الدول نظرا لما لها من دور في ترقية الوجهة السياحية.

أولا: دعم السياحة الالكترونية على الصعيد العالمي

1: مجهودات منظمة السياحة العالمية: تتعاون منظمة السياحة العالمية تتعاون مع شركة **مايكروسفت** العالمية لتزويدها بحلول تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لحل بعض التحديات التي تواجه السياحة بشكل

عام، لاسيما التحديات التي تواجهها الدول و الوجهات السياحية، و كذا ما تعلق منها بدعم البلدان و المدن و مساعدتهم من خلال تقديمها كوجهة سياحية مثالية من خلال:

- ترويج و إدارة المقاصد السياحية بالاعتماد على مهارات التسويق الالكتروني و البوابات السياحية،
- **يو توريست**: و يستخدم من خلالها أفضل التقنيات الأمنية الحديثة و التعاريف الرقمية لمساعدة منظمة السياحة و مدونة قواعد الأخلاق و السلوكيات التي تنتهجها، لجانب الفوائد المتعلقة بتشجيع و الترويج التنمية السياحية المستدامة للقطاع السياحي خصوصا في الدول النامية[22].

2- الاتحاد الدولي للسياحة الالكترونية: يهدف إلى تنظيم عمل السياحة و السفر عبر الانترنت، و تقديم أحدث الاستشارات في المجال، و إتاحة فرصة تبادل الخبرات بين الأعضاء من خلال إصدار مجلة ربع سنوية بعدة لغات، و تنظيم رحلات تسويقية و تعليمية لأعضاء الاتحاد، و إيجاد حلول علمية لمشاكل صناعة السياحة الالكترونية من خلال إنشاء دليل عالمي موحد يضمن معلومات رسمية لكل ما هو متعلق بصناعة السياحة، لخلق منافسة عادلة بين الأعضاء و زيادة حجم المبيعات عبر الانترنت[23]. لجانب القيام بدورات تدريبية و تعليمية في الشرق الأوسط و العالم في مجال السياحة الالكترونية، و لقد اختيرت مصر كمقر رئيسي للاتحاد.[24]

و لقد تم افتتاح أول موقع لهذا الاتحاد في الشرق الأوسط و العالم بشراكة سعودية، فرنسية، اسبانية، ايطالية و مصرية و برعاية عدة منظمات سياحية عالمية، و يعد هذا الموقع أول مرجعية لكل دول العالم للعاملين بالسياحة و التسويق السياحي عبر الانترنت، إذ أنه يسمح بتسويق منتوجات الأعضاء و حمايتهم من القرصنة، لجانب منحهم خدمة تصميم المواقع و ترقيتها و كتابة محتوى المواقع من طرف محترفين دوليين في مجال تطبيقات السياحة الالكترونية[25].

3- مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية_ الأونكتاد_: بمناسبة دورته الحادية عشر سنة 2006 طرح الأونكتاد مبادرة خاصة بالسياحة الالكترونية تهدف لتزويد البلدان النامية بوسائل تقنية لترويج خدماتها السياحية و تسويقها عبر الانترنت لجانب استحداث منتجات سياحية جديدة من خلال الشراكة مع أعضاء المؤتمر و المنظمة العالمية للسياحة و سلطات السياحة الوطنية و الجامعات و ذلك لمدة 04 سنوات من أجل الوصول لصناعة سياحة محلية في البلدان النامية و المنظمات الإقليمية كالمشاريع الصغيرة و المتوسطة كالفنادق، النقل، الحرف اليدوية[26].

4- مبادرة الاتحاد الدولي للنقل الجوي - إياتا- : شجع الاتحاد الدولي للنقل الجوي و عمم فكرة التذاكر الالكترونية كونها توفر مبالغ مالية تصل لثلاثة مليار دولار سنويا و توفير أسعار تنافسية بسبب توفير مصاريف العمال على مستوى مكاتب السياحة و الأسفار، و كذا وصول خدماتها لأكبر شريحة من المستهلكين عبر شبكة الانترنت[27].

ثانيا- مجهودات الهيئة العليا للسياحة العربية: نلمس عدة جهود من أجل تطوير السياحة الالكترونية على الصعيد العربي حيث تعمل هذه الهيئة على تطوير قطاع السياحة عموما و التعاون العربي في ذات المجال خاصة فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الاتصال و المعلومات، و لقد وضع حجر الأساس لانطلاق هذا المسار بموجب الاجتماع الوزاري لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنعقد في جوان 2008، و الذي توصل لعدة قرارات في المجال نذكر منها:

1- الموافقة على **إنشاء المجلس العربي للسياحة الالكترونية** بين الدول العربية من أجل تنمية قطاع السياحة في الوطن العربي و تفعيل دور المؤسسات السياحية، و ذلك بإشراف كل من الاتحاد الدولي للسياحة الالكترونية و المنظمة العربية للسياحة التابع لجامعة الدول العربية لتفعيل التعاون العربي بهدف تطوير السياحة الالكترونية و الاستفادة من التطورات الحاصلة في المجال[28].

2- الموافقة على إنشاء **أكاديمية متخصصة في الأعمال الالكترونية** تهدف إلى إعداد مختصين في استخدام و تطبيق تكنولوجيا المعلومات لجانب القيام بتكوينات للعاملين في المجال[29].

ثالثا: مجهودات الدولة الجزائرية في مجال السياحة الالكترونية و المعوقات التي تواجهها

الجزائر و على غرار دول العالم تسعى لتطوير واقع السياحة عموما والسياحة الالكترونية خصوصا ووضع مخطط لتدعيمها و تنظيم عمل وكالات السياحة و الأسفار، خاصة بالنظر للمؤهلات السياحية المتنوعة التي تمتلكها.

1- جهود الدولة من أجل تعزيز استخدام السياحة الالكترونية

أ- مجهودات الوزارة المكلفة بالسياحة: للوزارة المكلفة بالسياحة دور هام في الترويج للوجهة السياحية من خلال القيام بمختلف التسهيلات الخاصة بالعمليات الالكترونية و تمكين الزبائن من القيام بالمعاملات باستخدام الوسائل التكنولوجية، و في هذا الصدد قامت الوزارة الوصية:

- بربط الإدارات المكلفة بالسياحة الكترونيا لاسيما تعزيز و تسهيل التواصل بين الوزارة المكلفة بالسياحة و مديريات السياحة و الأسفار على المستوى الولائي و التنسيق فيما بينها بشأن عرض المعلومات و إحالة الزائرين إلكترونيا إلى الشركات السياحية التي تعتمد على السياحة الالكترونية كأسلوب تسويقي لعروضها السياحية.
- إيجاد البنية التي تمكن المؤسسات السياحية في الجزائر من إتمام الصفقات التجارية و تسوية المبالغ المالية المترتبة عنها.
- تمكين السائح من شراء العروض و دفع قيمتها الكترونيا.
- إنشاء موقع إلكتروني **TOUR ALGERIE.DZ** الذي يحتوي على العديد من البيانات الخاصة القطاع السياحي في الجزائر قصد التعريف بالمقومات السياحية للجزائر، و الشركات السياحية المعتمدة كالوكالات السياحية و التي لها دور كبير في تجسيد السياحة الالكترونية أو الرقمية و التعريف بالخدمات السياحية و أنواع السياحة الممارسة في الجزائر.

ب- **جهود الديوان الوطني للسياحة**: الديوان الوطني للسياحة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعمل تحت وصاية وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88- 214 المعدل و المتمم[30] بهدف ترقية السياحة و متابعة العمليات المعتمدة في هذا القطاع، رد الاعتبار للثروات السياحية، إعطاء صورة سياحية جزائرية جديدة للعالم، تحسيس المواطن بأهمية النشاط السياحي و ترقية الاستثمارات السياحية، كما يعمل على تطوير منتجات سياحية جديدة تستجيب لاحتياجات السائح الأجنبي و تحقيق التوازن بين العرض و الطلب و غيرها من المهام التي تهدف لترقية السياحة في الجزائر، كون أن مهمته الأساسية هي المشاركة في إطار السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة في إعداد برامج ترقية السياحة و السهر على تنفيذها وفقا للمادة الرابعة من ذات المرسوم التنفيذي.

و يعمل الديوان من خلال موقعه **http//ont.dz** بعرض مختلف المعلومات السياحية حول الأماكن السياحية المصنفة من طرف منظمة اليونيسكو، نشر عناوين وكالات سياحية وطنية، مطاعم، فنادق، مخيمات و حظائر سياحية، مواعيد مهرجانات محلية ووطنية...

إلا أن الموقع يخلو من الديناميكية و التفاعلية المطلوبة و يفتقر للربط بين مختلف الفاعلين في القطاع خصوصا الفنادق ووكالات السياحة و الأسفار، كما أن عرضه للمعلومات يتم باللغة الفرنسية، عكس صفحته الرسمية على **الفايسبوك** التي تعرف بمختلف النشاطات التي يقوم بها الديوان في سبيل ترقية الوجهة السياحية الجزائرية و التي لاقت تفاعلا ملحوظا من طرف عدة جهات، مما يؤكد أن مواقع التواصل الاجتماعي لها صدى كبير و تأثير على المستهلك بصفة عامة و السائح خاصة.

ج- جهود وكالات السياحة و الأسفار: هي مؤسسات ذات طابع تجاري تقوم بعدة خدمات للسياح تقوم وكالات السياحة و الأسفار و بالتالي إعداد استراتيجية ترويجية لمنتجاتها السياحية و الرفع من مستوى حركية السوق السياحي الداخلي في الجزائر، و التعريف بالتراث الثقافي و المؤهلات السياحية للجزائر في الداخل و الخارج، حيث نظم المشرع نشاط وكالات السياحة و الأسفار بموجب قانون رقم 99-،06[31] و كذا المرسوم التنفيذي رقم 17-،161[32] و لقد زاد هذا الدور بشكل ملحوظ خلال فترة جائحة كورونا تبعا لغلق الحدود الدولية و ما تبعه من ركود للنشاط السياحي، حيث أن الوكالات سعت للترويج الكترونيا للسياحة الداخلية بالنظر للمزايا التي يحققها هذا الأسلوب التسويقي لاسيما ما تعلق بتسريع الإجراءات الاتصال و خفض تكاليف المنتج السياحي، ضمان التفاعل الايجابي مع متطلبات الراغبين في مواجهة المنافسين و كذا ربح الوقت مقارنة بالأساليب التقليدية، لجانب التعرف على كل ما هو جديد في عالم السياحة و التفاعل معه[33].

- لجانب وجود مواقع أخرى كموقع الجزائر سياحة **www.algeriantourism.com**، الذي يقوم بتأمين الاتصال و الحجز مع مختلف وكالات السفر و الخطوط الجوية و الفنادق السياحية بما يتناسب و أي سائح

لجانب المعلومات المتعلقة بالرحلة السياحية خصوصا للصحراء، و يحتوي الموقع على عدة روابط الكترونية كقسم الاستقبال، تقديم عام للجزائر، وثائق، الاتجاهات السياحية، الأخبار المستجدة في المجال السياحي، البيئة، قسم اكتشاف و جولات، حجوزات و وكالات سفر، شركات نقل، الثروة الوطنية، متاحف لجانب قسم الاستثمار السياحي في الجزائر. مما يسمح بالزيارة الافتراضية للجزائر و يدفع للتفكير و التخطيط لرحلة فعلية.

لكن يعاب عليه أنه يعرض خدماته الالكترونية و الاستعلامية باللغة الفرنسية[34].

و يبقى لمواقع التواصل الاجتماعي دور هام في التعريف بالوجهة السياحية و إقناع الأفراد في اختيار وجهة معينة، فخطة السفر لمستخدمي هذه المواقع تتأثر بشكل كبير بالأنشطة و التجارب السياحية التي قام بها الأشخاص من خلال ما ينشر في مقاطع فيديو، أو صور عن وجهة سياحية ما، على اعتبار أن موضوع السياحة و السفر من بين أكثر الموضوعات التي يتم النقاش و التفاعل فيها على موقع " الفايسبوك" حيث أصبح منصة إعلانية مثالية لمختلف الشركات الناشطة في قطاع السياحة و السفر .[35]

كل هذه المجهودات من أجل الوصول لسياحة إلكترونية متكاملة فيستفيد القطاع بأكمله من خدمات التجارة الالكترونية، لجانب ربط السياحة مع باقي الأنشطة التجارية داخليا و خارجيا، و التعريف بالوجهة السياحية الجزائرية.

2- معوقات السياحة الالكترونية في الجزائر

بالرغم من الجهود التي تقوم بها الجزائر من أجل الترويج الالكتروني للسياحة إلا أن هذه الجهود تبقى محدودة الأثر نظرا لوجود عدة معوقات للارتقاء بالسياحة الرقمية في الجزائر نذكر منها:

- عدم توفر البنية القوية للاتصالات حيث أن شبكة الانترنت بطيئة و كثيرة الانقطاع لجانب انعدام التغطية في بعض المناطق.
- انخفاض مستوى الثقة للتبادل السياحي في المعلومات.
- انخفاض مستوى الوعي المتكامل لمزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات و اقتصارها على الاتصالات الاجتماعية في اغلب الأحيان.
- محدودية ثقافة قبول الخدمات الالكترونية خصوصا عند السفر.
- الافتقار للأطر القانونية و التنظيمية لتنظيم الأعمال و العقود الكترونيا و ضمان حقوق الأطراف لاسيما السائح.
- الافتقار لنظام دفع الكتروني متكامل على شبكة الانترنت فخدمة الدفع الالكتروني تبقى حديثة بعدما تم تأطيره بصفة رسمية بموجب قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية[36]، لجانب المشاكل التقنية التي يعاني منها كالتوقف و مشاكل أمنية كخطر اختراق الحسابات المصرفية أو سرقة المعلومات المالية و الشخصية.
- قلة المواقع التي تهتم بالسياحة و أن وجدت فإنها غير جذابة و لا ترتقي للمعايير العالمية في مجال السياحة الالكترونية، و قلة الخدمات التي تقدمها إذ أن معظمها استعلامية.
- حصر لغة الخطاب الالكتروني في الفرنسية أو العربية و أحيانا الانجليزية مع إهمال أن المخاطبين في القطاع السياحي هم شعوب العالم بأسره مما يتطلب التنوع اللغوي لضمان تحقيق انتشار أوسع.

المطلب الثاني: علاقة السياحة الالكترونية بترقية الوجهة السياحية

إن الدارس للواقع السياحي يجد أن هناك علاقة وطيدة بين توفر الخدمات من حيث الجودة و الأسعار و كذا البنى التحتية القوية يؤدي لزيادة ظهور نشاط سياحي نوعي للوجهة السياحية، إلا أن الإعلام بوجود هذه المقومات تستعمل الدول مختلف الوسائل التقليدية منها و الحديثة، و لعل أبرزها في الوضع الحالي هو الوسائط الالكترونية بمختلف أشكالها، فكلما كانت السياحة الالكترونية تمتاز بالاحترافية في التعريف بالوجهة السياحية كلما أدى ذلك لزيادة النشاط السياحي.

أولا- مفهوم ترقية الوجهة السياحية

إن ترقية الوجهة السياحية مفهوم مركب لابد من توضيح دلالته فهو يتكون من شقين هما الترقية و الوجهة السياحية، و عليه لابد من توضيح دلالة كل مصطلح.

1- الترقية السياحية: الترقية عامة وسيلة هامة من وسائل التسويق في العديد من القطاعات الاقتصادية كونها تدعم المنافسة في السوق الاقتصادية، و التميز في العروض من الناحية النوعية و من ناحية الأسعار للوصول لإثارة رغبة الزبون و دفعة لشراء المنتجات المعروضة.

أما الترقية السياحية فهي نشاط يهدف للتعريف بقدرات و مكونات العرض السياحي لبلد ما و تحسين صورة المؤسسة السياحية للوصول لجذب أكبر عدد ممكن من السياح الجدد مع الحفاظ على وفاء الزبائن الحاليين و جعلهم أكثر وفاء، و ذلك بالاعتماد على مجموعة من التقنيات السمعية و البصرية لإعلام الفئة المستهدفة و إقناعها بشراء المنتج السياحي المعروض.[37]

و بذلك يمكن القول أن الترقية السياحية إجراء ضروري لصناعة السياحة سواء من ناحية زيادة التدفقات أو للمحافظة على التدفقات الموجودة، من خلال مخاطبة رغبات السياح لإثارة دوافعهم و ميولهم و إقناعهم بشراء المنتج السياحي المعروض.

و الترقية السياحية نشاط حركي تتغير وسائله وفقا و ما يتلاءم و طبيعة السوق السياحي، فهي متطورة قائمة على التخطيط الدقيق و الدراسة العلمية، و تحقيقها يتطلب توفر إمكانيات مادية زيادة على فعالية القائمين عليها و المراقبة لجميع مراحل المخطط الترقوي لضمان النجاح و تحقيق الأهداف المنوطة بها.

2- الوجهة السياحية: يرى الكثير من الباحثين في المجال السياحي أن الوجهة السياحية هي مكان أو حيز جغرافي يتوفر على مجموعة من المقومات السياحية التي لها قيمة في نظر السياح

و هناك من يرى أنها: "أكثر من مجرد مكان أو حيز جغرافي يقرر السائح قضاء بعض الوقت فيه، إنما تتعدى ذلك إلى مزيج من المنتجات و الخدمات، و الموارد البشرية و الطبيعية و المصطنعة القادرة على جذب السياح، و يتمحور هذا حول أنشطة أو خبرات غير مألوفة بالنسبة لهم" [38].

و عليه يمكن القول أن الوجهة السياحية هي موقع جغرافي قادر على جذب السياح نظرا لخصائصه الجمالية و الثقافية و الطبيعية، و أن المنتج السياحي يتميز بخمسة عناصر أساسية تتمثل في:

- عوامل جذب السياح من خصائص طبيعية، معمارية، ثقافية، و اجتماعية.
- التسهيلات و الخدمات المتاحة كخدمة المطاعم و الفنادق.
- إمكانية الوصول للمقصد السياحي و العناصر العملية كالوقت و التكلفة.
- صورة المقصد السياحي التي تؤثر على توقعات السائح المستقبلية.
- التكلفة الإجمالية لزيارة كاملة للمقصد السياحي.

3- العلاقة بين الترقية السياحية و الوجهة السياحية: تستخدم الترقية السياحية وسائل الإعلام و الاتصال للتعريف بالوجهة السياحية للمنطقة و إمكانياتها السياحية بهدف جلب السياح و إقناعهم بزيارتها، عن طريق عناصر الجذب السياحي المتواجدة كالعناصر الطبيعية و الخدمات السياحية، فالترقية تهدف لنشر صورة بلد ما اعتمادا على تقنيات الاتصال.[39]

و هو ما يجعل الترقية السياحية تعتمد على الوسائط الالكترونية في التعريف بالوجهات السياحية نظرا لما تحققه و مزايا لا تجدها على مستوى وسائل الإشهار التقليدية.

ثانيا: صورة الوجهة السياحية كعامل أساسي للجذب السياحي.

صورة الوجهة السياحية هي جزء لا غنى عنه و عامل مؤثر في عملية اتخاذ القرار و السلوك السياحي للسائح، فهي تعبر عن التجربة المباشرة و غير المباشرة القائمة على الخبرة المكتسبة، و ترتبط هذه التجارب بالعواطف و المواقف و المعتقدات الشخصية بغض النظر عن صحة المعلومات الواردة في ملخصات التجارب لوجهة سياحية معينة كونها في النهاية تمثل دافعا لزيارة المنطقة.

إذ تكمن أهمية الصورة السياحية على اعتبار أن العقل لا يمكن أن يحتفظ بكل ما يتعرض له بشكل كامل و بكل تفاصيله طوال الوقت إنما يحتفظ برموز و صور و انطباعات عن الواقع الموضوعي و بشكل مجرد، و يتعامل مع الواقع من خلال الخبرة و الأحداث و المواقف، و عليه يكون للصورة السياحية الايجابية التي تتكون لدى السائح حول الوجهة السياحية العديد من الفوائد نذكر منها:

- تمييز الوجهة عن غيرها من الوجهات المنافسة و استمالة السائح و اكتساب ولائه عن طريق تكوين صورة ايجابية
- تصبح الصورة السياحية مرجعا لاختيار الوجهة و إنشاء هوية مميزة من خلالها يتم توجيه السائح لاختياراته، فإذا كانت المنتجات المنافسة ذات خصائص مماثلة فإن قرارات السائح ستتوجه بالصورة التي يدركها حول الوجهة، ففي دراسة لتحديد العوامل المؤثرة على اختيار وجهة سياحية، خلصت إلى أن هناك تأثير للصورة السياحية في اختيار المقصد السياحي كما تعتبر المقومات الطبيعية للمنطقة و ضيافة سكانها و سهولة الحجز من بين العوامل المؤثرة في اختيار الوجهة.[40]
- مساعدة السائح على معالجة المعلومات كونها تسهل عملية التعرف على المنتج السياحي.
- تساعد على اجتذاب مهارات بشرية للعمل، كما تخلق نوع من الرضا لدى العاملين و رفع روحهم المعنوية مما يدفع لتحسين مستوى خدماتهم و تحفيزهم على الابتكار و زيادة جودة الخدمات.
- إن الصورة الايجابية عن الوجهة يساعد على إنشاء قيمة خاصة بها، و تبرير ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة، و تسهيل عملية تقديم المنتجات الجديدة كونها تستفيد مباشرة من الصورة المكتسبة من قبل، لجانب سهولة التفاوض مع المتعاملين في المجال السياحي كونهم يفضلون الوجهات ذات السمعة الجيدة و الشهرة الواسعة.
- جذب رؤوس الأموال و الاستثمارات و زيادة عدد المساهمين و موردين و موزعين.

ثالثا: آليات تشكل صورة الوجهة السياحية

تتشكل صورة الوجهة السياحية انطلاقا من عدة مراحل هي:

أ- المعرفة: حيث يقوم الشخص بالتعرف على كل ما حوله من خلال مختلف وسائل الإعلام و الاتصال، فتتكون لديه الرغبة في التعمق أكثر بمشاهدة البرامج الوثائقية أو مجلات للوصل لما يود معرفته، فقبل وصول السائح لمنطقة ما يكون قد جمع عنها مجموعة معلومات من خلال وسائل الترويج فتتشكل لديه معرفة عما يوجد فيها.

ب- الإدراك: و هو فهم الخدمة بصورة عقلية من خلال ربط ما يصل للذهن من أفكار، و ذلك من خلال الاتصال المباشر أو وسائل الترويج المختلفة، فتتكون صورة ذهنية حقيقية عن الخدمة، و هنا يربط السائح ما تشكل لديه من معرفة و معلومات أولية بما لمسه من خدمات في المنطقة السياحية، و هنا يصل للإدراك الفعلي لطبيعة الخدمات.

ج- التأثير: و هو كل ما يرتبط بالمؤثرات المحفزة على القيام بعمل ما، حيث يرتبط تقييم الشخص لشيء ما من خلال ما يرغب في الحصول عليه، فمثلا إذا رغب السائح في زيارة بلد ما لمدة ثلاثة أيام يتصور أن الإجراءات المتبعة لتسهيل دخوله سهلة و سريعة و من هنا تؤثر سهولة الإجراءات في تكوين صورة ذهنية مناسبة عن البلد و بالتالي اتخاذ القرار لزيارته.

د- السلوك: و هو نتيجة منطقية لتأثير الإدراك و المعرفة على الفرد و بالتالي لا يمكن فصل العناصر الأربعة عن بعضها كونها مزيج متداخل لبناء صورة ذهنية للسائح، فأي تغيير للصورة الذهنية للوجهة السياحية يتبعه تغيير في السلوك اتجاهها، لذا فالصورة الذهنية من عوامل نجاح أو فشل الكثير من الوجهات السياحية و بالتالي التأثير السلبي أو الايجابي على النشاط السياحي ككل.

ومن أجل الوصول لشكيل صورة إيجابية هناك عدة عوامل مؤثرة يجب أخذها بعين الاعتبار كالكلمة المنطوقة، **و**الإعلان السياحي، المطبوعات و الكتيبات السياحية، الخبرة بزيارة الوجهة السياحية سابقا و كيفية عرضها، وكالات السياحة و الأسفار و المشاهير من الفئات الاجتماعية المختلفة.[41]

لجانب وجود ما يسمى بالمؤثرات الشاملة لكل القطاعات كالأحداث السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الطبيعية، على اعتبار أنها تؤثر سلبا و ايجابا على كافة القطاعات و الاستثمارات في البلد و ليس فقط الجانب السياحي.

لذا نقول أن العلاقة بين السياحة الالكترونية و الوجهة السياحية هي علاقة تكاملية متداخلة تبنى على التأثير و التأثر، كون السياحة الالكترونية تصبح مهمة إذا ما تطابقت الصورة الالكترونية و ما يروج إعلاميا مع الواقع الميداني، و بالتالي تكون لها نتائج إيجابية على الوجهة السياحية و اختيار السياح مما يعني الوصول لتسويق سياحي احترافي و نشاط سياحي مستمر، لجانب الولاء من طرف الزبائن، و

بالتالي ترقية الوجهة السياحية، لذا فالاستخدام الجيد للسياحة الالكترونية يحقق تطورا في تنمية الوجهة السياحية.

الخاتمة:

بالرغم من التأثير الايجابي البالغ للسياحة الالكترونية على التعريف بالوجهة السياحية و ترقيها، إلا أن الجزائر لم تستغل هذا التطور التكنولوجي بالقدر اللازم، فالأنظمة الرقمية التي تحتويها غير كافية مقارنة بالرهانات التي يعيشها العالم، و كذا الرغبة في الاعتماد على قطاع السياحة كقطاع اقتصادي بديل للمحروقات، مما يستلزم إعادة النظر في أنماط التسيير و التخطيط للاستفادة من التطورات التكنولوجية على الوجه الذي يحقق نتائج إيجابية. وعليه و بالنظر لمعوقات السياحة الالكترونية في الجزائر نتوصل لتقديم مجموعة من **الاقتراحات** يمكن إجمالها فيما يلي:

- إبرام اتفاقيات تعاون مع المنصات الالكترونية العالمية المتخصصة في الترويج للوجهة السياحية.
- تجاوز الاعتماد على موقع **"الفايسبوك"** كوسيط للترويج السياحي إلى أنظمة ووسائط ذات استعمال واسع للتسويق الرقمي.
- تخصيص ميزانية معتبرة للقيام بتكوينات دورية و رحلات تدريبية للعاملين في المجال السياحي لتحيين أفكارهم السياحية و الاطلاع على تجارب الدول المتطورة في الترويج السياحي الالكتروني كماليزيا، فرنسا، و الإمارات العربية و بالتحديد في مدينة دبي التي صنفت عام 2004 ضمن أفضل 10 مدن رقمية في العالم كونها تتيح فرص دفع الخدمات السياحية الكترونيا، و المرتبة 11 في مجال توفير المعلومات، إضافة لتمركز كبرى الشركات العالمية بها و التي لعبت الدور الكبير في تطوير النشاط السياحي.
- إعطاء أولوية لتطوير الخطط التربوية لقطاع العلوم و تكنولوجيا المعلومات لتعزيز دوره بين المجتمع و الأفراد، و ربطها بمختلف العلوم على مستوى الجامعات و المعاهد بتعميم ما يسمى بالتعليم الرقمي و التكنولوجي.
- تحفيز الابتكار التسويقي الالكتروني من خلال وضع سياسة تحفيزية لكل من يحدث طفرة نوعية في القطاع السياحي، سواء على شكل تحفيزات مالية للخواص من شركات و مؤسسات سياحية أو ترقية للعاملين في القطاع السياحي.
- تطوير الاستثمار في مجال الوجهة السياحية من خلال التعريف بالمناطق ذات المؤهلات الجيدة و الخدمات الراقية و تسويقها بصورة الكترونية احترافية، من أجل الوصول لاستقطاب كبير للسياح.
- التأطير التشريعي الجيد لحماية مستخدمي تكنولوجيا المعلومات و حقوق المستهلك و البائع في بيئة السياحة الالكترونية و الاستفادة من تجربة الشركات السياحية الأجنبية الرائدة في المجال، لجانب حماية البيانات الخاصة و تنظيم انتقال المعلومات داخليا و خارجيا، و كذا قواعد تنازع الاختصاص في ميدان الأنشطة التقنية و حماية الملكية الفكرية في البيئة التقنية، لجانب تحيين النصوص القانونية الخاصة بالدفع الالكتروني.
- تعديل النصوص التشريعية المنظمة لعمل وكالات السياحة و الأسفار بشكل يسمح بإنشاء وكالات سياحة رقمية، مع الحرص على حماية الزبون من الدعاية الكاذبة، عن طريق رفع قيمة الغرامات المالية و العقوبات الإدارية في حال مخالفة التشريع الخاص بممارسة النشاط.
- تنظيم الأنشطة و الفعاليات السياحية ذات الطابع الاتصالي كالمعارض و المهرجانات الداخلية و الدولية مع الترويج لها بطريقة الكترونية.
- وضع خطط و برامج لترقية الوجهة السياحية الداخلية و الاعتناء بالبنية التحتية و توفير المرافق السياحية، مما يؤثر على السياحة الاستقطابية، و تقليص تدفق السياحي نحو الخارج و يزيد من الترويج من طرف مختلف شرائح المجتمع لصورة الوجهة السياحية داخليا و خارجيا.

الهوامش:

1- برنجي أيمن، الخدمات السياحية و أثرها على سلوك المستهلك، دراسة مجموعة من الفنادق الجزائرية، رسالة ماجستير ، تخصص إدارة تسويقية، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص 32.

2-أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 25.

-3 J. Perry et Al, E- Commerce, Goulet, Canada, 2002, p 02.

4- السيد عليوة، التجارة الالكترونية و مهارات التسويق العلمي، دار الأمين، مصر، 2002، ص 18.

5- مروان عبد الرؤوف، دراسة قامت بها شركة IDC للأبحاث في آذار- مارس- 2012، المجلة التجارية و الاقتصادية، معهد الإدارة و التنمية، جامعة تونس، العدد 28، ص07.

6- ثناء أبا زيد، واقع التجارة الالكترونية و التحديات التي تواجهها عربيا و محليا، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، مجلد 27، العدد 04، 2008، ص 73.

7- عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، دار المدبولي للنشر، القاهرة، 2007، ص 29.

8- نشير إلى أن البدايات الأولى لتطبيق السياحة الالكترونية بدأ مع ظهور ال world wide web إذ يعد موقع Dégriftour.com أول موقع سياحي لعام 1990، ثم توالت المواقع التي تعتمد هذه التطبيقات بعد انتشار آثارها الايجابية على نمو النشاط السياحي. نقلا عن فادي طاهر قطيشات و آخرون، استراتيجية دور المواقع الالكترونية في تنشيط الطلب على السياحة العلاجية في الأردن، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر 2012، ص 154.

9- باسل مروان، القطاع السياحي في ظل العولمة، دار الهناء للنشر، لبنان، 2008، ص 10.

و كذا: فادي طاهر قطيشات و آخرون، مرجع سابق، ص 153.

10- المنظمة الدولية للسياحة الالكترونية IOETI International organisation for the E- Tourism Industry هي منظمة غير ربحية تأسست في ايطاليا بهدف خدمة جميع العناصر و الأطراف المشاركة في صناعة السياحة الالكترونية في منطقة الشرق الأوسط و البلدان النامية htt: IOET. ./ E- tourism Com/ اطلع عليه بتاريخ 15/ 11/ 2023.

11 - فادي طاهر قطيشات و آخرون، مرجع سابق، ص 154.

12 - Politiques Economique, Rapport économique, social et financière du Gouvernement Français, 2009, p13.

13- يتألف القطاع السياحي في نموذجه الكلاسيكي من المنتجين كشركات النقل، الفنادق، المطاعم، شركات الطيران...، و الموزعين أو الوسطاء كوكالات السياحة و الأسفار و شبكات الحجز، و المستهلك. و بظهور السياحة الالكترونية أصبح الاتصال مباشرا بين المنتج و المستهلك الالكتروني الذي أصبح يبحث عن العرض السياحي الذي يشبع رغبته عن كريق محرك البحث، كما يمكن أن يتحولوا لوسطاء افتراضيين.

14- بختي ابراهيم، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تنمية القطاع السياحي، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، الجزائر، ص ص 278، 280.

15- عبد الخالق ثروة، نحو إستراتيجية الاستفادة من التجارة الالكترونية، سلسلة قضايا التحقيق، معهد التخطيط القومي، العدد 103، القاهرة، 2002، ص22.

16- بختي إبراهيم، مرجع سابق، ص 278.

17- Cyril Balaise, Le commerce électronique entre professionnel, Paris, Faculté de droit, 2004, p 16.

18- فادي طاهر قطيشات و آخرون، مرجع سابق، ص 154.

19 - أحمد عبد الخالق، المنافسة الدولية و تحرير التجارة العالمية و أسواق العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 65.

20- بختي إبراهيم، مرجع سابق، ص 276.

21- عدلان محمد، تأثيرات العولمة على السياحة في الأردن، ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة مقدمة لندوة السياحة و العولمة، أيام 23 و 24 أكتوبر 2010، الأردن، ص 12، 13.

22- باسل مروان، القطاع السياحي في ظل العولمة، دار الهناء، لبنان، 2008، ص 17،16.

23- باسل مروان، المرجع نفسه، ص 22.

24- زهية بركان، أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الخدمات السياحية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07 سبتمبر 2012، ص 352.
25- حسام درويش، المؤتمر الدولي العربي الأول للسياحة و التسويق الالكتروني، من 25 إلى 30 أكتوبر 2008، شرم الشيخ، مصر، ص 60، 61.
-26- UNCTAD'S E-TOURISM INITIATIVE, unated nations conference on trade and development, eleventh session, Sao Paulo, 13-18 June2006, April 2006, P.P4-5.
27- حسام درويش، مرجع سابق، ص 41.
28- تقروت محمد، أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تطوير الخدمات السياحية، الملتقى الوطني حول السياحة و التسويق السياحي بالجزائر، الإمكانيات و التحديات التنافسية، جامعة قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، 25_26 أكتوبر 2009، ص 56.
29- حسام درويش، مرجع سابق، ص 46.
30- مرسوم تنفيذي رقم 88-214 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988 يتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة و تنظيمه، ج.ر. عدد 44 مؤرخ في 02 نوفمبر 1988، معدل و متمم بموجب مرسوم تنفيذي رقم 90-409 مؤرخ في 22 ديسمبر 1990، ج.ر. عدد 56 مؤرخ في 26 ديسمبر 1990، و المرسوم التنفيذي رقم 92-402 مؤرخ في 31 أكتوبر 1992، ج.ر. عدد 79 مؤرخ في 02 نوفمبر 1992.
31- قانون رقم 99-06 مؤرخ في 04 أفريل 1999، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة و الأسفار، ج.ر .عدد 24 مؤرخ في 07 أفريل 1999.
32- مرسوم تنفيذي رقم 17-161 مؤرخ في 145 مايو 2017 يحدد شروط إنشاء وكالات السياحة و الأسفار و كيفيات استغلالها، ج.ر. عدد 30 مؤرخ في 17 مايو 2017.
33- صحراوي مروان، التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011- 2012، ص 46.
34- porte Alegerian tourism, www. Algeriantourism.com, consulté le 01. 12. 2023.
35- صحراوي مروان، مرجع سابق، ص 47.
36- قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 مايو 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية، ج.ر. عدد 28 مؤرخ في 16 مايو سنة 2018.
37- G. Toquer, M. Zims. Marketing de tourisme, éditions Gaétan Morin, 1987, p 125.
38 -Laurent Et Autres, Ingénierie Du Tourisme: Concepts, Méthodes, Applications, de Beock Supérieur, 2008, p 20.
39-Philip Kotler et Bernard Dubois, Marketing management, 10ème édition, Paris, 2000, p 465.
40- بن سالم نادية، مزيان حمزة، العوامل المؤثرة في تكوين الصورة السياحية لمقصد سياحي، دراسة ميدانية على عينة من سياح لمدينة بجاية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر 03، المجلد 23، العدد 02، 2020، ص 791.
41 - حنان برجم، تسويق صورة الوجهة السياحية للجزائر نحو مستقبل سياحي واعد، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 21، 23

توصيات الملتقى الوطني الحضوري و عن بعد تحت عنوان دور قطاع السياحة في التنمية و التنويع الاقتصادي يوم 06 ديسمبر2023 على مستوى كلية الحقوق جامعة الجزائر 1.

في ختام هذا الملتقى أتقدم بالشكر الجزيل لكافة الأساتذة الكرام و طلبة الدكتوراه على كافة المداخلات القيمة التي شملت مختلف الجوانب التي تمس قطاع السياحة ، و التي نتج عندها العديد من التوصيات التي سأحاول أن أتلوها على مسامعكم فيما يلي :

1- وضع منظومة واحدة تجمع كافة الفاعلين في مجال السياحة .
2- ضبط الإطار القانوني في مجال السياحة من خلال الاهتمام بالعقد السياحي .
3- ضرورة التنسيق بين القطاع السياحي و باقي القطاعات الأخرى .
4- تسهيل إجراءات إقامة استثمارات سياحية و القضاء على التعقيدات البيروقراطية .
5- ضرورة إنشاء شباك موحد لتوجيه طالبي الإستثمار في المجال السياحي .
6- الإعتماد على التخطيط العمراني (التهيئة) لفك العزلة عن المناطق السياحية خاصة الصحراوية .
7- التأكد على وضع استراتيجية للتنمية المستدامة للسياحة و الإستخدام العقلاني لمواردها .
8- تركيز البحث العلمي في مجال السياحة .
9- ادراج التكوين على مستوى الجامعة من خلال إنشاء ماستر متخصص مثلا .
10- تشجيع إنشاء مؤسسات ناشئة في مجال السياحة و إعادة النظر في شروط تمويلها.
11- تحفيز القطاع الخاص للإستثمار في المجال السياحي من خلال عقد الإمتياز.
12-الأخذ بتجارب بعض الدول في مجال النهوض بالقطاع السياحي .
13-تشجيع استخدام الوسائل التكنولوجية و الرقمنة في القطاع السياحي .
14- تنمية و نشر الثقافة السياحية لدى المواطن .